الدكتور سعيد إسماعيل على

تحرير الوطن.. تحرير للتعليم

عالم الكتب

تحريرُ الوطن ..
تحريرٌ للتعليم

الدكتور
سعيد إسماعيل على
أستاذ أصول التربية - جامعة عين شمس

عالم الكتب

علي ، سعيد إسماعيل .

تحرير الوطن . . تحرير للتعليم

سعيد إسماعيل علي .

الطبعة الاولى لعالم الكتب . القاهرة . عالم الكتب ، ٢٠١٢ م

٣٠٠ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

تدمك : 4 - 867- 232 - 977 رقم الإيداع : ٣٤٦٠ / ٢٠١٢

١ - مصر . الأحوال السياسية . مقالات ومحاضرات

٢ - التعليم . مصر . مقالات ومحاضرات

٣ - مصر . الأحوال الاجتماعية . مقالات ومحاضرات

أ - العنوان ٣٢٠,٩٦٢٠٤



الإدارة :
١٦ شارع جواد حسني - القاهرة
تليفون : ٢٣٩٢٤٦٢٦
فاكس : ٠٠٢٠٢٢٣٩٢٩٠٢٧

المكتبة :
٣٨ ش عبد الخالق ثروت . القاهرة
تليفون : ٢٣٩٢٦٤٠١ - ٢٣٩٥٩٥٣٤
ص.ب : ٦٦ محمد فريد
الرمز البريدي : ١١٥١٨

info@alamalkotob.com

www.alamalkotob.com

مطبعة أبناء وهبه حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش - القاهرة
تليفون : ٢٥٩٢٥٥٤٠
E-mail : hassaanpress@yahoo.com

مقدمـــــــة

هى قضية طرقناها مرات عدة، كما طرقها غيرنا كثيرا، حيث هى موضع جدل ونقاش، لكن السياق المجتمعى الذى تعيشه مصر فى الوقت الحالى يفرض علينا، لا أن نعيد مناقشتها مرة أخرى، بل جعلنا نحدد موقفنا، من خلال هذا العنوان الذى اخترنا لمجموعة المقالات والدراسات التى تضمنها الكتاب الحالى، على أساس تلك العروة الوثقى بين تحرير الوطن، وتحرير التعليم، وبالتالى تحرير المواطن، وأن من المستحيل أن نأمل فى تحرير المواطن، إذا كان يعيش وطنا مقهورا، وبالتالى فلا تحرير للتعليم بغير تحرير الوطن...

والتحرير هنا لا يعنى معناه الذى كنا نستخدمه زمن الاستعمار، ولكنه بمعنى تخليص الوطن والمواطن من كل قيد يكبل حركته نحو التقدم، ويعرقل خطواته نحو النهوض الحضارى، من فساد واستبداد وقهر وجهل وتخلف.

فها هى الحالة المصرية تكشف لنا عن أن ما كان عليه النظام السياسى فى العهد السابق، كان معول هدم حقيقى لبنية المواطن المصرى من الداخل، وكان التعليم أكثر الوسائط فاعلية على هذا الطريق الجهنمى، ذلك أننا فى مجتمع ، مثله فى ذلك مثل كل المجتمعات المتخلفة، يأتمر فى كل صغيرة وكبيرة بالمستبد الأعظم، الجالس على كرسى السلطة، بحيث تتساقط مفاسده وصور قهره، على المستويات التالية له فتصبح صورة منه..ثم ليصب كل هذا القهر والفساد والاستغلال البشع، على سائر المواطنين.

ومن هنا فإن اختيارات المفسد الأكبر، لقيادات التعليم تتم وفقا لمعايير تتسق مع ما يكون عليه من قهر وفساد وسوء إدارة وجهل، ومن ثم لا ينتج إلا قرارات مستبدة، ويفتح الأبواب لمفاسد عدة :

وهكذا وجدنا قيادات وزارتى التربية والتعليم العالى، من غير حاجة إلى التوقف عند كل واحد منهم، فتلك قصة طويلة، وإذا أخطأ النظام القاهر الحساب فاختار وزيرا جيدا وطنيا، لا نجده يبقى طويلا، إذ سرعان ما يشعرون أنه لا يتسق مع النغمة العامة المُكونة للحن القاهر الكبير، وحاشيته وحراسه وأنصاره، فيسرعون بإبعاده.

ومن هنا كان اهتمام كاتب هذه السطور بالكتابة فى القضايا السياسية أكثر من القضايا التربوية، رغم أنه ليس من علماء السياسة، بل من علماء التربية، لأننا نعى أن نبع الفساد والتخلف والقهر، يكمن فى " الرأس "، وكثيرا ما كررنا المثل المعروف" إنما تفسد السمكة من رأسها ".

وهكذا يجد القارئ لمجموعة المقالات التى يضمها الكتاب الحالى أن المساحة التى احتلتها المقالات السياسية مساحة واسعة، بل إننا اضطررنا إلى تأجيل تجميع بعض ما كتبنا فى الشأن السياسى، حتى نوفر ولو قدرا من التوازن بين مجالات الكتاب.

وقد قسمنا المقالات والدراسات إلى فئات أربع كل منها يتناول مجالا بعينه: الشأن السياسى ، فالشأن الثقافى الاجتماعى، فالشأن التربوى. أما الفئة الرابعة فقد خصصناها لمجموعة المقالات التى نشرتها لنا جريدة "المصريون"، التى خصصت لنا مساحة طيبة أسبوعيا لنشر ما يعن لنا بعنوان (يوميات)، وقد أفردنا لها فئة خاصة لأنها شاملة لمجالات عدة، سياسية وتربوية، واجتماعية، وثقافية، ودينية..

وفقنا الله إلى خير الوطن ورفعة المواطن، وسدد على طريق الحق والمعرفة خطانا..إنه نعم المولى، ونعم المجيب...

مصر الجديدة فى ٢٠١٢/١/١٠

القسم الأول

على المسرح السياسى

وَهن " الإرادة" :
طريق إلى سوء " الإدارة "*

إذا كنا قد تناولنا فى مقال سابق بعض نظرات على أداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من حيث أنه أحيانا يعد ما لا يفعل، وأحيانا أخرى يفعل ما لم يُتفق عليه، فإن الضلع الثانى للأداء السياسى الرسمى فى مصر الثورة هو " الحكومة "، والتى يمثلها مجلس الوزراء، حيث نجدها تتسم بسمة لا تكاد تخطؤها عين ألا وهى "وَهن " الإرادة " السياسية، مما من شأنه أن يؤدى إلى سوء " الإدارة " السياسية لمصر، كيف ؟

الحق أن الإنسان يكاد يشك فى أن هذه حكومة تم اختيارها بعد ثورة هزت أركان الدنيا، لا مصر وحدها بانفرادها بخصائص كثيرة، فاضت فى ذكرها عشرات المقالات، لا فى مصر فحسب، بل فى خارجها، حتى ليكفى الإشارة إلى ما كان " أوباما " قد صرح به من أنهم سوف يعلمون أبناءهم فى أمريكا ما فعله المصريون فى ثورتهم النبيلة.

فهذه الحكومة تستدعى إلى الذاكرة على الفور وصف الدكتور يحيى الجمل لرئيسها د. عصام شرف، ذلك الوصف المثير للدهشة، لكنه فى حقيقته معبر خير تعبير عن أداء الرجل، الذى قيل أنه مثل " البسكوتة "..

فهل ننسى ذلك الارتباك المؤسف أيام تغيير المحافظين، وللمرة الثانية، وبعد فترة قصيرة، مما كان له أثره فى ارتباك الحكم المحلى وسياساته، فضلا عن علامات استفهام كبيرة على بعض من تم اختياره. والأمر نفسه بالنسبة للتغيير الوزارى الأخير، والذى أتى بعد عدة أسابيع من تغيير أسبق يدعو الإنسان إلى التساؤل عن قواعد وأسس الاختيار، لأنها لو كانت دقيقة وموضوعية وشاملة، لما احتجنا إلى تكرارها بفاصل قصير للغاية.

ويظهر رئيس الوزراء فى تصريح، حاول فيه أن يكون " عنترى" التوجه، يبدو أنه أراد به أن ينفى ما يشاع عن حكومته من ضعف، فأطلق تصريحه الشهير بأن المعاهدة التى بيننا وبين دولة العدو الصهيونى، ليست أمرا مقدسا ويمكن تعديلها، مما استنفر رئيس وزراء الكيان الصهيونى ليصدر تصريحا حادا يحرج به رئيس وزرائنا الذى أراد أن يبدو هماما ، فما استطاع، وبلع هجمة نتنياهو، مما أثار شفقتنا وعجبنا.

إن الاتفاقات والمعاهدات الدولية كما هو معروف تعبير عن " علاقات " بين عدة أطراف، وبالتالى تكون إعادة النظر، فيما تم الاتفاق عليه، هو أمر لا يقتصر على طرف دون غيره، إلا إذا كان على درجة من القوة بحيث يمكن أن يفرض إرادته، ويكون مستعدا تمام الاستعداد لتحمل ما هو متوقع من نتائج...وكل هذا – فيما يبدو– لم يكن فى ذهن " عصامنا " العزيز، فإذا " بالبسكوتة " تذوب فى معترك التصريحات!

كذلك أسوق مثالا هنا مما يمس عملنا وشأننا المهنى، وهو المتصل بتغيير وزير التعليم العالى، عمرو سلامة، إذ لم ندر حقا ما الذى أُخذ على الرجل؟ لقد كان رجلا جيدا، وكان قد استغرق وقتا فى البحث والدرس، عدة أسابيع، للاستقرار على نظام أفضل لاختيار القيادات الجامعية، ثم إذا به يذهب ليأتى آخر، هو نفسه جزء من القيادات التى طالبت القوى الجامعية الثورية بإقالتها، جاء الرجل فى وقت جامعى حرج، فيلهث وراء إعادة النظر فى قواعد الاختيار، وما يصاحب هذا من عجلة، غالبا ما تنتج سلبيات وثغرات، ثم يضطر إلى اتخاذ تلك الخطوة المؤسفة من حيث تأجيل الدراسة أسبوعين، بينما عامنا الدراسى نفسه يعانى أصلا من القصر، بسبب نظام الامتحانات التقليدى الذى يستهلك ما يقرب من شهرين فى الفصل الأول، ومثلهما فى الثانى، ولا يتبقى للدراسة نفسها إلا القليل!

ومع الأسف الشديد، فقد كان الاضطرار إلى الهرولة واللهاث لتطبيق القواعد، بحيث أخذت مختلف الجامعات تشهد ارتباكا إداريا، وانشغالا واسع النطاق، فى وقت يحتاج إلى تضافر الجهود للبدء السليم لأول عام جامعى جديد فى عهد الثورة، وما يتعلق به من قبول طلاب جدد، مما اضطر كثيرين إلى أن يتركوا الانشغال العلمى والتعليمى سعيا للحاق بتطبيق القواعد المتعجلة المرتبكة، تاركين المهمة الأصلية، التعليم والبحث العلمى ، تتراجع بعض الشىء.

وهناك، مثال آخر، كان لى به خبْرة غاية فى الألم، تتصل بوزير الصحة الذى لا تخلو جريدة، أو مجلة يوما من ذكر أخباره، وكتبنا عن مسألة بعينها ثلاث مقالات فى " اليوم السابع"، لكنه أصم أذنيه عن مجرد أن يسمع شكوى طبيب مريض، فرضت الظروف أن أكون فيها " وسيطا "، ومات الطبيب، ولم يتحرك وزير الصحة لانشغاله بجولاته التلفزيونية، وتصريحاته الصحفية، فإذا كان هذا هو موقفه من طبيب مصرى مكلف بتطبيب الآخرين، يفقد حياته، فماذا يكون موقف زملائه، الذين علق كثير من الأطباء على ما كتبت، بما يشبه " الندب والعويل" أن يتولى هذا الرجل هذا الموقع الحكومى المهم فى حياة المصريين جميعا!

ومع ما نحمله من إعزاز وتقدير للسيد وزير العدل، حيث عاشرناه عدة سنوات زميلا فى المجالس القومية المتخصصة، فسمعناه مرات عدة، فصيح اللسان، صائب التفكير، متدفق الحديث،إلا أنه- فيما يبدو اتساقا مع السيمفونية الحكومية المرتعشة- يطلق تصريحا جانبه الصواب فيه إلى حد كبير، عندما ألمح إلى ضلوع دولة عربية "صغيرة" فى تشجيع مالى لبعض ما شهدته مصر من أحداث مؤسفة عقب ما سمى بجمعة تصحيح المسار، مما جعلها تنقلب إلى جمعة " تحريف " المسار!!

إننا فى ظروف نحتاج فيها ألا نشغل البلاد بمعارك هنا وهناك مع من هم مفروض أن يكونوا أصدقاء، فإذا ما تبين لنا حق وفعلا انحرافا فى تصرف البعض من هؤلاء، فلا ينبغى فى البداية أن يكون هذا بتوجيه الاتهام علنا عبر وسائل الإعلام، فهناك من القنوات الدبلوماسية، ما يتيح فرصة الاتصالات الثنائية فى العتاب والحساب، فإذا استمر "اللعب"، تكون المكاشفة العلنية، وإظهار عدم الرضا والغضب.

وآخر ما شهدناه، هو هذا الموقف الذى اتخذه مجلس الوزراء من " إضراب المعلمين "، فمع أن القضية تستحق منا مناقشة واسعة فى مقال مستقل إلا أننا رأينا أمامنا مشهدا آخر ينطق بكل كلمة فى عنوان مقالنا عن "وهن" الإرادة السياسية، وكيف يؤدى إلى سوء الإدارة، فإذا بالحكومة تسارع إلى بتخصيص عدة مئات من ملايين الجنيهات فى محاولة منها " لإطفاء " حريق المعلمين، فى الوقت الذى نعلم فيه جميعا أن الحالة المالية لا تسر عدو ولا حبيب، مما يشير إلى أن تدبير هذه المئات من ملايين الجنيهات لابد أن يكون على حساب أمر آخر لا تصارحنا الحكومة به، ووجه الخطورة هنا أن كثيرين من فئات وطوائف أخرى لابد أن يقولوا بينهم وبين أنفسهم: ها هى الحكومة قد تصرفت وأعطت، وبالتالى فإننى يمكن أن أتظاهر، وأُضرِب، حتى أحصل على ما أريد، ويكون الطريق ممهدا- لا قدر الله – إلى الخراب والإفلاس!

إن التصرف السليم كان يقتضى من رئيس الوزراء أن يجمع بين وزير التربية ووزير المالية، ومجموعة من ممثلى المعلمين، ليشرح لهم وزير المالية حقيقة الوضع ويكاشفهم، ويشركهم فى الإجابة عن تساؤل مؤداه: ماذا تفعل لو كنت مكانى؟

ثم تكون هناك خطة بجدول زمنى محددة الخطوات بتوقيتات يتفق عليها، يتم تنفيذها تدريجيا.

إن الأمر هنا يكون يماثل تماما ما قد يكون أمر أب، مرتبه لا يزيد عن مائتى جنيه- مثلا- بينما يطالب بعض الأبناء بنفقات تتجاوز هذا الدخل، ويكون التصرف العقلانى أن يكاشفهم ويطلب منهم أن يشاركوه فى كيفية تدبير الأمر، حيث غالبا ما " يتفهم " الأبناء عندئذ حرج الظروف، وأبعاد الأزمة، ويشاركون فى مشقة التحمل وعبء المعاناة، كما يحدث عادة أوقات الحروب والأزمات الطاحنة.

إنها حكومة " إطفاء الحرائق "، بطريقة عشوائية، أشبه بمن يطفئ حريقا فى مبنى كبير، " بكوز " من المياه، لا حكومة " تسيير الأعمال!

---

*جريدة الوفد فى ٢٠١١/٩/٢٧

الثورة بين "التبديد" و"التأكيد".*

على مدى أيام الشهر الماضى شهدت أربعة مواقف، كلها تشير إلى شىء واحد، هو فى حد ذاته يبعث على القلق...

أولها، حيث كنت قد خرجت من مكتبى، لأستقل السيارة عائدا إلى منزلى، يصحبنى " البواب " للمساعدة فى بعض الأمور، حتى إذا بدأت أدير محرك السيارة، وبدأت أتحرك، إذا بى أصيح " آه ..نسيت أن أربط الحزام"، فإذا بالبواب يقول:" مش مهم..معدش فيه حكومة "، قاصدا بالحكومة هنا " شرطة المرور "!!

ثانيها، حيث كنت فى الساحل الشمالى، ألتقط فى أيام معدودات بعض أنفاسى، قبل أن يبدأ العام الجامعى الجديد، وفى مرة كان معى عامل كهرباء لأمر ما، فرأينا على بُعد أمتار" لجنة مرورية "، وكان وجودها فى هذا المكان يحدث لأول مرة، على الأقل بالنسبة لى، فلما قلت هذا، إذا بالعامل يقول : " الله..همه حايرجعوا تانى بعد ما ارتحنا منهم"؟!!

وثالثها كان يوم الجمعة : ٩/٣٠ الماضى، حيث كان مذيع إحدى القنوات يتجول بين المحتشدين فى ميدان التحرير " لاسترداد الثورة "، فكان ممن قابلهم رجل أخذ يصيح أنه تعلم حتى الخامسة الابتدائى، وأنه لا يجد عملا، مع أنه متزوج وعنده أولاد"!.. هكذا فهم الرجل مقصد تجمع التحرير!!

أما رابعها، فكان تعليقا لأحد القراء على مقال لى بصحيفة أخرى أعاتب فيها المعلمين لإضرابهم فى بداية العام الدراسى، وفى ظل ظروف تراجع مخيف للإنتاج، وخزانة خاوية، فقد علق قارئ بأنه ليس صحيحا أن الخزانة خاوية، وأن البلد " فيها فلوس كتير"، وبالتالى فمن حق كل فئة أن تتحرك لتحصل على حقوق حُرمت منها سنين عددا، خالطا بذلك بين " الموارد " الحقيقية للدولة، وبين " إمكانات الثروة " فى مصر، وبالتالى..

كلها مشاهد تنبئ بتصورات تنتشر بين قطاعات واسعة من " عموم " الناس في مصر تعكس مفهوما مشوها للثورة، كل إنسان يفعل ما بدا له، وكل إنسان لابد من تحقيق ما يريد، بغض النظر عن منطقيته، وما قد يؤدى إليه من سوء مآل..وكل إنسان لابد أن يغرف من الخزانة الخاوية، فإذا قالوا له الحقيقة، ترك العمل، مهددا بالويل والثبور وعظائم الأمور...و بالتالى لابد أن تصدر عن هذه التصورات سلوكيات لا تصب فى صالح الثورة، وممن؟ من قاعدة واسعة من جماهير، قامت الثورة من أجلهم!!

فإذا ما انتقلنا إلى تلك الشرائح الواعية، والتى كان اشتعال الثورة على يد فئات عديدة منهم، زحفت بالملايين، فى شجاعة ملحوظة، حتى استطاعت أن تسقط طولة الطواغيت، تجد هنا أيضا بعض مظاهر أصبحت تبعث على القلق حقا..

ما زلت أذكر جيدا، ما كانت حفيدتى وابنتى تحكيانه عن أجواء " التحرير" قبل سقوط غير المأسوف عليه " مبارك"، بعد أن يعودا أدراجهما إلى المنزل، فأكاد أفرك عينى تأكدا من أننى لا أحلم بوطن مثالى، وأن هذا الذى أسمعه حقيقة..عن تآزر مبهر..تعاون رائع..سلوكيات أخلاقية رفيعة..حرص خرافى على سلامة كل شيء وتنظيف المكان...ولا أنسى قول حفيدتى لى يوما بعد عودتها من الميدان، أن شابا – صدفة وبغير قصد– قد لمست يداه كتفها، فإذا به يعتذر بشدة، ويكرر الاعتذار، بأنه لم يقصد، ويقسم عدة مرات بالله..ويطلب منها العفو والسماح ...وكأنه قد ارتكب جريمة نكراء، فى جنة الوطن اليوتوبية...

اختفى هذا الجسد الواحد الذى التحم بعضه ببعض لإسقاط النظام، لأنه لما سقط، تصوروا أن الثورة حققت ما سعت إليه، دون دراية بأن النظام الفاسد كان قد " تجذر " فى كل أرجاء " الدولة "، والحياة الاجتماعية، وبالتالى، فهو فى الحقيقة لم يكن قد سقط كله بعد، بينما كان ما حدث يوم الحادى عشر من فبراير، هو بالضبط ما ينطبق عليه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد عودته مع

أصحابه من إحدى الغزوات قائلا " عدنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر " ..أى عادوا من عملية قتال مادى وتدمير، ودماء تسيل، ورقاب تقطع، إلى عملية بناء الجماعة، بالعمل والجهد والعرق، وسهر الليالي، بينما ما بدأنا نشهده بعد سقوط رمز النظام بداية تفرق، كلٌ أخذ يذهب إلى سبيله، ثم إذا بعملية تفتيت مذهلة، لنقرأ عن عشرات التجمعات والتنظيمات والائتلافات، التى زادت عن المائة بكثير، فضلا عن أحزاب اقترب عددها من الخمسين!

ومما زاد الأمر بلة..هذا الانتشار الواسع للقنوات التلفيزيونية التى أصبحت سبيلا للشهرة الواسعة، حيث ملايين المشاهدين، وتتسع البرامج لهذا وذاك من العشرات الذين أعلنوا أنهم رموز الثورة، والذين وجدوا أنفسهم " يتلمعون " على الشاشات، وتسعى القنوات إلى استضافتهم، فجرت أنهر من التعليقات والأحاديث والمطالبات والتنظيرات إلى درجة إغراق المشاهدين بما أصبح يثير البلبلة والحيرة..كلام يعقبه كلام، ينتج كلاما، واتهاما لهذا وتجريحا لذاك..

فإذا ما بحثت عن اختلافات واجتهادات ومشروعات حول أفكار تبنى لمصر المستقبل، ويظهر من خلالها العلمانى والمدنى والإسلامى، وغير هذا وذاك من أسماء : تعليمها؟ زراعتها؟ طعامها؟ صناعاتها؟ سياساتها؟ لا تجد، مما ينطبق عليه القول الشهير: " نسمع جعجعة ولا نرى طحنا" ! وهو أيضا ما ينطبق عليه قول المولى عز وجل فى سورة الصف: (**كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ** (٣))، وليس غريبا أن تتلو هذه الآية آية أخرى ، يقول فيها عز وجل: (**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ** (٤)) !! فكما ترى عزيزى القارئ، تُرغّب هذه الآية فى التآلف والتعاون والتآزر، وبالتالى: ماذا تنتظر عندما تسمع أن الخالق " يحب" أن نبنى ونشيد بناء الوطن، متراصين متعاونين متآزرين؟

وعندما سعى عدد من أصحاب الأحزاب والائتلافات أن يوحدوا من جهودهم ويتعاونوا، كان ذلك فى سبيل مواجهة أطراف أخرى فعلت الشئ نفسه، ولم نجد تجمعا من هذا وذاك من أجل مشروعات عمل وبناء، وإنما هو لأغراض انتخابية، وكأن مصر قد انقسمت إلى " فسطاطين" : علمانيين، وإسلاميين، أو " دُنيويين" ، و" دينيين" ، حسب تعبير الراحل " عادل حسين" !

إننا ندرك تماما أن " أداء" المجلس العسكرى أصبح مُعينا – ربما بغير قصد – على مزيد من إشاعة الإحباط والتفرق، لما يشوبه من تردد أحيانا، وافتقاد الحكمة أحيانا أخرى، وسوء التقدير أحيانا ثالثة، وبالتالى: التخبط، وما سار على هذا النهج مما فصلناه فى مقال سابق، فالجهة التى أحللناها مكانا قرب أن يكون "مقدسا" – المجلس العسكرى– من نبل ما فعله أصحابها فى فبراير، إذا بها الآن تُعين – ربما بغير قصد– على زرع مشاعر الإحباط، ونثر علامات شك، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

إن من يحملون مسئولية الثورة، عليهم أن يتفهموا أن مصر بحاجة إلى عرق وجهد وكدّ للبناء، مفروض أن يكون أضعاف ما كان، وأن هذا التكرار للمليونيات يمكن أن يُفقدها بهاءها وروعتها، خاصة أنها – فى كل مرة– لابد أن تنتهى نهايات مأساوية، دون اتعاظ بأن هناك من يتربصون بها، فلِم نعطى هؤلاء الفرصة؟

ويا أيها المجلس العسكرى، إذا كنت قد أسديت لمصر خدمة عمر بحماية الثورة، فإن جهدك يظل ناقصا، إذا لم تتقمصك روح الثورة، حيث أصبحنا لا أقول " نشك" فى هذا، بل أقول إننا لا نشعر به!

- الوفد فى ٢٠١١/١٠/٤

الإدارة بردّ الفعل*

درجنا على أن نقرأ ونسمع من الإخوة المتخصصين فى علوم الإدارة عما يسمى بالإدارة بالأهداف، والإدارة العلمية...إلخ ، ويبدو أن هناك نوعا آخر ليتهم يضيفونه إلى أنواع وأنماط الإدارة نسميه بالإدارة برد الفعل، وهو ما تكشف عنه إدارة مصر في الشهور الأخيرة، فماذا نقصد بذلك؟

لعل من الفروق التى تميز بين المجتمع المتقدم والمجتمع المتخلف، أن المتقدم عادة ما يحرص المسئولون عنه على رسم سيناريوهات محتملة للمستقبل، حيث أن " الحاضر " في واقع أمره يكاد أن يكون نقطة وهمية فى طريق الزمن الذى نتصوره يجمع بين ماض، وحاضر ومستقبل، لأن اللحظة الراهنة، سرعان ما تمضى لتصبح ماضيا، وخاصة فى هذا العصر سريع الإيقاع، متنامى الحركة، ولما كان الماضى قد " فات"، ولا نستطيع أن نعيده لنصلح ما كان، يكون التركيز على المستقبل، حيث أنه لم يأت بعد.

لكن، من يعرف ما سوف يكون عليه المستقبل؟ ألسنا نردد دائما أن المستقبل فى علم الغيب، ومن ثم شاع القول بأن محاولة التنبؤ بالمستقبل هى عملية رجم بالغيب؟

ومن شدة ولع الإنسان بمحاولة ما تخبؤه له الأيام القادمة، ابتكر ما عرف باسم " التنجيم "، والذى أصبح غير مستحب دينيا، على أساس أن الغيب لا يعلمه إلا الله؟

لكن العلماء أدركوا منذ عدة عقود أن من الضرورى التحسب للمستقبل، واستشراف آفاقه وخطواته، دون أن يعنى هذا كسر قاعدة أن الغيب لا يعلمه إلا الله، فالعلماء هنا لا يستطيعون أن يحددوا ما سوف يحدث على وجه اليقين والدقة، لكنهم يقولون بعدة احتمالات، وهى ما سمى " بالسيناريوهات "، فماذا يمكن أن

نقوم به إذا حدث كذا ؟ أو كذا ؟ أو كذا ؟ إلى غير هذا وذاك من احتمالات، بحيث إذا حل احتمال من هذه الاحتمالات، لا نفاجأ به، ولا نكون غير مستعدين لمواجهة ما يحمله.

وعندما تحلل أسباب النصر الكبير للقوات المسلحة المصرية فى أكتوبر ١٩٧٣، سوف تجد، من أبرز هذه الأسباب، هو ما تم من " مفاجأة " الإسرائيليين، وبالتالى فقد كشف هذا عن أنهم لم يفرضوا احتمالا بما حدث، فارتبكوا، وذاقوا مرارة الهزيمة.

ولعل من أشد الأمور فداحة مما نعانيه منذ بدايات ثورة يناير، هو افتقاد الرؤية المستقبلية، وزاد الطين بلة أن القوة التى تدير البلاد، لأنها تفتقد مثل هذه الرؤية، أصبحت الأحداث تداهمها من حين لآخر فتسرع بالاستجابة كرد فعل، ولأن هذه الاستجابة لا تجيء خطوة محسوبة، ضمن عدة خطوات ترسم لما سوف يحمله المستقبل، تحدث احتجاجات، فيسارع القادة إلى رد فعل آخر، ربما لا يتسق مع رد الفعل السابق، وربما يناقضه، فتكون المحصلة بطء التقدم، على أحسن الأحوال، والخسارة فى أحيان كثيرة!

وما ساعد على ذلك هو " ظرف الثورة ذاته "، فلم تكن هناك قوة تعمل وتخطط لقيامها، لها قيادة تملك تصورات مستقبلية، وإنما هى حدثت مثلما تحدث البراكين، محدثة انفجارا، وإن كان الفرق هنا هو أن الانفجار الثورى هو ما تمنيناه، وهو ما أسعدنا إلى أقصى ما يمكن تصوره.

حتى القيادة العسكرية التى تولت أمر تسيير البلاد، لم تكن مهيأة لهذا، وبالتالى لم تجهز تصورا لما يجب أن تكون عليه مصر، والخطوات اللازمة لذلك.

كنا سعداء أن لم تقم بالثورة جهة بعنيها، ولا قادها زعيم بذاته، لكن هذا الذى أسعدنا، إذا به يشقينا الآن، وكان يمكن أن نتحسب له منذ أن سقطت رموز النظام..

صحيح أن " الإعلان الدستورى " استهدف تحقيق شيء من هذا، برسم معالم الطريق مستقبلا، لكنه كان يحتاج إلى بعض الوقت لتوفير مناقشته بين مختلف الفئات والشرائح والقوى. وصحيح أن برامج " التوك شو " تولت هذا، قبل الاستفتاء على الإعلان، لكن هذه البرامج استولت على معظمها فئات بعينها، تجيد صنعة الكلام، واستخدام البراهين والأسانيد والكلمات الساحرة، والعبارات الرنانة، لكن هذا كان غير مُجد وحده، مع التسليم بأهميته، بدليل أن نتيجة الاستفتاء سارت فى اتجاه، يناقض كل ما رددته النخبة، حيث ثبت، كما كتبنا فى مقال آخر، أن أفراد هذه النخب، كان أكثرهم وكأنهم يُحدثون أنفسهم، وليست لديهم المهارة والقدرة على مخاطبة ملايين من عموم الناس، والاشتباك مع همومهم.

وعلى سبيل المثال، فقد كان من المنطقى بالفعل أن يجئ الاتفاق على وضع دستور للبلاد يرسم معالم الطريق إلى المستقبل، قبل الانتخابات، لكن هذا الرأى لم يصل إلى عموم الناس بصور إقناع مبسطة، وظلت النخب وحدها هى التى ترده.

ويبدو أن المجلس العسكرى قد أصيب بالداء نفسه، فهو يسمع أكثر " للنخب"، فيجد نفسه قد اقتنع إن لم يكن بما يقولون، فبكثير منه، وهكذا وجد المجلس نفسه ممزقا بين هذا وذاك، خاصة وأن تلك النخب، " تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى "، فإذا بالمجلس، لا أقول يتحايل، ولكن يمكن وصف قراراته بأنها صورة من صور " التلفيق"، لا " التوفيق"، كما يظنون، لأنها على غير أساس من التصور المستقبلى العلمى، ولا تتوافر بينها قواعد التناسق والانسجام، ومن ثم فإنها كثيرا ما تؤدى إلى الحيرة والتخبط.

خذ مثلا ما تردد منذ الإعلان الذى تم الاستفتاء عليه، بضرورة تأخير الانتخابات بعض الشيء، حيث قضى الإعلان بغير ذلك، فإذا بالمجلس يقول بأن إجراء الانتخابات فى سبتمبر كما جاء بالإعلان لا يعنى أن " تتم " فى سبتمبر،

وإنما أن " تبدأ " إجرائيا، وبالتالى كان الإعلان بعد ذلك بما يشبه " المطوحة "، و" فَرْد " الفترة لتمتد إلى ما بعد يناير ٢٠١٢.

وهكذا قل فى أمور شتى...

يحدث هذا من قِبَل قادة عسكريين، مع أنهم هم أكثر الفئات فى مختلف أنحاء العالم تخطيطا للمستقبل وتحسبا له، حيث نعلم أن مصطلح " الاستراتيجية "، الذى شاع استعماله فى مجالات كثيرة، هو فى الأصل مصطلح نبت ونشأ وترعرع فى المجال العسكرى، وهو فى لُحمته وسُداه، يقوم على رسم سيناريوهات تحسبا للمستقبل، فهل تصوروا أن " إدارة الدولة " أمر يختلف فى هذا الشأن عن إدارة الحرب والقتال؟

صحيح أن الإجابة الفورية هى بالإيجاب، لكن مزيدا من التأمل والتفكير، يمكن أن يوجهنا منحى آخر، ألا وهو تشابه " المنطق" الحاكم، ألا وهو التفكير عن طريق استشراف المستقبل، الذى أصبح " فريضة " لكل إدارة، أيا كان نوعها، وأيا كان مجالها.

كان المصرى قديما يخضع لتقلبات الأحوال الخاصة بنهر النيل، يقف أمامها مستسلما لظروفه، حيث قد يفيض فيغرق الحرث والنسل، وقد تشح مياهه، فيجوع الناس، حتى يضطروا إلى أكل الميتة والحيوانات، كما تحفل بأخبار ذلك كتب التاريخ المصرى، لكن، العقلية العلمية، بفضل ما أحدثته من تقدم وتطور، مكنت المصرى أن يتحكم هو فى نهر النيل، بدلا من أن يتحكم النهر نفسه فيه، وكان ذلك كله قائما على الفكرة نفسها :" التحسب " لما يحمله المستقبل من احتمالات، فإذا حدث شح فى المياه، هناك حل لذلك، وإذا حدث فيضان، فهناك سبيل لمواجهته، بل والاستفادة منه.

ولعل أبرز مجال يوضح سياسة القيادة المصرية فى الفترة الحالية من الاعتماد على الإدارة برد الفعل هو هذا الذى يحدث، نتيجة حشد المليونيات فى ميدان

التحرير من أسبوع إلى آخر، حتى شاع اعتقاد راسخ بين الناس القول: " إنهم لا يأتون إلا بهذه الطريقة "، أى لولا المليونية كذا، لما ظهر القرار كذا، ولولا المليونية كيت، لما رأينا القرار كيت..

إن إدارة بهذا النهج، تساعد، من غير قصد، على ألا يكون هناك اتساق بين القرارات، لأن كلا منها جاء لإرضاء مجموعة من الناس، لا كل الناس.

وهكذا أصبح السؤال الأكثر ترددا على ألسنة الناس: إلى أين نحن ذاهبون؟!

ونحن صغار، كان هناك موضوع فى كتاب " المطالعة " يحكى عن ابن أسرة فلاح، أرادت أمه أن ترسله بكم من الزبد إلى أبيه، فلما وصل، بعد سير طويل مد يده إلى جيبه، حيث وضع الزبد، فإذا بالزبد قد ساح، فقال له أبوه : يا بنى إن المفروض أن تحمله على يدك. وفى يوم آخر، أرسلت معه أمه خروفا أيضا إلى أبيه، حيث يفلح الأرض، فأراد المسكين تنفيذ النصيحة السابقة، من غير تحسب لاختلاف الموقف، فحمل الخروف على يديه، حتى وصل إلى أبيه لاهثا يتصبب عرقا، فقال له أبوه : يا بنى كان من الفروض أن تربطه بحبل وتجره . وفى المرة الثالثة أرسلت أمه معه " بطة "، فنفذ الإبن النصيحة بحذافيرها، وربط البطة بحبل، حتى إذا وصل إلى أبيه وجدها قد اختنقت!!

• جريدة الوفد فى ٢٠١١/١٠/١١

حكايتى مع الإخوان المسلمين*

فى الفترة من عام ١٩٤٦حتى عام ١٩٥٣، كنت فى حال غير ودى مع جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك قصة أبدأ بها روايتى...

فعلى الرغم من صغر سنى عام ١٩٤٦(تسع سنوات)، إلا أن الظروف، التى لا محل للإشارة إليها هنا، جرتنى جرا للاهتمام بالشأن السياسى منذ هذا الوقت المبكر. والحق أن هذا ليس هو مربط الفرس، بقدر ما هو الباب الذى طللت منه على الشأن السياسى، والذى شكّل التأثير الأول فى البنية الفكرية لى، وكلنا يعلم ما يكون من انطباعات فى سنوات التكوين الأولى، وقوة المؤثر الأول، حيث يفتقد الإنسان فى سنى عمره المبكرة، القدرة والخبرة على التحليل والنقد والفرز، ثم الانتقاء من بين ما يتلقاه من أنباء، وما يقرأ عنه من مقالات وتحقيقات.

كان هذا الباب، هو جريدة أخبار اليوم، وما أدراك ما أخبار اليوم فى هذا الزمن؟!

حقيقة، كانت، من الناحية المهنية الصحفية البحتة، تتفوق على الجميع، حيث كان مؤسساها : مصطفى وعلى أمين، هما بحق، علمان لا يشق لهما غبار فى عالم الصحافة فى هذه الفترة، ومن هنا كان تصديقى وإيمانى بكل ما كنت أطلع عليه على صفحات أخبار اليوم فى الأعوام التى تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية.

لم أكن أعرف الارتباط الوثيق بين السراى الملكية، وما فيها من تيارات وقوى، وبين أخبار اليوم، وكذلك الصداقة الوثيقة بين صاحبيها وبين القوى الإنجليزية، صاحبة السطوة، بحكم الاحتلال، وكذلك مع القوى الأمريكية، حيث شهدت هذه السنوات بزوغ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى.

وفى عام ١٩٤٨، كان رئيس وزراء مصر هو محمود فهمى النقراشى(باشا)، حيث كانت أخبار اليوم حريصة على إظهاره بمظهر الوطنى الغيور على مصلحة مصر، ونزاهته واستقامة أخلاقه، فكان أن أحببت الرجل حبا جما، ورأيت فيه المثل السياسى الوطنى العظيم، وبالتالى كان التقدير والتعاطف مع ما يتخذه من قرارات.

فلما أن أصدر قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين، لم أشعر ساعتها بغضاضة، ولم أشعر كذلك بسعادة، فكنت كنت بعيدا تماما، لا أدرى من أمر الجماعة شيئا.

لكن، فى صباح أحد الأيام فى هذه الفترة، فوجئت بمانشيت ضخم يتصدر جريدة يومية كانت شهيرة فى هذه الفترة، هى (المصرى) ، لسان حال حزب الوفد، يحمل خبر اغتيال النقراشى، وأن هذا تم على يد أحد أفراد الإخوان المسلمين، الذى تخفى فى ملابس ضابط شرطة من الحرس، فيما بدا أنه انتقام من الرجل الذى أصدر قرارا بحل الجماعة!

ساعتها، وجدت نفسى أبكى الرجل، وأشعر بضيق شديد من الجماعة التى نُسب إليها الاغتيال.

وعندما تولى إبراهيم عبد الهادى رئاسة الوزارة، خلفا للنقراشى، وكان الرجل منتميا إلى حزب النقراشى (الحزب السعدى)، شن حملة شعواء على الإخوان المسلمين، ولا زلت أتذكر الكتابات الكثيرة عن اختفاء " محمد مالك"، الذى كان قطبا إخوانيا كبيرا فى ذلك الوقت، والذى سعى عبد الهادى إلى القبض عليه، بكل السبل، فيما يشبه ما كنت أقرأه من روايات بوليسية فى تلك السلسلة التى كانت شهيرة باسم (روايات الجيب).

شهدت فى هذه الفترة موقفا، كان قد سقط من ذاكرتى تماما، إلى أن أشار إليه أخ العمر، الدكتور سيد دسوقى حسن أستاذ هندسة الطيران بجامعة القاهرة، بناء

على أوراق قديمة أطلعه عليها أحد الإخوة تخص فترة الأربعينيات، فقد جعلنى أتذكر أن جدتى لأمى جاءت لها بوشاح للإخوان المسلمين، تريد إخفاءه فى منزلنا، قائلة أنه كان من متعلقات جدى لأمى(الحاج محمد عبد الحافظ)، وأنها تخشى، إذا جاءوا لتفتيش بيتهم، ووجدوا مثل هذا، فربما يجرجون ابنها الوحيد(إبراهيم)، حيث كان الحاج محمد قد توفى من قبل(عام ١٩٤٤).

لم أكن فاهما للموقف ولا مدركا لدلالته، حتى أخبرنى الدكتور سيد دسوقى، منذ أيام قليلة، أن جدى لأمى هذا كان قد فتح شعبة للإخوان بالمرج، وأن الشهيد حسن البنا، قد زار جدى " وبيّت" ليلة فى منزله.

فلما حملت الأنباء مصرع الشهيد حسنا البنا فى شارع رمسيس أمام جمعية الشبان المسلمين، لم أشعر – مع الأسف البالغ- بحزن على الرجل، حيث أن عواطفى وفكرى كانا يميلان لصالح النقراشى باشا.

وعندما تولى مصطفى النحاس باشا رئاسة الوزارة عقب الانتخابات عام ١٩٥٠، بحكم زعامته لحزب الوفد، الفائز فى انتخابات مجلس النواب، شهدت مصر حرية صحافة لم أر لها مثيلا، حيث قضت ظروف أيضا لا محل لذكرها هنا أن أخرج عن نطاق أخبار اليوم لأقرأ الكثير من الصحف والمجلات، متعددة الاتجاهات، مختلفة الميول، وكان من بينها مجلة (الدعوة)، التى كان يرأس تحريرها الراحل (صالح العشماوى)، لكن، ظلت ميولى بعيدة عن الجماعة.

لكن، من ناحية أخرى، تركز إعجابى الشديد فى زعيم حركة مصر الفتاة، أحمد حسين، والذى غيّر اسم مصر الفتاة إلى حزب مصر الاشتراكى، وكانت جريدته تلتهب بالموضوعات السياسية الزاعقة ضد الرأسمالية والإقطاع والباشوات والملك والاستعمار، وكان هذا يلتقى مع ما كنا عليه من عمر، خاصة وأن الرجل وجريدته كانا يتعرضان للاعتقال والمصادرة، لكن وجود مجلس الدولة بقيادة الراحل الدكتور عبد الرزاق السنهورى، مثّل حصنا حمى الصحيفة؛

حيث كان يحكم بعودتها، بعد أن يكون أحمد حسين قد أصدر جريدة أخرى، بحكم يسر الإجراءات فى تلك الفترة، حتى أصبح الرجل يصدر ثلاث صحف كل أسبوع مما وسع دائرة تأثيره على أمثالنا من شباب هذه الفترة.

من هنا فقد اتفقنا كمجموعة من بعض طلاب المرج، صغر العمر، على رأسهم أخى الراحل الدكتور محمد إسماعيل، على فتح شعبة لحزب مصر الاشتراكى فى المرج، عام ١٩٥٢، وملأ أخى بعض جدران الحارات المحيطة بنا بشعارات تندد بالرأسمالية وتدعو إلى الاشتراكية، والعدل الاجتماعى، وبعد فترة بسيطة إذا بثورة يوليو تقوم، وأسعد بها غاية السعادة.

بدأنا نشعر بغيرة شديدة من إخوان المرج، حيث لاحظنا تزايدهم المستمر، وهو الأمر الذى لم يتحقق معنا، وكذلك نشاطهم المتعدد، والذى لم نستطع أن نقوم بمثله، ولا حتى بربعه.

من حسن الحظ حقا أن الله سبحانه وتعالى هدانا إلى التفكير بطريقة علمية منطقية، على الرغم من صغر سننا، حيث تساءلنا معا: لماذا هذا الإقبال الملحوظ على الإخوان المسلمين ، بينما عددنا لا يزيد إلا بالكاد؟

برزت الأسباب بسرعة واضحة جلية (وهو الأمر الذى لا زال يشكل عَوَرا فى حركة التنظيمات السياسية القائمة الآن، ٢٠١١)، حيث لاحظنا أن الإخوان يقدمون العديد من الخدمات للناس، ويسهمون فى حل مشكلاتهم، وينوعون من أنشطتهم، وقنواتها بحيث يمكن أن تستوعب الكثيرين، دون ضرورة أن يكونوا أعضاء فى الجماعة، مثل تنظيم طابور رياضى عقب صلاة الفجر، وتنظيم رحلات، ومباريات رياضية..وهكذا.

لكن أبرز ما شد الناس إليهم، ولفت انتباهنا، هو أنهم انتهزوا فرصة تخرج أحد أبنائهم (فؤاد أبو العلا) من كلية الطب، فخصصوا له غرفة فى الشعبة وحولوها "مستوصفا" للكشف عن المرضى، وكان هذا حدث عظيما فى المرج فى هذه

الفترة، وعندما تقاطر الناس إلى المستوصف، كان بعضهم يستوقفه من يقف وراء تقديم هذه الخدمة، فلما يعرف أنهم الإخوان، يتعاطف معهم، ويقبل عليهم، حيث الأغلبية الكبرى من السكان من الفقراء غير المتعلمين، الذين لا تشغلهم المناقشات السياسية، بقدر ما يشغلهم قوت يومهم وصحتهم.

هنا تناقشنا، نحن أعضاء شعبة مصر الفتاة: لِمَ لا نفكر فى مشكلة يعانى منها أهل المرج، ونساعد فى حلها، فيلمسوا منا وعيا يتفق مع احتياجاتهم فيقبلوا على أفكارنا نحن، لا أفكار الإخوان المسلمين ؟

انتبهنا إلى أن القرية لا كهرباء فيها ، لتغرق فى ظلام دامس، عقب غروب الشمس، فانتهينا إلى مشروع، يقوم على أن يشترك أهل كل حارة فى شراء " فانوس" كبير، يعلق على جدران أحد البيوت، وسط الحارة، بداخله لمبة تضاء بالكيروسين، على أن تكون مهمة ملء اللمبة، يوميا بالدور بين أهل الحارة الواحدة.

بدأنا بحارتنا، واقتنع الناس بالفكرة، ونفذناها بالفعل، فإذا بالنور يغمرها، ويفرح الناس، وبدءوا يسمعون عن مصر الفتاة بإصغاء طيب..

وقبل أن نمد خدمتنا للحارات المجاورة، إذا بقيادة ثورة يوليو تصدر قرارا بحل الأحزاب، ما عدا الإخوان المسلمين، فدُفنت آمالنا، وزاد هذا من ضيقنا من الإخوان المسلمين ، غيرة وحسدا.

وفى يوم من أيام صيف عام ١٩٥٣، كنت " أتمشى" فى طريق كان معروفا باسم " الرشاح" خارج الدائرة السكنية للمرج، مع صديق كنت أحبه حبا جما، وكان من الإخوان المسلمين، اسمه " يحيى على الجزار" ، لم يقدر له أن يكمل تعليمه، فدارت بينى وبينه مناقشة حول : أيهما هو الأفضل : الإخوان المسلمين، أو مصر الفتاة ؟

ولأننى كنت ما زلت متشيعا لمصر الفتاة، قلت لصديقى أن شعار الإخوان (الله أكبر ولله الحمد) يعبر عن نزعة دينية فقط، بينما شعار مصر الفتاة (الله أكبر ويحيا الشعب)، يجمع بين أمر الدين وأمر الدنيا!

لما لم يقتنع أحدنا برأى الآخر، طلب " يحيى " منى أن أتقبل إعارته لى فى اليوم التالى، كتيبا صغيرا للشهيد حسن البنا، عن المؤتمر الخامس، وكذلك ما سمى بالرسائل الثلاث، و بعدها أقرر الرأى الأخير.

عكفت على ما أعطانى " يحيى " إياه، فإذا بتحول فكرى كبير، يجتاح عقلى، حيث تفهمت جيدا فكرة المنهج الإسلامى فى شموله وكليته، بما لا يدع مجالا لتلك القسمة بين ما هو دينى وما هو دنيوى، بل هى رؤية كلية شاملة تحكم حركة الناس والمجتمع ، أيا كان المجال!

وبدأت أذهب إلى شعبة الإخوان، وخاصة مكتبتها، حيث كنت أستعير الكتاب، فلا يبقى عندى أكثر من يومين، فإذا بى ألتهمه كله، لأرجعه، وأستعير غيره، وساعد على ذلك أن معظم الكتب كانت من الحجم المتوسط، قليل الصفحات، وكانت الكتب، للعظام الراحلين مثل: الغزالى، وعبد القادر عودة، وغيرهما. وفضلا عن ذلك فقد حضرت اجتماع أسرة يوم الجمعة وتلقيت منهجها الذى كان يجمع بين قرآن وسنة، وفكر وتاريخ.

وكنت جالسا فى الشعبة يوما، وكان فى يدى كتاب صدر فى سلسلة كانت تسمى (اخترنا لك) كانت تصدرها وزارة الإرشاد القومى، التى تعنى اليوم كلا من وزارتى الثقافة والإعلام، وكان الكتاب عن (العدالة) لأحد فلاسفة السياسة الإنجليز (مترجما)، وكان أحد القادة الأعلى من الإخوان من مستوى قريتنا يزور الشعبة، فلما رأى الكتاب بيدى، سألنى عنه، فلما أجبته، قال لى أن الشهيد سيد قطب له كتاب فى المجال نفسه (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) ، قلت له :

أعرفه، وقد قرأته، فكان رده الذى ضايقنى كثيرا: إذن فلا ضرورة لأن تقرأ هذا الكتاب الذى فى يدك للفيلسوف الإنجليزى!

عندما أستعيد الموقف مرة أخرى الآن، أرجح حسن نية الرجل، الذى – ربما – تصور أن صغر سنى(١٤ عاما) يمكن أن يجعلنى منبهرا بأفكار هؤلاء الأجانب فيتشوه فكرى وعقلى، لكن الذى لم يعرفه الرجل، أننى كنت قد بدأت القراءة منذ منتصف فترة وجودى بالمدرسة الابتدائية، ولكتاب كبار، ولاتجاهات مختلفة..

أرجو ألا يغضب منى أحد من الإخوان، إذا قلت أن هذا الموقف هزنى كثيرا، لا من حيث احتمال تراجعى عن نهج الإخوان وفكرهم، وإنما بالنسبة لفكرة الانخراط فى " التنظيم "، حيث لم أكن قد انضممت بصفة رسمية بعد، وأراحنى موقف للراحل الشيخ أحمد حسن الباقورى، الذى كان من القيادات الأولى فى الإخوان، فلما قبل أن يكون وزيرا للأوقاف فى حكومة ثورة يوليو، بغير موافقة الجماعة، تم فصله من الجماعة، ولما سأله صحفى عن ذلك، قال بوجوب التفرقة بين أمرين: الإخوان كفكرة ونهج، والإخوان كتنظيم، وأنه لم ولن ينفصل عن الفكرة والنهج، وإن كان قد انفصل عن التنظيم.

أراحنى هذا الموقف الذى انتهجته منذ ذلك الوقت، حتى الآن، وهو يتفق مع طبيعة تكوينى الشخصى، الذى تم – هكذا فرضت الظروف- بناء على إرادتى واختياراتى الشخصية، فى كل ما يتصل ببناء شخصيتى، دون توجيه أو تأثير بأب أو أم.

وعزز من أمر هذا، موقف آخر، سوف أذكره بعد قليل.

وفى الوقت نفسه، على الرغم من أن المرحلة العمرية التى كنت أمر بها هى تلك المرحلة المعروفة باضطرابها وتمردتها، حيث المراهقة، ففى ظل هداية من المولى عز وجل، وجدت نفسى غير متقبل لإقامة علاقات صداقة مع كثير من

الزملاء، حيث سلوكيات مراهقة، وقلة التزام بالأساسيات الأخلاقية الإسلامية، بينما وجدت فى رفاق العمر من الإخوان ملاذا شخصيا، لما لاحظته من استقامتهم الخلقية، وفى الوقت نفسه، جودة المسيرة الدراسية.

وهكذا انضممت " لشلة " كان يقودها الراحل " فاروق حامد "، الذى كان مسئولا عن الطلاب الإخوان بشعبة المرج، مع أصدقاء آخرين، لا تحضرنى أسماؤهم مع الأسف الشديد. وفى الوقت نفسه ربطتتنى صداقة عميقة بزميل العمر الدكتور سيد دسوقى حسن، والذى كان والده، يرحمه الله، رئيسا لشعبة المرج، حيث كنت أجد لديه فى بيتهم أعدادا من مجلة (المسلمون) التى كان يصدرها الراحل (سعيد رمضان)، فأسعى إلى قراءة ما تصل إليه يداى.

وكانت العلاقات قد توترت كثيرا بين الإخوان وبين قادة ثورة يوليو، وخاصة أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، فطلب الإخوة منى أن أصحبهم إلى المركز العام للجماعة فى الحلمية، حيث كان المرشد العام الراحل حسن الهضيبى قد عاد من رحلة إلى سوريا، وسوف يلقى خطابا مهما.

كانت المرة الأولى والأخيرة لزيارتى للمركز العام (حيث تم إحراقه بعد شهور قليلة من قبل أتباع النظام الحاكم)، وقبل بدء إلقاء الخطاب، أتيحت لى فرصة عمر بمقابلة الراحل العظيم عبد القادر عودة، الذى دائما، عندما تأتى سيرته، أتذكر بسرعة، كيف ربَت بيده الكريمة بحنان واضح، على كتفى داعيا لمثلى بالتوفيق.

وفى هذه الفترة أيضا، كان عبد الناصر وزملاؤه قد توصلوا إلى اتفاقية لإجلاء الجيش الإنجليزى الذى كان رابضا على طول منطقة قناة السويس من السويس حتى بور سعيد، حيث عارضها الإخوان، وخاصة البند الخاص بإمكان عودة القوات الإنجليزية إلى منطقة القناة، إذا حدث هجوم أو تهديد به، على إحدى الدول العربية - إذا لم تخننى الذاكرة، أو تركيا.

ووصل أمر معارضة الإخوان أن وزعوا منشورات تهاجم الاتفاقية. ومن المفارقات حقا، أن طلب منى " فاروق" أن أحمل مجموعة من هذه المنشورات، إلى آخر لا أذكره، حتى يتم إلصاقها على جدران مسجدَى القرية، وغيرهما، خاصة وأنني لست عضوا رسميا، ومن ثم أكون بعيدا عن الشبهات.

ومما له دلالة فى صواب هذا التفكير، أن تصادف أن وقفت فى أحد الشوارع الرئيسية بالمرج أتحدث مع " مخبر" كانوا قد أرسلوه للإقامة بالمرج لمراقبة الإخوان، ولو مد الرجل يديه إلى جيبَ الجلباب الذى كنت أرتديه، لأخرج منه كمّا من المنشورات، ليضع بذلك يده على صيد ثمين، لكن الله سلم!!

وكانت معرفتى بهذا المخبر ترجع إلى واقعة أخرى، حيث اتفق معى مجموعة من الأصدقاء الإخوان على المجئ إلى منزلنا " لشرب الشربات "، كما هو جرى العادة، لتهنئتى، حيث كنت قد نجحت فى اجتياز امتحان السنوات الأربع مرة واحدة لمرحلة ما كان يسمى " بالثقافة العامة، التى كانت تسبق السنة النهاية التى كانت تسمى " التوجيهية ".

أثناء طريقنا إلى منزلنا لاحظت أن " أفنديا "، بدا أنه ليس من أهل المرج، حيث كنا يعرف بعضنا بعضا، مر بجوارنا وهو ينظر إلينا نظرات غير عادية، ولما تجاوزنا، تعمدت أن أنظر إلى الخلف، فوجدته قد توقف ، ممعنا النظر إلينا.

كان منزلنا فى حارة داخل حارة، فلما وصلت مع الأصدقاء الإخوان إلى المنزل وبدءوا يجلسون، تأهبا لشرب الشربات، ودخلت لأطلب من أمى أن تجهز المطلوب، إذا بدق عنيف على الباب الخارجى لإمرأة من أهل الحارة، تنادى على أمى بصوت عال: يا أم محمد: أخرجى الإخوان اللى عندكم ، أحسن المباحث يمكن تيجى حالا " !

مادت الأرض تحت قدماى، خجلا، وسمع الضيوف الزعيق، فهموا بالانصراف، وحاولت أن أستبقيهم، لكنهم انصرفوا بالفعل، ولما جاء والدى، بعد

المغرب، وعرف ما حدث، أخذ يعنفنى بشدة " مالك ومال الإخوان دول.."، ملحقا هذا ببعض العبارات غير الطيبة!

وظللنا جميعا، أفراد الأسرة متجمعين قرب الباب الخارجى من الداخل، يملؤنا الخوف والرعب، وانتظارا لهجوم متوقع من الأمن، حيث تصوروا أن بيتنا لابد أن يكون " وكرا " سريا للإخوان بحكم موقعه " فى حارة داخل حارة "..وظللنا هكذا ، لم نذق طعم النوم ، حتى الصباح!

وهدانى تفكيرى إلى المقولة التى تقول أن أفضل وسيلة للدفاع هى الهجوم، فأسرعت فى الصباح إلى صديق، والده " عسكرى " فى نقطة الشرطة، التى كان المخبر يقيم فيها، طالبا من صديقى هذا أن يصحبنى للنقطة، حيث تعرفت على المخبر، والذى ظن أننى صيد ثمين، فكان يسألنى عمن أعرف من الإخوان، فأتظاهر بأنى أعطيه معلومات، لكنى كنت حريصا على ألا تخرج هذه المعلومات عن حدود ما هو معلوم، وما تجاوز ذلك، كنت أدعى الجهل به، استنادا إلى أنى لست عضوا رسميا، ولا يمكن أن يقولوا لى أسرارهم!

أما الواقعة الثانية التى ألمحت إليها من قبل، فتتلخص أن " فاروق" ، مسئول الطلاب، سألنى إن كنت أرغب فى المشاركة فى رحلة ينظمها الإخوان، فأبديت استعدادى للمشاركة، ودفعت المبلغ المطلوب وكان فى ذلك الوقت "خمسة قروش"، سائلا فاروق: إلى أين سوف تكون بين المشاركين.

بعد فترة لم تطل، أخبرنى فاروق أن علىّ أن أنتظر فى اليوم التالى على محطة السكة الحديد للمرج، فى السابعة صباحا للقيام بالرحلة، فسألته إلى أين ؟ فأجاب بأنه لا يعرف، ولم يخطره المسئولون بذلك، فضايقنى هذا وقلت له: أنا لا أستطيع المجئ إلا إذا عرفت مقدما، إلى أين نحن ذاهبون؟ فلما كرر مقولته، طلبت سحب اشتراكى، ورد لى المبلغ، وقام بمحو اسمى من الكشف.

ولم أكن أدرى أن هذا التصرف منى، قد أنقذنى من الاعتقالات التى طالت كل من اشتبه فى انضمامه للجماعة، عبر سنوات عهد عبد الناصر التالية، ذلك أن الاتفاق يبدو كان قد استقر على أن تكون المرج نفسها هى مقصد الرحلة، وبالتالى فوجئ أهل القرية، وكذلك فوجئ الأمن، بأعداد غفيرة من الإخوان، مما أوحى للدولة بخوف من شبهة تحرك ضد النظام.

وفضلا عن ذلك، فقد كان ما كان من حادث ميدان المنشية فى أكتوبر عام ١٩٥٤، وشهدت مصر أكبر وأوسع حركة اعتقال طالت آلافا من الإخوان، وكان ذلك بابا جهنميا لممارسة أسوأ ما شهدته مصر من صور التعذيب البشع، والتنكيل الظالم، مما تقشعر منه الأبدان، وما لم يحدث حتى على يد سلطات الاحتلال البريطانى، فى أسود أيامها.

وكان طبيعيا أن يعتقلوا " مسئول الطلاب "، صديقنا، الملاك حقا ، فاروق أبو العلا، ولما وجدوا لديه كشف أسماء المشاركين فى الرحلة، اعتبروهم أعضاء فى الجماعة، فاعتقلوا الجميع، ومن هنا لم يتم اعتقالى، وفى كل مرة تعاد فيها بعد ذلك حركة الاعتقالات، يعاودوا اعتقال كثيرين ممن كانت لهم أسماء فى كشف الرحلة، مع أن بعضهم لم يكن عضوا فى الجماعة، ولولا حسن ظن كان لدى الزملاء والأصدقاء، لظنوا بى سوءا، إذ : لماذا لم يتم اعتقالى أنا أيضا؟ حيث لم يكن أحد يعرف السبب إلا فاروق عليه رحمة الله.

وكان من أوضح الأدلة على ما كان يتم من عشوائية وبطش أعمى، ما حدث لواحد من أهل قريتى كان " مبيض جير " لجدران القرية من الطوب اللبن، حافى القدمين، تحت مستوى الفقر، حيث اتهموه فى حملة الاعتقالات الثانية، ١٩٦٥، بأنه كان مكلفا بتفجير سنترال جسر السويس، فكنا نضرب كفا بكف متعجبين من هذا الكذب، وذاك الظلم الذى يفقأ العينين.

وعندما أعلن عن إعادة التنظيم عام ١٩٦٥، لاحظت أن عبد الناصر أعلن كشفه للقضية، أثناء تواجده فى زيارة له للاتحاد السوفيتى، وأنه أوكل أمرها للشرطة العسكرية، وبزعامة شمس بدران، وكان المتهم الرئيسى فيها المفكر العبقرى الفذ الشهيد سيد قطب!

كنت مدرسا مساعدا بكلية التربية، حيث أمر عميد الكلية، وهو فى الوقت نفسه المشرف على رسالتى للدكتوراه، د. أبو الفتوح رضوان، أن يأتيه أمين المكتبة، وكنت حاضرا، فطلب منه أن يجمع ما يكون بمكتبة الكلية من كتب لسيد قطب، تمهيدا للتخلص منها بإعدامها، وضرورة أن يأتى له باسم من طلب هذه الكتب!

هنا أجاب أمين المكتبة، أن الذى طلبها هو شخص واحد، وهو الأستاذ سعيد إسماعيل على !!

فشعر العميد بحرج الموقف أن يكون تلميذه، هو المرشح للاتهام والتبليغ عنه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عاجلته بضربة قاضية بأدب شديد، من وحى اللحظة، وبغير ترتيب، مكملا القول بأننى صحيح من طلب هذه الكتب، لكن سيادته وافق على ذلك، وإلا لم تدخل المكتبة، فكان لا بد أن يتغاضى عن التبليغ عنى، ويكتفى بإعدام الكتب، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكل هذا كان يزرع المزيد من التعاطف فى قلبى وفى عقلى نحو الجماعة، فكرة وأفرادا!

وكنت على اتصال مستمر بأخى الحبيب سيد دسوقى بالبريد، منذ أن سافر إلى بعثته للحصول على درجة الدكتوراه فى هندسة الطيران، إلى الولايات المتحدة، عام ١٩٦١، حيث لاحظت عام ١٩٦٥، توقف مراسلاته لى ، فساءنى هذا، فإذا بصديق مشترك، يهدئ من روعى منبها إياى، أن الخطابات التى تأتى من الخارج، تفتح دائما عن طريق الرقابة، وتختم بذلك، وأن "سيد" خشى أن يستمر فى مراسلتى وقت هذه المحنة الثانية، حتى لا يحسبوننى من " الجماعة "، وأنا لست كذلك، فيتم اعتقالى!

الغريب حقا، أننى جمعت فى عقلى وقلبى، بين أمرين متناقضين: التعاطف الشديد مع الإخوان المسلمين، محنة وفكرا، واستمرار الإعجاب والتقدير بجمال عبد الناصر، خاصة فى الفترة التى تلت تأميم قناة السويس، وتفسير ذلك ربما تكون له مناسبة أخرى!

وفى عام ١٩٧٤، على وجه التقريب، كنت أُدَرّس مقررا باسم طرق تدريس الفلسفة لمدرسى الوزارة، غير الحاصلين على مؤهل تربوى، لطلاب الدبلوم الخاص فى تربية عين شمس، فإذا بى لا أجد إلا مدرسا واحدا طلب دراسة هذا المقرر، ولما شرعت أسأله، كجرى عادتى، عن بعض ما يتصل بشخصه، إذا بى يخطرنى، بأنه كان معتقلا ، ضمن الإخوان، منذ عام ١٩٥٤، وأنه لأول مرة ، بعد ١٧ عاما، يخرج ليرى الدنيا...

ولما كان هو الطالب الوحيد المسجل للمقرر، قلت له : إسمع: الموضوعات التى يجب أن تدرسها موجودة بالكتاب ، فاقرأها بمعرفتك فى البيت، وإذا أردت الاستفهام عن شىء، فاسألنى عنه، أما الوقت المخصص للمحاضرة ، فسوف أجلس أنا فى موقع المستمع، وأنت فى موقع المتكلم لتحدثنى بالتفصيل عن كل صغيرة وكبيرة مرت عليك فى سنوات السجن!

وبعد مرتين فقط، قلت له: أرجوك، لا تكمل، ولنعد إلى دروس الفلسفة، ذلك أن ما كان يرويه كان بدنى يقشعر عند سماعه، ويكاد قلبى ينفطر، من هول ما كان يجرى، وطوال الوقت وأنا أتساءل، عن هذا الجُرم الشنيع من النظام إزاء هؤلاء الناس، وأتساءل أيضا : كيف تحمل هؤلاء أيضا كل هذا التعذيب والحياة، التى يحسد الواقع تحت وطأتها ما تعيشه الحيوانات من بعض نعيم، قياسا إلى هذا !؟

وتأبى الظروف إلا أن تضعنى فى مفارقة أخطأ البعض فى تفسيرها..

ففى غمرة الاستعدادات لانتخابات ١٩٨٤، سمعت خطاب لغير المأسوف عليه " مبارك" يمتلىء بالافتراءات على مغايريه، والادعاءات الكاذبة فى وصف موقفه وموقعه، فإذا بهذا يستفزنى، فأهرع إلى الأوراق أكتب مقالا بعنوان (عفوا سيادة الرئيس)، وأنا لا أقصد نشره فى موقع بعينه..كان تفريغا لشحنات غضب مكتوم، فضلا عن إحساسى بعدم وجود من يجرؤ على نشر هذا المقال.

ثم إذا بى أتقابل صدفة مع القطب اليسارى الكبير: الراحل الدكتور عبد العظيم أنيس، وكانت قد دارت بيننا حوارات على صفحات مجلة المصور، عام ١٩٧١، حول مجانية التعليم، وكان الرجل منتدبا لتدريس الرياضيات بتربية عين شمس.

وتطرق الحديث بيننا إلى ما كتبته تعبيرا عن استهجانى لخطاب مبارك، شاكيا من أنى لا أجد من يجرؤ على نشره، فإذا بالرجل يطلب منى أن أعطيه إياه، متعهدا بنشره فى جريدة الأهالى وكانت فى ذلك الوقت فاقعة اللون الماركسى، لكنها كانت أكثر الصحف المعارضة توزيعا وانتشارا، وأشدها جرأة فى النقد والهجوم على رموز السلطة.

ثم فوجئت بعد أيام قليلة بالمقال منشورا، وليس هذا فقط، بل يتصدر عنوانه العناوين الرئيسية للجريدة على الصفحة الأولى، بمانشيت فوق " الترويسة " : (عفوا سيادة الرئيس..).

وأحدث المقال ضجة، وانهالت علىّ المكالمات التليفوينة، تبدى الإعجاب والتقدير، فى الوقت الذى أبدى فيه آخرون خوفا على شخصى من بطش الأمن.

وشجعنى هذا أن أكتب مقالا ثانيا، منتقدا ترؤس رئيس الدولة للحزب الوطنى، كاشفا عن آثار ذلك السيئة..

وتوالت المقالات على صفحات الأهالى، حيث النبرة الناقدة الحادة..

وكنت حريصا أشد ما يكون الحرص على صياغة عدد غير قليل من عناوين المقالات صياغة إسلامية، معتمدا كذلك على أدلة وبراهين من النصوص

الإسلامية، والموروث الثقافى الإسلامى، وكل هذا لم يشفع ، فيما يبدو لى، عند بعض " الإسلاميين" !!

فقد بدأ البعض ينظر إلىّ بعين الشك، متصورا وكأنى أصبحت ماركسيا!! وفى ذلك روايات متعددة لا أريد أن أشق على القارئ بذكرها، لكن يكفى الإشارة إلى أننى كنت مشاركا فى مؤتمر إسلامى بلندن، وسمعت بإذنى صدفة، وأنا أدخل المقر، شخصا يجلس مع آخر، وهما من الملتحين، يقول له : " إيه اللى جاب الجدع الشيوعى ده؟" !

بل إن كاتبة محترمة أُقدرها كثيرا " صافيناز كاظم "، عندما كانت مسئولة فى دار النشر التى أسسها الراحل " أحمد رائف"، عندما ذهب إليها أحد تلاميذى العراقيين (على القريشى)، الذى أنجز معى رسالته للماجستير عن مالك بن نبى، يريد نشرها، فلما علمت أننى المشرف، رفضت طلب النشر، معلنة السبب جهارا نهارا..

وعندما كتبت مقالات ناقدا، وبشدة وزير التربية الأسبق، " منصور حسين"، دفع واحدا ليكتب، مهاجما لى فى جريدة المساء مقالا بعنوان (لا أيها الكاتب الشيوعى !!).

ووصل الأمر إلى حد أن الدكتور أحمد فتحى سرور، عندما كان وزيرا للتعليم عام ١٩٨٦، ودعوته إلى ندوة برابطة التربية الحديثة، حيث كنت أترأسها، قال بصوت عال أمام الحضور فى الرابطة: أن مساعديه فى الوزارة نبهوه وحذروه منى باعتبارى شيوعيا!!

ولست فى حاجة إلى التأكيد على أننى لم أتحول أبدا، وإنما هى فرصة نشر لمقالات حادة، ضد النظام القائم، فى وقت لم يكن أحد - غالبا- قادرا على أن يكتب مثله، ولا جريدة مثل (الأهالى) تجازف بالنشر! لكن الناس يحكمون على الكاتب، بمكان النشر، لا بتحليل ما يتضمنه ما يكتب من أفكار وآراء.

وعندما دارت الأيام ليجئ حسين بهاء الدين وزيرا للتعليم، فى التسعينيات، وكالعادة التى لا أنفك عنها، استمر نهجى فى المجاهرة بالنقد الحاد، حيث حررت نفسى منذ وقت بعيد من الحاجة إلى المال وإلى المناصب، وشن الوزير حملة ضارية على شخصى، مستعينا بعدد من التربويين، بكل أسف وأسى، واستطاع الوزير، بحكم تغذيته لدور الصحف بملايين الجنيهات من خلال طبع الكتب المدرسية، أن يسد علىّ منافذ الكتابة العامة، حتى إذا استطاع الإخوان المسلمون أن يصدروا جريدة آفاق عربية، وكذلك (الأسرة العربية)، فترة من الوقت، واستُكتبت فيهما، عن طريق الأستاذ بدر محمد بدر، رحبت كثيرا بهذا، حيث الكتابة عندى للجمهور، وكأنها مثل عملية التنفس، لا أستطيع عنها حِولا.

هنا تبدل الحال، وانتهزها الوزير فرصة ليروج بين الدوائر الرسمية أن سعيد إسماعيل من الإخوان المسلمين، وكتب عن ذلك مؤكدا الكاتب الصحفى الراحل بجريدة الأخبار "وجيه أبو ذكرى "، لتبدأ عمليات تضييق على شخصى، وحرب، بعضها معلن، وأكثرها خفى، مما سارع فى المزيد من التعتيم على شخصى، وحذر التعامل معى.

ومن شدة تأثير هذا، أننى عندما حصلت عام ٢٠٠٧، على جائزة "مبارك" للدراسات الإسلامية، التى تمنحها وزارة الأوقاف، فى احتفال سنوى رسمى ضخم، ليلة القدر، يحضره رئيس الجمهورية ، الذى يقوم بنفسه بتسليم الفائز الجائزة، لفّ التعتيم: شخصى، وجائزتى!

فمع القدر العالى لهذه الجائزة، إذا بمقاطعة مريبة من كل أجهزة الثقافة والإعلام، من حيث متابعة حصولى على الجائزة، فى الوقت الذى نعلم فيه، كيف " تزن" علينا هذه الأجهزة بالحديث والتعليقات والتحقيقات والمقابلات الإذاعية و التليفزيونية، لأدنى الجوائز، لكن الموقف هنا اختلف، فالجائزة لها توجه إسلامى،

وهو غير مرحب به إعلاميا، ومثقفو " الحظيرة" ، والحاصل علي الجائزة، هو " سعيد إسماعيل " ذو الميول الإخوانية!!

وعندما دُبر ما زُعم بأنه طابور عسكرى لطلاب الأزهر من الإخوان، منذ سنوات قليلة، ووصفهم كذبا بأنهم ميليشيا عسكرية، وهبت عواصف رعدية تتهم الإخوان بما لم يفعلوه، ووصل الأمر إلى تلفيق قضايا حُول بسبب ادعائها عدد من القيادات الإخوانية الرائعة إلى محاكمات عسكرية ظالمة، استفزنى هذا بشدة، وزاد من استفزازى، كتاب كثيرون رفعوا راية الليبرالية التى تؤكد على حرية الرأى، لم ينبرى قلم واحد منهم أبدا بالدفاع عن هذه المحاكمات المؤسفة، فانتهزت فرصة أن استكتبتنى أسبوعيا جريدة الدستور ، برئاسة إبراهيم عيسى، وانبريت فى أكثر من مقال أدافع عن هؤلاء الناس، دون أن أعرف أحدا منهم معرفة شخصية..

كان ما كتبته، كما عرفت ، بمثابة " بلسم " للمسجونين، حيث كان هذا – تقريبا – هو الصوت الوحيد الذى تجرأ للدفاع فكرا عن الحق، حيث وصلنى خطابان قصيران، إن لم تخنى الذاكرة من الدكتورين الفاضلين : محمد على بشر، وخالد عودة.

لكن الواقعة المهمة، أن جاءنى مرة اتصال هاتفى قالت صاحبته أنها كريمة المهندس خيرت الشاطر، وأنها معيدة من بنات عين شمس، تبلغنى شكر وتقدير والدها المسجون.

بعدها بأيام قليلة فوجئت باستدعاء لى من أمن الدولة بمصر الجديدة، وكان الوقت شتاء، وتحددت لى الساعة العاشرة مساء، بينما أنا أدخل الفراش للنوم فى هذه الساعة، لكنه " الشديد القوى "، حسب التعبير الشهير، ولم يظهر لى من التحقيق: السبب، وسألت بالفعل، بعد الانتهاء، والإذن لى بالانصراف: هوه فيه إيه؟ وكانت الإجابة : لا شىء!

وبعد فترة غير قصيرة، ربطت بين مكالمة كريمة الشاطر، وبين هذا التحقيق، فهواتف أسرة الشاطر، كانت بالضرورة مراقَبة، ويبدو أنهم فى أمن الدولة خشوا أن يكون الاتصال بى دلالة على انخراط خفى لى فى العمل الإخوانى مع الشاطر!

وعندما سعدنا باستضافة المهندس الشاطر، بعد الإفراج عنه، فى أول صالونى الثقافى لى، بعد ثورة يناير، حيث كانت الظروف قد أجبرتنى على وقفه مؤقتا، ذكر أمام جمهور الصالون، أنه هو وزملاؤه قد تأثروا كثيرا بما كتبت، مبررا: أن المظلوم، عندما يجد صوتا نادرا ينصفهم لوجه الله، يهز ذلك قلوبهم بالتقدير والعرفان.

وأعترف بأننى كنت حريصا على عدم استضافة أحد البارزين من الإخوان المسلمين، للصالون، قبل ثورة يناير؛ لأسباب كثيرة قد لا يكون الظرف غير مناسب للاستفاضة فيها، لكن أبرز ما يمكن قوله، أن هذا الصالون ليس " تجمعا " رسميا، حاصلا على تصريح بعقده، واستقبال العشرات له وفيه، ومن ثم، كان من السهل للغاية أن ينتهزها أمن الدولة فرصة لإغلاق هذا المنفذ الرائع، ومِلت إلى سياسة " شىء خير من لا شىء "، حيث كثيرا ما استضفنا – قبل الثورة- أعلاما ورموزا للفكر الإسلامى، مثل الدكاترة : محمد عمارة، ومحمد العوا، وسيف عبد الفتاح، ومحمد كمال إمام، وفهمى هويدى، وغيرهم.

إنها شهادة للتاريخ، أرجو أن ينفع بها طلاب المعرفة، الساعين إلى الحقيقة، المتطلعين إلى الحق. وفقنا الله عز وجل إلى ما يحبه ويرضاه، وسدد على طريق الحق خطانا أجمعين.

استدراكات على " حكايتى مع الإخوان المسلمين "

أرجو ألا أمِلّ القراء بمزيد من الحديث عن حكايتى مع الإخوان المسلمين، لكن ما يشفع لى أن كِبر السن جعلنى أنسى ذكر بعض الجوانب، فاقتضت أمانة "

الشهادة التاريخية " أن أُثقل على القراء مرة أخرى ببعض ما سقط- سهوا - من هذه الشهادة.

ففى عام ١٩٥٤، عندما بدأت الحرب الضارية من ثوار يوليو على الإخوان المسلمين، كنت قد أصبحت طالبا فى الثانوية العامة بمدرسة الثانوية النهارية بالفجالة، وكان قلبى يتمزق مما أسمعه من حكايات الاعتقال، وما يصحبها من معاملات، لو اطلع عليها المسئولون عن جمعيات الرفق بالحيوان، لاحتجوا على قسوتها ، فضلا عما كان يذاع عن محاكمات يذاع نصها الكامل بالإذاعة، حيث لم يكن هناك تليفزيون، وكانت محاكمات عجيبة، لا تخرج عن كونها مسرحيات هابطة من عالم اللامعقول. وكان رئيس المحكمة هو أسوأ أعضاء مجلس قيادة الثورة، " جمال سالم" ، والذى عُرف عنه انفلاتاته العملية واللسانية، إلى درجة توحى وكأن به مس من الجنون، فمارس هذه الانفلاتات فى المحاكمة، لعل أبرزها، أن طلب من أحد قادة الإخوان المحاكمين أن يقرأ فاتحة القرآن الكريم" بالمقلوب ".

وعلى الرغم من أن مثلى لم يكن بيده أن يفعل شيئا، فى هذه المرحلة ، لكن تفكيرى الصغير المتواضع، هدانى إلى أن أكتب " صحيفة حائط " بالمدرسة، وكنت قد قرأت فى سلسلة كتاب اليوم، التى تصدر عن أخبار اليوم، مسرحية، لا أدرى لماذا هى غير شائعة ولا معروفة ، لتوفيق الحكيم، عنوانها (محمد) صلى الله عليه وسلم، فاقتطفت مشهدا من مشاهدها يصور ما كان يلقاه آل ياسر من تعذيب يفوق طاقة البشر على تحمله، وعنونت المشهد المنشور بالعبارة النبوية الشهيرة (صبرا آل ياسر!!)، وأنا أقصد التلميح إلى ما يحدث للإخوان مشابها لذلك.

لكن أحد التلاميذ " الأشقياء"، أسرّ لى أن هذا يمكن أن يلحق بى الأذى الشديد، لأن به إسقاطا واضحا، و البلد كلها تعيش مناخ إرهاب سلطة عنيف وقاس.

وكان من جراء ذلك أن تركت المدرسة، عقب انتهاء عطلة نصف السنة، فى أوائل فبراير ١٩٥٥، قابعا فى منزلنا، واضطررت إلى التقدم إلى امتحان الثانوية العامة " من المنازل"، وأن أعتمد على نفسى وحدى فى فهم ومذاكرة كافة الدروس فى كل المواد المقررة.

وعند شن الحرب على الإخوان المسلمين للمرة الثانية عام ١٩٦٥، كان مما قيل وقتها أن لسيد قطب كتابا يعتبر دستور حركة العنف المسلح الذى زعموه للإخوان فى هذه المرة، وهو كتاب (معالم فى الطريق)، ولم أكن قد رأيته مع الأسف الشديد ، فاشتدت رغبتى فى قراءته، فكيف يتحقق لى ذلك، وقد تمت مصادرته، وهناك خطر داهم ينتظر من يضبط حاملا له، خاصة وأن الشرطة العسكرية هى التى أصبحت مسئولة عن هذا الملف، بما يعنى التغاضى كاملا عن كل ما هو مسطور بكتب حقوق الإنسان والقانون عامة؟!

انتهزت فرصة تعرفى على أحد طلاب الدبلوم الخاص بتربية عين شمس النابهين، الذى لمست لديه خلقا طيبا وتدينا فعالا، وهو الآن الدكتور عبد الرحمن النقيب، أستاذ أصول التربية بتربية المنصورة، وكنت آنس له وآمن، فحدثته عما أرجوه، فتعهد لى بإحضار نسخة، ولو رآنا أحد من أيامنا الحالية لتصور وكأننا كنا بصدد عملية تهريب مخدرات، مثلا ، أو أى شيء من المسروقات!

فقد تواعدنا على التقابل العارض السريع فى أحد شوارع " الزيتون "، حيث كنت أسكن فى ذلك الوقت، وسلمنى لفافة من ورق الجرائد، بداخلها الكتاب، الذى التهمته التهاما، وفق طقوس سِرية للغاية، حتى عن أسرتى، وأرجعته له بالطريقة نفسها!!

وفى العام الدراسى ١٩٨٠/٨٠، كنت أُدَرِّس التربية الإسلامية لطلاب الدبلوم الخاص بتربية الأزهر، وكان جو " مصالحة " يشيع فى مصر بين السلطة الحاكمة والإخوان، فانتهزت الفرصة وطلبت من الطلاب، عمل بحث فى أحد موضوعات

اقترحتها عليهم، كان أحدها (دور جماعة الإخوان المسلمين فى تكوين الشخصية المسلمة)، خاصة وقد لاحظت أن للإخوان طريقة خاصة فى تربية المسلم، وتركيزهم على الجوانب العملية فى التنشئة والتربية أكثر مما نجده عند غيرهم من إغراق فى التنظير والتفلسف .

وأعجبت الفكرة أحد معيدى الكلية (أحمد ربيع) فسألنى إن كان بالإمكان جعلها موضوعا لرسالته للماجستير، فرحبت بذلك وشجعته عليه، وشاركت عميد الكلية الراحل الدكتور محمد سيف الدين فهمى، الإشراف ، وتم إنجازها بالفعل.

لكننى كنت غير مستريح للمحصلة العامة، وذلك نظرا لعدم تنفيذ الباحث لنصيحة نصحتها إياه، حيث طالبته بأن يتصل بمن يمكن الاتصال به من القيادات الإخوانية التاريخية، الذين على قيد الحياة، حيث أعتبر هذا مصدرا للتأريخ غاية فى القوة، حيث لا تشهد الكتب، كل ما حدث، ولا تفاصيله، ويعضد من هذا ما أشرت إليه من النهج التطبيقى للتربية لدى الإخوان، مما قد لا نجده مدونا مفصلا فى الكتب. وقد تلكأ الباحث فى إجراء المقابلات المطلوبة، إلى أن حدثت اعتقالات سبتمبر ١٩٨١، وما تلاها من أحداث دامية، فخشى الشاب أن ينفذ فكرة المقابلات وتسجيل شهادات القيادات، فيوضع فى دائرة الشبهات! وما زلت أحلم بمن يقوم بمثل هذا الجهد، حيث تفتقد المعرفة التربوية لدينا صفحات كثيرة عن الجهد التربوى والتعليمى للإخوان.

وعندما بدأت أنظم ندوات شهرية برابطة التربية الحديثة بالقاهرة، بدءا من عام ١٩٨٤، كان محور سلسلة الندوات الأولى هو (رؤية الأحزاب للتعليم وفكرها التربوى)، واستضفنا من يمثل حزب السلطة، وحزب التجمع، (الراحل الدكتور عبد العظيم أنيس)، وجاءنا مؤسس حزب الأحرار، الراحل مصطفى كامل مراد، وكان لابد أن يكون على رأس من دعوتهم: الراحل الكريم " عمر التلمسانى"، فلما جاءنا متحدثا فى الرابطة، لا أنسى تأكيده على الفكرة التى كنت أعتقد فى صحتها،

حيث قال أن الإخوان لم " تؤلف " فكرا تربويا، لأن هذا الفكر موجود بالفعل فى القرآن الكريم والسنة النبوية، وأن جهد الجماعة، يتركز فى كيفية الترجمة السلوكية العملية لهذه التوجيهات القرآنية والنبوية فى تنشئة المسلم وتربيته.. فى سلوكه وممارساته، فى ثقافته وأفكاره، وتفاعلاته مع غيره من الناس.

وفى عام ١٩٩٧ سعدت بدعوة لإلقاء محاضرة عامة على هامش مؤتمر عقدته كلية التربية بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، وكان موضوعها عن التربية الإسلامية وتحديات القرن الحادى والعشرين، وعقب هذه المحاضرة العامة، أسعدتنى الظروف بالتعرف على هذه الشخصية النادرة (الدكتور صلاح سلطان) ، أستاذ الفقه الآن بكلية دار علوم بجامعة القاهرة، حيث كان معارا، ووجدته معجبا أشد الإعجاب بما سمعه منى فى المحاضرة، وأسبغ علىّ أمام كثيرين فى مناسبات متعددة من الأوصاف المادحة، ما أخجلنى، وأراد أن يعبر عن جهده فى مكافأتى على هذا الجهد المتواضع، فإذا به يتصل بمن يعرفهم فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية لدعوتى للمعاونة فى تطوير مدرسة عربية إسلامية هناك، مع الدكتور على مدكور، الذى كان عميدا لمعهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة.

وتكررت تلك مهمة أكثر من مرة، حيث كان الدكتور صلاح قد انتقل إلى أمريكا، وبدأ فى تنفيذ مشروع كبير لإنشاء جامعة أمريكية إسلامية مفتوحة هناك، رأس مجلس أمنائها الدكتور يوسف القرضاوى.

ولم يكن صعبا أن ألحظ أن الكثرة الغالبة من الشخصيات العربية والمصرية المسلمة هناك هم ممن يتبنون فكر ونهج الإخوان المسلمين.

وضعنا الخطوط العامة لمشروع برامج الجامعة، وكان معنا الدكتور رشدى طعيمة، فى مدينة كانساس بولاية كانساس لمدة عشرة أيام. وأقول بغير مجاملة ولا غلو، أن من التقيتهم من مهاجرين مسلمين، أحاطوا بصلاح، وكأنهم ملائكة

يمشون على الأرض، من فرط أدبهم وعلو كعبهم الأخلاقى، وفى الوقت نفسه، كانوا بارزين وناجحين للغاية فى أعمالهم متعددة التخصصات،، كذلك انخراطهم فى أنشطة تطوعية متعددة ضخمة لخدمة الإسلام والمسلمين.

وكانت أفضل الزيارات حقا تلك الزيارة الطويلة،عندما دعانا الدكتور صلاح أنا وزوجتى الدكتورة زينب حسن، الأستاذة ببنات عين شمس، للتدريس بالجامعة الأمريكية الإسلامية المفتوحة التى كانت قد بدأت العمل بالفعل، لكن، فى مدينة " ديترويت" بولاية ميتشجان، حيث كانت المدة شهرا كاملا عام ٢٠٠١، كانت من أسعد أيام العمر، لا لمتع دنيوية بقدر ما ملأتنى تفاؤلا بقرب نهوض إسلامى، ولمست كم كان الأمريكيون يقبلون على الدخول فى الإسلام على يد هذه الكوكبة الرائعة من العاملين مع صلاح، ومن يعرفهم فى قطاعات مختلفة، إلى الدرجة التى كتبت فيها مقالا فى مصر بعنوان (شروق من الغرب)، قاصدا بذلك ما تصورته، أن النهضة الإسلامية سوف تأتينا من الولايات المتحدة، من فرط ما لمسته من نجاح للمسلمين هناك، ولم أكن أعرف بطبيعة الحال ما خبأته الأيام بعد عودتنا فى يونيو ٢٠٠١ من كارثة سبتمبر ٢٠٠١ التى سيذكر التاريخ، أن مصيبة لم تصبنا بأضرار مثل ما أصابتنا به هذه الكارثة، إلى الدرجة التى ما زلت فيها على اعتقاد، بأنه من غير المعقول أن يفعلها مسلم، وحتى لو جاء التنفيذ بالفعل على يد مسلمين، فلا أستبعد أنهم استُدرجوا من قِبل قوى أخرى فزعت مما لمسناه من انتشار للإسلام فى الديار الغربية، وخاصة فى عقر دار زعيمة العالم الغربى، الولايات المتحدة الأمريكية، فسعت إلى تعويق هذا.

- موقع إخوان أون لاين ، بدءا من ٢٠١١/١٠/٢٥

لم يكن دفاعا عن الجماعة.*.

كان للاستقبال الكريم من القراء، عبر تعليقاتهم، لسلسلة مقالاتى عن حكايتى مع الإخوان أطيب الأثر فى نفسى، حتى أنها دفعتنى دفعا إلى مزيد من التفتيش فى دهاليز الذكريات التى غطّاها غبار سنين طويلة من العمر، حتى " وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا ".

ومن هنا فقد اتضح لى أن المقالات السابقة، إذا كانت قد صورت مواقف على مستوى الحياة العملية، فإن ما لا يقل ذلك أهمية هو ما كان لى من كتابات على الطريق نفسه، خاصة وأن ليس لى باع طويل فى الممارسة العملية للشأن السياسى، وعلى العكس من ذلك، من حيث ممارسة الكتابة السياسية، فكان المقالان التاليان ، بإذن الله تعالى.

كانت المقولة التى قرأتها للراحل الشهيد حسن البنا أحد المبادئ الأساسية لى فى التعامل مع " المغايرين" ، والتى يؤكد البعض أنها فى الأصل للشيخ محمد رشيد رضا، هذه المقولة التى تقول: " فلنتعاون فيما نتفق فيه، وليعذر بعضنا بعضا فيما نختلف عليه"، حيث وجدت مساحة للاتفاق مع جريدة الأهالى، التى كانت أكثر صحف المعارضة انتشارا فى هذه الفترة، وأعلاها صوتا، تضم هذه المساحة: (١) الوقوف ضد قوى الهيمنة العالمية بقيادة الولايات المتحدة،

و(٢) فضح صور الفساد السياسى فى مصر،

وأخيرا(٣): إصلاح التعليم..

لكن لم يكن متاحا بطبيعة الحال الكتابة متعددة الآفاق شرحا وتنظيرا لقضايا تقوم على المرجعية الإسلامية التى يستند إليها الإخوان، فضلا عن الدفاع عنهم، فيما كانوا يواجهونه من هجمات شرسة من قوى الأمن الرسمى.

كذلك لم يكن متاحا الكتابة من هذا المنطلق نفسه فى الكثرة الغالبة من الصحف والمجلات التى كان معظمها " حكوميا "..

ثم لاحت فرصة لأول مرة، عندما اتصل بى " وحيد عبد المجيد " – الدكتور الآن – يستكتبنى فى جريدة ناصرية صدرت جديدا باسم (صوت العرب)، حيث نشرت لى مقالا بعنوان (المعقول واللامعقول فى الحوار مع التيار الإسلامى) بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨، كان بمناسبة دعوة الجريدة إلى إجراء حوار بين الناصريين، والتيار الإسلامى، حيث انتقدتُ فى هذا المقال، نفس الجريدة، حاملة هذه الدعوة، بأنها نشرت فى عددها الصادر فى ١٩٨٧/١/٤ هجوما وسخرية من الراحل الدكتور مصطفى محمود، من حيث توجهه " الإسلامى "!

وزدت على ذلك، نقدا لنشر الجريدة حديثا مع " على صبرى " ، القطب الناصرى الشهير، والذى تولى رئاسة الوزارة فى أوائل الستينيات من القرن الماضى، فعلى الرغم من اعتراف على صبرى بصورة من صور التعاون بين الإخوان والضباط الأحرار قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، إلا أنه اتهم الجماعة بأنها أرادت استغلال الثورة والسيطرة على الحكم.

ولأن استهداف الوصول إلى الحكم من جانب الجماعة ليس عيبا فى حد ذاته، فقد كان ردى فى المقال: " وإذا أردنا الصراحة، فإن كل تنظيم له موقف فكرى، يسعى بالضرورة إلى الحكم بالطرق المشروعة، كى تتاح له الفرصة لتطبيق أفكاره. ليس هذا أمرا منكرا، وإنما هو أساس قام عليه " التعدد الحزبى"، والضباط الأحرار أنفسهم، سعوا إلى الحكم حتى يصلوا إليه كى ينفذوا ما يؤمنون به".

وردا على ادعاء على صبرى بأن الإخوان كانوا على صلة بالإنجليز، كتبت: " فتش يا سيدى فى الوثائق، وابحث عمن أشار على الحكومة المصرية عام ١٩٤٨ بحل الجماعة؟..إنهم الإنجليز! بل فتش فى وثائق كل القوى الكبرى، أيا كانت، سوف تجدها جميعا، مهما تباينت أغراضها وفلسفاتها، قد اتفقت على العداء الشديد للإخوان

المسلمين بالذات، واسأل نفسك: لماذا ؟ فسوف تجد الإجابة: لأن هؤلاء، ربما أكثر من غيرهم، هم الذين يشكلون الخطر الداهم على تلك القوى الكبرى..ولا أريد أن أعيد عليك ما سطره الإخوان من صفحات حمراء بدمائهم على أرض فلسطين".

كذلك أشرت إلى تصريح كان قد صرّح به الراحل الشيخ " محمد فرغلى " – تم إعدامه عقب محاكمات ١٩٥٤– والذى كان مسئول الإخوان عن منطقة القناة، إذا لم تخنى الذاكرة، ونشرته مجلة روزاليوسف، عام ١٩٥١، بعنوان: " سوف ندق أبواب الجنة بجماجم من رؤوس الإنجليز"!!، وقت احتدام المعارك بين الفدائيين المصرين وجنود الاحتلال البريطانى؛ حيث كانوا لا يزالوان يحتلون منطقة القناة، كلها .

وبخصوص " الجهاز السرى " الذى كان ضمن تشكيلات الجماعة، والذى حظى بالكثير من صور النقد والغمز واللمز، كتبت فى المقال المذكور:" وهذا الجهاز السرى الذى ينظرون إليه على أنه " عورتنا "، هل نسوا كيف نشأ؟ لقد نشأ فى الأربعينيات عندما كانت معظم الفصائل الوطنية تحمل راية الكفاح " المسلح " ضد الصهيونية والإنجليز، وعملاء هؤلاء وهؤلاء...كان عمله، كما خطط له الإمام الشهيد، شرفا وفخرا نعتز به، وإن كنا نعترف بأنه قد جاوز الحدود فى بعض أعماله، وكان الإمام نفسه قد بدأ ينبه ويحذر من ذلك إلى الدرجة التى جعلته يصدر بيانا عنوانه (ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين) ، وكان ذلك عقب قيام الجهاز باغتيال محمود فهمى النقراشى، رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، انتقاما منه لحله الجماعة، عام ١٩٤٨.

كذلك أشرت إلى أنه فى الوقت الذى كانت فيه الجريدة الناصرية تدعو إلى حوار بين الإسلاميين والناصريين، تمتلىء بعدد من الكتابات التى يردد فيه أصحابها تلك التهمة الزائفة بأن الإسلاميين يفتقدون البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والاكتفاء بالقول بأن القرآن " دستورنا "(لا يزال هذا الاتهام مستمرا، بعد مرور خمس وعشرين عاما على مقالنا)، منبها إلى زيف هذا الاتهام، وأن الطابع "

الدستورى " للقرآن الكريم، يشير إلى أنه لا يقف عند الأحداث والوقائع الجارية، ليترك لنا فرصة إعمال الفكر والاجتهاد فى كيفية إنزال النص على ما يجرى، والذى هو متغير من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى مكان، وسقت مثالا بالحرب التى كانت قائمة بين العراق وإيران فى ذلك الوقت، بأن الحكم الصحيح يكمن فى قول المولى سبحانه وتعالى فى سورة الحجرات، حيث قال: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٩)).

وأشرت إلى ما كان قد انطلق من هجوم فى انتخابات ١٩٨٤، عندما تحالف الوفد مع الإخوان فى انتخابات هذا العام، حيث أشرت فى نفس المقال، مبررا هذا بقولى " ماذا كان على الإخوان أن يفعلوه فى ظل قوانين تمنع أن يتساووا مع غيرهم فى حق التعبير عن الرأى داخل المجلس التشريعى؟"، ولفت النظر إلى أن هذا كان تحالفا " انتخابيا " فقط، بدليل أنه " لم يحدث أن تنازل الإخوانى عن رأيه للوفد، والعكس" . وذكّرت كذلك بأن لعبة السياسة تقتضى أحيانا تحالفات غير مُتَصَوّرة " لقد تحالف الغرب الرأسمالى مع الشرق الماركسى لمواجهة خطر مشترك فى الحرب العالمية الثانية، ولم يعن هذا تنازلا لأحد الطرفين عن موقفه الفكرى" .

وفى الثامن والعشرين من مايو عام ١٩٨٦، نشر لى الأهرام مقالا بعنوان(أخطاء مصرية..فى السودان)، وواضح من العنوان، محتواه، الذى أثلج صدور عدد غير قليل من السودانيين، وانعكس هذا فى دعوتى إلى حفل استقبال أقامه السفير السودانى فى القاهرة فى منزله بالمعادى، بمناسبة زيارة الصادق المهدى، الذى كان قد جاء رئيسا لوزراء السودان، بعد تنحى "سوار الذهب" عن حكم العسكر الذى كان قد تلا بدوره الثورة على جعفر نميرى، وهى الحالة الوحيدة التى صدق فيه العسكر فى وعدهم بترك الحكم، بعد فترة انتقالية.

في هذا الحفل سعدت بلقاء اثنين، أولهما: الراحل " حامد أبو النصر"، الذى كان مرشدا عاما للإخوان، والشخصية الثانية، هى: " عادل حسين "..

وعادل حسين، لمن لا يعرف، كان شقيقا لزعيم مصر الفتاة الشهير " أحمد حسين " ...لم يكن مجرد صحفى فى جريدة الأخبار، بل كان " مفكرا" من الوزن الثقيل، وقد لمست هذا من قراءتى لكتاب له " فذ" ، من مجلدين، عن "الاقتصاد المصرى، من الاستقلال إلى التبعية".

وكان عادل قد بدأ مرحلة تحول فكرى جذرى، حيث كان من عتاولة الماركسية فى مصر، حتى أنعم الله عليه، بالانتقال إلى المرجعية الإسلامية، واستطاع أن يقود بنفسه مرحلة تحول تاريخية للحزب الذى كان الراحل المجاهد، زميل أحمد حسين، " إبراهيم شكرى" قد أنشأه باسم " حزب العمل الاشتراكى "، فى عهد السادات، فى أول تجربة للتعدد الحزبى منذ ١٩٥٢، فإذا بالحزب يتجه اتجاها يستند أيضا إلى المرجعية الإسلامية، وعُهد لعادل رئاسة تحرير جريدة الشعب، التى أصبحت هى الأخرى ذات توجه إسلامى واضح، وفتحت صفحاتها لرموز من الإخوان المسلمين، مما أوغر صدر النظام من الحزب ومن الجريدة، فأضمروا لهما شرا، ولكن، عندما تحين الفرصة!!

هنا لاحت لى فرصة حقيقية الكتابة دفاعا عن التوجه الإسلامى، ذلك أن بدايتى فى الكتابة السياسية، كما ذكرت فى مقال سابق، كانت فى جريدة الأهالى، وفق ظروف شرحتها من قبل.

صحيح كان هذا يمكن أن يتحقق بالنسبة لجريدة الشعب، لكن، لم أكن أعرف أحدا فيها معرفة شخصية، ومن هنا جاءت المناسبة التى فرغت توا من ذكرها، بل ودعانى عادل حسين إلى زيارته فى منزله، بجوار " الميريلاند"، حيث هو أقرب لمنزلى، بدلا من مقر الجريدة..هناك قرب السيدة زينب.

كانت قد لاحت مقدمات انتخابات مجلس الشعب، فإذا بعادل ينجح فى تكوين تحالف بين الإخوان المسلمين، وحزبى العمل، والأحرار، حيث استطاع هذا التحالف ان يقتنص بالفعل أكبر عدد من المقاعد حدث فى تاريخ المجلس لمثل هذا التحالف ذى التوجه الإسلامى.

وكالعادة، كان من الطبيعى أن تهب الأبواق الإعلامية الصحفية هجوما على هذا التحالف، تماما مثلما " زن " كثيرون علي حزب الوفد، منذ أسابيع : كيف يتحالف مع الإخوان، بينما هو رائد الليبرالية، مع جماعة مغيرة لليبرالية؟ حتى انفصل الوفد بالفعل عن التحالف المعاصر.

كان منطلق الهجوم هو القول بأن حزب العمل هو امتداد لحركة مصر الفتاة، التى كثيرا ما وقفت مواقف مغايرة مع الجماعة، فضلا عن أن اسم الحزب يحمل صفة " الاشتراكى "، مع أن هذه الصفة كانت قد انمحت من على خريطة السياسة المصرية.

من هنا كان مقالى الأول فى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٤ بعنوان (الفكر المحاصر)، مؤكدا أن متغيرات ذلك الوقت تختلف كثيرا عن متغيرات فترة المواجهة التى قامت من قبل بين الإخوان ومصر الفتاة، ضاربا عدة أمثلة لمفكرين، مثل الدكتور محمد حسين هيكل، والمستشار طارق البشرى، ومن قبلهما الإمام أبو حامد الغزالى، من حيث التحول الفكرى من اتجاه إلى آخر.

ثم كان تركيزى على مسلسل مستمر من الاضطهاد للجماعة ومطاردة وحظر، منذ عام ١٩٤٨، حتى ذلك الوقت، باستثناء الفترة من عام ١٩٥٠، حتى عام ١٩٥٤، متسائلا: ماذا يفعل هؤلاء للتعبير عن آرائهم فى شئون الأمة التى هم جزء منها؟

يطلبون تنظيما علنيا رسميا، فترفض السلطة..

يطلبون جريدة أو صحيفة ينشرون فيها آراءهم علنا على الناس، فيمنعون من ذلك، فماذا يفعلون؟

إن الخطوة الطبيعية هى أن يلجأوا إلى تنظيمات تحت الأرض، وإلى أسلوب المنشورات السرية، لكنهم لم يفعلوا وآثروا أن يُسمعوا الناس رأيهم من خلال تنظيم قانونى علنى(التحالف مع حزبى العمل والأحرار) فهل أجرموا بذلك؟

وعرجت على المقولة الشهيرة بأن الجماعة تخلط بين الدين والسياسة، وأنها يجب أن تحصر نفسها فى الدائرة الدينية وحدها، واصفا هذا القول بأنه " ينم عن جهل مفضوح بالدين الإسلامى"، حيث هو منهج حياتى يظلل آفاق الحياة المختلفة بتعاليمه وتوجيهاته ومقوماته. والأهم من ذلك، طرحى تساؤلا لم ينتبه إليه أحد، وهو : لو أن الجماعة كرست جهدها لتأييد سياسة النظام القائم، والترويج له، هل كان الاتهام بخلط الدين بالسياسة سوف يظل قائما؟!!

وأجبت:" بالطبع كلا، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الدولة نفسها تقر بربط الدين بالسياسة، على أساس قاعدة أن يكون الدين تابعا لها وليس موجها ضدها..موافقا، وليس ناقدا...يريدون دينا يقوم بدور " الأفيون" لتخدير الناس وإصابتهم بالعجز إزاء محاولات الاستبداد وطرق الاستغلال"!!

وبعد إغلاق جريدة الشعب، انسدت السبل أمامى مرة أخرى للكتابة فى هذا الاتجاه، إلى أن فوجئت باتصال كريم من الأستاذ الفاضل " بدر محمد بدر " يخطرنى فيه أن "الجماعة" قد أصبحت لها جريدة، بغير صفة رسمية، تحت عباءة حزب الأحرار، سميت" آفاق عربية "، طالبا استكتابى فيها..وتكرر الأمر بالنسبة لجريدة أخرى، ظهرت بنفس الطريقة (الأسرة العربية)، لكن النظام لم يطق صبرا على استمرار التجربة، فعصف بهما معا.

وعندما بدأت حرب شرسة، قذرة، بعد الواقعة المفركة التى عرفت " بمليشيات "الإخوان الأزهرية المسلحة، والتى " صُنعت" لتبرير حركة التدمير التى قام بها النظام لكثير من الركائز الاقتصادية الخاصة بقيادات إخوانية، بادرت أكتب على صفحات جريدة الدستور، مقالا بعنوان (حرب خاسرة) ، نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٢،

يقوم مضمونه على أساس " أن ما يشنه النظام فى مصر من حرب ضد قوى إسلامية ستكون خاسرة"، لم أكن فيها متنبئا بما حدث فى يناير ٢٠١١، ولكنها سنن الله فى حركة المجتمعات البشرية وتطورها، وأن القهر والظلم، مهما طال الأمد بهما، ومهما بدا من رضوخ واستسلام من قوى المحكومين، إلا أن لحظة الانفجار لابد أن تأتى، لينتهى نهج القهر، ويبدأ نهج التحرير.

وأشرت إلى أن" يقيننا بخسارة الحرب الحالية- ضد الإسلاميين - أنها حرب يستخدم فيها السلاح بشكله المعروف، بكل ما طرأ عليها من صور تقدم تكنولوجى، و" فكر" ، ومن هنا يجئ خطأ النظام الجوهرى، وغفلته عن دروس التاريخ، مع أننا جميعا نردد مثلا معروفا يقول: أن الحديد لا يفله إلا الحديد، ومن ثم فإن محاربة " فكر" لا تكون إلا " بفكر" آخر، يسعى إلى تقديم آراء أكثر منطقية، وأفكار أكثر فعالية فى خدمة الناس".

ثم أشرت إلى أن من الصحيح أن النظام كانت له كتائب هجوم شرسة، بالتوازى مع كتائب الداخلية، الأكثر شراسة، حيث الفئة الأولى سلاحها القلم، وطرح الأفكار، لكن ما يُعَرّى هذه الفئة هو ما هو معروف من أنها " مُشتراة"، حيث الثمن المدفوع يتبدى فى مواقع عليا ومناصب مرموقة، وتلميع إعلامى، وجوائز ، وسفريات، ومكافآت ، ورضا السلطة..

كذلك كشفت عن أن أصحاب هذا الفريق الممالئ للنظام من مثقفين وإعلاميين، من فرط دفاعهم عنه :" يعيشون فى رغد من العيش وبحبوحته، وفى مأمن من سجن واعتقال ومطاردة، لكن الفريق المقابل، على العكس من ذلك؛ أصحابه : مطاردون، معرضون للسجن والاعتقال، مغيبون من أجهزة الرأى والإعلام، محرومون من تولى المناصب المرموقة، تخاصمهم الجوائز والمكافآت".

وكان من أعجب التهم التى كيلت للمنتمين للجماعة أن اتجاههم " شمولى واستبدادى"، لا يؤمن بالديمقراطية وحرية الآخرين، وأن ما يدعونه من قبول باللعبة الديمقراطية إنما لكسب الوقت، حتى إذا تمكنوا ، انقلبوا على هذه الديمقراطية!!

هنا كان لابد أن نفضح المفارقة المنطقية العجيبة، فى هذا " يتهمونهم بأنهم لا يطيقون السماح لغيرهم بحرية التفكير، فهل أنتم تتيحون لهم هذا الحق؟ لقد همس لنا السابقون : لا تنه عن خلق وتأـــى مثله!!"

وتساءلت متعجبا: من الذى يمارس قهرا واستبدادا وإقصاء؟ " فالإسلاميون هم الذين يُعتقلون ويُسجنون، وهم الذين تمتلئ بهم ساحات المحاكم، فى أحسن الأحوال، وهى محاكم غير عادية" عسكرية "، على غير ما تقتضيه أبسط قواعد العدل، ويزج بهم من غير محاكمات فى معظم الأحوال، فمن الذى يعادى الديمقراطية؟ " .

أما بالنسبة للرد المكرر بأن ما يتم ضد الإسلاميين، عامة والجماعة خاصة هو " لحماية المجتمع من شرور أفكارهم "، عدنا إلى التساؤل : أليس هذا هو نفسه ما تعلنون أنكم تخافون أن يفعلوه معكم إذا وصلوا إلى الحكم؟ "

وكان مما يغيظنى حقا، هذه الفئة من حملة الأقلام، ومناضلى الشاشات التلفيزيونية الذين يظهرون أمامنا باعتبارهم حراس الديمقراطية وممارسة حق التعبير، فإذا ما وقع ظلم على أحد من الإسلاميين، ركنوا إلى الصمت.

برز هذا واضحا عندما عُبئ المناخ العام ضد أقطاب العمل الاقتصادى من قيادادت الإخوان، وعلى رأسهم حسن مالك، وخيرت الشاطر، حيث عصفوا بشركاتهم، وصادروا أموالهم، ولم يكتفوا بهذا بل قدموهم إلى المحاكمة العسكرية، ودائما أتساءل: هؤلاء المتباكون اليوم على محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكرى، أين كانوا وهذه الكوكبة تحاكم عسكريا على غير ذنب ارتكبوه؟

من هنا كان مقال لى بعنوان (هذا الصمت المريب) نشرته جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/١١/٢٤، وقدمت لذلك بقولى فى المقال:"إ ن النظم المستبدة لديها من الجرأة

على الحق يسهل لها أن تختلق الذرائع، والأسباب المجانبة للحقيقة . ومن هنا فما من وقت يمر إلا ونشهد غارة من النظام القائم حاليا على صرح من صروح الحرية أو العمل الوطنى، طالما كان هذا الصرح أو العمل لا يسبح بحمده، ويسعى فى ركابه، ويشارك فى افتراءاته".

ولم يكن موقفى هذا المدافع عن المُقَدمين للمحاكمة العسكرية، بناء على مجرد " سماع " ، فقد كانت زوجة أحد المحاكَمين، من عُمد المشروعات الاقتصادية، باحثة للدكتوراه، تحت إشراف زوجتى الأستاذة ببنات عين شمس، والتى كنا نلمس أنها تعيش مع أسرتها والحمد لله فى بحبوحة نسبية، فإذا بعد سجن زوجها ظلما فى هذا الوقت مع بقية إخوانه، تعانى معيشة ضنكا، حيث بددوا ما كان من مقومات الشركة، ودمروا رأسمالها، مع علمى اليقين أن مثل هذه الأسرة أسرة نفخر بها، وبنهجها..وكان من الطبيعى أن تتوقف السيدة " البارة " تماما عن البحث العلمى- إلى حين – حتى تتفرغ " لملمة " أحشاء الكيان الأسرى الذى تعرض ، مثل غيره، لضربات موجعة.

وسَميت المجموعة التى تعرضت للمحاكمات العسكرية بأنها مجموعة " معظمها من بناة الاقتصاد الوطنى، بغير مضاربات، ولا نهب بنوك عن طريق الاقتراض، ثم الهرب، وعلماء على درجة عالية من العبقرية والإبداع، وأساتذة جامعات، عُرفوا بين طلابهم بالإخلاص والعلمية . ولأن كل هؤلاء ينتمون إلى جماعة يخاصمها النظام، ويخشى منها على نفسه من اتساع دائرة شعبيتها، وعلى العكس من ذلك، اتساع دائرة الكراهية له، لم يتورع عن التذرع بالعديد من الأسباب التى تجانب الحقيقة، كى يحيلوهم إلى محاكمة عسكرية استثنائية، لم يُحل إليها آخرون ممن أغرقوا أكثر من ألف مصرى فى البحر الأحمر، ومن تسببوا فى التعذيب والتشريد لكثيرين، وسرقوا أموال آلاف المصرين فى البنوك.

ووجهت الدعوة إلى المغايرين فكريا، بضرورة التكاتف مع أصحاب هذه القضية.." لنختلف مع الإخوان ما شئنا، ولنتغاير معهم فى النهج والهدف، ولكن، إزاء هذه المحاكمات العسكرية، لابد من التآزر والتكاتف لرفع الظلم الواقع على مجموعة من خيرة المواطنين الشرفاء".

وكم أشعر بكثير من الأسى والسخرية، عندما أرى اليوم بعض رافعى لواء الديمقراطية على صفحات الصحف وعبر الفضائيات، وهم يبثون الترهيب والتخويف ممن تعرضوا للظلم عشرات السنين الماضية، فأين كانوا من الديمقراطية إزاء هذه المحاكمات العسكرية الماضية؟ بل وأين كانوا من قضية حزب شرعى، (العمل) عندما " جُمد "، وأوقفت جريدته " الشعب" ، رغم "١٣" حكم قضائى ضد إجراءات النظام الفاسد القاهر؟!!

وكان لابد أن أتعرض أكثر من مرة للكاتب الشهير محمد حسنين هيكل، أثناء سلسلة أحاديثه على شاشة الجزيرة، عندما يغمز ويلمز، كلما جاءت " سيرة " الإخوان، ولا يُتوقع منه غير ذلك، خاصة وأنه فيلسوف نظام أخذ على عاتقه مهمة القضاء على الجماعة والتنكيل بهم بصورة بشعة.

وكان مما كتبتُه تعليقا على بعض أحاديثه، مقال نشرته الدستور فى ٢٠٠٩/١١/٥ بعنوان (هيكل والإخوان)، كان مما جاء فيه إشارة إلى ما كان قد ذكره هيكل من أنه أثناء عدوان ١٩٥٦ على مصر، شاركت كل القوى الوطنية، أيا كان اتجاهها فى المقاومة الشعبية ضد الغزاة، ما عدا الإخوان المسلمين!

فالواقعة فى حد ذاتها، صحيحة، والذى يسمعها من الأجيال الحديثة لابد أن ينظر بغير رضا إلى الإخوان، لكن إغفال ذكر ما يتصل بالواقعة من جوانب أخرى، فيه افتئات على الحقيقة، ذلك أن هيكل لم يذكر أن الإخوان كانوا فى ذلك الوقت، جميعا داخل السجون والمعتقلات!

كذلك قوله أنه جلس مع حسن البنا مرة بعض الوقت، بعد مقتل النقراشى، فى مكتبه عندما كان ما زال بأخبار اليوم، فشعر بأن الرجل بالفعل رجل نادر، لكنه – هكذا حكم هيكل– لم يملك فكرا ونظرية!!

لقد ناقشت هذا الرأى طويلا، ودون تطرق إلى تفاصيل، تساءلت: كيف يقال هذا عن رجل، كان يتحدث عدة ساعات، كل ثلاثاء، فى المرز العام بالحلمية سابقا، ويسمعه ألوف من الناس، مرات عديدة، ويتعلقون به تعلقا يصل إلى حد الاستشهاد فى سبيل الدعوة التى كرس حياته لها؟!

إن الحديث عن كل ما كتبت يمكن أن يطول أكثر من ذلك، لكنى أكتفى بهذا القدر، حيث هناك كتابات أخرى مماثلة، كلها كتبت فى ظل النظام المستبد، دون أن أقصد الدفاع عن الجماعة فى حد ذاتها، رغم أن هذه الكتابات تبنئ بذلك، وإنما– بالإضافة إلى هذا، كانت هذه الكتابات من أجل:

- حق كل إنسان فى التعبير عن رأيه..
- تنديدا بكل أساليب البطش والقهر التى تُتبع ضد حملة الأقلام وأصحاب الدعوات.
- التأكيد على أن مصر وطننا جميعا، ليس من حق فريق أن يحتكر العمل الوطنى، على أرضها، وحده.
- محاربة محاولات التخوين لمن يخالفنا فى التوجه..
- حق كل مواطن أن يسعى إلى السلطة، بالطرق والآليات التى يحددها القانون.
- أن تكون وسيلة المواجهة مع الرأى المغاير،حوار ونقاش، وجدال بالتى هى أحسن.

• موقع إخوان أون لاين، فى ٢٠١١/١١/٢١

ثورة بغير قيادة..وقيادة بغير خبرة..
وحكومة بغير سلطة*؟!

إنها الحالة التى يمكن أن تُوَصَف بها مصر فى وقتنا الراهن، وهى تُسَمى الأضلاع الثلاثة لمثلث جهنمي، تكاد مصر أن تتحبس فيه حاليا، والاعتراف به، والسعى لتغييره، هو الملاذ الأهم لإنقاذ الثورة، وبالتالى إنقاذ مصر من مستقبل أصبح الضباب يحيط به، على الرغم من بدء خطوات أساسية نحو تكوين برلمان شعبى، يكون هو الخطوة الأولى نحو الاستقرار السياسى، والفاعلية المجتمعية.

فأما الضلع الأول، الخاص بالثورة، فقد كان واضحا منذ بدايتها، أنها بغير قيادة، لكن هذا لم يقلقنا، كما لم يزعجنا فى البداية، بل العكس هو الصحيح، حتى لا تُنسب الثورة لفريق معين، يفرض رؤيته، وينفرد بالمسيرة إلى حيث يرى، وأصبحنا نلمس بأعيننا، كيف أن وصف " الثورة الشعبية " ينطبق تمام الانطباق على مجريات وقائع الأيام الثمانية عشر التى بدأت فى الخامس والعشرين من يناير، إلى الحادى عشر من فبراير ٢٠١١

لكن هنا يبرز مغزى قول شاعر :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم   ولا سراة لقوم إذا جهالهم سادوا !

و" السراة ": هم الفئة المتميزة التى تشكل الرأس للجماعة أو الأمة..

أى أنه كان من المفروض، عقب سقوط رأس النظام، أن ينتخب الثوار من بينهم " قيادة "، يتوافق أعضاَؤها على جملة من الخطوط العامة العريضة التى تمثل أبرز مطالب الثورة، ولتتحدث هذه القيادة باسمهم، وتحاور، وتطالب، وتراقب، إلى أن يظهر البرلمان إلى الوجود..

لكن المشكلة التى حدثت، أن تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمقاليد السلطة فى البلاد، أوهم الثوار، وكأن المجلس هو الذى سوف يقود الثورة، بينما

الحقيقة أنه هو الذى تولى " السلطة " الكلية للدولة. بل ووقر فى ذهن المجلس أنه المسئول عن " الثورة "، وأن دوره لم يقف عند حد " حماية " الثورة، بل شارك فى القيام بها، وهو ما لم نخمنه، بل صرح به علانية اثنان من أعضاء المجلس فى حوار مع إبراهيم عيسى، ومنى الشاذلى فى برنامج العاشرة مساء، أواسط أكتوبر الحالى.

وأدى عدم مسارعة الثوار لتكوين قيادة لهم، إلى عملية انشطار متتال لقواهم، انتهت إلى تشرزم، واضح ومشهور" كل حزب بما لديهم فرحون"، وسعدوا بظهورهم من وقت لأخر على الفضائيات، وتهافت الصحف على نشر أخبارهم.

والأخطر من ذلك، أن برز كثيرون يزعمون لأنفسهم التحدث باسم الثورة، بل وعمت سلوكيات مفزعة من الانقلاب على أبسط القواعد والأصول الاجتماعية والأخلاقية، بزعم أن هذا " ثورة "، وكأن الثورة قد تحولت على يد كثيرين، مع الأسف الشديد إلى عنوان للفوضى، والإضرار الحقيقى بالمصالح القومية، ومجرد الاستهزاء بكل الكبار، فى كثير من المجالات.

وفضلا عن ذلك، اختلفت الرؤى، وتباينت وجهات النظر، وأصبح ذلك مدعاة للمجلس العسكرى، أن يقول أنه لا يعرف يحاور من؟ ويترك من؟ فإذا جلس إلى بعض الفرق، وأخذ ينفذ ما طلبوا، برزت لنا فرق أخرى يشكوا أصحابها من أنهم لم يُدعَوا، وأن لهم مطالب مغايرة لما تم الاتفاق عليه من الأولين..وهكذا.

والأخطر من ذلك، وهو اجتهادنا فى تفسير ما حدث فيما عرف بموقعة ماسبيرو: تظاهر فريق من الأقباط يعلنون مطالب لهم، وهذا حقهم الذى لا جدال فيه، ولأن هذا يكون معلوما مسبقا، تتحرك القوى المضادة فورا، وفى غمرة التظاهر والازدحام تقوم هذه القوى باعتداء على أفراد القوات المسلحة المكلفين بحراسة مبنى الإذاعة والتليفزيون، ولأن هؤلاء يعرفون سلفا أن المسيرة المتظاهرة هى لأقباط، تصوروا أن الأقباط هم الذين اعتدوا عليهم، فيقومون

بالدفاع عن أنفسهم ضدهم، وينتهزها المندسون فرصة للاعتداء على القوات المسلحة، فيفزع الأقباط أن يبدو أفراد القوات المسلحة معتدين عليهم، وهكذا تبدو الصورة وكأنها عراك بين الأقباط والقوات المسلحة!

سيناريو أصبح متكررا: فى أحداث البالون..وفى أحداث امبابة..وفى العباسية..وأمام سفارة العدو الإسرائيلى، وأحيانا فى تظاهرات التحرير "المليونية"!

ولأن المجلس العسكرى الذى تولى القيادة لم يكن له سابق خبرة " سياسية "، أوقع نفسه وأوقعنا فى عدد من المواقف التى ساعدت فى تعطيل مسيرة الثورة، بل أخشى أن أقول فيما يشبه أن يكون بعض الانتكاسات.

والحديث فى هذا يطول، فضلا عن سابق كتابتنا عن هذا أكثر من مرة، لكن يكفى هنا، هذا المنطق العجيب، والذى تأكد على لسان الفاضلين، من أعضاء المجلس الأعلى خلال برنامج العاشرة مساء، فهو يقول مفتخرا، بأن هذه القيادة حرصت على الالتزام بالقانون، وأن كل موقف يخص انحرافا هنا وهناك، يحال إلى النيابة العامة، ويتولى القضاء أمره، بإجراءاته المعروفة.

شكلا، هذا يمكن أن يقال عنه، وفقا للتعبير الشعبى " عداه العيب "، لكننا من ناحية أخرى نؤكد أن للثورات منطقا يختلف عن منطق الحياة العادية المستقرة، القائمة على حكم المؤسسات والموضوعية.

هل، لو هم شخص بالاعتداء عليك، وهو ممسك بسكين، لا تقابله بمقاومة، والمقاومة فيها صورة من صور العنف المضاد، وتسرع إلى النيابة لتقدم بلاغا لتحقق هى فى الأمر؟

إن مجموعة من قطاع الطرق واللصوص ومعدومى الضمير والخونة، تسلطوا على البلاد طيلة ثلاثين عاما حدث فيها ما حدث من صور تدمير وتخريب وإفساد، حتى أصبحت فى حالة يرثى لها، تكاد تظهرنا بمظهر من هو بحاجة الآن أن يمد يده إلى هذا وذاك، فنتعامل معهم بالمنطق العادى، بينما يجب أن نسرع

بإصدار مجموعة قوانين ، تناسب المرحلة الحالية، كى تتم محاسبة هؤلاء بكل حزم وصلابة وسرعة، لتقطع جذور أمثالهم، بدلا من هذه المحاكمات المملة، المستمرة منذ شهور، وسوف تستمر لشهور أخرى، بغير طائل حقيقى.

وأظهر ما نسوقه مثالا على ما يجب سنه من قوانين تناسب الحالة الثورية، ما عرف بقانون الغدر، حيث بدأ الحديث فيه منذ يونية الماضى، وها نحن الآن نودع شهر أكتوبر، وما زالت ساعة المجلس العسكرى، متوقفة، وفى الوقت نفسه، بدأت إجراءات الانتخابات، واحتمالات قوية بأن عددا من مصاصى دم الشعب سوف يتسللون إلى البرلمان الجديد ليشاركوا فى تقرير سياسة الثورة وتشريعاتها...وما زال القوم يفكرون ويفكرون، ثم يفكرون ويفكرون على رأى عبد المنعم مدبولى فى إحدى مسرحياته" وأخذ يفكر ويفكر، ثم أخذ يفكر ويفكر.."!

أما بالنسبة للحكومة، فنحن نتذكر كيف كنا نعيب على حكومات العهد البائد، أن رئيس الوزراء لم يكن رئيسا " بحق وحقيق"، بل وُصف بأنه مجرد سكرتير لرئيس الدولة، لا يملك أن يقرر شيئا ذا بال إلا بأوامر منه، وها نحن الآن نرى الأمر لا يتغير، فالوزراء لا يملكون إلا ما يتصل بالشئون التنفيذية داخل وزاراتهم، وآسف أن أُضطر إلى الاستعانة بمثال، به شئ من الشبهة تخص الفئة التى أنتمى إليها، ألا وهى أساتذة الجامعات فوق سن السبعين، وهم من يعرفون بالأساتذة " غير المتفرغين".

ففى اجتماع للمجلس القومى للتعليم، فى يونية الماضى على وجه التقريب، حضر الاجتماع الدكتور يحيى الجمل حيث كان نائبا لرئيس الوزراء، وهو فى الوقت نفسه عضو بالمجلس، وكذلك أستاذ غير متفرغ بكلية الحقوق، وشارك فى الاجتماع كذلك الدكتور عمرو سلامة الذى كان وزيرا للتعليم العالى، وكان الموضوع المثار هو ضرورة إزالة الغبن الذى وقع على هذه الفئة، وبشرنا "الجمل"، و"سلامة" بأنهم انتهوا من القانون الخاص بالقضية بالفعل وناقشه مجلس

الوزراء وأقره، وأحيل إلى المجلس العسكرى لاعتماده، وأكد لنا أن ذلك سوف يتم مع بداية يوليو!

وهكذا مرت شهور على هذا الوعد، دون أن يتحقق، حيث عاد المجلس العسكرى ليمارس الدور نفسه الذى كان يمارسه غير المأسوف عليه " مبارك"، حيث عقّب- كما علمنا- بقوله " ليه همه على راسهم ريشة ؟"

المحزن فى الأمر، أنه نُقل إلينا أيضا – وندعو الله ألا يكون هذا صحيحا- أن المجلس العسكرى غير راض عن إصدار القانون، وفقا للمنطق نفسه الذى تبناه مبارك، والذى يقوم على أساس أن الأساتذة فوق السبعين، شأنهم شأن باقى موظفى الدولة، لا ينبغى أن يستمروا متميزين بما يتميز به أبناؤهم وتلاميذهم تحت السبعين، دون أن يدروا أن القياس مختلف تماما، فالأستاذية الجامعية تقوم بالدرجة الأولى على " المعرفة " و " التفكير "، وليس على القوة المادية والجسدية، وأن الأستاذ، حتى لو لازم الفراش، أو لا يتحرك إلا " بكرسى "، فإن مستوى معرفته وتفكيره، لا ينخفض، بل العكس صحيح، يظل العطاء العلمى مستمرا، فهو يعيش فترة توهج فكرى وعقلى، خاصة وقد أصبح غير طامع فى موقع تنفيذى..

إن عددا غير قليل من الوزراء هم أساتذة جامعيين، والذين قاموا بإعداد القانون المقترح، هم خبراء ومتخصصون، ومع ذلك فالمجلس يضرب بكل هذا عرض الحائط، ويبدو لنا مجلس الوزراء ورئيسه بلا حول ولا قوة.

ويطول بنا المقام لو حاولنا أن نسوق أمثلة أخرى تبرهن لنا على أننا نعيش بالفعل داخل هذا المثلث المؤسف: ثورة بغير قيادة..وقيادة بغير خبرة..وحكومة بغير سلطة!!

• جريدة الوفد، فى ٢٦/١٠، و٢/١١/٢٠١١

المد الإسلامى : يُطَمئن، ولا يُزعِج*

من الظواهر التى تلفت نظر المراقبين لحركة التطور فى المجتمعات العربية والإسلامية، ما كان من تعرض هذا المجتمع أو ذاك لعملية مطاردة وقمع ومنع، وسعى لمحو مظاهر التوجه الإسلامى الحياتى، لكن، مهما طالت الفترة، إذا بالمجتمع الواقع تحت نير المعاداة الحادة لهذا التوجه، عندما يُرفع عنه غطاء القمع والحرب، إذا بمعطيات الواقع تكشف عن تزايد فى أعداد الإسلاميين و" تَجَذُّر " فى إيمانهم بالتوجه، واستعدادهم أن يموتوا فى سبيله!

كان من أبرز ما عرفت من هذا ولمسته واقعيا، المجتمع الجزائرى الذى تعرض لعمليات قمع وحرب ومحو لا مثيل لها، مما تمتلئ به صفحات التاريخ الجزائرى، عشرات السنين من قِبل الاستعمار الفرنسى، فإذا بى وأنا أحضر الملتقى الفكر الإسلامى عام ١٩٨٦، حيث كان يعقد سنويا، أشعر أن الناس تعيش حالة عشق ملحوظة لكل ما هو إسلامى، وحماس، واستعداد للموت دفاعا عن الإسلام، ولولا غارة العسكر عقب انتخابات عام ١٩٩٠، بتأييد ومساعدة من القوى المذعورة من المد الإسلامى، لكان الحكم فى الجزائر سائرا على النهج الإسلامى.

وخضعت تركيا، منذ انقلاب أتاتورك، لعمليات بشعة من محاربة كل ما هو إسلامى، فإذا بنا، بعد عقود طويلة، نرى تركيا تعود إلى هويتها الإسلامية تدريجيا، إلى أن تولت القوى الإسلامية زمام القيادة والسياسة.

وكلنا يعرف، الحرب الضارية التى بدأت علنية، وصريحة، وشاملة ، وعالمية، وساخنة عقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تحت ستار الحرب على الإرهاب، فما زاد هذا إلا مزيدا من القوة والصلابة لدى أصحاب التوجه الإسلامى، وإن كان قد أنتج صورا من التطرف والعنف المضاد، إلا أن القوة الوسطية، تكسب كل يوم مزيدا

من الأرض لتجعل من التوجه الإسلامى، قوة بناء وتوجيه وإصلاح ونهوض حضارى.

وكانت تونس من أغرب التجارب المعاصرة، حيث سعى " بن على "، منذ أن سطا على الحكم عام ١٩٨٧، إلى محو كل ما يشير إلى نزعة إسلامية، إلى درجة معاقبة من تتحجب، وبذا تفوق على ما تفعله بعض المجتمعات الأوربية. وبطبيعة الحال، لم يكن الأمر أمر حجاب فحسب، بل انسحب هذا إلى شتى النُهج الإسلامية، وكان من أمثلة ذلك - مثلا - مطاردة حزب النهضة بزعامة " الغنوشى" ، ومضى الرجل عدة عقود مطاردا بالخارج، فلما ثار الشعب على هذا الحاكم الطاغية، إذا بالشعب التونسى يكشف عن هويته الحقيقية، وإذا بالحزب المطارَد يلقى تأييدا كاسحا فى انتخابات حرة ، ديمقراطية.

وقل هذا أيضا بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة، وجميعنا يعرف ماذا فعل - ولا يزال - جيش الاحتلال الصهيونى، ومع ذلك، فعندما أُجريت انتخابات بين الفلسطينيين عام ٢٠٠٦، إذا بحركة حماس هى التى تفوز، وتقف القوى العالمية، وكثير من القوى العربية، ضد هذه النتيجة، مما أسفر عن حالة الانقسام المعروفة.

وما جرى للإخوان المسلمين فى مصر، منذ عدة عقود، معروف، من الملاحقة والسجن والاعتقال والمصادرة، والدعاية المسمومة، فإذا بغطاء القهر والاستغلال، عندما ينزاح، يكشف عن أن الجماعة لم تضعف أبدا، بل كانت تكسب أرضا جديدة كل يوم، وتزداد قوة.

بل وإذا بالجميع يفاجأ بأن جموعا أخرى حاشدة، من غير الإخوان المسلمين، تخرج فى صورة عشرات الآلاف، وربما مئات الآلاف، من خلال ما عُرف بالسلفيين، والذين كانوا يبدون بعيدين عن الشأن السياسى، ليوحى المشهد، بأن قيادة مصر، غالبا ما سوف تعرف طريقها إلى القوى الإسلامية .

المحزن حقا، أن قوى متعددة ما زالت واقعة تحت تأثير الحملات التى ظلت تُشن على أصحاب النهج الإسلامى، فيتصورون أن ذلك مؤْذن بتحولات تُضَيق على الناس معيشتهم، فإذا بمن يشيع : سوف يحاربون الفنون المختلفة، وسوف يأمرون المرأة بترك العمل والجلوس بالبيت، وسوف يلزمون كل الإناث بالحجاب، وسيحاربون السياحة، فتقفل بيوت آلاف من العاملين فيها: و، و، مما يثير الذعر، ويشيع الخوف من قدوم الإسلاميين.

إن المشكلة، أن الذين يثيرون هذا، يسوقون أمثلة من بعض التجارب المعاصرة، ولهؤلاء نقول، فليلاحظوا أن أمثلة التطرف والغلو فى اتباع النهج الإسلامى فى إدارة المجتمع، هى فى مجتمعات خضعت لنوعين من الحكم، فإما ما يجئ بالتوريث، وإما ما يجئ مصاحبا لحكم العسكر، فكلا الفريقين يستخدمان الدين – فى الغالب– تعزيزا لسطوتهم، وتمكينا لقهرهم، وإدامة لحكمهم، لكن النهج الإسلامى عندما يجيء اختيارا من قوى الشعب، وتحت مظلة ديمقراطية حقيقية، ومصاحبا بمبدأ تداول السلطة، سوف يكون له توجه آخر، يقوم على الوسطية والاعتدال، ويستهدف بناء لا هدما، وتنويرا لا إظلاما، فلنتح الفرصة لهذه التجربة، واثقين أنها تُطَمئن، ولا تُزعج!!

• جريدة الحرية والعدالة، فى ٢٠١١/١١/١

الحصاد المـــــر*!

يعلم الله أنه لأمر شاق على نفس كاتب هذه السطور أن يكتب ما يكتب الآن، وكأنه قد عاد أدراجه، منذ أن بدأ فى الكتابة السياسية عام ١٩٨٤، دائم النقد للنظام الذى كان قائما، وشعر أن الروح قد رُدت إليه فى تلك الأيام الثمانية عشر التى سبقت سقوط رأس النظام البائد، لكنه ومنذ شهور تعد على ما هو أقل من أصابع اليد الواحدة، وحتى الآن، بدأ يشعر وكأن الأمل قد أخذ يتسرب من بين يديه تدريجيا، وهو حال أشد صعوبة من الحال الأول، ففى الحال الأول، مهما اشتدت وطأة النظام الذى كان قائما، فقد كان هناك دائما أمل، مهما بعد، فهو كان يُبقى الجذوة متقدة فى القلب وفى العقل، أما عندما يتحقق الأمل، لكنه يشحب يوما بعد يوم، فماذا يمكن أن يملك صاحبه إلا مشاعر حسرة وآيات قنوط، لولا إيمان بالله، وبالوطن، وبأهل هذا الوطن، لتمنى أن يصبح نسيا منسيا!!

وعندما يجلس الإنسان متأملا فى جملة الحصاد لثورة لم يكن لها مثيل فى التاريخ، فى كل مراحله، وفى كل بقاع الأرض، وقد مر عليها الآن ما يقرب من تسعة أشهر، تلك الأشهر التى يتخلق فيها الإنسان كاملا فى رحم أمه، تصدمه النتيجة، عندما يسمع ما أصبح يتردد على ألسن كثيرة : لقد سقط رأس النظام، لكن النظام نفسه لم يسقط !!

وأتلفت بعينى يمينا ويسارا ومن أمام ومن خلف، فأجد أن الثمرة الإيجابية الوحيدة التى نجدها بين أيدينا هى أن كل إنسان على هذه الأرض قد أصبح حرا فى أن يقول ما يريد..فقط!

وتلك نتيجة عند مزيد من التأمل، لا تحسب لصالح الوطن، ولا لصالح المواطن، لأن حرية الكلام، ما لم تكن مصحوبة بجهد مماثل على جوانب الإنتاج

والنظام ومنظومة القيم الأساسية، وتصور لما نريده للمستقبل، تصبح ثرثرة فارغة، تخصم من رصيد الجميع، وأول الجميع، الوطن ككل، حاضرا ومستقبلا!!

لقد ظللت فترة طويلة، أنتفض غضبا واحتجاجا لو سمعت نقدا لسياسة المجلس العسكرى، لكنى الآن أشعر بما هو أخطر، لأقول أن المجلس العسكرى إذا كان قد حمى الثورة عند اندلاعها، فهو مع الأسف الشديد، يسهم إسهاما أصبح واضحا فى " تضييع " هذه الثورة، ولا أريد أن أذهب فى التشاؤم مع البعض فأردد ما يقولون أن هذا يتم بقصد، ذلك أن بعض الأمل ما زال يحدونى، وأن المسألة مسألة افتقاد الخبرة فى الممارسة السياسية.

إن أبرز ما كان يجب أن نراه ملموسا على وجه الأرض، هو عمليات محاسبة جادة وسريعة لرموز النظام السابق، وفقا للقاعدة التاريخية البشرية البسيطة: " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره" ، لكن ما حدث على أرض مصر، مشهد يدخل فى باب المسرح العبثى...محاكمة رأس النظام، أس الفساد والقهر، على أنه اشترى فيلتين بثمن بخس من صديق له!! وأنه يشارك فى مسئولية إطلاق النار على المتظاهرين، وكلتا التهمتين، يسهل للغاية تحويلهما إلى طلقتين " فشنك" ، وليس هنا مجال لبيان ذلك.

وتبحث عن تهم ضخمة، خطيرة، مثل تزوير الانتخابات، وما يحمله هذا من سلسلة طويلة مما يصعب حصره من صور الفساد السياسى والمالى..وعن إطلاق يد " الإبن " المتطلع إلى التوريث، فى تسيير الدولة، وهو لا يحتل موقعا ما فى بنية النظام السياسى، تنفيذيا وإداريا، وتبحث عن جهود بذلت، أو لم تبذل أدت إلى تقزيم مصر على المستويين الإقليمى والمحلى، كما تبحث فى ملف الخصخصة الذى يحمل عشرات الشبهات فى النصب والتواطؤ وسرقة المال العام، وما سار على هذا النهج، فلا تجد شيئا.

وإذا كان من حق الناس أن يشكوا من ظلم وقع عليهم، فإن لكل أمر " أصول " و" قواعد" لابد من الالتزام بها، وإلا أدى الاحتجاج إلى تخريب وإفساد من نوع آخر، فليس من الأصول والقواعد أن يهجم البعض على وكيل وزارة التعليم التعليم العالى ويضطر الرجل إلى الهرب، وأن يحتل بعض العاطلين مكتب وزير التعليم العالى، ويعبثوا به، وأن يحبس عاملون المسئول الرئيسى عن الاتصالات فى مكتب عدة ساعات، وأن يقطع أناس طريقا رئيسيا، أو وسيلة نقل عامة وأساسية، عدة أيام، وأن " يخطف " أناس كثيرون مساحات من المساحات المروعة ليقيموا عليها منازل أو منشآت تجارية، فيقتطع هذا من القوت الأساسى لملايين المصريين ..وأن ...وأن، إلى غير هذا وذاك من عشرات الأمثلة، كانت توجب تطبيق القانون بكل حزم، ويصبح التراخى فى هذا إسهام غير مباشر فى تخريب، لا الثورة وحدها وإنما حاضر الوطن ومستقبله!

وما لا يقل عن ذلك خطورة: تفريط الموُكَّل (المجلس العسكرى) فيما يخص " الموكِّل"، الذى ائتمنه على إدارة البلاد،،العبور بها فى مرحلة الانتقال.

إن القائمة السوداء للحصاد المر، تطول يوما بعد يوم، وما أشرنا إليه، إن هو بعض من كل، إن لم يكن قطرات من بحر!!

- الوفد فى ٨/١١/٢٠١١

السلطان ..عندما يمرض*؟؟.!

الصحة والمرض، شأنان من شئون الكائنات الحية المختلفة، أيا كان مستواها، ليس هناك فى حياتها ما هو أهم منهما.

وإذا كانت " الصحة " هى الوجه " السوى "، فإن المرض هو الوجه المقابل، لكن، على الرغم من تعبيره عن الوجه غير السوى، إلا أنه " طبيعى "، لا يعبر عن " نقص " فى الشخصية، وقد لا يكون نتجية تقصير، ولا هو دليل على ضعف الشخصية..

لكن المرض بالنسبة للقادة والزعماء، أمره يختلف عنه مع عموم الناس، ذلك لأنه بالنسبة للقادة، يهم ملايين الناس، ومن هنا فقد ينخفض سعر عملة بلد ما إذا عرف الناس أن زعيمها قد أصيب بالمرض، وقد يرتفع، إذا تم تكذيب ذلك، وقدمت البراهين على حسن الصحة وسوائها.

بل إن هذا الشأن المهم يتضاعف أكثر فى البلدان التى تحكمها شحصية " كارزمية "، مثل ما كان فى مصر عندما حكمها جمال عبد الناصر..

ومما زاد الأمر خطورة، حالة العداء الشديد التى كانت بين عبد الناصر وبين الولايات المتحدة وإسرائيل بصفة خاصة، حيث بذلا جهودا مستميتة للقضاء عليه.

يضاف إلى هذا ما حدث من استقطاب للتفكير والتدبير فى شخصية الحاكم، حتى لكأن العقول فى مصر قد تم تأميمها، أو تسليمها لعبد الناصر كى يفكر هو ويدبر ويخطط نيابة عنا، ومن ثم فإن أى مظهر من مظاهر " الخَوَرَ" والضعف الصحى، بدا وكأنه ممنوع من الظهور على خشبة المسرح.

ومن أطرف ما قرأت فى هذا الباب، كتاب مترجم، وقع فى يدى صدفة، يتضمن مذكرات " يغفينى شازوف "، الذى كان كبير أطباء " الكريملين " فى الاتحاد السوفيتى (سابقا)، والمترجم هو الدكتور إيمان يحيى، حيث تناولت هذه المذكرات الكثير من المعلومات الخاصة بصحة عبد الناصر، عقب هزيمة

١٩٦٧، إلى أن توفى في سبتمبر عام ١٩٧٠، وهو ما كان غير معلوم للجمهرة الكبرى من المصرين بصفة خاصة، والعرب بصفة عامة.

ففى الأيام الأولى من يوليو عام ١٩٦٨، اتصل " ليونيد بريجينيف "، السكرتير العام لما كان يسمى باللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، بكبير الأطباء السوفيت" شازوف"، وكان بريجينيف أقوى شخصية فى منظومة الدول المكونة للمعسكر " الاشتراكى "، المواجه لمنظومة الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة.

تضمنت المكالمة أن أطباء شخصية، لم يفصح عنها، صديقة للاتحاد السوفيتى، ومهمة، يسعون إلى استشارته بخصوص أعراض مرضية بدأت على صحة هذه الشخصية، وأن من المهم جدا، أن يظل الأمر فى طى الكتمان، لا يعلم به أحد !

ووجد " شازوف " أن الأطباء الضيوف، مصريون، أخبروه بأن عبد الناصر بدأ يشكو منذ فترة من آلام قاسية فى قدميه ورجليه، وأن هذه الالام تتزايد حتى أصبح الزعيم يشعر ب " خدر" فى قدميه، وبدء ظهور "غرغرينا" فى أصابع القدمين..

وعرف من الأطباء المصريين كذلك أن عبد الناصر، يعانى من خلل فى التمثيل الغذائى الخاص بالسكريات والدهون، فضلا عن أنه كان يدخن بشراهة، من سنوات طويلة.

وكان الأطباء الضيوف يحملون معهم تقارير وتحليلات وأشعات، دالة على الوضع الصحى المتأزم المقلق..

ولم يكن المقلق هو فقط الجانب الصحى، بل " الظروف " التى كانت محيطة، والتى كان من شأنها أن " تعوق " العلاج، والالتزام بالقواعد الواجب اتباعها.

فقد كان الزعيم حريصا على أن يبذل كل ما يستطيع، حتى يخلص البلاد من عار الهزيمة، حيث ملأ القلوب والعقول طويلا بآمال النصر وأحلام القوة، وكانت

جموع المصريين، بل والعرب كلهم على وجه التقريب، معلقة قلوبهم بالزعيم، ينتظرون الخلاص على يد نفس القائد الذى حدثت الهزيمة فى عهده!! ولو تسرب خبر الوضع السئ لصحته إلى الأعداء، وانتشر، فإن هذه الجماهير يمكن أن تصاب بأفظع مما أصيبت به عقب الهزيمة نفسها!!

وفى السادس من يوليو عام ١٩٦٨ وصل " شازوف " إلى مصر، ومعه فريق سوفيتى طبى على أعلى مستوى، وكلهم يعرفون ضرورة أن تكون مهمتهم غاية فى السرية.

كان من النقاط الشخصية الإيجابية التى لاحظها الضيوف السوفيت، أنهم أمام رجل لا يعرف التصنع، أو التواضع الزائف طريقه إلى حديثه:" كان عبد الناصر إنسانا رقيقا ومثقفا واسع الاطلاع " ،...هكذا كتب " شازوف " .

وكان من المؤلم حقا، أن عبد الناصر قد قام من قبل برحلة إلى الاتحاد السوفيتى، فى رحلة جوية استمرت خمس ساعات، ذكر أنه عانى خلالها من آلام مبرحة فى الساقين والفخذين، إلى درجة أنها اضطرته أن يستلقى طوال الرحلة على ظهره، مع أنه كان ينوى عقد اجتماع مهم مع معاونيه وهم على متن الطائرة، ولم يستطع، على الرغم من أنه كان حريصا على أن يخفى آلامه ، حتى عن أطبائه!!

وحكى الزعيم المريض ل" شازوف" أنه كان يُضطر لأن يقوم بزيارات إلى مواقع على جبهة القتال مشيا، راسما ابتسامة على وجهه لبث الثقة والتشجيع لدى الضابط والجنود، وهو يكاد يصرخ مما بدأ يعانيه من آلام فى الساقين!

ومما يلفت النظر حقا قول كبير أطباء الكريملين أنه أدرك، بعد أن التقى بعبد الناصر عدة مرات: " أن هذا الإنسان الشجاع القوى جدير بالاحترام، وأنه حقيقة ما يقولونه (لا يصنع الرجال الضعفاء الثورات..) .

وكان أول ما طلبه " شازوف " من عبد الناصر أن يقلع نهائيا عن التدخين، فإذا بالرجل يتناول علبة السجائر التى كانت على المائدة ، ويعطيها لمرافقهِ، ومعها " الولاعة " مخبرا هذا المرافق: " من الآن لن أدخن..."، ثم أدار وجهه للطبيب قائلا " لو أن هذا الأمر يتعلق بى شخصيا لجادلتك، ولكنه يتعلق بمصير مصر"...

وتوصل الفريق الطبى السوفيتى، بعد بحث دقيق لصحة الزعيم من جوانبها المختلفة، أنه يعانى من " تصلب شرايين الساقين "، ومن ثم فإن حالته لن تتحمل جراحة للأوعية الدموية ، خاصة وأنها فى تلك الفترة فى بدايات تقدمها، وبالتالى، لابد من نهج مختلف للعلاج، فماذا قرروا؟

هذا ما سوف نحاول بيانه فى المقال القادم..

- جريدة الوفد فى ٢٠١١/١١/٢٢

أَيْنَمَا تَكُونُوا *....

اعتذار مبدئى: عاتبنى بعض القراء والأصدقاء: كيف تكتب عن " ماض" ، والنيران قد بدأت تشتعل فى ثوب الوطن، فكان ردى، بأننى أقصد هذا، ممتثلا لقول شاعرنا :

نحن نجتاز موقفا تعثر الآراء فيه ، وعثرة الرأى تردى

.... فإلى بقية الرواية التى تضمنتها مذكرات كبير أطباء الكرملين، عن مرض عبد الناصر، وترجمها لنا الدكتور الفاضل: إيمان يحيى:

عندما تأكد الفريق الطبى " السوفيتى " أن عبد الناصر مصاب بتصلب شرايين الساقين، وأن العلاج الجراحى لن يفيده، اقترحوا العلاج فى ينابيع " تسخالطبو " الواقعة فى جمهورية جورجيا، حيث كانت هذه المنطقة مشهود لها بإحراز نتائج جيدة لحالات شبيهة بحالة عبد الناصر، لكنه طلب أن يكون ذلك بعد عودته إلى مصر لفترة وعد بأنها لن تطول.

وعندما أخبر رئيس الفريق الطبى" شازوف" زعيمه " بريجينيف " بذلك كان تعليق الزعيم :" افعلوا كل ما بوسعكم كى يسترد عبد الناصر عافيته..لا يوجد فى الشرق الأوسط زعامة أخرى يمكنها أن توحد العرب فى مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، ولو أن عبد الناصر اختفى من المسرح السياسى فإننا سنتلقى أكبر ضربة قاصمة تضر بمصالحنا ومصالح العرب...افعل كل شىء لازم لعلاجه...".

ولم يكن حديث بريجينيف هذا بعيدا عن الحقيقة، فنحن نعرف أن " الواقعة " عندما وقعت، ومات عبد الناصر، بدأت تباشير تحول تاريخى ضخم لعلاقات مصر بالعالم الخارجى، من حيث الارتباط بالولايات المتحدة، عدوة الأمس، وتراجع كبير تدريجى لمكانة وقوة الاتحاد السوفيتى، ساهمت فيه، وسرّعت منه

متغيرات أخرى متعددة، لكن مهما كان الأمر، فقد كانت البوابة المصرية التى دخل منها السوفيت إلى الشرق الأوسط، هى إحدى نقاط قوتهم، فلما زالت، بدأت علامات المرض والهزال تسرى فى الجسم السوفيتى، حتى سقط السقوط المدوى الشهير بغير طلقة رصاص واحدة!

ولأن السلطة السوفيتية مركزية، حيث القيادة فى موسكو هى التى تهيمن على كل شىء، وما الإدارات والمجالس الأخرى إلا جهات تنفيذ، خيمت البيروقراطية كخيوط العنكبوت، نالت حالة عبد الناصر الصحية منها ما هو غير قليل، كما أخبرنا " شازوف"، وعلى سبيل المثال، تدبير الميزانية اللازمة لتكاليف العلاج التى خضعت " لسلم بيروقراطى طويل"، ولم يتم الأمر إلا " بعد مماحكات وممانعات " !

وكانت المفاجآت الأكبر تنتظر فى " تسخالطبو "" لم يكن هناك أى مقر يليق بإقامة رئيس دولة أجنبية صديقة وكبرى"، حيث اتسمت كل الاستراحات القديمة بالقذارة والإهمال، أما دور النقاهة فقد كانت عنابرها وغرفها ضيقة المساحة، وتخلو من وسائل الراحة.

ولما جاء موظفو مكتب عبد الناصر قبله لتفقد مقر الإقامة المقترح، ووجدوا التواضع الشديد للمقر، سألوا عن مكان آخر، فكانت الإجابة ألا يوجد، ولما ذكّر الفريق المصرى القوم بمكانة الضيف باعتباره رئيس دولة أجنبية، كان رد كبير الأطباء السوفيت " شازوف " : هذا هو أفضل ما عندنا، وليس عندنا مكان آخر!!

وعندما جاء عبد الناصر بالفعل، قال لرجاله تعليقا على التواضع الشديد لمقر الإقامة :" لا تتحدثوا فى هذا الموضوع ..فالمكان هنا يروق لى، ولا تنسوا أننا ضيوف..وأننى جئت لألتمس الشفاء"!!

ومما يثير السخرية، أن هذه الامبراطورية السوفيتية الضخمة، والتى كانت سمعة السرية والتكتم سمتان تفوح راحتهما فى العالم أجميع، يروى كبير الأطباء

ما ينقضها، فعلى الرغم من التشديد الشديد للمخابرات السوفيتية على التكتم على زيارة عبد الناصر، وجد " شازوف " أن العلم بها متوافر لدى أبسط المواطنين : ماسح أحذية فى السوق، كان قد ذهب إليه لمسح حذائه، حيث تطوع العامل البسيط فوصف له – حيث لم يكن يعرف من هو ؟- بدقة خط السير المقرر لسيارة الرئيس المصرى، وهو خط السير الذى وضعه رجال المخابرات السوفيتية فى الليلة السابقة وسط سرية تامة!!

كان سير العلاج يبعث على الطمأنينة، حيث بدأت أعراض " الغرغرينا " فى أصابع قدمى عبد الناصر فى الاختفاء، واختفت معها آلامها، ومعها الأرق الذى كان يحرم عبد الناصر طعم النوم.

وعندما أزف موعد العودة إلى مصر، كانت النصائح الطبية، مستحيلة التنفيذ، حيث نصحوه بأن يلتزم بالنظام الغذائى الخاص الذى وضعوه، وهذا كان ممكنا وسهلا، لكن غير الممكن" أن يبتعد عن الإجهاد والانفعالات النفسية والتوتر".

إن الأعمار بيد الله، ما فى ذلك شك، لكن الله يأمر كذلك بالأخذ بالأسباب، وهى لم تكن مقدورة لعبد الناصر، لأنه كان " يحمل الشيلة كلها " ..تم اختزال الوطن فى شخصه، يفكر له ويخطط، ويدبر، فكان من الطبيعى أن تكثر المشكلات، وتشيع التوترات، وتأخذ الأزمات لا بخناقه وحده وإنما بخناق كثيرين.

وعندما استمع عبد الناصر لنصائح الأطباء، ابتسم قائلا: " من الصعب أن تبقى رئيسا لمصر وتنفذ كل هذه النصائح".

وفضلا عن ذلك، فإن قدرات الطب لم تكن تصل فى هذا الزمن إلى إيقاف تصلب الشرايين تماما وتمنع ظهوره فى أجزاء أخرى من جسم المريض، خصوصا أن عبد الناصر كان يعانى من مرض السكر، وكان الأطباء السوفيت على وعى بأن مرض تصلب الشرايين سيستمر ويتزايد، وكان من الصعب توقع أى من الأوعية الدموية سيصاب فى المستقبل .

ولما جاء الفريق الطبى إلى القاهرة ليواصل إشرافه، بينت الفحوص أن مرض تصلب الشرايين لدى عبد الناصر، قد وصل إلى شرايين القلب، وأدى بدوره إلى ظهور " احتشاء القلب "، أى إصابة أجزاء منه، وتتكرر النصيحة بضرورة البعد عن أجواء التوتر، والإخلاد إلى الراحة، ويرد عبد الناصر:" الوضع شديد الخطورة عندنا. نحن نحاول الوقوف على قدمينا..والآن فقط بدأنا لتونا فى دعم قدراتنا الدفاعية لإنشاء جيش حديث وعصرى، وفى هذه الظروف الصعبة فإن اختفائى عن الأضواء أو المشاركة قد يضعف من جهودنا..هذا هو قدرى !!"

ويحدث ما حدث فى الأردن فى سبتمبر ١٩٧٠، والذى عرف " بأيلول الأسود"، وتصل أجواء التأزم إلى ذروتها، وتفرض على عبد الناصر أن يصل الليل بالنهار، تفكيرا ومناقشة وعملا، مع القادة العرب الذين دعاهم إلى القاهرة، لمواجهة الأزمة التى نشبت بين المقاومة الفلسطينية والملك حسين ملك الأردن...وتم إنقاذ الموقف الفلسطيني والأردنى...وكانت النتيجة الطبيعية أن يخلد عبد الناصر بدوره إلى الراحة الأبدية، فى رحاب الله!!

- جريدة الوفد فى ٢٠١١/١١/٢٩

ليس كل زمن مضى..جميل*؟!

من التصورات الشائعة، أن الزمن الماضى كان جميلا، ولذلك تسمع كثيرا عن " أفلام الزمن الجميل" ، و " أغانى الزمن الجميل"، و" تعليم زمان"، حيث يقال دائما على سبيل التحسر، لما كان عليه ماضيا، مقارنة بما أصبح عليه الآن..وكتب الراحل أسامة أنور عكاشة مسلسلا بعنوان (امرأة من الزمن الجميل)...وهكذا، حتى لقد شاع قول القائل:

رب يوم بكيت عليه فلما انقضى بكيت عليه!!

إن هذا يتناقض مع سنة التطور الماثلة أمام الأعين فى كل رجا من أرجاء الدنيا. والحق أن المسألة تختلف باختلاف " الموضوع " الذى نتناوله، فإن قصدنا " القيم الأخلاقية "، فلربما لمسنا تراجعا، وإن أشرنا إلى ممارسة الديمقراطية، فسوف نشهد تقدما لا شك فيه...وهكذا.

وإن قصدنا الحديث عن " مفكرين " ، فسوف نجد بالفعل أن ماضينا القريب كان يحفل بوجود عمالقة، لم نشهد مثلهم : أحمد لطفى السيد- الدكتور محمد حسين هيكل- طه حسين- عباس العقاد- مصطفى المنفلوطى- توفيق الحكيم- نجيب محفوظ..وهكذا، ولم نعد فى زمننا المعاصر نشهد مثل هذه القامات العالية.

وكان لدينا فى ذلك الزمن الماضى القريب، من الفنانين: محمد عبد الوهاب- أم كلثوم- فريد الأطرش- عبد الحليم حافظ، أما الآن، فلا يستحق أغلبهم مجرد الإشارة إلى أسمائهم..وهكذا الحال فى مجالات عدة..

ولأننى مغرم إلى حد العشق الشديد بقراءة الماضى، وخاصة " القريب " نسبيا، لا لمجرد الاستمتاع به، وإنما لمزيد من الفهم لمشكلات الحاضر، وتطلعا لما يحمله الغد، أتحفتنى باحثة دكتوراه متميزة من تلاميذى (أمينة التيتون)، على

شبكة " النت " ببعض صور هذا الماضى، مما دفعنى إلى أن أشرك القراء متعة الاطلاع على هذا الماضى، الذى قليله جميل، وبعضه الآخر مؤسف حقا !!

وإليك عزيزى القارئ ، بعضا من صور هذا الماضى "غير الجميل":

فهذه قائمة بميزانية الدولة المصرية عام ١٨٨٣، مع ملاحظة أنها كانت قد وقعت تحت الاحتلال البريطانى فى العام السابق لهذا العام، والمبالغ المدون أرقامها " بالفرنك " الفرنسى، فتجد منها على سبيل المثال:

- ١٥٠٠٠٠٠ مرسل إلى الأستانة (التى كانت عاصمة الدولة العثمانية، حيث كانت مصر تحت سيادتها).
- ١٥٠٠٠٠٠٠ ميزانية الجيش المكون من ١٥٠٠٠٠ جندى.
- ٥٠٠٠٠٠٠ رواتب كبار الضباط ورؤساء المصالح.
- ١٧٥٠٠٠٠٠ ثمن مهمات عسكرية.
- ٢٠٠٠٠٠ المدارس الحربية.
- ٣١٢٠٠٠ مؤونة الجمال والبغال.
- ١٨٧٥٠٠٠ إنشاء سفن حربية.
- ٧٥٠٠٠٠٠ ميزانية موظفى البحرية ورجالها.
- ٢٥٠٠٠٠٠ مرتبات موظفى الإدارة.
- ٥٠٠٠٠٠ مخصصات غذائية لسمو الوالى.
- ١٢٥٠٠٠٠ مصاريف سرايات الوالى....وغير هذا وذاك من أرقام.

= وكما يملك بعضنا الآن رخصة " قيادة سيارة "، و " رخصة للسيارة نفسها، فقد كانت وسيلة الركوب " زمان ، هى الحمار، مما كان يقتضى استخراج رخصة "حمار ركوب"، وأمامى صورة لها بتاريخ ١٨٧٧، حيث كان سعر الرخصة ٦٠ قرشا، علما بأن الرخصة تضمنت وصفا للحمار، كان منها أنه أسود على رمادى.

أما سائق الحمار، فقد كان واجبا عليه أيضاً أن يحمل رخصة " قيادة حمار" ، والصورة التى أمامنا لمثل هذه الرخصة، هى للمدعو " مصطفى نوار" ، بتاريخ ١٨٩٧/٦/٢٩، وهو من " رعايا الحكومة المصرية "، ورقم الرخصة "١٢٥" ، والسائق من " المنصورة " .

= ولما لم تكن هناك " شبكة" لمياه الشرب، فقد كان المصريون يعتمدون على " سقا " يحمل المياه لتوزيعها على البيوت، وفقا لمصروفات المياه، وأمامنا صورة "رخصة سقا" ، بتاريخ ١٨٨٦، مع وصف لبعض ملامحه.

= والمفاجأة التى رأينا صورة لها، هى وثيقة تعلن عن " تحرير " امرأة من العبودية، حيث كان " الرق "، فيما يبدو ما زال قائما، وعنوان الوثيقة " تذكرة حرية "، مستخرجة بتاريخ ١٩٠٤/٣/٢٩، مع ذكر اسم المرأة، وبلدها، وعمرها، وأوصافها.

= أما المفاجأة الأخيرة، فهى رخصة لممارسة الدعارة، باسم " نور العيون مهدى "، وهى مصرية الجنسية، ولدت بحى درب الجماميز، لكنها وقت استخراج الرخصة كانت مقيمة بباب الشعرية، مع توصيف دقيق لملامحها الجسمية الخارجية، وهذه الرخصة بتاريخ ١٨٨٥/٦/٩، وتحديد " للمحل " المصرح للمذكورة أن تمارس " العُهر " فيه ، هو ملك ل " سلمى الداية " !

فهل ما زلت عزيزى القارئ تردد مقولة " الزمن الجميل" قاصدا به الزمن الماضى؟!!

- اليوم السابع، فى ٢٠١١/١١/٢٣

سيناريو الفتنة*

بعيدا عن عمليات التشكيك والنقد، وفقا لما عُرف بنظرية المؤامرة، فإننا اليوم– صباح السبت الأول من محرم عام ١٤٣٣، الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠١١، نلمح خيوط مؤامرة شيطانية، تسعى إلى إشعال الحريق فى الوطن، حيث أنها شعرت أن ساعة التقييم من قِبل ملايين المصرين أزفت، لتضع كل فريق فى حجمه الطبيعى، وكل شخص فى مكانه الذى يستحقه، عن طريق الانتخابات البرلمانية..ربما لا يعى كل من شارك فى التنفيذ أن ما يقوم به هو مساهمة فى إشعال النيران، لكنه بالفعل بمساهمته فى هذا السيناريو يشعل النيران.

لقد اضُطررت إلى إثبات تاريخ الكتابة، لأن الأحداث تتسارع بقوة وتدفق شديدين، حتى لقد ترددت بعض الوقت فى كتابة المقال، من شدة هذا التسارع، إذ نحن نكتب تعليقا وتحليلا لما يحدث، فلربما سبق الحدث التالى فى الظهور على المسرح، ونحن لم نفرغ بعد من التعليق على ما يسبقه.

فمنذ قيام ثورة يناير، وكلنا يلاحظ كيف تدفقت برامج " المكْلمات "، المسماة " برامج التوك شو" على شاشات التلفاز..اندفع كثيرون إلى التعليق والتحليل، يغلب على ما يتناولونه، الأحاديث السياسية بالمعنى المباشر، وقلما طرقت المشكلات والقضايا المجتمعية. واتسمت هذه التعليقات والتحليلات بعلو النبرة، ولا ننكر كثرة الحجج والأدلة والبراهين، واللغة الفصيحة والإثارة، وهو المعيار الأساسى مع الأسف الشديد لهذه البرامج، مما يجلب مزيدا من الإعلانات، التى تجلب بدورها مزيدا من المال لملاك القناة، فيتحول المقدم إلى " نجم شباك"، تماما مثل نجوم المسرح والسينما، مما يدفعه بدوره إلى البحث عن مزيد من الإثارة وأوجه العراك الكلامى.

أقول هذا عن تجربة، حيث اعتذرت مرة عن المشاركة فى أحد البرامج، لاشتراطى أن يكون اللقاء وحدى منفردا، من كثرة ما لمسته من خبرات سابقة من افتقاد أصول الحوار

وآدابه، وكثرة المقاطعات من الضيوف، وندرة العدل فى توزيع الوقت، فإذا بالمُعد يجيبنى، بأن هذا سيُفقد البرنامج الإثارة المطلوبة، حيث أن الكشف عن وجه الحق والحقيقة بهدوء وروية وتمعن ليس هو الهدف، وترتب على هذا قرار بمقاطعتى من قِبل القائمين على البرنامج!

فلما لاحت آفاق الاختبار السياسى الحقيقى، حيث سيدخل التصويت، ملايين من الناس، الذين قد لا تستهويهم هذه المناقشات والمجادلات البيزنطية التى " صدعتهم " عبر شهور، كان لابد من " كرسى فى الكلوب"، لإفساد الفرح الوطنى الذى يتيح لنا ممارسة حق الاختيار لأول مرة فى تاريخ مصر، بالفعل بحرية وشفافية.

هنا برز ما عُرف بوثيقة السلمى، ساعية إلى فرض ما يقوله بضع مئات، على ما سوف يقوله ملايين من الناخبين، بذريعة الخشية من أن يجئ الدستور مصورا ما يريده الفصيل الذى يشعرون بالخوف من فوزه، ألا وهو الفريق الذى يرفع الراية الإسلامية، فضلا عن الضغط من أجل تأجيل الانتخابات.

لكن الفريق الإسلامى كان متنبها لهذا، فإذا به يحتشد بمئات الألوف فى ميدان التحرير، ملحا على نبذ الوثيقة، أو تعديل المواد القنبلة فيها، فضلا عن الإلحاح على ضرورة أن يكون منتصف العام القادم هو الموعد النهائى لإتمام جميع العمليات الديمقراطية المطلوبة ليترك المجلس العسكرى عجلة القيادة لمن تم اختيارهم من ملايين المصريين، نوابا ورئاسة جمهورية.

وكان بارزا للغاية أن ما حدث فى الميدان فى ١١/١٨، كان منظما للغاية، وآمنا ومنضبطا، ولم تحدث فيه حادثة واحدة، ومن ثم كان من الضرورى أن تتحقق أهداف تظاهرة هذا اليوم العظيم!

هنا كان رفع الكرسى ليضرب " الكلوب " به، وهو ما ساهمت فيه السلطة الحاكمة، لا أدرى عن غفلة أو تعمد وترصد..حيث كان بضع عشرات من المعتصمين فى الميدان، كان يمكن تركهم وما يعتصمون من أجله، لكن الأمن أراد أن يجليهم، ولا أدرى أيضا السر فى

هذه " الهمّة " التى دبت فى أوصال الشرطة، فتم استخدام القوة المفرطة، فإذا بالأمر يصبح فرصة متاحة، لتجميع عشرات الألوف مرة أخرى، فتذروا الرياح ما كان من آثار طيبة لتظاهرة ١٨ نوفمبر.

ويتكرر السيناريو الشهير، والذى لا أدرى حقا كيف لا يتنبه إليه من يتظاهرون ويعتصمون ويحتشدون، وكذلك سلطات الدولة الأمنية، منذ حادثة مسرح البالون، فالعباسية ، فالسفارة الإسرائيلية، فماسبيرو، حيث يكون الجمع على قدر من الوعى والانضباط، لكن فجأة يهجم آخرون بأسلحة بيضاء ونارية، وعِصى غليظة..و...و إلى غير هذا من أدوات القتل والإصابة والتدمير والتخريب، مما يجعلنا نتساءل: بعد هذه الخبرات المتعددة المؤلمة: ألا يتحسب المتظاهرون لكل أمر مثل هذا ، وكذلك القوى الأمنية، فيؤَمّنون المكان والجموع؟

وبوقوع قتلى وإصابات وحرق وتدمير، تهتز القلوب وتزداد غضبا وثورة، ويعلو سقف المطالب، ويلوح فى الأفق رعب كبير من أن تطول النيران عملية الانتخابات، فلا يكون هناك مفر من تأجيلها، حتى لا ينكشف مقام أصحاب الحناجر الواسعة والأصوات الزاعقة، ويصل الأمر إلى أن يقرر بضع عشرات، يصورون أنفسهم لنا بأنهم يمثلون ثورة مصر، يريدون فلانا وفلانا حكاما، ويرفضون غيرهم، مهما تسبب هذا وذاك فى مزيد من اشتعال النيران!!

- جريدة الحرية والعدالة فى ٢٠١١/١١/٢٨

بذرة الفتنة*..

إن هذا الصخب الشديد، والتدافع اللاعاقل الذى تفيض به أنهر الشوراع والميادين والصحف وقنوات التلفاز، هو " فتنة "، لا نريد أنْ نصب اللعنة على من أيقظها، ولكننا ندعو كل الناس إلى إخمادها.

لكن، حتى يتم ذلك، فلننظر إلى البدايات، فهى يمكن أن ترشدنا إلى النهايات التى نرجوها خيرا لهذا البلد..بلدنا جميعا، مصر..

لقد بدأت البذور الأولى، مما طرح تحت اسم " وثيقة السلمى "..، حيث صاح مؤيدوها، فى وجه معارضيها، أنهم يريدون أن تكون لهم الكلمة العليا فى المستقبل القريب على أقل تقدير..

وكان أبرز ما يمكن أن نقوله لمثيرى هذه الفتنة، ولأنصارها : إذا كنتم تقولون عن معارضيها :هم يريدون..فنحن بدورنا نسألكم بدورنا : وأنتم : ألا تريدون؟

ليس فى هذا التساؤل لغزا... فالأمر يتعلق بهذا الاستقطاب الذى أصبح معتادا مع الأسف الشديد بين فريقين: فريق يسمونه الإسلاميين، والآخر العلمانيين والليبراليين، وإن كنت أكره حقيقة هذه التصنيفات، لأن الفكر، فى عصرنا الراهن، وفى مصر المعاصرة بصفة خاصة، لا ينبغى أن يخضع لهذا المنطق التعسفى القائم على " إما..أو ". ولكن لا بد مما ليس منه بد، أن نتعامل هنا مع ما هو حاصل بكل أسف، ووجه الأسف فى هذا أنه من العسير على نفسى أن أصف فرقا وطنية مصرية، بأنها " غير إسلامية "، لكن، ربما ما يشفع لى هنا أن المقصود بهذا " سياسى " وليس دينى.

فنحن موعودون بإثارة حديث الفتنة من وقت لآخر، وفتنة الأمس القريب، التى تقف وراء التداعيات الحاضرة، هى فتنة ما اصطُلح على تسميته " بوثيقة السلمى"، حيث اتُهمت التنظيمات الإسلامية بأنها تريد أن تهيمن على وضع

الدستور المأمول، لثقتها بأنها ستحرز الأغلبية فى انتخابات مجلس الشعب، وعلى الفور نتساءل بدورنا موجهين تساؤلنا هذا لغير الدائرة الإسلامية: ألم يعبر حماسكم الشديد لمثل هذه الوثيقة عن أنكم تريدون أنتم أيضا أن " يُقَدّ" الدستور وفق ما تريدون؟

بداية النهج غير السوى، بدأت عندما تشكلت لجنة لاقتراح عدد من التعديلات الدستورية، برئاسة المستشار طارق البشرى، وقامت القيامة لأن البشرى ذو توجهات إسلامية، والأدهى والأمر- كما رأى المغايرون- أن اللجنة ضمت - لأول مرة فى التاريخ- عضوا من الإخوان المسلمين، وكأن هؤلاء ليسوا مواطنين مصريين، وعندما تشكلت عشرات اللجان، والمجالس بدون وجود أحد منهم، لم يرتفع صوت " ديمقراطى "يستنكر هذا الذى استمر عشرات السنين، ولا يزال!

ومن الناحية المنطقية، فإن كثيرين تصوروا لأول وهلة، أن الدستور يجب أن يكون أولا، ثم تجرى الانتخابات، لكن المبرر الحقيقى لما تضمنته التعديلات الدستورية، أن من سوف يقومون بوضع الدستور، يجب أن يكونوا منتخبين انتخابا حرا مباشرا، مع فتح الباب واسعا للاستعانة بمتخصصين من خارج البرلمان، لأن ترك الاختيار للسلطة التنفيذية، يمكن أن يفتح الباب واسعا لعشرات التأويلات والتحيزات: لِم هذا ولم يكن ذاك؟

ولو كان الجدول المقترح من قبل لجنة البشرى قد تم الالتزام به (حيث كان المقرر أن تجرى الانتخابات فى سبتمبر الماضى)، لكنا قد انتهينا من اختيار نواب البرلمان، وبدأ عمل اللجنة الخاصة بوضع الدستور، لكن المجلس العسكرى - سامحه الله- يبدو أنه قد بدأ يخشى ما أثاره غير الإسلاميين من إشاعات بأن له توجها مجاملا للإسلاميين، فبدأ يحرص على العكس، فضلا عن " هوجة " الجدل العقيم الذى ملأ الدنيا، بضجيج كلامى لا يثمر ولا يغنى من جوع.

ثم زاد الطين بلة، أن يتم الالتفاف على ما تم الاستفتاء الشعبى عليه فى أول سابقة ديمقراطية حقيقية فى تاريخ مصر، بتأخير الانتخابات، ثم الخروج ببدعة " المبادئ الحاكمة للدستور"، وهى عبارة تحمل تناقضا منطقيا ودستوريا داخليا، حيث أن الدستور نفسه هو جملة المبادئ الحاكمة لحركة البلاد.

وكيف نستسيغ منطقيا أيضا أن يفرض – مسبقا– عدد من المثقفين، مع تأكيد الاحترام والتقدير لهم، رأيهم على المسيرة القادمة لبرلمان، مفروض أنه يمثل الإرادة الشعبية؟ ولو قالوا أنها مبادئ " استرشادية " لربما خفف هذا من وقع الالتفاف، لكن من لم يخترهم الشعب، يريدون إلزام من سيختارهم الشعب بما يرون!!

إنها " اللعبة الديمقراطية التفصيل "، فإذا جاءت بإسلاميين، ثارت الشكوك، واندلعت نيران التخويف والترهيب، أى أن الديمقراطية يوافقون عليها عندما تأتى بما ومن يريدون هم، فإذا أتت بغيرهم، تصبح خطرا على البلاد، ولا مانع عندها من الاستعانة بالعسكر ليقبض على الأمور بيد من حديد، وتضيع أرواح وطاقات، وما نموذج الجزائر، عام ١٩٩٠ ببعيد!

ومن هنا، شعرنا بقلق شديد، أن كشفت فتنة الوثيقة عن اتجاه أراد أن " يُعسكر " مستقبل مصر، باسم الديمقراطية، وكأننا لم نستفد من تجربة المستشار سليمان حافظ مع ثوار يوليو ١٩٥٢، عندما زين لهم، حيث كان من أتباع الحزب الوطنى(الأصلى)، ما يُبعد الوفد عن الساحة السياسية، ثم لقى الرجل فى نهاية الأمر " سيمنار".

إن أحدا لا ينبغى أن يزايد على احترامنا وتقديرنا للقوات المسلحة، لكن هذا الاحترام والتقدير، هما اللذان دفعانا إلى التحذير من مغبة الدفع غير المباشر للقوات المسلحة إلى المعترك السياسى، حيث اعتبرنا هذا تسييسا مرفوضا له، لأننا نريد أن تكون القوات المسلحة على طريقها الذى أحببناها من خلاله، أن

تكون فى خدمة الشعب، لا أن تكون فوق الشعب! ولا يكون ذلك إلا إذا احترمنا مبدأ أن القوات المسلحة هى جزء من جهاز الدولة التنفيذى، وأن مهمتها هى حماية البلاد من أى خطر خارجى، لا أن تتحكم فى " سياسة " البلاد، تحت أستار ملونة، يزينها " ترزية جدد "، ليس منها ما هو جدير بالتصديق والاحترام.

إن القوات المسلحة " عليها " حماية الأمن الخارجى للبلاد، أما أن " تُخترع " مهمة " حماية الوضع الدستورى للبلاد، فهى إذا كنا قد قبلناها فى فترة مؤقتة، لكن لا يعنى هذا قبول تحول هذا إلى نص دائم لأنه يعيد التجربة التركية التى ناضل الشعب التركى، على يد حزب العدالة والتنمية حتى استطاع أن " يُقَلم " أظافر المؤسسة العسكرية التى كانت قد توحشت فى هيمنتها وسلطاتها، إلى أحد أن تسقط وزارات وتعين أخرى، كما تشاء!

إن جمال عبد الناصر نفسه، وهو ابن القوات المسلحة، عندما بدأ العمل بدستور ١٩٥٦، أدرك خطورة أن يستمر العسكريون فى ممارسة السلطة، وخيّر هؤلاء: من أراد الاشتغال بالسياسة، فليترك القوات المسلحة، ومن أراد ألا يتركها ، فلا يقرب السياسة!!

كذلك كان من بذور فتنة الوثيقة أن يكون للمجلس الذى يعبر عن الأغلبية الشعبية- أيا كانت- حق اختيار " خُمس" المائة عضو المحدد عددهم لوضع الدستور فقط، ويكون لغير المنتخبين حق اختيار ٨٠% ؟ وما المعايير التى بناء عليها سيتم اختيار الأشخاص الممثلين للفئات المقترح اشتراكها فى لجنة وضع الدستور؟

بل، ومن المآزق التى أوقعنا فيها المجلس العسكرى، استمرار تمسكه بنسبة ٥٠% من العمال والفلاحين، والكل يعلم مسبقا أن لا فلاحين، ولاعمال حقيقيين يدخلون بالفعل تحت مظلة هذه النسبة، ووجه المأزق هنا، أن الدستور الذى سوف يوجه لما بعد ذلك بسنوات طويلة، يستحيل بنفسه أن يقوم بإلغاء هذه النسبة، لسبب

بسيط، وهو أن عددا غير قليل من النواب الذين سوف يفوزون بالعضوية، ما داموا قد استفادوا بهذه النسبة، فمن مصلحتهم استمرارها.

إن المبادئ لا تتجزأ، فإذا ما أجمعنا على النهج الديمقراطى سبيلا للحكم، فلابد من الرضوخ لنتائجه، وهو بذاته، وفق آلياته، يحمل آليات التصحيح الذاتى لما تسفر عنه التجربة من أخطاء، إذا ثبتنا على هذه القاعدة: الرضا بما يحكم الشعب، ومن ثم لا ينبغى لأحد أن يفترض قصورا فى هذا الشعب الذى استطاع أن يهزم، بصدور عارية، أعتى قوة أمنية شهدتها مصر طوال تاريخها، فيسعى إلى فرض وصاية مسبقة تقيد حركة البرلمان.

وبدلا من هذا " العك " الكلامى، ونضال الفضائيات اللفظى، فهناك حل يمكن أن يرضى جميع الأطراف يجنبنا التفكير فى اختراعت العجلة: فلدينا ثلاث تجارب دستورية: دستور ١٩٢٣، ودستور ١٩٥٤، والذى وضعته نخبة من أقدر المفكرين والفقهاء الدستوريين، لكنه لم يطبق، ودستور ١٩٧١، فى صورته الأصلية، التى ذكر الفقيه الدستورى الدكتور إبراهيم درويش أنهم وضعوها عام ١٩٧١، لكن مستشارى السوء، فى مثل كل عهد، غيروا فيها لينافقوا الحاكم، ويكون الدستور الجديد المقترح، متضمنا أفضل ما فى هذه التجارب والخبرات، مع الأخذ بعين الاعتبار طبعا ما استجد من أحداث وأحوال، عالميا وإقليميا وقوميا...إن مثل هذا الاقتراح يمكن أن يوفر الكثير من الوقت، لأن استمرار الأوضاع فى ظل غياب أهم مؤسسات الدولة، فيه خصم من القدرات والطاقات كبير، يخشى معه أن تضيع مكتسبات مأمولة من قيام الثورة.

• جريدة نهضة مصر فى ٢٠١١/١١/٣٠

القسم الثانى

اجتماع وثقافة

الجمعيات الأهلية وبطالة الشباب*

ضرورة العمل:

للإنسان احتياجات متعددة تقتضيها حياته الجسمية والنفسية والاجتماعية، لا يستطيع أن يلبى أيا منها إلا ببذل الجهد متعدد المستويات، جسميا، ونفسيا، واجتماعيا، وماديا مما يتجسد فى " العمل"، وبالتالى فهو ضرورة حياة، وحتمية وجود.

و" البطالة " هى عكس العمل، لأنها فراغ اليد منه، وهو ما يتناقض مع طبيعة الإنسان، حتى لقد تضمنت الثقافة الشعبية المصرية مثلا يقول بأن " الإيد البطالة نجسة"، حيث النجاسة حال منفرة تُفقد صحابها الطهر والنظافة والاحترام .

والعمل على هذا ليس مجرد ضرورة دنيوية، لكسب القوت، بل هو فريضة دينية كذلك، ذلك أن المولى عز وجل عندما اختار الإنسان، دون سائر خلقه ليجعله خليفة له فى الأرض، فإن من مقتضيات واجب الخليفة، أن يراعى استمرار ما استُخلف عليه والحفاظ عليه، والأولى أن يحرص على تنميته ،مما يتطلب بذل الجهد والعمل.

كذلك فإن المولى عز وجل عندما يقول فى سورة " هود" ، الآية ٦١(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)، فإن التعمير، لا يتم إلا بعمل، وحرص على أن يراعى فى هذا العمل سنة التطوير والتجديد، والارتباط بالمعرفة، وإلا لبطل مفعوله، وضاقت السبل بأصحابه عن أن يقوموا به حق القيام.

وإذ تبلغ العلاقة بين العقيدة والعمل هذه الدرجة من القوة، كان من الطبيعى بعد ذلك أن يصبح واجبا وفرضا، ومن هنا عندما قال بعض الصحابة، وقد رأوا شابا قويا يسرع إلى عمله : لو كان هذا فى سبيل الله !! قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تقولوا هذا، فإنه، إن كان خرج يسعى على ولده صغارا، فهو فى سبيل

الله، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين، فهو فى سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها، فهو فى سبيل الله، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة، فهو فى سبيل الشيطان" .

ثلاث حالات يسوقها رسول الله صلى الله عليه وسلم لدوافع العمل، ترفع من شأن صاحبها، وحالة واحدة، على العكس، تحط من قدر الإنسان وتصفّه فى صفوف أتباع الشيطان.

كما لا ينبغى أن نغفل عن حكمة الترتيب فى هذه الفئات، فترتيب رسول الله لا يأتى عبثا، ومن ثم، فالأولى بالسعى للعمل من أجل جلب الرزق والإنفاق هم أبناؤنا، ثم تجئ الفئة الخاصة بآبائنا وأمهاتنا عندما يصل بهم الكبر مبلغ العجز عن كسب القوت، وفى الترتيب الأخير، ذات العامل على كسب الرزق، تنبيها على النزعة الغيرية فى الإسلام.

وقال صلى الله عليه وسلم فى مناسبة أخرى:" إن قامت القيامة وبيد أحدكم فسيلة ، فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها ، فله بذلك أجر"!

وفى هذا الحديث النبوى تتمثل قيمة العمل وأهميته فى هذه الحياة الدنيا ، حتى فى اللحظات الأخيرة التى يودع فيها الإنسان وتودع الدنيا كلها الحياة. ولو قال صلى الله عليه وسلم : إن واجب الإنسان حين يرى القيامة قد أقبلت هو أن ينفض يده من شئون الدنيا، وأن يسارع إلى الاستغفار والتوبة، لكان هذا متسقا مع طبيعة الموقف واتجاه الدعوة، ولكنه صلى الله عليه وسلم على العكس من ذلك، يذهب إلى أنه لو كان بيد أحدنا فسيلة، وقد قامت القيامة فاستطاع أن يغرسها قبل أن تدهمه القيامة ، فليفعل.

وفى ذلك أيضا إبرازا لحكمة تدحض الأكاذيب التى تصور التدين على أنه دروشة ومخاصمة للشأن الدنيوى، وكما تساءل أحد المفكرين تساؤلا استنكاريا: إذا صدق الظن بأن العمل الدنيوى غير مرحب به، فلمن خلق الله الدنيا؟!

لِم افتقاد العمل؟

وإذا كانت هذه هى ضرورة العمل وجوهريته، دينيا ودنيويا، فلِم يعانى المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة من افتقاده، فيما عرف بمشكلة البطالة؟

الحق أن لهذا أسبابا متعددة ، يمكن أن نلخص أبرزها فيما يلى:

١- قيام الاقتصاد المصرى فى العقود الأخيرة على الاقتصاد "الريعى" ، وليس " الإنتاجى "، حيث يجئ الدخل، دون بذل الكثير من المقومات المعرفية والإنتاجية والرأسمالية، مثلنا فى ذلك مثل الدول النفطية، وتوافر الدخل الكبير نتيجة هذا، يولد غالبا اقتصاد "خدمات "، لا اقتصاد " إنتاج"، ومصادر هذا الاقتصاد فى مصر تتمثل فى قناة السويس، وتحويلات العاملين المصرين بالخارج، والسياحة، ثم البترول والغاز. ومثل هذا الاقتصاد يكون عرضة أكثر من غيره للعوامل الطارئة التى من الصعب التحكم فيها، وبرهاننا على ذلك، مصدر مثل السياحة، كيف مال إلى التراجع الشديد، منذ أن قامت ثورة يناير ٢٠١١، مما تسبب فى بطالة كثيرين حتى ممن كانوا يعملون، فضلا عن نقص الموارد التى كانت تتزود بها خزانة الدولة.

٢- التبعية، فلظروف سياسية كثيرة، ليس هنا مكان للحديث فيها وعنها، أصبح الاقتصاد المصرى محكوما إلى حد كبير باقتصادات القوى المهيمنة، مما من شأنه أن يكون هناك حرص من هذه القوى على أن يدور اقتصادنا، حول الاستهلاك أكثر من دورانه حول الإنتاج، لتتحول بلادنا إلى سوق للمنتجات المستوردة، وهو تفسير معروف، يجعل الدول المهيمنة، دول المركز التى تحرص على أن تدور دول الأطراف فى فلكها، وتشكل أسواقا لما تنتجه هى، ومصدرا للمواد الأولية. والاقتصاد التابع عادة ما يكون الطلب فيه على القوى العاملة أقل كثيرا من الاقتصاد المستقل،

ونقول المستقل، لا بمعنى المنفصل عن العالم، فهذا غير ممكن، وإنما نقصد أن يقوم على الإرادة الوطنية بالدرجة الأولى، ويكفى ما عرفناه، من عراقيل وُضعت أمام طريقنا حتى لا نزرع ما يكفينا – مثلا – من القمح.

٣- الفساد، الذى يتمثل فيما كشفت عنه أحداث الثورة من نهب مفزع لا لملايين، بل لمليارات، بغير حق، فكان أن زُيّفت الأرقام التى كانت تذاع عن تزايد نسبة الدخل، بينما لم يكن يلاحَظ أنها تذهب إلى الشريحة نفسها فى أعلى الهرم الاجتماعى، ولا تتوزع بالعدل على العاملين كافة والمنتجين، وحبس المليارات فى جيوب وخزائن قلة، لا تنفق المال على الإنتاج الصناعى والثقافى والعلمى، بل على الإنفاق الترفى، كان من شأنه أن يضيق من رقعة سوق العمل إلى حد كبير. وفضلا عن هذا وذاك، فإن مثل هذا الفساد كان دافعا لقيام مضاربات لا تنتج عن منافسات فى تحسين حال السلع، وتخفيض أسعارها، وإنما فيما عرف " بالتسقيع " الذى يفاقم المشكلة، ويصل بالأسعار عند حدود تُعجز الفقراء ومتوسطى الحال. ويضاف إلى كل هذا، سياسة الاحتكار، التى تجعل من مصدر واحد متحكما فى توفير أو تقليل أو منع سلعة، مما يدفع بأسعارها إلى الارتفاع غير الطبيعى، لتمتلئ جيوب، وتفرغ أخرى!!

٤- نوعية التعليم، فالتعليم المصرى العقود الأخيرة حرص على الجنوح نحو " اللفظية "، دون ربط حقيقى بالنهج التطبيقى العملى، حتى فى المقررات ذات الطبيعة العملية التطبيقية. والمتأمل فى مناهج التعليم العام، حتى نهايته، يلاحظ أن المنتهى منه، إذا لم يواصل تعليمه العالى، فشل فى أن يجد فرصة عمل لأن التعليم العامل لا يهيئه لذلك، بل يهئوه فقط للتعليم العالى.

وفضلا عن ذلك ، فإن التعليم الفنى، والذى يستأثر بما يصل إلى ما يزيد عن ٦٠% من طلاب التعليم الثانوى كله، يعانى من ضعف شديد فى الإمكانات، والتدريب والتعليم، حتى لقد صرح مسئول هذا التعليم فى اجتماع رسمى، وأمام وزير التربية، وأمامى، منذ ما يقرب من شهرين ، بأن ٢٠ % من طلاب التعليم الفنى لا يعرفون القراءة والكتابة؟!!

٥- ضعف النزعة العلمية فى مؤسسات المجتمع، مما يؤدى إلى التأخر فى ملاحقة الجديد فى الصناعة والتجارة والزراعة، وبالتالى يجعلنا مستهلكين أكثر من منتجين. وفضلا عن ذلك فإن استمرار قيام كثير من الأعمال فى المجتمع على غير أساسيات العلم، يدفع كثيرين إلى طلب الأيدى غير المتعلمة لأنها أرخص أجرا وأطوع أمرا، واسهل تسريحا، ومن هنا نفهم كيف تشير الإحصاءات مع الأسف الشديد أن نسبة البطالة فى مصر – على عكس المنطق والأصول – تتزايد مع تزايد التعليم، وأن البطالة أقل بين الأميين، وهى عجيبة من عجائب هذا الزمان!!

آثار مدمرة :

ففضلا عما هو معروف من أن البطالة فى حد ذاتها هى عملية تجميد لشطر من الجهد الوطنى على طريق التنمية، لكنها من ناحية أخرى تعد مثالا حيا لما يشبهها به كثيرون من أنها " قنبلة موقوتة " تهدد الكيان الاجتماعى لأى وطن.

لا نريد أن نبث الفزع فى القلوب بقدر ما نحذر بما هو غير خفى على الكثرة الغالبة من المتابعين، من حيث ما تؤدى إليه البطالة من أمراض اجتماعية وانحرافات نفسية، فضلا عن الآثار السلبية على الاقتصاد، فهذا كله مشهور ومعروف، لكن ما نريد أن ننبه إليه، هو ما يتصل بأحوال الثورة المصرية الحالية التى أذهلت العالم أجمع، بلد المؤرخين، بفضل تفردها فى القوة والنبل والأخلاقية،

والإصرار الوطنى، فها هى منذ فترة بدأت تعانى من "شرزمة"، تساعد على التفتيت، والتفتيت ليس هو التنوع فى الرأى الذى يخَصب الفكر، بل هو ذلك النوع الذى يبدد الجهد ، يوقع العداوة والشحناء بين الثوار.

ولو دقق متابع النظر لوجد أن هذا الخطر الداهم الذى أصبح كابوسا للمصرين، وهو ما اصطلح على تسميته " بالبلطجة " لوجد أن شرائح عديدة من أصحابها هم الذين فرغت أيديهم من العمل، أو ممنِ يعملون أعمالا هامشية، أو لا تقيم بأودهم، فوجدوا فرصة ما تعيشه البلاد من " سيولة "، وشىء من الفوضى والانفلات، فرصة للسلب والنهب وترويع المواطنين.

فماذا تعمل الجمعيات الأهلية؟

واضح مما سبق أن قضية البطالة، قضية مجتمعية، ترتبط بسياسات الدولة، وبنظام التعليم وسياساته، فضلا عن المتغيرات الإقليمية والدولية، مما يعنى أن مساحة المسئولية والفاعلية واسعة بالضرورة أمام النظام السياسى، والسياسة الاقتصادية، لكنها على العكس من ذلك أمام الجمعيات الأهلية قد تبدو ضيقة للغاية، لكن هذا لا يمنع من البصر بمساحة من الأمل التى تتيح لنا فرصة أن نقترح خطوطا عريضة تتمثل فى الآتى :

١- الحرص على توفير كافة البيانات الخاصة بالبطالة، من حيث الأعداد، والقطاعات، والمستويات، والتخصصات، والتوزعات المكانية، والتطورات المحتملة، سواء بالسلب أو بالإيجاب، والتحديث المتلاحق لما تحصل عليه من بيانات، والتوعية العامة بها، وخاصة بين المسئولين وأجهزة الإعلام، حتى يمكن أن تشكل قاعدة حث على المواجهة، والتفكير فى سبل هذه المواجهة.

٢- أن تشكل الجمعيات حلقة وصل بين العاطلين، وبين وأصحاب الأعمال، مما يسهل على الفئة الأولى أن تتجه إلى ما قد يكون متوافرا من طلب على هذا العمل وذاك، وتسهل على الفئة الثانية أن تجد مبتغاها من العاملين المناسبين.

٣- يمكن لبعض الجمعيات أن تفكر فى فتح آفاق عمل ممكنة، وفق القدرات القائمة، مثلما يحدث فى مجال المشروعات الاقتصادية الصغيرة. بل إن مزيدا من النشاط فى الخدمة الاجتماعية، من شأنه نفسه أن يفتح بعض مجالات العمل.

٤- إقامة شبكة علاقات مع بعض الدول الأخرى، وبالذات الدول الإفريقية، حيث أصبحنا نرى الطلب يقل على العمالة المصرية فى الدول النفطية، لإقبالهم أكثر على العمالة الآسيوية لأسباب لا داعى لبيانها فى مقامنا الحالى، خاصة تلك الدول الإفريقية التى تعانى من نقص فى العمالة، وبالتالى تسعى إلى تجنيد ما تريد من عاملين. وإذا كانت هذه الدول نفسها تتسم بالوفرة السكانية، إلا أن المستويات العالية من العمالة الفنية، تنقص الكثير منها مما يمكن أن توفره مصر.

٥- أن تشكل بعض الجمعيات قوة ضغط على مسئولى التعليم بحيث تصبح " خبرة العمل " ركنا أساسيا فى المدارس المختلفة، فضلا عن جعلها وعاءا جوهريا لمناهج التعليم وطرقه، مما يهيئ الخريج أن يجد العمل المناسب بعد تخرجه. ولقد سادت فى الدوائر الإقليمية التربوية، منذ عدة عقود نظرة تربوية على قدر عال من الأهمية ألا وهى " المدرسة المنتجة "، بحاجة إلى إعادة الإحياء والتفعيل.

٦- إقامة برامج تدريب متعددة لتأهيل القوى العاطلة لممارسة بعض الأعمال التى تعانى نقصا فى العمالة، والتركيز على ما يسمى بالتدريب التحويلى،

خاصة ونحن نعلم أن التغير السريع، يقلل من قيمة بعض المهن والحرف، ويرفع من أخرى لم تكن كذلك، ويُحدث تطويرا فيما هو قائم مما لم يحط به كثير من المتعلمين فى هذا التخصص.

وفى النهاية لابد من التذكير بالمقولة النبوية الرائعة التى تنبهنا إلى أن المؤمنين فى توادهم وتراحمهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، مما يؤكد على حيوية أن تتضافر الجهود الوطنية كافة على مواجهة هذا المرض المجتمعى، البطالة..!

- محاضرة عامة لمؤتمر جمعية الدكتورة حنان درويش، بالمركز الكشفى بمدينة نصر فى أغسطس ٢٠١١

وقفة مع " العمرة "*..؟

الذين يتابعون، ولو بعض ما أكتب، فضلا عن الذين يعرفونني شخصيا، لابد على دراية بأننى ممن يحسبهم البعض، إن لم يكن من التيار الدينى، فعلى الأقل، من أصدقائه أو القريبين منه، وإن كنت دائما ما أرفض مثل هذا التصنيف، لأسباب لا داعى لشغل القارئ بها عن قضيتنا الحالية.

أقول هذا مقدما، حتى لا يسئ أحد فهم المقال الحالى..

فأداء العمرة، كما هو معروف ليس من " الفرائض " التى يأثم المسلم إذا لم يؤدها، ويُثاب إذا أداها، مثل " الحج "، فهى " سنة" :لا يعاقب من لم يقم بها، لكن يثاب من يقوم بها.

وبطبيعة الحال، فالسعى إلى كسب ما يستحق أن يُثاب الإنسان عليه، أمر مطلوب، لكن الذكاء الشعبى المصرى، المتدين بفطرته، قد توصل إلى قاعدة ذهبية عندما قال" اللى يحتاجه بيتك يحرم على الجامع"، وهو فى ذلك يتسق تماما مع المنطق الإسلامى، ذلك أن من المعروف أن كل خلق الله، لو اجتمعوا على عبادة الله، لم يزد ذلك فى ملكه شيئا، ولو اجتمعوا على قلب رجل واحد على معصيته، ما نقص ذلك من ملك الله شيئا.

ومن ثم، فإن ما أتى به الدين، هو لمصلحة الإنسان نفسه، حتى " العبادات " التى تبدو فى جوهرها، " من أجل الله "، تعود كذلك إلى مصلحة الإنسان، ذلك لأنها إذ تقربه من الخالق، وتحثه على طاعة الله، تربطه بالتالى بمنظومة أخلاقية على أعلى درجة ممكن تصورها، فضلا عما لابد أن يلازم الإنسان من " راحة بال"، وطمأنينة نفس، وسعى دائب للعمل والإنتاج.

ولسنا بحاجة إلى تذكير القارئ بالوضع المؤسف الذى عليه الحال الاقتصادى فى مصر، والذى من مظاهره أن يكون هناك ما يقرب من ٤٠% من المصريين

عند خط الفقر، وأن ٢٠% منهم تحته..لا يجدون ما يسد رمقهم، أو يستر جسدهم، ويأويهم.

وقد زادت أحداث الثورة الأمر الاقتصادى سوءا، نظرا لتراجع الإنتاج، بينما علت أسقف المطالب، حتى أوشكنا أن نصل إلى حدود خطر، يدفع المسئولين دفعا إلى سرعة مد اليد إلى آخرين طلبا لمساعدات.

ولقد لفتت الأحداث التى أحاطت بموسم العمرة فى رمضان الماضى نظرى، فضلا عن " البهدلة " التى قاسى منها ألوف من المصريين، لسوء خدمة الطيران السعودى، أن أعداد المعتمرين بلغت رقما قياسيا، حتى لقد تجاوز السبعين ألفا، فإذا عرفنا أن عمرة رمضان، عادة ما تستغرق أياما أكثر من الإقامة، وما يعنيه هذا من تزايد الإنفاق، وحسبت متوسط التكلفة اليومية، فضلا عن تكلفة السفر، تجد أن الإنفاق الكلى يصل إلى مليارات تقل قليلا عن أصابع اليد الواحدة.

ونريد من بعض علماء الدين، أن يفتونا بالنسبة لمن يريد القيام بالعمرة، أكثر من مرة: ألا يوجد أمام مسلمى مصر أوجه من الإنفاق فى سبيل الله أولى مما يعود على أهل وطنهم بالنفع والفائدة؟

هذه الآلاف التى ينفقها المعتمر الواحد:

ماذا لو أُنفقت لإنشاء مستشفى لعلاج مئات الألوف ممن لا يجدون نفقات العلاج؟

ماذا لو أُنفقت فى فتح مدارس ، تخفف التكدس الحادث، نتيجة قصور مالى فى بناء مدارس جديدة؟

ماذا لو أُنفقت فى سبيل بناء آلاف الشقق السكنية لتخفيض نفقات السكن بتكثير المعروض ليتسق مع تزايد الطلب، فيجد مئات الألوف من الشباب فرصا متاحة " لإكمال نصف دينهم " بالزواج وتكوين أسرة؟

ماذا لو أُنفقت فى سبيل تعمير آلاف من الأفدنة فى صحراء مصر مترامية الأطراف لإيجاد غذاء نطعم به الملايين، وبسعر أقل، فنتيح الفرصة للمحافظة على النفس، وهى من مقاصد الشريعة؟

عشرات الأمثلة يمكن أن نسوقها، تجعلنا ندعو علماء الدين أن يفتونا، ما هو الأكثر حلالا، وأقرب تحقيقا لمقاصد الشريعة؟

- اليوم السابع، فى ٢٠١١/٩/١٤

للاختلاف آداب يا قوم*...؟!

لم تغفر لى إشاراتى – الخجولة- التى بدأت بها مقال الأربعاء الماضى عن " العمرة "، من حيث ما يؤكده من يعرفوننى، من احتسابى من أنصار التوجه الإسلامى، فإذا بما يشبه اللعنات تنهال علىّ، حتى لقد هزّنى هذا بشدة، لا زعزعة ثقة بالنفس، وإنما رعبا من احتمال يقول: إذا كان هؤلاء المتحمسون يفعلون هذا مع من يشاطرهم التوجه، فماذا سوف يعملون مع من يغايرهم؟

وعلى الرغم من أن " المحاسِب " هو الله، ومع أن التفاخر بكذا وكذا ليس أمرا محمودا، لكنى مضطر إلى تنبيه الذين قذفونا بالطوب والحجارة، أن هذا الذى قذفتموه، هو الذى أدخل، وعلّم، لأول مرة فى التعليم المصرى، مقررا باسم التربية الإسلامية فى تربية الأزهر منذ عام ١٩٧١، وتتلمذ على يديه عشرات الأساتذة، وآلاف الطلاب فى هذا المجال.

وهو الذى أنشأ – لأول مرة – تخصصا للماجستير فى التربية الإسلامية بكلية التربية بمكة ١٩٧٧...

وهو الذى أسهم فى إيجاد برنامج دكتوراه فى التربية الإسلامية فى كلية الشريعة بجامعة اليرموك بالأردن عام ٢٠٠٤..

وهو الذى ألّف أكثر من خمس وعشرين كتابا فى التربية الإسلامية، حتى لقد نوقشت فى شريعة اليرموك، رسالة ماجستير عن جهوده فى التربية الإسلامية عام ٢٠٠٤

لقد وصل الأمر بقارئ أن يقوم بما هو أدخل إلى السب، فيستخدم توصيف الله عز وجل لمن يصدون عن الدعوة وينكرون الشواهد الدالة على الإيمان بالله، بأن على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفى آذانهم وقر، ويوجهه لى، سامحه الله..

ويكيل لى بعض آخر اتهامات، هى محض استنتاجات قياس فاسد، مثل:أننى أدعو إلى تأميم أموال المعتمرين، وأننى بعيد عن نبض الشارع، وأن كلامى يصد عن عبادة الله، وأن كلامى يفتقر إلى المنطق، من غير أن يبين : كيف؟

وساق البعض عبارات السخرية والاستهزاء، كتنبيهى إلى أن " الثورة قامت على فكرة "، مما يحمل اتهامى بأننى من " الغافلين "، ويقترح آخر بأن يعينونى مستشارا لأجلب الخير على مصر!! وأننى بدأت جادا، ثم انتهيت فى الأرض!! إلى غير هذا وذاك..

كنت كثيرا ما أستنكر التخوفات التى يبديها " المغايرون "مما يمكن أن يحدث لو حكم الإسلاميون مصر، وأنهم يستخدمون الديمقراطية للوصل إلى هذا، فإذا وصلوا، سوف ينقلبون على أغيارهم ويحجروا عليهم بتهمة الخروج عن الملة..فلما كيلت لى مثل هذه الاتهامات وغيرها على اجتهاد فى الرأى، بدأت أضع يدى على قلبى بعض الشىء..

لكن لطف الله عز وجل جعلنى أتذكر، فى شريط طويل، كيف رأيت صورا أخرى، غاية فى السماحة ورجاحة العقل، حيث خالطت وعرفت عشرات ممن تفخر بهم مصر حقا من حاملى اللواء الإسلامى، بدءا من الراحل محمد الغزالى، الذى استضفته فى رابطة التربية الحديثة عندما كنت رئيسا لها، وهو المحفل الذى تحول إلى : صالون الأربعاء الذى سخر منه أحد القراء، فضلا عن استضافة

الدكاترة: محمد عمارة، ومحمد سليم العوا، وعلى جمعة، وسيف عبد الفتاح، ومحمد كمال إمام، ومحمد سيد طنطاوى، وأحمد عمر هاشم، والراحل عمر التلمسانى، والمهندس خيرت الشاطر، وغيرهم..

والذين تساءلوا : لِم لَم أتحدث عن صور أخرى من سفه إنفاق فى مصر، لم يقرأوا لى من قبل، حيث كتبت، عبر سنوات، عن هذا كثيرا..

وأُذَكّر المنكرين لدعوتى بموقف كان فيه أحد المسلمين يمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه بعض الصحابة، وكان هذا المار، يبدو مفتول العضلات ،تبدو على إمارات الصحة الممتازة، فقالوا : لو كان هذا فى سبيل الله؟ فإذا بالنبى العظيم، يعدد بعض الأنشطة " الدنيوية " المتصلة بكسب المعاش، مؤكدا أن كل واحد منها هو " فى سبيل الله "!

وكلنا يعرف، كيف أن الصائم قد لا يكون له أجر إذا لم ينهه صيامه عن كذا وكذا، وكذلك بالنسبة للصلاة، وهما من الفرائض والأركان الأساسية للإسلام..

وهذا هو ما يشغلنى: اهتمام الناس أكثر بالعبادات، دون المعاملات، ولو اجتمعا، فهذا هو عين المراد، ولو أن كل معتمر، غسل ذنوبه وعاد صافى القلب، يسلك فى حياته وفقا لما يأمر به عز وجل، فإن ما ينفقه، لم يضع أبدا..

وأُذَكِر من قسا فى قوله، ومن أغلظ فى حديثه، ومن قذف الطوب والحجارة، أن يراجعوا أمره سبحانه وتعالى: (وجادلهم بالتى هى أحسن)، وبقوله (ادفع بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبين عداوة كأنه ولى حميم)، وقوله صلى الله عليه وسلم (بشروا ولا تنفروا ،ويسروا ولا تعسروا) ...غفر الله لى ولكم..

• اليوم السابع، فى ٢٠١١/٩/٢١

لقاء صحفى مع مجلة (الرسالة)*

د. سعيد إسماعيل علي لـ" الرسالة " : لن تستقيم مصر على طريق الديمقراطية إلا بعد تخلصها من الأمية

أجرى الحوار : عبد الرحمن هاشم، حيث كتب يقول:

استطاع أن يبني نفسه فكريا وثقافيا منذ نعومة أظافره، فالتحق بالتعليم الإبتدائي دون علم والده، واستمر ينفق على تعليمه، من الابتدائي حتى الجامعة، من عرق جبينه في العطلات الصيفية وبمساعدة والدته.

إنه عالمنا الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل علي، مؤسس مادة وعلم " التربية الإسلامية " في كليات التربية بمصر وفي العديد من الدول العربية.

التقيناه ليكشف لنا عن تجربته وقصته مع " التربية الإسلامية "، فأبى عقله التربوي الفذ، الذي يحمل أفكاراً لا حدود لها لحل مشاكل مصر، إلا أن يطرحها بتجرد وإخلاص أداءاً للأمانة وإبراءً للذمة، فإلى تفاصيل الحوار ..

ـ بداية، حدثنا عن نشأتك وبنائك الفكري؟

نشأت في المرج سنة ١٩٣٧، وككل ريفي دخلت الكُتاب، لكنى لم أستمر فيه طويلا نظرا للمعاملة القاسية المفرطة من فقيه الكتاب، بعد أن وقفت عند حد حفظ ثلاثة أجزاء فقط من القرآن الكريم، والتحقت بنوعية من التعليم كانت موجودة حتى أوائل الخمسينيات تسمى " التعليم الأولي" وهو تعليم منته، لا يستطيع الملتحق به أن يكمل مشوار التعليم، حيث كان تعليما للفقراء، تعلمت فيه قواعد الحساب والقراءة والكتابة، وبعض المعلومات العلمية والصحية، وانتهيت منه على أساس أنه المحطة الأخيرة.

لكننى سمعت أن قريبا لي كان مستواه العقلي معروفا بأنه ضعيف، قد التحق بالمدرسة الإبتدائية بالزيتون، والتى كانت بالنسبة لسكان المرج ذات الطابع الريفى، مركز تمدن وتحضر، فأخذتني الغيرة محدثا نفسى بأننى أوْلى بذلك ! وسألت عن الأوراق المطلوبة، فجهزتها، وبالفعل ذهبت بمفردي إلى " الزيتون " حيث مدرسة " الآداب والفاروق" الابتدائية، وقدمت أوراق التحاقي بالصف الأول الابتدائي من غير أن يعرف والدي بذلك، وكان سني عشر سنوات.

وبعد أن انتهيت من الدراسة في المدرسة الإبتدائية، حيث كانت مدتها أربع سنوات، التحقت بمدرسة "راغب مرجان الثانوية" في الفجالة، وهي مدرسة أهلية، ومدة الدراسة بها خمس سنوات.. هكذا كانت الثانوية في ذلك الوقت.

ومنذ بداية التحاقي بالتعليم حتى نهايته، كانت أمى هى التى تتحمل نفقات التعليم، لكن كان هناك باب آخر أكثر تكلفة وهو " التثقف" عن طريق القراءة العامة فى الصحف والمجلات وكتب كبار المفكرين، فكان علىَ أن أتولى تدبير أمر الإنفاق على هذا المجال، وتم ذلك مما كنت أتحصله من العمل أحيانا في العطلة الصيفية، إذ كنت أعمل في جمع البلح وبيعه، وتربية الكتاكيت وبيعها، كما كنت أعطي دروسا خصوصية لبعض أطفال الجيران نظير قروش معدودة .

كانت الميزة الكبرى فى قراءاتى حقا، أنها انفتحت منذ سنوات وعيى الأولى على كل الاتجاهات والتيارات والكتاب، مما ساعد على ألا أكون " متمذهبا "، وإن لا ينفى هذا تحيزاتى الفكرية الخاصة.

وبغير مبالغة، شملت قراءاتى، بدءا من المرحلة الابتدائية، كل الرموز الفكرية فى مصر فى هذه الفترة.

وشغلتنى السياسة منذ كنت فى المدرسة الابتدائية، وبداية من عام ١٩٥٠على وجه التقريب، كنت منبهرا بحركة مصر الفتاة، حتى أننا، أنا وأخى المرحوم الدكتور محمد إسماعيل على، وبعض الزملاء فتحنا فرعا لها في المرج، وكنا فى

حالة تنافس شديد مع الإخوان المسلمين فى المرج، حيث كانوا أكثر عددا، وأكثر نشاطا !

وفي عام ١٩٥٣ جرت مناقشة بيني وبين زميل لي اسمه يحيى على الجزار حاول فيها أن يقنعني بفكر الإخوان، وأعطاني رسالة "المؤتمر الخامس"، ورسالة "إلى أي شيء ندعو الناس" للإمام حسن البنا، ولأول مرة أفهم معنى الشمول في المنهج، ومنذ ذلك الحين وأنا منحاز للفكرة الإسلامية، كما تصورها البنا، لكنني لم أنضم تنظيميا في شعبة من شعب الإخوان.

تخرجت في كلية الآداب قسم الفلسفة جامعة القاهرة عام ١٩٥٩، وكنت الأول على دفعتي، لكن لم يتم تعييني معيدا مع الأسف الشديد، فالتحقت بكلية التربية بجامعة عين شمس، حيث عملت بالتدريس لمدة سنتين بالفيوم، ولم أنقطع عن مواصلة الدراسة للحصول على الدبلوم الخاص.

أثناء وجودى بالقوات المسلحة مجندا، نشرت تربية عين شمس إعلانا تطلب فيه معيدين، حيث فزت بالوظيفة مع زميلى الدكتور نبيل نوفل.

كانت أول مرة يُنشر لى فيها ماقل، فى مجلة (الفكر المعاصر) عام ١٩٦٦، قبل حصولى على الدكتوراه، ثم فى مجلة المصور، ونشر لى مقال بالأهرام لأول مرة فى يناير ١٩٧٠

وبدأت أكتب منذ عام ١٩٨٤ في جريدة الأهالي اليسارية، وكنت أحرص أن تكون عناوين مقالاتي متضمنة المصطلحات الإسلامية، وقد لامني البعض ممن يعرفون مرجعيتى الإسلامية أن أكتب في الأهالي، حيث كان التوجه الماركسى غالبا عليها، حتى أن البعض حسبونى قد "تمركست"!!

وقصتي مع جريدة الأهالي ترجع إلى عام ١٩٨٤ حيث لم يعجبني حديث للرئيس المخلوع حسني مبارك في بداية عهده سنة ١٩٨٤ فكتبت مقالا أعارضه وحدث أن التقيت بالدكتور عبد العظيم أنيس في كلية التربية، فتطرق حديثنا إلى

المقال ومضمونه وأنني لا أجد مكانا للنشر فقال لي سأنشره لك في الأهالي وبالفعل نشره في الأهالي وكان عنوانه " عفوا سيادة الرئيس "، وأعلن عنه في الصفحة الأولى بمانشيت رئيسي فوق الترويسة وبعدها تتابعت كتاباتي في الأهالي والفضل يرجع إلى عبد العظيم أنيس.

كما اتهمني البعض بالشيوعية .. كل ذلك لأن الأقدار والظروف ساقت لي جريدة الأهالي في ذلك الوقت، وهذا يعكس ولع كثيرين " بالتصنيف" بناء على " قناة النشر" فقط، ولهذا أُعيد التصنيف حين بدأت أكتب في جريدة آفاق عربية، بوصفى بأننى من الإخوان المسلمين، وحاربتني الدولة ممثلة في وزير تعليمها حسين كامل بهاء الدين لمدة ١٣ سنة، وفقا لهذه الحجة !

وأستطيع أن أقول لك إن ٩٠% من تكويني الثقافي والفكري " ذاتي "، لكني لا أنفى تأثرى الشديد، في بعض الأمور بالدكتور زكي نجيب محمود، الذى درّس لنا فى آداب القاهرة مدة ثلاث سنوات، فهو رجل ملتزم بالوقت، وأنا معروف عني التزامي بالوقت ومع اختلافنا مع مضمون فكره لكننا نعترف بأنه الوحيد الذي امتلك موهبة التفهيم والتبسيط في محاضراته وفي كتاباته، ومن يقرأ كتاباته ويرى تعبيراته اللغوية يتصور أنه خريج دار العلوم أو جامعة الأزهر.

وفى كلية التربية تأثرت بالدكتور فؤاد البهي السيد أستاذ علم النفس التربوي، وكان يدرس لنا مادة علم النفس الإحصائي.

وكذلك بالدكتور أبو الفتوح رضوان الذى كان وكيلا، ثم عميدا لكلية التربية بجامعة عين شمس، إذ أشرف علىّ فى رسالتى الماجستير والدكتوراه.

وتأثرت بالشيخ مصطفى عبد الرازق من غير أن ألقاه وذلك بدراستي لكتابه " تمهيد في تاريخ الفلسفة الإسلامية " الذي درسناه في تمهيدي الماجستير بآداب القاهرة.

ومما أعجبني ولفت نظري في هذا الكتاب قول الشيخ مصطفى عبد الرازق : " الفكر الإسلامي الأصيل نلتمسه في علم أصول الفقه وليس في علم الكلام ولا الفلسفة البحتة ".

كما تأثرت بكتاب الدكتور محمد سلام مدكور " مدخل في الشريعة الإسلامية " الذي درسته حينما كنت منتسبا إلي كلية الحقوق لكني لم أكمل دراستها.

ــ بالرغم من تخصصك في فلسفة التربية العامة إلا أن عطاءك في مجال التربية الإسلامية أمر لا ينكره إلا جاهل .. فما قصتك مع التربية الإسلامية؟

بدأت حكايتي مع التربية الإسلامية حين كلفني الدكتور إبراهيم كاظم، عندما كُلف بإنشاء كلية التربية بجامعة الأزهر، عام ١٩٧١، بوضع منهج ومقرّر مادة " التربية الإسلامية "، فكنت أول من أنشأ هذا العلم، وأول من درّسه، رغم أن تخصصى يتركز فى فلسفة التربية العامة.. ولقد جدت في كتابّي الشيخين مصطفى عبد الرازق، ومحمد سلام مدكور، السابق ذكرهما، الضوء الذي يمكن أن أسير عليه، فكتبت بحثين: " مشكلة المنهج في دراسة التربية الإسلامية "، و " مصادر التربية الإسلامية ".

وعندما أEعرت إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٩٧٥، فوجئت بوجود مقرر اسمه " أصول التربية الإسلامية "، وكان من سبقني يدرس كتاب " منهج التربية الإسلامية " لمحمد قطب، فلم أسترح له علميا، وإن قدّرته فكريا، وكنت قد كتبت دراسة " الاتجاه الديمقراطي في التربية الإسلامية " ، فاستثمرت أوقات فراغي، وتوافر مكتبة ضخمة فى مكة، وتوسعت في القراءة في هذا الموضوع، ونتج عن هذه القراءة أول كتاب في العالم العربي باسم " أصول التربية الإسلامية "، والذى تم تصويره بدون إذنى أو الناشر!!

وفي سنة ١٩٧٧ أدخلت بالدراسات العليا بجامعة أم القرى برنامج ماجستير في التربية الإسلامية وعانيت معاناة شديدة كي أقنع الزملاء بالقسم، كى تنجح الفكرة.

وفي الحقيقة، ظهرت مؤلفات كثيرة تحمل اسم التربية الإسلامية، لكني أثمن جهود الدكاترة علي خليل، وعبد الرحمن النقيب، وعادل السكري، ومحمود قمبر، وعبد الغني عبود، وحسن عبد العال، ومحمد عبد القوي، إذ أراهم من الراسخين في علم التربية الإسلامية .

وأظن أن مشكلة التربية الإسلامية ترجع إلى فئتين من الناس، علماء: أرضيتهم علوم دينية، لكن بضاعتهم في علوم التربية قليلة، وعلماء: أرضيتهم علوم تربوية لكن بضاعتهم في علوم الدين قليلة، تيقنت من ذلك لما عشت بين علماء الشريعة في كلية الشريعة جامعة اليرموك بالأردن خمسة فصول دراسية كاملة، وساهمت هناك في إنشاء برنامج دكتوراة في التربية الإسلامية.

ومن مؤلفاتي التي أعتز بها : " اتجاهات الفكر التربوي الإسلامي "، و " العدل التربوي في الإسلام "، و " الحوار ثقافة ومنهجا "، و " القرآن الكريم رؤية تربوية "، و" السنة النبوية رؤية تربوية "، في سلسلة: " أصول الفقه التربوي الإسلامي "، و" موسوعة التطور الحضاري للتربية الإسلامية " : خمس مجلدات شملت التربية العربية قبل الإسلام ومعاهد التربية الإسلامية .

ـ ما تقييمك لتجربة المدارس الإسلامية الخاصة أو تلك التي تتبع جمعيات أهلية ..هل استطاعت أن تؤدي أهدافها ورسالتها؟

منذ فترة دعاني الدكتور محمد دهيم لزيارة مدرسة إسلامية يشرف عليها هو ومجموعة من زملائه في أسيوط، وفرحت جداً لأن المدرسة فاقت جميع المدارس في أسيوط، واجتذبت أعداداً كبيرة من التلاميذ. وغني عن البيان ما يمكن أن تقوم به هذه المدارس من عقد ندوات كثيرة يدعى إليها كبار المفكرين الإسلاميين لطرح أفكارهم ووصلهم بالأجيال الجديدة وإتاحة الفرصة لهذه الأجيال تطرح ما يعن لها من تساؤلات يناقشها أمثال هؤلاء المفكرين. كذلك فإن إقامة جسور قوية بين المدرسة وبين الآباء والأمهات، سواء من حيث الزيارات أو الاجتماعات

سبيل أساسي وطريق ضروري من أجل الوصول إلى قدر مشترك من أساليب التعامل والتفكير ذي الصيغة الموحدة من خلالها يتم التعامل مع الأبناء.

ـ لكن توجد مدارس إسلامية وأحياناً معاهد أزهرية تدرس مناهجها بلغة أجنبية .. كيف ترى ذلك؟

على الرغم من إيجابيات هذه التجربة، إلا أن علامة استفهام كبيرة لابد أن تطرح أمام حرص هذه المدارس علي أن يتم التعليم فيها بلغة أجنبية؟ فمن الممكن أن تزيد من جرعات تعليمها كلغة، لكن أن تكون هي لغة التعليم، فهذا يتناقض تماما مع أهدافها، ولا يشفع لها في ذلك حجة " الطلب الاجتماعي"، ذلك أن المناخ السائد غير صنحي، وتحكمه الآن مجموعة من قيم الثقافة الاستهلاكية الغربية لا ينبغي لمن يريد إصلاحا أن يسير وراءها، وإنما أن يسعى إلى تقويم مساره وتصحيحه، وهذا لا يتم بإنشاء مدرسة تحمل لافتة إسلامية والتعليم فيها بلغة أجنبية!

ـ في ضوء أصول التربية الإسلامية، أي الحركات الإسلامية المعاصرة تعتقد أن لديها المقدرة على تطوير خطابها بما يجذب إليها قلوب الناس وعقولهم في مصر بعد الثورة؟

أفرق هنا بين الإخوان وبقية الحركات .. صحيح كان الكل ممنوعاً من الحركة، لكن الإخوان مارسوا العمل العام، وتغلبوا على التحديات مما أعطاهم الخبرات السياسية والدعوية وأنضج خطابهم وتفكيرهم.

لكن الفئات الإسلامية الأخرى آثرت السلامة طوال العقود الماضية، ولم تقترب من الهم السياسي، والعمل العام، كما لم تقترب من الاتجاهات الأخرى المخالفة، ودائما الإنسان الذي يتخندق وسط جماعته فقط يكون خطابه أكثر تشددا وتضييقاً.

لكن على الإخوان وهم يتحركون الآن ووفق نظرية المجال والمحيط، ألا يغفلوا حقيقة الواقع بعد ثورة ٢٥ يناير؛ فـ"المخاوف" و"الترويعات"، لم تقل، بل زادت إلى حدٍّ كبير، وبعد أن كانت الدولة هي التي ترددها؛ مما يظللها بظلالٍ من الشك، أصبحت رموز ثقافية وسياسية وقانونية ترددها، لا بمناسبة مواسم الاعتقال والمحاكمات كما كان يحدث بالنسبة للدولة، ولكن الآن، هي أقاويل واتهامات، وصور تشكيك تتردد يوميًّا، وربما على القنوات المستقلة أكثر من الرسمية، وفي الصحف الحرة الخاصة أكثر من الصحف الرسمية أو شبه الرسمية، أي أن الإخوان أصبحوا حالياً لا فزاعة نظام بل فزاعة مثقفين ومفكرين وعلماء وشرائح من المجتمع!

هذا الخلل المؤسف حقًّا، المفزع فعلاً، يشير إلى فيروسٍ أصيب به نهج تفكيرنا، وهو نتيجة تبدو طبيعية، عندما يعيش مجتمع فترةً طويلةً تحت ظلال القهر والاستغلال، لا يعرف المناظرات السياسية والحوارات المجتمعية، وتعددية الجماعات السياسية، وتداول السلطة.

فمن شأن المجتمع الذي يعيش في ظلال مثل هذه الأجواء، أن تساوره الريبة في "الآخر" بالنسبة إليه، وفي المقابل يزداد تمسكاً بما يراه هو، ويحدث ما تعارف جماعة من علماء النفس عليه باسم "التوحد مع المعتدى"؛ حيث يمارسون أساليبه نفسها مع أغيارهم، ويشيع "التكفير"، لا بالمعنى الديني وإنما بالمعنى الوطني والفكري.

وأتعجب، ما الفرق إذن بين ما كان النظام السابق يروجه، وبين ما أصبح يروج الآن من صور التخويف والترويع، وكأن يوم القيامة سوف يحل إذا وصل هؤلاء إلى سدة الحكم، أو أصبحوا أغلبية، فليكن هذا إذا حدث، فوفقا للقواعد الديمقراطية، ستكشف الممارسة مدى صدق الإخوان أو كذبهم في العمل لمصلحة مصر، ومن ثم يمكن أن نُسقطهم في المرة التالية، حيث سيصابون بنكسة مهولة،

ويظهر أن كل ما ظلوا يرددونه عبر أكثر من ثمانين سنة إنما هو "ضحك على الذقون"، كما يقال!

وفي المقابل، فإن على جماعة الإخوان مسئوليةً ضخمةً في إدخال الطمأنينة في قلوب الأغيار.

إن أفراد كل جماعةٍ من البشر، ليسوا ملائكة بطبيعة الحال، وبالتالي فلا بد أن يكون بينهم من يخطئ أو يتصرف تصرفًا يثير الشبهة أو المخاوف، ولا بد أن يكون هناك من لا يحسن التعبير عن الموقف الصحيح، ومن ثَمَّ تصبح مسئوليةً ضخمةً على القيادات الإخوانية أن ينصحوا هؤلاء الذين تنفلت ألسنتهم بتصريحاتٍ مجانبةٍ للتعقل، وتثير مخاوف الآخرين، ومن الحكمة الإسلامية، من أراد أن يقل شيئًا، فليقل خيرًا أو ليصمت!.

أقول هذا لأمرين، أولهما وأهمهما أن هذا التصرف القولي أو الفعلي الخاطئ، يترك انطباعًا سيئًا عن الجماعة لدى الناس، في وقت لا بد أن تعلم أنها تحت الاختبار، وأنظار الدنيا كلها متجهة إليها؛ سعيًا لمحاولة التنبؤ بما يكون عليه وضع مصر لو حكم الإخوان.

ومن ناحية ثانية، فإن "المغايرين" يقف بعضهم موقف "التربص"، وكأنه ينتظر، ولو هفوة هنا أو هناك، لينتهزها فرصةً، ويقوم بالتشنيع والصياح "ألم أقل لكم؟ إن الإخوان كذا وكذا".. فكأن بعض الأغيار "يتصيدون" وقوع خطأ من هذا وذاك، دون تنبهٍ إلى قاعدةٍ مهمة، وهى أن الحق لا يُقاس بالرجال وإنما يُقاس الرجال بالحق، فلو قتل مسيحي فرنسي مسئولاً- مثلا- فهذا لا يعني القفز إلى نتيجة تقول بأن المسيحية تُشجِّع على الاغتيال، ولا تُصوِّر أن المسيحيين إرهابيون، إلى غير هذا وذاك من تخاريف التعميم المفزع، اللاشرعي.

ويصبح من نافلة القول أن على الإخوان أن يتحملوا الهجوم الشديد والنقد اللاذع، فلا تنفلت ألسنتهم برد يخرج عن حدود اللياقة، فالمسلم "الكيس" هو الذي

يتذكر دائمًا تلك الصفة التي مدحها القرآن الكريم في سورة آل عمران: (وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٣٤)) (آل عمران)، وكذلك أهمية التأكيد والتشديد على عقد روابط صداقة ومحبة وود، مع الأغيار، لا بتصنع، أو إلى حين، وإنما عن صدق قلب، فالمولى عز وجل نفسه يؤكد لكل منا في سورة المؤمنون: (ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ (٩٦)).

وإذا كان التعامل بالود والمحبة والبر والعدل مطلوب من كل منا على وجه العموم، فإنه "فريضة" على الإخوان تجاه الأقباط بصفة خاصة، لا من باب "المصانعة"، فهم من حقهم أن يشعروا بالقلق، ومن حقهم أن يشعروا بالخوف، فحكم الإخوان- إذا حدث- بالنسبة إليهم مجهول، والساحة المصرية امتلأت عبر نصف قرن، باتهامات مفزعة للإخوان؛ فمن الذي يؤكد للأقباط، أنهم شركاء الوطن ، وأن الإخوان سوف يلتزمون بالفعل بحق كل مصري في أن يعتبر نفسه صاحب حق لا يقل عن غيره، ما دام يحمل صفة المصرية؟

كما أن الإخوان مطالبون كذلك بأن يبرهنوا على أنهم يملكون رؤية سياسة تقوم على التعقل في العلاقات الدولية، فلا يثيرون علينا الزوابع، لكن بغير تفريط قيد أنملة في حقوق الوطن والمواطنين، وارتفاع الرأس المصري عاليًا دائمًا.

وعلى الإخوان أن يثبتوا أن لديهم برامج وطنية فعلية للنهوض بالوطن اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا وتعليميًّا وعلميًّا، وأن دعوتهم لا تقف داخل دائرة ما اصطلح على وصفه "بالدروشة"، كنايةً عن الانغماس في الشأن التعبدي وحده، وفراغ العقل والقلب واليد من هموم الاقتصاد والسياسة والعلم والتعليم والزراعة والصناعة، إلى غير هذا وذاك من شئون إن قال البعض أنها "دنيوية"، فإننا نقول له إن الدنيا "مزرعة للآخرة، ولا بد من الاختبار "الدنيوي" لنثبت أننا نستحق الجزاء الأخروي المكافئ لما فعلناه في الدنيا.

لست بهذا أقف "واعظاً"، فأنا لا أحسن الوعظ، ولا أزعم أن كل هذا يغيب عن قيادات الإخوان، فأهل مكة أدرى بشعابها، كما يقولون، وإنما هي قولة "صديق"، يضع دينه ووطنه في المقدمة وعلى الله قصد السبيل.

_ في ظل التدافع والتسابق والتنافس، فى وضع القواعد والأسس والمبادئ، التى سوف ترسم الخطوط العامة لمستقبل مصر، كيف ترى المشهد الوطني الحاضر ؟

مفروض أن تكون الأحزاب بالدرجة الأولى، فضلا عن بقية تنظيمات ما يسمى بالمجتمع المدنى، هي التي ترسم الخطوط العامة لمستقبل مصر، لكن حال الأحزاب، قديمها وجديدها، يحتاج إلى وقت طويل حتى تبنى نفسها وتتجذر فى خلايا المجتمع وعروقه.. وهنا تبرز الوسيلة الأسرع، والأكثر فاعلية...إنها الإعلام، فالكثرة الغالبة من الناس الآن يستثقلون قراءة الكتب، وسماع الخطب. وصغارهم الذين ما زالوا فى عمر التعليم، إذ يجدون أنفسهم مرغمين عليه، بامتحاناته، وكتبه ومقرراته يكون الإعلام هو ملك الموقف..سيد الجميع.. هو هذا الصندوق السحرى صاحب الصورة الملونة المتحركة الزاعقة، يموج بالأخبار والأغانى والموسيقى، والتمثيل والمناقشات، كأنه يُحضر لك الدنيا كلها بين يديك، لا يحتاج من الإنسان جهد لمتابعته، فيستطيع ذلك وهو مسترخ فى منزله يحتسى الشاى أو غيره ، يقزقز اللب أو غيره، دون أن يدرى أن عقله يُستلب منه بالتدريج، ليتم تشكيله وفقا لأصحاب العروض التى تقدم على الشاشة الملونة.

أدرك أصحاب الثروة هذا بسرعة ملحوظة، فإذا بصحف تُنشأ، وإذا بقنوات تطل على الجميع بمغريات يستحيل مقاومتها، وهى جميعها تحتاج إلى رأسمال ضخم، لا يقدر عليه إلا أصحاب الثروة، فنشأ تحالف سريع بين الإعلام والثروة، حيث إن «السلطة» الآن أصبحت سلطة الرأى، وقوة الفكرة، ومهارة الجدل، والقدرة على رفع الصوت.

ومثل ما يحدث فى الحركات الجماعية التى تنشأ بسرعة، فى غير ظروف طبيعية، وبغير تأن، ودون دراسات طويلة، إذا بهذه الأجهزة الإعلامية تصاب بصورة من صور الانفلات، فنرى دغدغة لمشاعر الناس، ونرى تركيزا على « ما يستثير»، ونشاهد ولعا «بالخناقات» - لا معارك فكرية - على الشاشات، وكأننا أمام حلبات مصارعة بغير قواعد موضوعية، وإذا بسيل من الاتهامات يتقاذف بها هذا الفريق ضد الفريق الآخر، وكأننا نسترجع ما كان فى «اسبرطة»، فى العهد اليونانى القديم، بحيث يصبح الهدف هو التغلب على الخصم، بغض النظر عما إذا كان هذا بحق أو بدون حق، ومن هنا ورثنا كلمة «السفسطة» التى تعنى جدلا عقيما، ولعبا بالألفاظ، وإساءة لاستخدام قواعد المنطق، بحيث تكثر الأغاليط المنطقية...

وأبرز مظاهر هذا الذى نقول، ذلك الجدل السقيم الذى غرقنا فيه أياما طويلة فى معركة التعديلات الدستورية، ثم انتقلنا إلى معركة الدستور أولا أو الانتخابات؟ ثم إذا بمعركة المواد التى سُميت أحيانا فوق دستورية.

وفى وسط هذه المعمعة، لا ترى أو تسمع جدلا حول مشروع قومى لمحو الأمية، أو مشروع قومى للنهوض بالتعليم، أو مشروع وطنى «لفك» التكدس السكانى حول نهر النيل، أو تنمية الثروة الحيوانية، أو إعادة القطن المصري إلى عرشه، أو الاكتفاء الذاتى من القمح...إلى غير هذا وذاك من مشروعات، وخطط للمستقبل!

وإذا كنا نشكو ليل نهار مما أسميناه بالانفلات الأمنى، وهو بالفعل حاجة فطرية مؤكدة، بدليل قوله تعالى، وهو يعدد نعمه على الناس، فقال: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»، إلا أن المشهد الوطنى الحاضر ، يضعنا أمام انفلات لا يقل خطورة، ألا وهو الانفلات الإعلامى، حيث يمكن أن تسرق فيه عقول، وتُغتال أفكار، وتُنهب ثقافة، ومجتمع يضم بين جناحيه ما يقرب من عشرين

مليون أمى، تصبح معركة كسب هذا التكتل الضخم معركة يسيرة، ربما يكسبها هذا الفريق أو ذاك، لكن المعركة الوطنية العامة، فيما يبدو، غائبة عن كثيرين!!

ـ ما السبيل لتقليل عدد الأميين في مصر بعد الثورة؟

لابد هنا أن نُذَكر بأن المحرك الرئيسى للثورة كان من خلال شبكة التواصل الاجتماعى «الفيس بوك»، على «النت»، وما زالت، وسوف تظل، هذه الآلية، هى الباب الرئيسى لنشر المعلومات والمعرفة، والتواصل بين الملايين، ونشر الدعوات والمذاهب والآراء، وهى بالأساس كما هو معروف غير ممكنة الاستعمال بالنسبة للأمى.

إننى أتعجب كثيرا: كيف نفخر ونزهو بأننا قمنا بأروع ثورة، ثم لا ننتبه إلى أن ما قمنا به هو الشق الأول من الثورة، والذى لا يستغرق أكثر من أسابيع، أو شهور قليلة، ألا وهو الشق الخاص بهدم النظام السابق البالى، لكن الشق الثانى هو المترجم الحقيقى لمقومات الثورة، ألا وهو بناء نظام جديد، وتتنوع الآراء، وتتباين وجهات النظر، وتزدحم الساحة بكم ضخم من المناقشات، لكنها جميعا تتصل بسلطة الحكم، أو «بالسياسة» كما نعبر ونقول!

وإذا كانت السلطة هى مربط فرس حقيقى فى بناء النظام الجديد، لكن النظام المنشود ليس نظاما سياسيا فحسب، وما لم نفكر فى الوقت نفسه، فى: كيف يكون البناء الاجتماعى؟ وكيف يكون البناء الاقتصادى؟ وكيف يكون البناء التعليمى؟ فإن البناء السياسى، الذى يستأثر بكل اهتماماتنا الحالية، يمكن أن ينحرف إلى ما هو أسوأ.

إننا كثيرا ما سمعنا عن هذه القضية، سنوات طويلة، حتى مللنا الكلام والحديث فيها.. لقد سعدنا منذ عدة عقود بإنشاء ما عرف بالهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، لكن من أبرز ما عانته من صور تعثر، وأخشى أن أقول «الفشل»، أن السلطة نظرت إليها وكأنها «مقهى معاشات» لضباط القوات المسلحة، نقول هذا،

وبصراحة شديدة، فى وسط أجواء الحب والتقدير اللذين يملآن قلوب المصريين الآن، للموقف المشرف، النادر، للقوات المسلحة من الانحياز للثورة الشعبية، لكن الحق أحق أن يقال، بغير سوء فهم، وإساءة ظن، فمهمة الهيئة لها رجالها وعلماؤها المتخصصون الأقدر على أدائها، دون أن يمثل هذا أدنى مساس بضباطنا الأجلاء، تماما مثلما نقول إن أعظم عالم فى الزراعة أو الحقوق أو علم النفس، أو غير هذا وذاك غالبا ما لا يصلح للكثير من المهام التى تتضمنها مهام القوات المسلحة، والحمد لله أن تقلد أمر الهيئة حاليا أستاذ أكاديمى تربوى هو الدكتور مصطفى رجب، لأول مرة منذ إنشاء الهيئة، ويرجع الفضل فى كسر قاعدة تولى عسكرى لهيئة محو الأمية إلى الدكتور أحمد جمال الدين موسى، وزير التربية والتعليم. ومما له دلالة طيبة حقا أن هذه الخطوة غير المسبوقة قد تمت، فى فترة يتولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة العليا فى البلاد، وهذا مما يحسب له حقاً.

وبطبيعة الحال فليس هذا هو السبيل الوحيد، ولكن، ما لا يقل عن ذلك أهمية هو أن الجرس – إداريا – لا ينبغى أن يعلق فى رقبة وزارة التربية والتعليم وحدها.. إن الأمر هنا مثله مثل أن تبتلى – لا قدر الله – بلادنا باحتلال أجنبى، صحيح أن من يجب عليه التصدى لدحر الاحتلال هو القوات المسلحة، لكن تصور أنها وحدها تتحمل المسئولية كلها، فهذا خطأ، فالقطاع الاقتصادى يسارع بأن يكون اقتصاد حرب، والنظام السياسى لابد أن يكون على أعلى درجات الوطنية والقدرة على تقدير المواقف وإصدار الأحكام، ورسم السياسات، وآلاف العاملين فى مواقع مختلفة يتركون أعمالهم لينضموا إلى صفوف القوات المسلحة، والدعاة، والإعلام.. وهكذا.

الأمر نفسه كذلك بالنسبة لقضية الأمية، فنحن يمكن أن نتساءل: لِم لا تكون القضية مثلا مثل مشروع القراءة للجميع، حيث تضافرت هيئات متعددة فى

التمويل، مما أعان الهيئة العامة للكتاب أن توفر ملايين الكتب لملايين المصريين بقروش زهيدة؟

بل إن هناك صور معاونة لا حصر لها بالنسبة للقوات المسلحة نفسها، التى تستقبل آلاف المجندين سنويا، ومنهم أميون كُثُر، يمكن أن يكون جزءا من تعليمهم العسكرى، تعليمهم القراءة والكتابة، خاصة أن القيادة العسكرية المصرية أدركت، منذ أن بدأت تستعد لإزالة آثار هزيمة ١٩٦٧، أن لابد أن تعتمد على المتعلمين:، بل لا أى متعلمين، وإنما «المؤهلات العليا»، وكان هذا انقلابا رائعا فى التفكير العسكرى المصرى لصالح الوطن والمواطنين، قاده الراحل العظيم، الفريق محمد فوزى.

أكرر مرة أخرى.. إذا كان جوهر الثورة هو «الديمقراطية»، فإن هذه الديمقراطية، لا يحميها إلا رشد ممارستها، ولن تستقيم هذه الممارسة إلا إذا تخلصنا من هذا «الإيدز» الثقافى، الذى يُفقد المواطن القدرة على مقاومة الجهل والخرافة، وسوء الظن وتقدير الأمور، والقدرة على حسن الاختيار بين البدائل المطروحة وتمييز الخبيث من الطيب.

- عدد المجلة الصادر فى نوفمبر ٢٠١١

معركة " الحكيم " حول الحياد المزعوم*..؟!

دعوتان انطلقتا فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى، لو كانا قد صدرا من أشخاص عاديين، لهان الأمر، لكنهما صدرا من قمتين كان لهما تأثير كبير على العقل العربى عموما والمصرى خصوصا، أولهما توفيق الحكيم، والثانى الدكتور لويس عوض .

وعلى الرغم مما قد يوحى به الأمر بأننا بالفعل كنا أمام موقفين أومعركتين، إلا أن القضية واحدة، ذلك أن الحياد المقصود به مزعوما لدى الحكيم فهو أن تقف مصر من الدول العربية موقفا حياديا، أما ما ذهب إليه لويس عوض من وصف للعروبة بأنها " أسطورة "، فقد كان بذلك يتعامل مع العروبة وكأنها قميص يمكن أن يخلع أو يلبس، وفقا لمقتضى الحال، ونرجئ الحديث عن " أساطير " عوض، لنتوقف اليوم أمام "وهم" الحكيم :

.....

كانت مصر بعد حرب أكتوبر تعيش مأزقا حقيقيا، حيث ضاقت الأرض على النظام القائم بما رحبت، فقد كانت تعيش مأزقا سياسيا واضحا وآخر اقتصاديا ...

كان المأزق السياسى أن مصر بعد أن كافحت ودفعت الكثير من المال والأرواح، وجدت نفسها ما زالت تعانى من الاحتلال الصهيونى، فلم تؤت الحرب أكلها كاملا، وظلت أجزاء شاسعة من أرض سينا تحت قبضة هذا الاحتلال، والتعنت الإسرائيلى المساند من قبل الولايات المتحدة بدا وكأنه صخرة يصعب زحزحتها .

وأما المأزق الاقتصادى فقد كان مخيفا، من كثرة ما أنفقت قبل الحرب وأثناءها وبعدها، فى الوقت الذى بدأت فيه خزائن عربية عديدة تنتفخ بفيضان مال متدفق، حتى أن السادات كان من حين لآخر يطلب العون المالى من دول ما

عرف أيامها بدول " اليسر "، والمقصود بها الدول الخليجية بصفة خاصة، هـذا الأمر الذى وقفت منه بعض هذه الدول، فى هذه الفترة موقفا غير طيب فوصفت إحدى جولات السادات للخليج بأنها رحلة " تسول "، ولن أنسى أبدا هـذا الأمـر الذى قرأته بنفسى، مما أشعر كثيرا من المصريين بجرح شديد الوطـأة، قاسـى الألم، وهم ينظرون إلى كم ونوع ما دفع المصريون، وما أصبحوا يلاقونه بعـد ذلك، على الأقل، على المستوى الرسمى.

هنا برزت فرصة للبعض أن يتساءل عن حقيقة " التـضامن العربـى "، وأن العرب مثلهم مثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعـضاء بالسهر والحمى، وهو السؤال نفسه الذى فرض نفسه بقوة على أهل الكويت، مثلا، عقب الغزو العراقى لأرضهم عام ١٩٩٠، فحدث ما حدث من بدايـة التراجـع العربى العام .

لكن تداعيات هذا تراوحت من حيث النتيجة بين المصريين، ففريـق، مثـل كاتب هذه السطور، وملايين آخرين أيضا، ظلوا على قناعتهم بالعروبة، اسـتنادا إلى منطق يقول أن الحق لا يقاس بالرجال ، فيضعف الإيمان بالفكرة بناء علـى مواقف طارئة للبعض، وإنما يقاس الرجال بالحق، بينما ذهب فريق آخـر، مـع الأسف الشديد إلى محاكمة الفكرة ومقاضاة المبدأ بناء على سـلوك هـذا وذاك، أشخاصا أو دولا.

الفريق الأول، آمن بأن العروبة هى ركن كبير وراسخ من أركان هوية مصر، لا يسقطه سفه من هنا أو طيش من هناك، أما الفريق الثـانى ، فقـد اعتبرهـا " قميصا " يمكن أن يُخلع ويُلبس وفقا لمقتضى الحال .

كنت أعمل فى هذه الفترة فى إحدى الجامعات الخليجية، وسمعت بـأذنى فـى بعض الأحيان، أننا كمصريين، وليس فقط السادات والحكومة، جئنا نعمل لأننا لا نجد فى بلادنا لقمة العيش، وأن هذه البلاد تأوينا وتطعمنا، ومن حسن الحـظ، أن

هذا لم نسمع إلا عكسه فى الجامعة، لكننا، على أية حال لم نكن نعيش فى داخل قوقعة، مما دفعنى ألا أكمل إعارتى وأستقيل، ومع هذا، فقد كانت – وما زالت – قناعتى بأن عروبة مصر لا يمنحها لها أحد، فهى حقيقة تاريخية وجغرافية وثقافية، ولا أحد يستطيع أن يسلبها منها، حتى ولو كان زعيما مصريا أو كاتبا مرموقا أو مفكرا ذائع الصيت .

كان السادات قد فعلها وقام بزيارة إسرائيل نوفمبر عام ١٩٧٧، ممهدا بذلك لما هو أقسى وأفظع، مما سوف يأتى ، بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، ومن هنا فقد كان من الضرورى أن يتهيأ العقل المصرى لتقبل هذا وفهمه والاقتناع به، بحيث لا يُكتفى بالخطاب السياسى، وتبادل الزيارات، وعقد الاتفاقات، مما يشير إلى ضرورة أن يقوم مثقفون كبار بعملية الحرث وتهيئة التربة، فكانت القامة الثقافية العليا ..توفيق الحكيم متأهبة لتأدية الدور ..توفيق الحكيم صاحب (عودة الروح) عقب ثورة الشعب المصرى ١٩١٩.

ففى الثالث من مارس من عام ١٩٧٨ فوجئ المصريون، بل والعرب عموما، بمقال على صفحات جريدة الأهرام للكاتب الكبير، بعنوان (مصر والحياد) قام على دعوى نصها :

" لن تعرف مصر لها راحة، ولن يتم لها استقرار، ولن يشبع فيها جائع إلا عن طريق واحد، يكفل لها بذل مالها لإطعام الجائعين والمحتاجين، وتكريس جهدها للتقدم بالمتخلفين، وتوجيه عنايتها إلى الارتقاء بالروح والعقل فى مناخ الحرية والأمن والطمأنينة ..وهذا لن يكون أبدا ما دامت الأموال والجهود تضيع بعيدا عن مطالب الشعب، بدافع من مشكلات خارجية ودولية تغذيها الأطماع الداخلية والشخصية ..ما هو الطريق إذن إلى واحة الراحة والاستقرار وطعام المعدة والروح والعقل ؟ ..إن هذه الواحة المورقة المزهرة اسمها " الحياد".

فهذا النص يحمل اتهاما خطيرا، بأن ما بذلته مصر دفاعا عن القضايا العربية كان بدافع " الأطماع الداخلية والشخصية "، وهو هنا بطبيعة الحال يستحيل أن يقصد الجماهير المصرية نفسها، وإنما القيادة السياسية، وبصفة خاصة عبد الناصر، ومن قبله الملك فاروق، وهو يستند فى ذلك إلى أن ما كان يبذل كان " بعيدا عن مطالب الشعب " !

كانت هذه الدعوة، " حبة " أخرى فى مسبحة الحكيم، بعد أن أطلق " حبة " سابقة سماها " عودة الوعى "، مُدينا فيها عهد عبد الناصر، الذى كثيرا ما أكرم الرجل فكان مما قال أنه تأثر به، قراءته لعودة الروح لتوفيق الحكيم، وأقال وزيرا مهما فى تاريخ التعليم فى مصر، وهو إسماعيل القبانى، لأنه فكر فى عزل توفيق الحكيم، عندما كان مديرا لدار الكتب !

ويؤسفنى أن أقول أن الحكيم لم يكن صادقا فيما يقول، فعلى الرغم من أن عمرى لم يكن يزيد عن الحادية عشر عندما اندلعت حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨، لكنى كنت أشعر برغبة عارمة فى مواجهة الغزاة الصهاينة، وكنت أرى الشعور نفسه لدى الكثرة الغالبة من فلاحى قريتى التى نشأت على ترابها " المرج "، ومن المؤكد أن هذه القرية لم تكن فريدة فى موقفها، وإلا، فلماذا تنادى مئات الفدائيين المصريين إلى الدفاع عن فلسطين، قبل دخول الجيش الرسمى ؟ ولماذا تنادت جماعة مثل جماعة الإخوان المسلمين أيضا إلى المشاركة فى الدفاع عن الأرض الفلسطينية ؟ لقد نسى الحكيم، أن أرض فلسطين تضم المسجد الأقصى، الذى يقع ضمن مسئولية الجميع، الدفاع عنه، وحمايته، ممن النازيين الجدد . ولم نكن نحن قد آذينا إسرائيل عام ١٩٥٦، وإنما كنا نستعيد قطعة غالية من أرضنا هى قناة السويس، فإذا بإسرائيل تقدم نفسها رأس حربة للقوى الغازية، بريطانيا وفرنسا .

لم تكن المسألة إذن نتيجة أطماع شخصية لزعيم أراد أن يؤكد زعامتـــه، ولا كانت "مغامرة " تغذيها وساوس لا تعبر عن الحقيقة..بل كانت المسألة تعبيرا عن رغبات الكثرة الغالبة فى مصر وفى الوطن العربى .

لكن الحكيم لم يرد أن يقطع كل أواصر التى تربط مصر بالعرب ..إن كل ما يشغله هو " السياسة " و " الحرب "، فهو لا يريد لمصر أن تشغل نفسها وتنغمس فى مشكلات العرب السياسية والعسكرية، أما من الناحية " الحضارية "، فمـــصر مفتوحة الأبواب للعرب، وهذا الذى يجب أن ينتظـــروه مـــن مـــصر ..العطــاء الحضارى " فكل جامعاتها ومدارسها وأســـاتذتها وعلمائهـــا وأدبائهـــا وفنانينهـــا ومتاحفها وآثارها ومسارحها ومغانيهـــا وجوهـــا ونيلهـــا وشـــواطئها وفنادقهـــا ومصارفها وشعبها وعمالها وزرعها ..كل شئ فيها هو ملك للعرب وفى خدمتهم ..والحاجة الملحة للعرب والعروبة اليوم هى النهضة الحضارية التى تكفل لهـــم القوة الحقيقية ..وهذه ينبغي أن تكون رسالة مصر التـــى تلقـــى علـــى عاتقهـــا ويطالبونها بها ويعملون على أن تتفرغ لها مصر وتكرس كل جهودها من أجلهـــا وحدها ..فلا تشغلها عنها مشاكل سياسية ومشاغل حربية ..".

هنا مكمن خطأ التشخيص الذى بنى عليه الحكيم وجهة نظره، حيث يفصل بين السياسى/ العسكرى وبين الحضارى، مع أنه لو راجع نفسه وتأمل بعض الشئ فى الحضارات الكبرى، فسوف يجد ألا انفصال بين الأمرين، فحضارة الروم لم تقـــم إلا بتأسيس قوة عسكرية ضخمة، وجهتها سياسة عبقرية، فأرست حجر الأساس ، ووفرت المناخ الذى نشأت فيه الحضارة، والتى قامت هى بدورها بتعزيز القـــوة السياسية والعسكرية، حيث لابد من البصر بما بين هذه المتغيرات مـــن تـــرابط التأثير والتأثر .

وقل مثل هذا على ما كان من حضارة عربية وإسلامية، فما كان لها أن تقوم، لولا أن تمكن العرب من الخروج من دائرة الجزيرة العربية إلى الشام ومـــصر،

والمغرب وأرض الفرس، وغير هذه وتلك من مناطق، رفعت الرصيد السياسى والحربى ، فازدهرت الحضارة العربية الإسلامية .

ونحن إذ ننظر اليوم إلى ما فاضت به أنهر الكتابة عن " العولمة "، وكيف أن الكثرة الغالبة من الباحثين والكتاب والمعلقين يكادون يتفقون على أنها فى حقيقة الأمر " أمركة "، تسعى إلى تسييد النموذج الحضارى الأمريكى على العالم، ولو تساءلنا، إلى أى حد، وعلى أى وجه تمكنت أمريكا من ذلك، لبرزت لنا " القوة الأمريكية " التى جناحاها " السياسة " و " القوة العسكرية "، مما فتح أمامها أبواب متعددة لتبث دماء صحة وعافية فى عروق الحضارة الأمريكية، بما تضمنه قوتها العسكرية من إمدادات بترول، وشراكات اقتصادية، وتدفق مليارات على بنوكها وشركاتها ومؤسساتها، بل وانفتاح واسع الأطراف للقوى الاقتصادية والثقافية الأمريكية لتنساح فى أرجاء العالم المختلفة .

وعلى صفحات جريدة الأخبار فى الثامن من مارس، التالى لمقال الحكيم، أدلى الاقتصادى الكبير، وخاصة فى العهد الملكى " محمد فرغلى " الذى كان مشهورا بأنه " ملك القطن " بدلوه فى القضية، حيث اتفق جزئيا مع دعوة الحكيم على أساس إيمانه بأن إمكانيات مصر الاقتصادية والبشرية هى إمكانيات هائلة "، وبدلا من أن نستغلها استغلالا جيدا لصالح أبناء هذا الوطن، بعثرناها فى معاداة الامبريالية والرجعية والقوى الانهزامية ..إلى آخر هذه القائمة الطويلة من المسميات ..وكأن رسالتنا فى هذا العالم كانت إصلاح الفاسد فى أرجائه ".

وهو يردد أفكار الحكيم بصياغة مختلفة " لقد أعطينا القومية العربية الكثير بكرم بل بسخاء يفوق استطاعتنا ومقدرتنا، وقد رد إلينا ما أعطيناه بسخاء من الشتائم والسباب والافتراء ونكران الجميل ".

لكن فرغلى اختلف مع الحكيم فى " التوقيت "، على أساس أن جزءا غير قليل من أرضنا ما زال محتلا، ومن الطبيعى أن نتعاون مع كل يد يتمتد تعاونا وتساندا للخلاص من هذا الاحتلال .

وربما كان رد الفقيه الدستورى الكبير الدكتور وحيد رأفت غاية فى القوة، والذى جاء فى مقاله بالأخبار فى الحادى عشر من مارس، استغرق فيه جهدا فى تفنيد مبررات الحكيم للمطالبة بحياد مصر، قياسا إلى سويسرا والنمسا، حيث استند إلى أدلة وبراهين بحكم خبرته أيضا بالقانون الدولى .

بل، وعلى عكس دعوى الحكيم، فإن موقع مصر بين ثلاث قارات، لا يبرر الحياد إلا وفقا لنظر أفلاطونى، حيث أن وقائع التاريخ كلها برهنت على أن هذا الموقع، جعل مصر، طوال تاريخها منغمسة فى المشكلات والحياة السياسية والعسكرية لدول الجوار، وبالتالى لم تكن هى فقط مطمعا للغير كى يغزوها، بل أغراها الموقع نفسه بأن تكون قوة غازية فى فترات التاريخ الفرعونى وطوال حكم الأيوبيين والمماليك .

وبعد أن يعدد الفقيه الكبيربعض الأخطار التى يمكن أن تترتب، لو قدر لهذه الدعوة إلى الحياد أن تتحقق، انتهى إلى القول :" إن حياد مصر الدائم الذى ينادى به الأستاذ توفيق الحكيم مرفوض لأنه يتجاهل موقع مصر الجغرافى، وتاريخها منذ أن كان لمصر تاريخ ! إن مصر التى نريدها ونتمناها هى مصر المنطلقة لا مصر الحبيسة ! مصر المتفتحة على مشاكل عصرنا تسهم مع غيرها فى حلها قدر طاقتها وبما لا يرهقها، لا مصر الذليلة المنعزلة أو المعتزلة ! مصر اليقظة التى تذود عن مصالحها بسلاحها، لا مصر المستسلمة لحياد دائم خداع سوف تصحو منه يوما غير مخدرة، حيث لا ينفع الندم ..".

لكن الحكيم يكتب ردا مطولا على صفحات أخبار اليوم فى الثامن عشر من مارس على ما كتبه الدكتور وحيد رأفت، راح يكرر فيه كثيرا من الأفكار التى

رددها البعض عما أصبحت مصر تعانيه من فقر وحاجة نتيجة الانشغال بالـــدفاع عن القضايا العربية !

وليت الكيم عاش إلى اليوم ، وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاما على إطـــلاق دعوته، وكيف أن فكرة الحياد قد نفذت بالفعل بطريقة مستترة، وأعلنت مـــصر، وفقا لاتفاقية كامب ديفيد، وحسب إعلان رئيس الدولة (السادات) فى ذلك الوقت بأن حرب أكتوبر هى آخر الحروب، ولمسنا كيف أصبحت مصر غائبـــة عمـــلا وفعلا، لا تصريحات وأقوال ومقالات، عن قضايا السودان، وفلـــسطين المحتلـــة والحرب الإسرائيلية على لبنان، وغزو العراق، وغير هذا وذاك مـــن مـــشكلات كبرى، والاستثناء الوحيد كان فى المشاركة فى تحرير الكويت عام ١٩٩٠، لكن لو تذكرنا أن هذا كان ذلك تحت المظلة الأمريكية لاعتبرنا ذلك لم يكن انغماســا لحل مشكلة عربية بقدر ما كان – كذلك – انغماسا لحل مشكلة أمريكية !!

فهل شهد أهل مصر أنهار اللبن والعسل تتدفق على أرضـــها، خاصـــة وأن الفترة التى مضت ونحن نمارس الحياد اللعين، زادت قليلا عن الفتـــرة التـــى " انغمسنا " فيها فى المشكلات والقضايا العربية .

وعندما جاء الحكيم إلى جيش مصر، أكد أنه ينبغى أن يكون لمصر قبل كل شئ ولغيرها من الأشقاء المعرضين للخطر إذا اتحـــدوا مـــع مـــصر عـــسكريا واقتصاديا بما يدخلها فى حكم الدولة الواحدة " أما أن تدخل مصر بجيشها أبعد من أرضها، مغامرة ومقامرة بأبنائها وأموالها شهامة منها أو زعامة، بدون مـــشاركة شقيق بأمواله وأبنائه، فهو الأمر الذى أصابنا بالدمار والخراب الذى نحـــن فيـــه ..وكذلك السياسة، أن تضحى مصر بنفسها شهامة أو زعامـــة وتجمـــد أرضـــها المحتلة رهنا إلى حين تحرير ارض غيرها من الأشقاء الرافضين أو الحاسدين أو الجاحدين أو المتعبين، فهو أيضا من الأمور التـــى اضـــاعت مـــصر وعرقلـــت نهوضها، بل جعلتها تخسر ويكسب الآخرون ؟

ولعل هذا يذكرنا على الفور بما صرح به زعيم كبير فى الحزب الذى كان حاكما فى مصر قبل ثورة يناير ٢٠١١، من أننا مستعدون للحرب دفاعا عن قضايا عربية، لو دفعوا لنا !! وكأن جيش مصر جيش من المرتزقة، يتحرك بالمال، لا بالمصلحة الوطنية العليا، والمبادئ التى تشكل قسمات أساسية فى الذات الوطنية ! وإذا ما كان قد قاله هذا المسئول الكبير فضيحة ، فإن ما لا يقل عن ذلك، أن الرجل لم تتم مؤاخذته !

وتقدم إلى حلبة المصارعة مع توفيق الحكيم، فارس آخر، من القامات الثقافية العالية، وهو الدكتور حسين فوزى ، الذى كتب بأخبار ٢٣ مارس مناصرا لدعوى الحكيم، ناقدا لمعارضة وحيد رأفت فى تصوره أن حياد مصر يعنى عزلتها، مستشهدا بما هو معروف من أن حياد سويسرا والنمسا لم يقطع الأواصر بينهما وبين أوربا، حيث لم يغلق هذا الحياد أبواب جامعاتهما ومدارسهما التكنولوجية فى وجه شعوب العالم، شرقا وغربا، ولم يقف حيادهما ضد الاستعانة بخبراتهما أو ضد دعوة أساتذة جامعاتهما ومعاهدهما الفنية للمشاركة فى نشاط جامعات الدول الأخرى .

وأكد أن سويسر أصبحت بحيادها واحة سلام لأوربا " فلماذا لا تتحول مصر إلى واحة السلام وسط البلاد العربية، وهى ملتقى قارات ثلاث، تقدم بقناتها الشهيرة أجل الخدمات للاتصالات العالمية، سواء فى التجارة بكافة أنواعها، أو فى السياحة، أو فى تبادل المعرفة والخبرة بشئون العالم " .

وبعبارات تفوح منها السخرية اللاذعة والعبارات القاسية، يرد حسين فوزى على قول الدكتور وحيد رأفت " عن دعوى الحكيم بالحياد " تعيب هذه النظرة أنها نظرة أفلاطونية بعيدة عن واقع الحياة ونبض الجماهير "، بتوجيه تساؤل إلى رأفت عما إذا كان قد استفتى جماهير الشعب بالفعل لينتهى إلى هذا الحكم، أم أنه قد تأثر بنهج ما وصف بأنه " المرحوم " الاتحاد الاشتراكى، حيث كانت مثل هذه

العبارة تتردد فى خطاباته، و يلفت حسين النظر إلى أن هذا " المرحـوم "، لـم يترحم عليه أحد عندما اندثر !

لن نردد ما قاله البعض ، سواء للحكيم أم لفوزى : وأين كنت من هذه الآراء زمن عبد الناصر، ولم تقلها إلا بعد رحيله ؟ فالحق أنه لم يكـن ليـستطيع ذلـك أصلا، لأن مواقع النشر لم تكن لتنشر مثل هذا الرأى ...

لكن الدكتور فوزى يمضى فى أسلوب يتسم بالشماتة ومجانبة الأصول عندما يسخر أيضا من قول رأفت أن الذين ينادون اليوم بحياد مصر الدائم، يريدون لها الذبول، والانزواء، والانكفاء على ذاتها، فيذهب إلى أنه خَبَر سويسرا كثيرا، فلـم يلمس انزوائها وذبولها، أما قول رأفت أن حياد مصر سيسلبها قيادتها وريادتهـا للعالم العربى، فهنا تجئ السخرية المتسمة بالشماتة أن مصر " شربت إلى كيعانها دور القيادة منذ زعامة الملك فاروق، وزعيم جاء بعده، وقـضى نحبـه ضـحية زعامته العظمى "، فهو هنا يشير إلى عبد الناصر بطريقـة تهكميـة لا تليـق، وبتجاهل ذكر اسمه، وزعم غير صحيح، كما أشرنا، سواء هنـا أو فـى أمـاكن أخرى من أن مصر، فى كثير من فترات تاريخها مارست ريادة وقيادة، لا زمن عبد الناصر فحسب، وإلا فأين صلاح الدين ؟ ومـن قبـل رمـسيس وتحـتمس وأحمس، وقطز والظاهر بيبرس، ومحمد على، وغيرهم مما يصعب حصره ؟

ويعود الدكتور وحيد رافت إلى حلبة المناقشة مرة أخرى فى مقالـه بأخبـار اليوم فى الخامس والعشرين من مارس، عارضا لما سعى الحكيم إلى توضيح فى معنى الحياد بحيث تصبح القضية المطروحة ليست قضية الحياد أو عدمـه، بـل قضية الاعتدال أو الاندفاع فى سياستنا الخارجية والتزاماتنا العسكرية، ويستشهد الفقيه الكبير بأنه هو نفسه لم يكن مرتاحا لتورطنا فى الـستينيات فـى معـارك الكونغو ضد حكومة تشومبى الانفصالية، وفى حرب اليمن التى كلفتنا الكثير من الأرواح والنفقات، وكادت تتحول إلى نزاع مسلح على نطاق واسع مع المملكـة

العربية السعودية، لكنه فى الوقت نفسه يؤكد أنه لم يكن بوسعنا أن نتجنب حرب فلسطين، بعد أن غرس الاستعمار فى قلب الوطن العربى دولة عنصرية توسعية تبغى فرض سيطرتها أو نفوذها من الفرات إلى النيل .

ويعاود الحكيم شرحه لمعنى الحياد الذى يقصده، فى مقال بأخبار اليوم فى الثامن من أبريل بأن الحياد ليس مجرد تعريفات قانونية جامدة، مما يقرأ فى كتب القانون الدولى،" ولكنه الحياد الذى نستخلصه لأنفسنا كعلاج لحالة مصر التى تستفز دائما وتستدرج إلى حيث تترك لقمة عيشها وتلقى بنفسها منفعلة فى موارد هلاكها، إلى حد أن أهملت تجديد ماسورة مياه عمرها ثلاثون عاما، وتركتها تنفجر وتعزل مواصلاتها التليفونية عن العالم، وهى مشغولة بنكبات الحروب المتلاحقة ..".

وفى الثالث عشر من أبريل ينشر الحكيم على صفحات الأهرام، ناقلا القضية إلى ساحة أوسع بالدعوة إلى عقد ندوات لمناقشة أفكار يطرحها هو فى قضايا يحددها مثل (مفهوم الحياد، و" الحياد والمعترك الدولى "، و" قضية العرب "، و" الحل " .

ويصدمنا الرجل بتحديد رايه فى القضية الثالثة، عندما يسخر من القول بأن العرب أمة واحدة، لها قضية واحدة، مؤكدا أن هذا قول " لا أساس له من الواقع ..لأن الواقع هو أن لكل دولة عربية قضيتها ومواقفها التى تهمها فى المكان الأول، فليس بينها اتحاد مشترك فى جيش واحد، واقتصاد واحد. بل فيها دول تتمتع بالغنى المفرط، وأخرى تقاسى من الفقر المدقع، وبعضها أرضه محتلة، وتهمه مؤتمرات السلام، والبعض أرضه حرة، وتهمه مؤتمرات " الأوبك "، وسعر الدولار، وأخرى جيوبه عامرة وأرضه محررة، وهمته البحث عن الزعامات، ودولة صدقت أن عليها التزامات لقضية العرب بمعناها الشائع، وليس بمعناها

الواقعى، فأضاعت حياتها ومالها وأفلست واشتغلت خادمة بالأجر فى بيوت الدول العربية الغنية، تقدم عقولها وسواعد أبنائها، وتعامل معاملة الأذلة المحتاجين .."!

وكانت تلك العبارة الأخيرة أقسى ما كتبه الحكيم، علما بأنه لم يكن وحده الذى يردد هذا، فهناك أطراف عربية بالفعل تفتقد الحكمة والبصيرة، تقدم مبررا لمن يرددون هذا من بيننا كمصريين، كما سبق أن أبنا فى موضع متقدم من المقال الحالى .

وفى الثانى والعشرين من أبريل، يكتب يوسف إدريس مقدما تحليلا نفسيا لشخصية الحكيم، تفسيرا لما يثيره من زوابع فكرية، بأنه ، فيما يبدو، مغرم بالوقوف فى وجه ما يحظى بكثير من الاتفاق بين الناس، فبينما تتنادى أصوات متعددة فى ثلاثينات القرن الماضى مطالبة بحرية المرأة، حتى بعض علماء الدين، وكيف أن هذه الحرية قرين أساسى لحرية الوطن كله، إذا بالحكيم يخرج على الجميع بإعلانه العداء للمرأة، حتى ليكتسب شهرة واسعة بأنه " عدو المرأة "!!

وبينما الحياة الحزبية والديمقراطية فى أشد درجات تفاعلها وتطورها بعد انتهاء ائتلاف معاهدة ٣٦ بين مصر وبريطانيا، يخرج علينا الحكيم يلعن البرلمان والبرلمانية والحزبية جميعا ويبشر بالمخلص والديكتاتورية ...

وبينما شعوب الوطن العربى لم تجفف بعد دموعها على فقد عبد الناصر، يخرج إلى الجميع بكتابه الصام (عودة الوعى) " فهكذا خلق الله توفيق الحكيم؛ لا يستطيع الحياة إلا محاطا بهالة اهتمام ربما أكثر بكثير مما يقوله أو يفعله " !!

أما بالنسبة لقضية الحياد فإدريس يؤكد أن حروبنا جميعا كانت دفاعا عن النفس أولا وأخيرا، متسائلا باستنكار شديد كيف نحايد قوما لم يحايدونا أبدا، بل هم دائما الذين يحاربوننا، وهم الذين يحطمون سلاحنا وبيوتنا، وهم الذين يجروننا للقتال جرا كلما طلبنا من العالم لحظة لالتقاط الأنفاس .

ويعاود إدريس التساؤل " نحايد من ؟ وهل هناك حياد بينك أنت صاحب الحق وبين صاحب الباطل؟ هل هناك حياد بينك أنت المظلوم وهو الظالم ؟ هل هناك حياد بينك أنت المسروق وهو السارق ؟ .."، ماضيا فى ذكر جوانب على نفس هذا النهج .

ويتهم الدكتور عبد العظيم رمضان فى جريدة الجمهورية، فى الرابع والعشرين من أبريل بأن الحكيم بدعوته إلى حياد مصر، يقدم أكبر خدمة للعدو الإسرائيلى، فهذا هو ما يريدونه، أن ترفع مصر يدها من المشكلات العربية كى تنفرد هى بالبلدان العربية تلتهمها واحدة تلو أخرى، ويتساءل رمضان، أننا إذا ضربنا صفحا عن الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية الأخرى، وتخلينا عن مساندة الحق الفلسطينى فى تقرير مصيرهم، باعتبار تلك مسائل " غير مصرية "، فهل يرى الحكيم إمكانية تحرير سيناء عن طريق إعلان مصر حيادها ؟

وبأسلوبها البيانى الأخاذ، لكنها فى الوقت نفسه تمسك بالحجة القوية والبرهان الساطع، تشارك الدكتورة بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن)، فى أهرام ٢٨ أبريل منبهة إلى أنها لا تريد بما تكتب أن تدخل فى موضوع دعوة الحكيم إلى الحياد، على أساس أن ذلك يمكن، بوجه ما، أن يعتبر اعترافا ضمنيا بها من حيث الشكل والمبدأ .

وفى عبارات قاطعة، واضحة، لا تحتمل أى لبس أو سوء فهم، تقرر بنت الشاطئ أن " شخصية مصر ليست من الأعراض الطارئة التى يجوز عليها التغيير والتبديل فيصبح أن تكون موضع نظر، فمن قديم الأزل تكونت هذه الشخصية بفعل عوامل طبيعية وسنن كونية، وانصهرت عناصرها فى بوتقة الأدوار الكبرى التى مرت بها فى ماضى عمرها الطويل ، فصقلت جوهرها الحر، ونفت عنه شوائب الأعراض الطارئة والصبغات الدخيلة، وبهذه الشخصية

الأصيلة المميزة عرفتها الدنيا كلها، وارتبط بها وجودها التاريخي العريق، فليس منفصلا عنها".

ولأن هذه الهوية نتيجة عمليات تاريخية طويلة، فإن مصر، وهي تفرض شخصيتها على الأجيال من بينها، لم تنتظر أى جيل منهم ليكسبها هوية محدثة، أو يتصرف فى أصيل هويتها فيمحو منها ما يشاء ويثبت على نحو ما يحدث فى مذاهبنا الفكرية ونظمنا السياسية وأوضاعنا الاقتصادية والاقتصادية .

وإذا كان الحكيم قد استند فى كل دعواه أن مصر، وقت ظهور دعوته، بائسة، جريحة، تقف بنت الشاطئ لتعايره بأنه وقت أن أمضى سنوات محلقا بكتاباته فى سماء التجريد فى مسرحياته عن (السلطان الحائر) و (الأيدى الناعمة) و (يا طالع الشجرة) و (شمس النهار)، كانت هى بالفعل تبحث ذرائع التخدير فى الواقع المصرى والإحباط واستلاب الوعى ، وتمعن البصر فى الوجوه الخبيثة خلف الأقنعة الماكرة الخادعة، وفى المخالب الشيطانية على قفاز ناعم أملس، من جلد أفعوان ...

ومع ذلك فهى لم تتصور أن هوية مصر محل نظر ...

وهى تفرض التسليم بأن مصر قد أثخنتها الجراح، وأنهكتها الأوجاع، وليكن أن الحياد هو الحل الوحيد الذى يحررها من مشاكل لا تكاد تنتهى ...

" ليكن هذا كله ، فهل بلغ بها الضياع أن نعرض هويتها وانتماءها على النظر والاستفتاء ؟ " وتجيب بكل حسم وقوة " اللهم لا " .

وعبرت بنت الشاطئ عن خشيتها من أن هذه الدعوة ذات الشكل البرئ أن تكون ذريعة " لمن يكرهون شخصيتها الإسلامية ويريدون ليستبدلوا بهذه الإسلامية السلفية، علمانية عصرية تحررها من الانتماء إلى العالم الإسلامى ".

ويبدو أن تخصص الدكتور حسين فوزى النجار فى دراسة أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد المعروف بعدائه، أو على أقل تقدير بمناداته " بالمصرية "، وضرورة

عدم التضحية من أجل المصالح العربية، كما اتضح من هجومه الشديد لكل من دعا إلى مساندة الليبيين إبان أزمتهم خلال عام ١٩١٢، فيما عرف بالمشكلة الطرابلسية، نقول، يبدو أن تخصص النجار فى هذه الشخصية جعله يتناول فى أهرام السادس من مايو مسألة الحياد بمعنى يقترب للغاية مما يريده الحكيم، حيث يسميه " استقلالا " فنتوخى مصلحة مصر ككيان سياسى مستقل، ذلك أن أول ما يفرضه هذا الاستقلال هو استقلال الإرادة، ومن ثم تندرج سيادة كل دولة على أرضها وشعبها فحسب، وليس لها أن تندرج على أرض غيرها، تحت أى شعار من شعارات القومية العربية أو غيرها من الشعارات " التجريدية " .

وفى الثانى عشر من مايو يختم الحكيم هذا الجدل بإظهار تأثره الكبير بما كتبه أحد المفكرين على صفحات الأخبار وهو الأستاذ (عبد اللطيف عبد الكريم) الذى ذكّر الحكيم بأن كتابا له يدرس فى مدرسة لدولة عربية شقيقة، فقال الحكيم فى نفسه : ما الذى سوف يقع فى نفوس التلاميذ وما سوف يقوله لهم مدرسهم ؟ سيقول لهم : " هذا المؤلف لهذا الكتاب الذى تحبونه لا يحبكم، ويريد أن ينعزل ببلده عنكم ..." عندئذ يجد نفسه تصيح به بملء الفم أنه سوف يتوقف عن الكتابة فى هذا الموضوع منهيا أحاديثه بالتأكيد مرة أخرى أنه لم يقصد انعزالا أبدا، بل يطلب المزيد من المشاركات الاقتصادية والثقافية، أما من الناحية السياسية والحربية، فالأمر مختلف، متسائلا : هل من المنطق أن تترك مصر المحتل مستمرا فى احتلاله رافضة الحل إذا لم يكتمل بحل مشكلات العرب الآخرين الذين تعرضوا للمشكلة نفسها ، ألا وهى الاحتلال الصهيونى؟!

وهو هنا يذكرنا بما كان يقال كثيرا قبل حرب أكتوبر، وخلال وجود عبد الناصر بصفة خاصة، أنه قد لا تكون هناك صعوبة فى ترك الأرض المصرية، ولكن المشكلة هى فى احتلال الضفة الغربية وأرض الجولان، وكانت السياسة المصرية تؤكد :إما الجلاء عن كل الأرض العربية المحتلة وإما لا .

والجديد الذى ظهر زمن السادات هو العمل على حل المشكلة المصرية دون ما ضرورة لانتظار حل باقى المشكلات، مما جعل الكثرة الغالبة تلوم مصر متهمة إياها بأنها جرت وراء حل منفرد، وهو ما أدى إلى إضعاف موقف الآخرين .

لكن الوقائع التى جرت على الأرض المصرية، وكذلك غموم الأرض العربية، منذ وقت نشوب هذه المعركة الفكرية، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، التى حققت الكثير مما تمنى الحكيم، فهل فاقت مصر من مشكلاتها ونعم المصريون بحياتهم ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تحتاج إلى بيان، فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن أحد عناصر القوة المصرية، ريادتها للبلدان العربية،وانسحابها التدريجى من الهموم العربية، ساعد على " تقزيمها"، وهذا عاد بصورة من صور الضرر على المصالح المصرية الخاصة، وهو الأمر الذى يحتاج بيانه إلى دراسة مستقلة !!

- جريدة نهضة مصر وموقع المصريون فى ٩/٢٦، ٢، ٢٠١١/١٠/٩

كيف قدّم سيد قطب -لأول مرة-
نجيب محفوظ إلى العالم* ؟

ما أن يُذكر اسم سيد قطب طوال العقود القليلة الماضية، السابقة على ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، إلا ويلحق به فى الذهن أفكار الغلو والعنف، حتى لقد شاع فى مصر طوال هذه الفترة، مصطلح " القطبيون "، وربما فى مواطن أخرى، حيث أريد به مجموعة من رافعي راية " الإسلامية " بنهج يقوم على استخدام العنف المادى، يصل بالاتجاه وأفكاره إلى مدى بعيد، من حيث التطرف. وليس هنا فى مجال دحض هذه الصورة المغايرة للحقيقة ، وإنما أمام قضية أخرى.

ذلك أن المتابعين لحركة الأدب العربى، وخاصة فى الأربعينيات من القرن العشرين، يذكرون جيدا كيف أن سيد قطب كان ناقدا أدبيا عملاقا، من طراز متميز، صاحب نظرات ثاقبة، وآراء نيرة، وأسلوب يتسم بقوة المنطق، ويسر التعبير، ودقة الوصف، وعمق التفسير، ورهافة الحس .

ويكفى هنا أن نبين للقارئ كيف أن سيد قطب هو الذى قدم نجيب محفوظ إلى العالم، وهو لم يزل بعد يخطو خطواته الأولى فى عالم القصة والرواية، لا يعرفه أحد، إلا إذا استثنينا قلة واضحة من المتابعين لبعض الأعمال الأدبية. وكثيرا ما أقر نجيب محفوظ بذلك معترفا بفضل الرجل، مما كان يثير دهشة البعض غير المتابعين لتطوره الفكرى .

ولم يكن سيد قطب ناقدا قليل الشأن، وإنما كان يتناول بمبضع التحليل والنقد كبار الأدباء وعمالقة الفكر، بحيث يعتبر الواحد منهم تناول عمله على يد سيد قطب، تقديرا له مكانته، وخطوة ترفع من قدر صاحب العمل الأدبى أو الفكرى،

مثل طه حسين، وعباس العقاد، وتوفيق الحكيم، وحسين فوزى، ويحيى حقى...وغيرهم .

وفى الكتاب الذى جمع عددا غير قليل من دراساته النقدية لأعمال فكرية عربية متعددة (سيد قطب، كتب وشخصيات، القاهرة، دار الشروق ، ١٩٨٣)، نجد هذه المناسبة التى قدم فيها سيد قطب زعيم القصة العربية بعد ذلك، ألا وهو نجيب محفوظ، لكن الكتاب مع الأسف لا يبين لنا تاريخ هذا النقد والتقديم، وإن كان المتخصصون فى أدب نجيب لابد عارفوه، وأنا لا أزعم أنى من هذه الزمرة التى لابد أن تكون متميزة .

كان نجيب، كما هو معروف، قد بدأ بداية فرعونية، إذا صح هذا التعبير، وذلك بروايتيه الشهيرتين (رادوبيس)، و(كفاح طيبة)، حيث كان ذلك متسقا إلى حد كبير مع ذلك الجدل الطويل الذى ثار حول هوية مصر – وما زال – وكان البعض قد سار بعيدا فى التأكيد على النزعة الفرعونية، حيث نجد الدكتور حسين فوزى متزعما هذا التوجه (انظر : سندباد مصرى)، وكذلك حبذه ، فى فترة من الفترات، الدكتور محمد حسين هيكل، وإن كان قد أعلن بعد ذلك عدوله عنه.

لكن نجيب يتجه بعد هاتين الروايتين اتجاها آخر، قد يبدو لأول وهلة أنه مختلف، لكنه فى الحقيقة " متسق "، فإذا كانت الروايتان الأولتان قد ارتبطا بمصر خاصة، فقد كان هذا شأن الرواية الثالثة التى مثلت نقلة خاصة، لكنها ظلت فى دائرة البيئة المصرية المحلية، كل ما هنالك أن **كفاح طيبة**، و**رادوبيس** تعلقتا بمصر القديمة، أما الرواية الثالثة فقد تعلقت بمصر الحديثة، أو بمعنى أصح ، بمصر المعاصرة .

أما هذه القصة الثالثة لنجيب محفوظ فهى (خان الخليلى)، حيث سجل قطب أنها منتزعة من صميم البيئة المصرية، وخاصة فى سنوات الحرب العالمية

الثانية، بغاراتها ومخاوفها وبأفكارها وملابساتها ، وحظيت بالترجمة إلى فيلم سينمائي بنفس الاسم، حظى بنجاح كبير.

وأبرز ما راق لسيد قطب فى هذه الرواية، هو " محليتها " المغرقة، على عكس ما يتصور البعض، عندما يرون أن الإغراق فى المحلية يباعد بين الأديب وبين التفاعل مع أمم وشعوب أخرى، بينما أثبتت التجربة أن أحد أهم مظاهر إعجاب كثيرين فى مختلف أنحاء العالم بأدب نجيب محموظ هو هذا الارتباط الشديد بالبيئة المحلية، باعتباره علامة صدق، وقدرة على الغوص فى خلايا الواقع، والكشف عن أبعاده وظواهره وآثاره .

وليس هذا فحسب هو الذى أعجب سيد قطب فى رواية نجيب، وهو الأمر الذى سايره فيه بعد ذلك عشرات النقاد والمحللين، ولكنه كذلك الخروج من عباءة الأدب الأجنبى، حيث أدى انبهار البعض بهذا الأدب، وخاصة الروسى، والفرنسي، والإنجليزى، إلى اقتفاء أثره، من حيث القالب والنهج، يقول قطب عما تشير إليه رواية خان الخليلى، حيث لم يكن قد قدر بعد لقطب أن يطلع على بقية رواياته، وخاصة (بداية ونهاية)، و(القاهرة ٣٠)، و(زقاق المدق)، و(الثلاثية)، أن ما لمسه فى رواية نجب يسجل خطوة حاسمة فى طريقنا إلى " أدب قومى واضح السمات متميز المعالم، ذى روح مصرية خالصة من تأثير الشوائب الأجنبية – مع انتفاعه بها – نستطيع أن نقدمه – مع قوميته الخاصة – على المائدة العالمية، فلا يندمج فيها، ولا يفقد طابعه وعنوانه، فى الوقت الذى يؤدى رسالته الإنسانية، ويحمل الطابع الإنسانى العام، ويساير نظائره فى الآداب الأخرى " (ص١٥٩).

ولا أستطيع أن أزعم أننى اطلعت على الكثير من صور النقد والتحليل لأدب نجيب محفوظ، لكنى أستطيع أن أقول أن هذا التوصيف المبكر من هذا الناقد الفذ، لهذا الأديب المعجزة، هو من أدق ما قيل بحق، والذى يدفعنى إلى المسارعة بقول

هذا هو ذلك الإحساس الذى برز فى التو واللحظة حال قراءته ألا وهو أنه عبّر بدقة عما أشعر به دائما كلما انتهيت من قراءة رواية للأديب المعجزة نجيب محفوظ .

وفى السياق نفسه، أتذكر نقدا مطولا كتبه الدكتور طه حسين، على صفحة كاملة من جريدة الجمهورية المصرية عام ١٩٥٤، وربما قبلها بعام، وكان موضوع النقد رواية نجيب (بداية ونهاية)، حيث قدم طه مقاله المطول بأنه يمكن بكل جرأة وصدق أن يقدم هذا الأديب الشاب – فى ذلك الوقت – إلى العالم أجمع مفاخرا به ومنافسا أعلام الأدب العالمى مثل فلان وفلان ...وها قد مر أكثر من نصف قرن على قراءتى لهذا المقال المطول لطه حسين يقدم به نجيب محفوظ، حيث لم تكن له بعد هذه الشهرة المدوية التى أصبحت له فيما بعد، ما لم يصل إليه من قبل ومن بعد أديب عربى، حيث برهنت السنوات التالية صدق تشخيص طه حسين المبكر لنجيب محفوظ .

وكان من مظاهر إعجاب طه بنجيب هذه العناية بتفاصيل قد لا تستوقف كثيرين، لاعتبارهم إياها قليلة الأهمية، مثل أن يسجل نجيب ما كان يحرص عليه المصريون منذ عقود من وضع " القلل " الممتلئة بالماء الصالح للشرب، وقد اكتسب بعض برودة، حيث لم يكن الطريق إلى " الثلاجات " قد عرفناه بعد، فى صينية يوجد بها بعض الماء المتسرب من " القلل"، ووجود بعض حبات " الليمون " تسبح فى هذا الماء القليل !!

ثم يسجل طه مظهرا آخر لعبقرية نجيب، ذلك أنه، مع التزامه الشديد بالفصحى فى اللغة، يفرج عن كلمة عامية أحيانا، فإذا بها تجئ غير شاذة، حتى فى هذا السياق اللغوى الفصيح، وضرب مثلا لقول أحد أبطال بداية ونهاية " اسفُخْس "، وهى كلمة تسجل للاستنكار والاشمئزاز، تجرى أحيانا على ألسن عموم الناس .

ويجئ التقدير الآخر من سيد قطب، عندما يسجل أن هذه الظاهرة – الارتباط الشديد بالبيئة المحلية – كانت – فى وقتها – حديثة العهد فى الأدب المصرى المعاصر، حيث لم تكن قد شاعت بعد فى آثار كثيرين من الأدباء على أرض الكنانة .

والذى استوقف سيد قطب بصفة عامة فى (خان الخليلى) ليست المهارة الفنية فى التسلسل القصصى، والبراعة الصادقة فى رسم الشخصيات، والدقة التامة فى تتبع الانفعالات، وإنما هو عنصر آخر هو الذى يخرج بالقصة من محيطها الضيق، محيط شخصياتها المعدودة، وحوادثها المحدودة فى فترة من فترات الزمان إلى محيط الإنسانية الواسع ، ليصلها هناك بدورة الفلك، وحلبة الأبد .

ها هنا مربط الفرس كما يقولون، فلم يكن الإغراق فى التفاصيل، والعبث الواضح من الواقعية المحلية البحتة انحباسا فى بقعة جغرافية محددة، والانفصال عن عالم الإنسانية الفسيح، بل تبلغ مهارة نجيب، فيما رأى قطب، أنك تقرأ القصة ثم تطويها، لتفتح قصة الإنسانية الكبرى، قصة الإنسانية الضعيفة فى قبضة قدر جبار، قصة سخرية دائبة تتناول بها الأقدار تلك الإنسانية المسكينة !!

ويعترف سيد قطب، رغم تأكيده على ريادة رواية خان الخليلى فى استكناه الروح المصرية المحلية، بأن توفيق الحكيم قد سبق محفوظ فى هذا فى روايته الشهيرة (عودة الروح)، لكنه مع هذا يقرر أن الملامح المصرية فى خان الخليلى أشد وضوحا، بينما لا تخلو عودة الروح من ظلال فرنسية .

وإذا كانت عودة الروح قد تضمنت الالتمعات الذهنية الملفتة، وقضايا فكرية مهمة، فضلا عن واقعيتها، لكن خان الخليلى تميزت عنها بما شاع فيها من بساطة الحياة، وواقعية العرض، ودقلة التحليل .

ويبدى قطب تخوفه من أن يثير تقييمه، وهو الناقد الشهير والمحلل العظيم، غرور أديب شاب، كان فى بدايات طريقه(!!)، مسجلا أمله فى أن يواصل هذا

الشاب المبتدئ (نجيب محفوظ) طريقه، حيث لا يزال هذا الطريق أمامه طويل، حتى تستقر ملامح شخصيته الأدبية، وتتسم بنهجها المتميز وأسلوبها الخاص الذى يتيح لنجيب أن يحتل مكانة مرموقة بين الأدباء الكبار، لا على المستوى المحلـــى فحسب، بل كذلك على المستوى العالمي.

وقد حققت الأعوام التالية أمنية الناقد الفذ، فلم يداخل أديبنا المعجــزة غـــرور والحمد لله، بل ما أن يذكر أمره إلا وتتداعى صور تواضعه الشديد، وقد لمـــست ذلك واضحا، لا من خلال الكثير الذى رواه محبوه وأصدقاؤه وتلاميـــذه الـــذين عاشروه، ولكن من خلال خبرة وحيدة ، نادرة، جلست فيها مع الأديب العظيم فى مكتبه بجريدة الأهرام عام ١٩٨٦، ومعى ابنتى، التى كانت طالبة فى بكالوريوس الهندسة، حيث أصرت على اصطحابى، من شدة إعجابها به، نتيجة قراءتها لمعظم رواياته، حتى ذلك الوقت، وكانت المقابلة تستهدف إجراء حديث معه حول تجربته فى التعليم عبر سنوات طلبه العلم، ونشرت ذلك فى مجلة كنت أصدرها باســم (دراسات تربوية)، إذ لم يتح لهذا الحديث أن يشعر به أحد، حيث كانت المجلـــة محدودة الانتشار للغاية، فقط بين باحثى العلوم التربوية، ولا فكرت أنا فى أن أعيد نشرها، ولا أدرى لماذا حقا ؟

وإذا كانت أمنية سيد قطب لنجيب محفوظ قد تحققت، فإن أمنية نجيب لقطـــب، التى لم يعبر عنها، لكننا " نحدسها " بأن يواصل الناقد تألقه النقدى، لـــم تتحقـــق، حيث جرت الرياح بما لا تشتهى الأنفس، فإذا بنجيب الذى أخذ يعلو ويعلـــو فـــى سماء الشهرة والعظمة الأدبية، يجد ناقده العظيم، قد طوفت به الرياح نحو آفـــاق أخرى مغايرة تماما، انتهت به إلى حبل المشنقة عقب ما قيل عـــام ١٩٦٥ مـــن قيادته لتنظيم إخوانى استهدف كذا وكذا مما استوجب هذه النهاية المأساوية حقـــا، مما اعتبر نقطة شديدة السواد فى ثوب ثورة يوليو، وعلى الرغم من نداءات عدد من زعماء بلدان إسلامية عرفوا قيمة المفكر الكبير، الذى ما كان له أن يلقى مثل

هذا المصير المحزن، بدلا من تكريمه وتقديره، لكن مئات الألوف من القراء في مختلف أنحاء العالم، هم الذين رفعوه عاليا- وهو في رحاب الله- فإذا بكل كتاب من كتبه، وفي القمة منها (في ظلال القرآن)، يوزع عشرات الآلاف من النسخ، وتتم طباعته الكثير من المرات، لم تبلغه مؤلفات كثيرين ممــا نــالوا الجــوائز الكبرى، وأنهر المديح على صفحات الصحف وعبر الأثير في ظل النظم القاهرة التي سادت مصر منذ الستينيات!!

- جريدة الحرية والعدالة في ٢٠١١/١١/٧

رسالة الأزهر التى لم يؤدها،
عند سيد قطب*

لدى ولع شديد بقراءة ما يمكن أن تصل إليه يداى من مجلات وصحف قديمة، ومن ذلك العدد رقم ٩٣٧ من مجلة الرسالة التى كان يصدرها أحمد حسن الزيات، وتاريخ العدد هو يونية سنة ١٩٥١، والذى حمل مقالا مهما بالنسبة لى كمشتغل بالعلوم التربوية، إلى درجة أننى أعدت نشره فى مجلة كنت أصدرها باسم (دراسات تربوية) فى العدد الثامن عام ١٩٨٧، ولأن المقال يشير إلى قضية لم ينته الحديث عنها، أستأذن القراء فى أن يتعرفوا معى على طبيعة هذه الرسالة التى رأى سيد قطب أنها واجب على الأزهر، لكنه- مع الأسف – لم يؤدها، حتى كتابة هذه السطور أواخر العام ٢٠١١!!

فقطب يسجل تقديره البالغ لهذا المعهد العريق الذى قام حارسا على الثقافة العربية والثقافة الإسلامية زهاء ألف عام.

وإذا كان الأزهر قد قام بدور عظيم من حيث " الحراسة " طوال عهود عصفت بنا فيها حروب وسياسات ومعارك، إلا أنه بانقضاء هذه الحقبة ودخولنا عصر اليقظة، منذ أواخر القرن التاسع عشر، تنظر إلى الأزهر فإذا به " متخلف فى حقول شتى" .

وإذا كان الأزهر قد بدأ يستشعر ضرورة ألا يقف وحده، حيث القافلة كلها تسير، وهو فى ذيلها، إلا أنه لم يدرك أين مكانه؟ ولم يعرف لنفسه قدرها. سوف نجد كلاما كثيرا فى المكانة والقدر، لكن حركة الأزهر على أرض الواقع لا تترجم ذلك حق الترجمة :" إنه يحاول أن يتجدد ولكن على طريق التقليد. إنه يريد

أن يلحق، ولكن ليلهث وراء القافلة لا ليأخذ بزمامها ويوجهها، وإنى لأعيذ الأزهر العظيم أن يكون فى ذلك الموقف المهين".

وأكد قطب أن رسالة الأزهر ليست مجرد الوقوف على الحواشى والشروح والتنبهات والاعتراضات، وليست كذلك المحاكاة لبعض المعاهد والكليات الجامعية باسم التجديد، فكلتاهما هى الدنيا بالقياس إلى رسالة الأزهر الحقيقية: " إن رسالة الأزهر اليوم رسالة إنشائية إبداعية، لا تفسيرية، ولا تقليدية..رسالة خلق وبناء وكفاح. رسالة بعث الفكرة الإسلامة والنهضة الإسلامية".

ويقوم قطب بالإشارة السريعة إلى عدد من الاتجاهات الكبرى التى كانت تسود العالم وقت كتابة المقال، لكن ما قاله عنها يصدق على ما يسود عالم اليوم، من حيث ما نراه من سعى الجامعة والمدرسة والجماهير والدولة ركضا، وراء هذه الاتجاهات، يملؤها الانبهار والتلاشى والدوار، لا عن خبرة ولا من بصيرة..

هنا تبرز رسالة الأزهر الحقيقية..

فللإسلام رؤية مستقلة معينة عن الحياة، رؤية كلية تمد فروعها إلى كل جانب من جوانب الحياة الإنسانية الكثيرة. كما أن للإسلام موقفا فى الشعور والسلوك.. فى العبادة، وفى الاقتصاد، وفى الاجتماع...فى سياسة الحكم، وسياسة المال..فى سياسة الدولة الخارجية والداخلية..فى كل باب من أبواب النشاط الإنسانى فى كل اتجاه.

ورسالة الأزهر الأولى هى أن يعكف على استخلاص هذه الرؤية الكلية، وعلى تنميتها بالبحث والتفكير والدراسة، فى كل حقل من حقول المعرفة، وعلى رسم الطريق لترجمتها على أرض الواقع، فى حياتنا اليومية .

ويؤكد قطب أن رسالة الأزهر الأولى أن ينشىء ثقافة إسلامية كاملة مستمدة من الأصول الأولى للإسلام، ومن الحياة النامية المتجددة فى كل آن..وينبه إلى أن مثل هذه الثقافة المرادة لن يجدها الأزهر فى الحواشى والشروح والتنبيهات

والاعتراضات..وإذا وجدها، ستظل فى حاجة ماسة إلى أن تعرض بأسلوب العصر وطريقته، وأن تنمى بالدراسات والإضافات، كى تصبح فى متناول الجماهير كلها، وفى حقول الثقافة جمعها.

ليست رسالة الأزهر لدى قطب أن يقف الأزهر من حين لآخر، مطالبا بكذا وكذا فى تدريس الدين الإسلامى بالمدارس، وإن كان فى السنوات الأخيرة، قد وقف دوره عند حد الاستجابة إلى ما يطلب منه من قِبل وزارة التربية، دون أن يمسك هو بزمام المبادرة..

ويتساءل قطب: أين هى الثقافة الإسلامية التى يريد الأزهر أن تدرس بالمدارس ؟ إن كان يعنى مجرد حفظ سور من القرآن، وشىء من الأحكام الفقهية فى العبادات، فألوف وألوف يحفظون القرآن كله، ويعرفون تلك الأحكام، والإسلام مع هذا لا يعرف حقيقته كثيرون.

والثقافة الإسلامية التى طمح قطب فى أن يقوم الأزهر بالبحث عنها والتجديد فيها، والتنمية لها، والترجمة لقيمها فى تضاعيف السلوك الفردى والمجتمعى لابد أن تكون " ثقافة حقيقية واضحة جلية، مطبقة على واقع الحياة الحاضرة، تتناول مشكلات الحياة الفردية والاجتماعية الناتجة بالبحث، وتوجد لها الحلول، ويومئذ ستزحف هذه الثقافة بذاتها إلى المدارس وإلى المجتمعات".

ولا يقف قطب عند حدود التوصيف العام، بل يسوق أمثلة لبعض القضايا التى تحتاج إلى الاقتحام فى الثقافة الإسلامية المنوطة بالأزهر أن يتول أمرها:

ما رأى الإسلام فى العمل والأجور؟ ما رأيه فى توزيع الملكيات والثروات؟ ما رأيه فى علاقة الفرد بالدولة وعلاقة الدولة بالفرد؟ وما رأيه فى سياسة الدولة الخارجية وفى المجتمعات الدولية؟ وما رأيه فى الجريمة والعقوبة؟ وما رأيه فى المعاملات المالية والاقتصاد؟ ما رأيه فى طرق الحكم ونظام الإدارة؟ ما رأيه فى خلق الكون وناموس الحياة؟

ويسلط قطب الضوء على مجالات مختلفة أخرى، يتمنى على الأزهر أن يدير حولها رسالته الحقيقية:

- تنمية التشرع الإسلامى الذى وقف منذ ألف عام ليساير حاجات الحياة فى كافة ميادينها.
- إعادة كتابة التاريخ، حيث نتلقفه من أفواه أجنبية مصوغا فى ظل فلسفات تناقض فكرة الإسلام عن الحياة ، لنكتبه من زاوية النظر الإسلامية ..
- وهنالك اللغة العربية وآدابها وتراثها، مدروسة بعقلية إسلامية مسلطا عليها جنود الفكر الإسلامية .

ويختم قطب مقاله بتكثيف الضوء على الفكرة الأساسية وراءه، فنحن إذا كنا نريد أن يكون لنا وجود مستقل يشعر به الآخرون، فيجب أن تكون لنا فكرة خاصة عن الحياة، ونظم مستمدة من هذه الفكرة، وثقافات تنبع منها وتنميها، فهذه هى حقيقة " الرسالة "، وهذه هى المهمة الحضارية الكبرى التى لابد أن نُندب إلى القيام بها وتحمل تبعاتها .

وإذا كان لنا أن نشعر بكثير من التقدير لعقلية قطب الفذة فى التفكير المستقبلى، نشعر فى الوقت نفسه بكثير من الأسى، أن يمضى على هذه الدعوة ما يزيد على ستين عاما، ومع ذلك لا يتحقق منها شيء!

ولقد سعى أولو الأمر لتطوير الأزهر وفقا للقانون ١٠٣ لعام ١٩٦١، كى يساير حركت التحديث، لكن المحصلة، بعد خمسين عاما، غير سارة، فلا الأزهر استطاع أن يحافظ على طابعه " الأصلى " الذى كان، قبل استحداث كليات " مدنية " تحت مظلته، ولا هذه الكليات المستحدثة قدمت نموذجا يختلف عما تقدمه الجامعات المدنية!!

• جريدة الحرية والعدالة فى ٢٠١١/١١/٢١

حديث نادر مع نجيب محفوظ*؟!

فى أواسط ثمانينيات القرن الماضى، كنت أُصدر دورية علمية بعنوان: (دراسات تربوية)، حرصت على أن تتسم بالطابع الثقافى. لإيمانى بأن المربين أشد حاجة للتثقف العام، حتى يحسنوا تربية الأجيال الجديدة. وتزداد الحاجة إلى هذا التثقف العام أكثر فى التخصص الذى أنتمى إليه مهنيا وأكاديميا، ألا وهو تخصص أصول التربية.

من هنا فقد كان من أبواب المجلة، حديث أُجريه مع أحد عمالقة الفكر والثقافة، حول " تجربته التربوية " طوال مشواره التعليمى. مثل الدكتورزكى نجيب محمود، والدكتورعبد العظيم أنيس، وكان من الضرورى أن يكون ضمن هؤلاء أيضا أديبنا العظيم ، نجيب محفوظ...

اتصلت بالرجل تليفونيا، فحدد لى موعدا فى مكتبه بالأهرام، وكان فى العاشرة من صباح الخميس ١٩٨٦/١١/١٦، وكانت معى ابنتى التى كانت فى ذلك الوقت ببكالوريوس الهندسة حيث كانت تعشق القراءة له، فما أن عرفت أن هناك موعدا بينى وبين الأديب العظيم حتى ألحت على مصاحبتى إليه.

بطبيعة الحال، لم أكن صحفيا محترفا أجيد فن التحاور للنشر العام، وأنتقى الأسئلة ذات الطابع الاستثارى، فمعذرة للقارئ أن يلمس قدرا من " البدائية " فى طرح الأسئلة، وقد نشرت نص الحديث فى العدد الرابع من (دراسات تربوية) الصادر عام ١٩٨٦، كما يلى:

- متى دخلتم المدرسة الابتدائية؟
- أظن سنة ١٩٢٠، أو ١٩٢١
- أى مدرسة؟
- الحسينية الابتدائية بالعباسية.

- هل تذكر واحدا من معلمى هذه المدرسة استقرت صورته فى ذاكرتك؟ ولماذا ؟

- أذكر اسم الشيخ " محرم"، الذى كان معلما للغة العربية...لقد كان شخصية لا تخلو من الطرافة..

- هل كانت هناك مواد دراسية معينة تستطيع أن تقول أنك أحببتها أكثر من غيرها؟

- الحقيقة، الإنسان منا يحب المادة التى يتفوق فيها عادة، وقد كنت متفوقا فى مادة الرياضة، وإلى درجة ما، مادة العلوم..إن هذا بطبيعة الحال قد لا يتسق مع اتجاهاتى الأدبية فيما يبدو للناس.

- إن هذا يجعلنا نقفز بعيدا إلى مرحلة الجامعة..فإذا كانت ميولك قد اتجهت إلى العلوم الرياضية والطبيعية، فلماذا اتجهت فى الجامعة إلى دراسة الفلسفة دون غيرها ؟

- بعد أن حصلت على ما كان يسمى بشهادة " الكفاءة "، وهى بعد ثلاث سنوات من الابتدائية القديمة، وتبقت أمامنا سنتان فى المدرسة الثانوية، كان علينا أن نثبت فى استمارات خاصة، الشعبة التى نود الالتحاق بها: علمى؟ أو أدبى؟

وقد كتبت اختيارى: " علمى " ...لكن كان فى ضميرى أن أدرس الفلسفة، وكنت قد قرأت فى كتب " جوستاف لوبون "، الفيلسوف الفرنسى، أن الذى يتخصص فى فرنسا فى الفلسفة، يكون حاصلا على البكالوريا، القسم العلمى، فظننت أن الحال هنا فى مصر كذلك، ثم جاء فى حديث عارض بينى وبين أحد المدرسين أننى أحب أن أدرس الفلسفة فيما بعد فى الجامعة، فقال لى: أنه، لكى يتم ذلك، فلابد أن تكون الشعبة المختارة هى " أدبى "، علما بأن المواد التى كنت لا أرتاح إليها ولا

أحصل فيها على درجات متفوقة، هى المواد الأدبية، مثل اللغات، والتاريخ، والجغرافيا بصفة خاصة، وأستثنى من ذلك : اللغة العربية. ولقد جازفت على الرغم من هذا ودرست مثل هذه المواد. ومن الغريب أننى تفوقت، لا بسبب هذه المواد، وإنما بسبب العلوم والرياضيات، لأن طلاب الشعبة الأدبية، كانوا يدرسون كذلك طبيعة كيمياء ورياضيات، مثلما تدرس فى علمي، ولكنها تقل فى الكم.

- هل هذا يمكن أن يفسر لنا، لماذا لم تواصل دراساتك العليا فى قسم الفلسفة ؟

• عندما التحقت بقسم الفلسفة كنا مغرمين " بالفكر"، ونتابع إنتاج مفكرينا مثل طه حسين، والعقاد، وهيكل، والمازنى، وسلامة موسى...وهؤلاء كانت أغلب كتاباتهم فى النقد والفكر، لا فى الفن، فكان أن أغرمت بهذا الاتجاه، دون أن تتبين لى حقيقة استعداداتى، وكنت أقرأ الأدب كهواية، ثم وجدت أن الهواية هى الغالبة، وأحببت أن أصحح مسارى التعليمى، بأن أنتسب إلى قسم اللغة العربية، فسكرتير الكلية، وكان اسمه "عباس محمود " أخبرنى بأن هذا غير ممكن، وأن من الأفضل أن أكمل دراسة الفلسفة، وبعد ذلك أستطيع أن أمارس ما أهوى!!

(عباس محمود هذا الذى أشار إليه أديبنا هو صاحب ترجمة الكتاب الهام المعروف لتشالز آدمز " الإسلام والتجديد فى مصر"، ولعل هذا يبين لنا مقدار ونوع النشاط الفكرى والثقافى فى الجامعة المصرية، إلى الدرجة التى تجعل " الموظفين" يقفون فى صفوف لاكتاب والعلماء، لنقارن هذا بما اصبح الآن من تحولبعض الأساتذة إلى مجرد موظفين!!).

- لقد تخرج نجيب محفوظ من التعليم الثانوى سنة ١٩٣٠..وفى تلك الفترة، كانت هناك أزمة مالية طاحنة فى العالم كله، وتأثرت بها معظم البلدان تأثرا شديدا، وقد دفع هذا الجمهرة الكبرى من الطلاب إلى أن تبحث عن ذلك

التخصص العالى الذى يضمن لها الوظيفة الحكومية، ومن هنا فقد مثلت مدرسة المعلمين العليا مركز جذب لكثير من أجل هذا(وهذا ما زرع غيرة خفية، دفعت بعض المفكرين من خريجى الجامعة لصور نقد حاد إلى مدرسة المعلمين العليا، وما سار على نهجها بعد ذلك، مثل كلية التربية)، فلماذا لم تفكر فيها، واتجهت إلى كلية الآداب بالجامعة المصرية؟

فماذا كانت إجابة أديبنا الكبيرعلى هذا التساؤل وتساؤلات أخرى.؟ هذا ما نرجو استكماله فى مقال تال بإذن الله.

• جريدة اليوم السابع فى ٢٠١١/١١/٣٠

..وما زال نجيب محفوظ يتحدث* :

...اتصالا بما عرضنا له من حديث مع نجيب محفوظ أجريناه فى نوفمبر ١٩٨٦، وسألناه : لماذا لم يتجه، بعد انتهائه من المرحلة الثانوية إلى مدرسة المعلمين العليا، مثل كثيرين، حتى يضمن عملا، فى ظل الأزمة المالية العالمية التى كانت سائدة، كان رده:

" الحقيقة أننى لم أشعر بهذه الأزمة الاقتصادية إلا من الناحية النظرية فقط، أى بالاعتماد على ما يرد بشأنها من أخبار ومقالات فى الصحف والمجلات. لكن على المستوى العملى، فقد كنا بعيدين عنها. هكذا أبناء الموظفين أصحاب الدخل الثابت، وبالعكس، كانت هذه الفترة من أسعد فتراتهم. وتعجب إزاء هذا أن تجد إقطاعيا مثل محمد باشا محمود: رهن أرضه . عمر طوسون، الأمير، اقترض، لكننا ، بمرتباتناالصغيرة الثابتة، كنا ملوك البلد فى هذه الفترة. كل سوق البلد

كانت تعتمد علينا نحن! كان المصروف الذى يعطيه الموظف لزوجته، كى تنفق على البيت فى حدود ثلاثة جنيهات فى الشهر: مأكل ، ومشرب، وكل شيء!!

ثم حدث عكس هذا عندما بدأت الأزمة فى الزوال، بدأ التحسن فى أحوال الكبار، ثم بدأت أحوال أصحاب الدخل المحدود تسوء وخاصة فى الحرب العالمية الثانية.

كانت الأصوات تظهر فى محيط الأسرة بحثى على التفكير فى المستقبل الوظيفى، ويشيرون إلى هذا وذاك من أقاربى ممن كانوا يشغلون وظائف حكومية مرموقة، بمعايير ذلك العصر، ثم يتساءلون: بماذا ستفعل بدراسة الفلسفة؟ على الرغم من هذا لم يهزنى ذلك، لأن المستقبل الوظيفى لم يكن يشغلنى..كانت مسألة الرزق لا تقلقنى...ليأتى من أى طريق..من أى وظيفة..هذا لا يهم..كنت أشعر بقدر من الطمأنينية المادية..كان أى مبلغ يكفى الإنسان..كان هناك زملاء التحقوا بوظائف بالبكالوريا بمترب ٧،٥ جنيه، وكوّنوا أسرا..من هنا لم تقلقنى مسألة الوظيفة. إن الذى كان يهتم بها هو الذى كانت تبهره فخامة الوظيفة، أما أنا فقد كانت تبهرنى فقط " فخامة العلم "".

– ثم قلت لأديبنا الكبير: هناك موقف مشهور فى ثلاثية بين القصرين، دار فيه حوار بين الأب (السيد أحمد عبد الجواد)، والإبن (كمال)، عندما حصل على البكالوريا، وأخبر والده بأنه يريد الالتحاق بمدرسة المعلمين العليا، فثار الأب متهما هذه المدرسة بأنها " غير محترمة " ..هل هذا الموقف كان صدى لخبرة شخصية لنجيب محفوظ أو لأحد زملائه أو معارفه أو أقاربه، أم أنه كان مجرد خيال قصصى؟

وكان رد أديبنا :" لم نكن جيل المعلمين..كانت المعلمين تقفل أبوابها عندما التحقنا بالجامعة (حيث حل محلها معهد التربية العالى للمعلمين)، ولكن هذا الموقف يعبر عن اتجاهات كنا نسمعها تتردد على الألسن، وشائعة فى الرأى

العام. إنها لم تكن خيالا، لأن الخيال فى الأدب ما هو ؟ إنه الواقع، وقد خلق من جديد، حتى يناسب هدف الرواية. ليس هناك خيال لا يعتمد على جذور الواقع، وإلا فإنه لن يؤثر فى قارئه. إنك عندما ترى " دراما " فإنك تضحك، أو تبكى...لماذا ؟ لأنها حقيقة وليست خيالا".

ثم أخطرت أديبنا الكبير، بدراسة سابقة لنا عن أدب نجيب محفوظ من الناحية " التعليمية "، وعلى سبيل المثال: موقف " محجوب عبد الدايم " فى (القاهرة ٣٠)، عندما تضيق به الظروف الاقتصادية وتطحنه إلى الدرجة التى تجعله لا يجد قروشا بسيطة لشراء كتاب مقرر عليه فى اللاتينية..ونفس الشيء فى (بداية ونهاية)، عندما اضطر الأخ الأكبر أن يترك دراسته كى يعول أسرته، وكذلك فى (خان الخليلى) ..كل هذه المواقف تبين أن " تكافؤ الفرص " لم يكن قائما. هل نفهم بناء على ذلك أن هذا كان يعبر أيضا عن واقع فى الفترة التى عاشها أديبنا؟

وكان رد نجيب: " نعم كانت قائمة، ولها نماذجها المتعددة، ولكن لكل منها أسبابها الخاصة، فمحجوب عبد الدايم، مثلا، لم يكن أبوه موظفا، كان فى قطاع خاص، وهو القطاع الذى تأثر بالأزمة. فى بداية ونهاية، توفى الأب، فجاءت النكبة لأن المعاش لم يكن يكفى. أحمد عاكف فى خان الخليلى، كان أبوه على المعاش، فإما أن يتعلم هو أو أخوه، وكانت التقاليد تقتضى أن يضحى الأكبر من أجل الأصغر. إذن الأزمة لم تكن تحدث بالنسبة لموظف أثناء شغله الوظيفة، إنما النكبات كانت كثيرة، والموظف كان دائما على حافة النكبات..إذا مات..تدهورت حالة الأسرة".

ثم سألت أديبنا: أن هناك من يلاحظ أن روايات نجيب محفوظ فى العهد الأخير، تكاد تخلو من التعرض لمسائل وقضايا تعليمية، مثلما كان الأمر قبل ذلك: مظاهرات الطلاب..ظروفهم فى المدارس والجامعات..الاشتغال بالسياسة

والأحزاب..وهكذا : إلى أى حد يمكن أن نقول أن هذه ملاحظة صحيحة أو غير صحيحة؟

وكان رد أديبنا: " فى العهد الأخير، جاءت مشكلات أخرى، لم تعد مشكلات التعليم هى الأولى..التعليم بالمجان..المفروض هذا..الإشكال هو " نوعية " التعليم، ولذلك عندما أتعرض للشباب ، فإننى أبين من خلال الوقائع أنه لم يحصل على تعليم كاف..لا يجد عملا..لا يستطيع الزواج ..لا يجد مشكنا..مشكلات كلها حديثة ضاغطة، لم تكن قائمة قبل ذلك..لقد كان الدخل قليلا قديما، لكن كان من السهل على الشباب أن يجد عملا، وأن يجد مسكنا ، وأن يتزوج".

والحق، أن الحديث لم يتوقف عند هذا الحد، فقد تطرق إلى أمور أخرى، لكننا نكتفى بهذا القدر.

• اليوم السابع فى ٢٠١١/١٢/٨

زعماء ثلاثة فى قفص الاتهام*؟!

طوال سنوات إعدادى لرسالة الدكتوراه أواسط الستينيات من القرن الماضى، عندما كنت أختلف إلى مبنى دار الكتب المصرية العتيد بباب الخلق، كنت ألاحظ شخصا بعينه لا يمر يوم، على وجه التقريب ،دون أن أراه، مكبا على القراءة والنقل من صحف قديمة، يومية وأسبوعية، تماما كما كنت أفعل، لكن عملى توقف إلى حد كبير بالانتهاء من الدكتوراه، أما صاحبنا، فما ذهبت مرة إلى هناك لأغراض أخرى بعد ذلك إلا ورأيته، كعادته، مكبا على أكوام من الصحف القديمة.

كان من الطبيعى أن أسعى لمعرفة اسم الرجل، فعرفت أن اسمه (أنور الجندى)، الذى تابعته بعد ذلك فى عديد من الكتب التى أصدرها ،وكلها، نتاج قراءاته فى الصحف، وكل كتاب منها حقيقة يعتبر كنزا من المعلومات الفكرية والثقافية الثمينة، مما كان من المفروض أن يضع الرجل فى موقع متميز من أعلام الثقافة العربية، لكن التحيزات الفكرية والإيديولوجية مع الأسف الشديد لم تتح له هذه الفرصة .

ومع ذلك فلابد أن أشير إلى أن مشكلة مهمة تعلقت به من ناحيتى على الأقل مع هذا الرجل الدءوب، ألا وهى أنه كان لا يُوَثق ما يكتب وينقل ، فيكفى مثلا أن يقول أن سلامة موسى كتب فى جريدة أو مجلة كذا، ويجئ بالنص، دون أن يذكر تاريخ الجريدة أو المجلة، وهكذا فى معظم مصادره، مما اضطرنى فى كثير من الأحيان إلى ألا أعتمد على كثير مما كتب، مع أنه – فى نظرى – من أهم وأخطر ما يمكن، وهو الأمر الذى نلاحظه كذلك على بعض كبار المفكرين والعلماء .

ولعل قضية اليوم هى خير نموذج لذلك، فالزعماء الثلاثة الذين يتهمهم الجندى اتهامات خطيرة، لا يوثق ما جاء به من معلومات عنهم، مع ثقتى الشخصية فى

مصداقية الرجل، لما سمعته عن خلقه الفاضل وشخصيته الدمثة وعمق إيمانه، من بعض الذين احتكوا به من قرب فى مواقف مختلفة، لكن المنهج العلمى لا يعرف " زينب " كما هو التعليق الفورى الشهير فى مسرحية فؤاد المهندس المعروفة (أنا وهو وهى)!

وكتابه (صفحات مجهولة من الأدب العربى المعاصر) نموذج واضح لكم المعلومات المهمة والخطيرة عن زوايا وقضايا وأحوال فى فكرنا المعاصر، ما كان لأحد أن يقف عليها بهذه الكثرة والتنوع إلا إذا كانت قد أتيحت له مثل هذه الفرصة التى أتيحت للجندى، من حيث الاطلاع المستمر عبر سنوات على قراءة الصحف والمجلات القديمة، وعندما أقول " القديمة " فإنما أقصد هنا منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، والتى هى بالفعل فترة كانت غاية فى الخصب الفكرى .

أما الزعماء الثلاثة المقصودون، فهم سعد زغلول، ومحمد عبده، وقاسم أمين، وهم كما نرى أعلام شوامخ، استطاع كل منهم فى مجاله، أن يكون هو فارسه بلا منازع ؛ فسعد زغلول أصبح هو " زعيم الشعب "، ومحمد عبده " رائد الإصلاح الدينى "، وقاسم أمين، رائد تحرير المرأة .

لكن الجندى ينسف كل هذه الشهرة التى اقترنت بكل زعيم من هؤلاء، والمسرح الأساسى الذى أدار عليه معركته، هو صالون الأميرة نازلى، ذلك الصالون الذين كان فريدا فى شكله ورواده، وصاحبته، والأهم من ذلك، فى زمنه، صحيح أن مجالس العلماء العامة، عرفها تاريخنا الحضارى كثيرا، ولعل أقربها كانت ندوات جمال الدين الأفغانى على أحد مقاهى القاهرة (مقهى اللواء)، حيث التف حوله فيها كثير من تلاميذه، كان منهم محمد عبده نفسه، وآخرون، لكن وجه الدهشة والتميز بالنسبة لصالون الأميرة نازلى أن الجمهور لم يألف أن تفتح سيدة

باب بيتها لعديد من الرجال لتجالسهم، حتى ولو كان المجلس للمناقشة وتبادل الرأى فى آراء وافكار وقضايا ثقافية .

وهنا يثير الجندى علامات شك فى هذا الصالون، على اعتبار أن الإنجليز هم الذين استقدموا الأميرة نازلى فاضل، بنت الأمير فاضل الملقب بأبى الأحرار فى تركيا، إلى مصر بعد الاحتلال، حيث توثقت صلتها باللورد كرومر عميد الاحتلال البريطانى، وبدأ هذا الصالون يكون " مطبخا " لصناعة اتجاهات وأفكار يبرز بها زعماء مصريون، تكون صلتهم باحتلال " طيبة ".

هنا، لا يورد الجندى براهين ووثائق تؤكد كلامه، وإنما هى " استنتاجات " يمكن ألا تصمد طويلا أمام المناقشة العلمية المنهجية، حيث أن البحث التاريخى يتطلب " وثائق " مؤكدة تؤكد هذا الرأى أو تنفيه .

وعلى سبيل المثال فهو يذهب إلى أن الأميرة نازلى قربت سعد زغلول من اللورد كرومر، وأن هذا التقارب ، قارب بين سعد زغلول، ومصطفى فهمى الذى رأس الوزراء فى عهد الاحتلال، وكان وثيق الصلة بالإنجليز، وهو الأمر الذى ربما لا يحتاج إلى وثائق، فسلطة الاحتلال يستحيل أن تأتى برئيس وزراء ما لم تكن راضية عنه، ورضا الاحتلال عن مسئول محلى لابد أن تكون له علامات ومظاهر، تتمثل فى تحقيق مصالح الدولة المحتلة .

لكن أخطر ما يسجله الجندى هو أن سعد زغلول باقترانه من ابنة مصطفى فهمى (صفية، التى تسمت باسم زوجها فأصبحت صفية زغلول، على عادة الأجانب، لا صفية مصطفى فهمى)، وهى التى تلقبت فيما بعد " بأم المصريين "، وأن هذا ينثر ظلال شك على ابنة المتعاون مع الاحتلال، لكن هذا دليل ضعيف، فكم من أبناء، رفضوا أن يسيروا على نهج آبائهم، فضلا عن أن الفترة التى عاشها مصطفى فهمى ربما كانت فترة انكسار، من حيث حاثة العهد بالهزيمة

وحدوث الاحتلال، وأن العكس قد حدث عندما تفجرت الثورة الشعبية عام ١٩١٩، مما ساعد على توليد طاقات الثورة والاحتجاج والمعارضة للاحتلال .

لكن الحق الذى يقال، هو أن هناك بالفعل ظلال شك ظهرت حول صلة سعد الطيبة بالاحتلال، وهو الأمر الذى أكده أستاذ وباحث تاريخى كبير هو الدكتور عبد الخالق لاشين بكلية الآداب بجامعة عين شمس، من خلال كتاب أحدث دهشة وضجة وقت ظهوره منذ عدة عقود .

ويسوق الجندى بعض الوقائع التى أعلم صدق ما يقول عن بعضها، لكنى لا أملك المعلومات الخاصة ببعض آخر، فمن ذلك أن محمد فريد زعيم الحزب الوطنى الشهير، بعد مصطفى كامل، والذى كان منفيا فى أوربا، أرسل برقية إلى سعد زغلول يهنئه فيها بزعامته للأمة، ويرجو له التوفيق، إلا أن سعدا لم يرد عليه . كذلك فعندما اشتد المرض على فريد فى منفاه، ونفذ المال مما جعل جهد العلاج عسيرا، جاء بعض الطلاب المصريين إلى سعد وقت أن كان بباريس يسألوه المساعدة المالية، لم يستجب، لأنه لا يدفع " لمجنون " !! ويرتبط بهذا أن سعدا كان هو وزير الحقانية (العدل) عندما حكم على محمد فريد بالسجن ستة شهور .

وسعد زغلول أيضا هو الذى وقف معارضا المطالبة الوطنية بجعل التعليم فى المدارس باللغة العربية، بدلا مما كان قائما حيث كان باللغة الإنجليزية، وكان ناظرا (وزيرا) للمعارف (التربية والتعليم)، على عكس ما يشيع كثيرون مع الأسف الشديد. صحيح أن بدء التعريب كان فى عهده، لكن لم يكن وفقا لرأيه، وإنما رضوخا لتيار عام وطنى كان قويا يلح على هذا المطلب المهم .

كما أن سعد زغلول دافع عن مشروع مد أجل امتياز قناة السويس عندما عرض على الجمعية التشريعية، وهذا المشروع هو أحد الأسباب التى كمنت وراء

اغتيال رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، بطرس غالى، جد الدكتور بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة الأسبق .

ولقد استند الجندى إلى نصوص مهمة لتشارلز آدمز فى كتابه عن الإسلام والتجديد فى مص ، وإن كان ، كالعادة " لا يشير إلى الصفحات التى اعتمد عليها، لكننا وجدناها، ص ٢١٩، و٢٢٠ ، فتشارلز يقول بالنسبة لاختيار سعد للمعارف العمومية ص٢١٩ " ..واختير لهذا المنصب ليقضى على روح الثورة التى نشرها مصطفى كامل بتهييجه المتواصل بين تلاميذ المدارس، وكان قد عظم تأثيرها فى نفوس الطلاب وانتشرت بينهم انتشارا سريعا، وأصبح الإخلاد إلى النظام فى المدارس من الأمور المستعصية، وبذل سعد زغلول جهدا عظيما فى هذا السبيل، كما قرر تشارلز أن سعدا قد نجح " أكثر من أى مصرى آخر فى أن أصبح هدفا لهجمات الوطنيين " .

أما بالنسبة لموقفه عموما من الاحتلال، فيكتب تشارلز ، ص ٢٢٠ : " كان فى الجانب الأكبر من حياته صديقا للاحتلال، صادق النية، مخلص الرأى، وعاون البريطانيين فى خطتهم التى أرادوا بها إصلاح الإدارة ....أما دفاعه فى مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٩ عن اقتراحات الحكومة بمد أجل لامتياز قناة السويس، مما أثار ثائرة الوطنيين وهاج معارضتهم القوية، فقد كان شاهدا على ولادته " .

ويقول فى الصفحة نفسها أنه: " عندما أظهر هذا الميل إلى التعاون مع البريطانيين كان فى الواقع يسلك السبيل نفسه الذى سار عليه محمد عبده، والذى أصبح مبدأ من مبادئ شيعته فيما بعد " .

وإننا وإن كنا نقر بهذا الذى قيل عن سعد فى هذه الفترة، إلا أننا لا ينبغى أن نستمر فى الحكم، ذلك أن مما يقبله العقل أن نرى شخصا يغير من اتجاهه، ربما من موقف إلى نقيضه، وفقا لظروف متعددة، وهذا ما تؤكده لنا وقائع التاريخ القريب من رؤية عدد غير قليل من عمالقة الفكر، ينتقلون من توجه – مثلا –

ماركسى إلى إسلامى، وربما والعكس أيضا، وكما رأينا بعد سقوط منظمة الدول الاشتراكية، وكيف أصبح نفر من اليساريين العرب، ضمن ما يسمى الآن " بالليبراليين الجدد " ..وهكذا

ومن هنا فلا ينبغى أن ندهش، أن نرى سعدا وقد لمس يقظة وطنية تسرى كالكهرباء فى أوصال الشعب المصرى، وأن تمنحه الثقة فى زعامتها، أن يرى الرجل ما لم يكن رآه من قبل ...أن يرى الكفاح الوطنى هو طريق الاستقلال، وقد أقر تشالز بذلك، حيث كتب (ص٢٢١) يقول : " أن أقدر الرجال الذين عاونوا الإنجليز من قبل قد أصبح ألد خصم لهم، وانقلب مدافعا عن أمانى البلاد، قوى الشكيمة، لا يلين ولا ينثنى عن المطالبة باستقلال بلاده استقلالا تاما " .

أما الزعيم الثانى، قاسم أمين صاحب دعوة تحرير المرأة، فمصدر تشكك الجندى فيه (ص ٣٠٨) أنه كان من دعائم صالون نازلى فاضل، وهو سبب ضعيف حقيقة، إذ يكون التشكي ، إذا وجد، نتيجة تحليل لمضمون دعواه، لكنه فى الحقيقة يستند إلى ما كتبه قطب الأهرام منذ مدة قد تقرب من ثلاثة أرباع القرن (داود بركات)، لكن الجندى، مع الأسف لا يذكر لنا المصدر المكتوب : هل هو كتاب ؟ وما عنوانه ؟ هل هو مقال ؟ وما تاريخه ؟ خاصة وأن الكلام المنسوب إلى داود بركات كلام خطير حقا يستحيل أن نشكك فى أمانة الجندى فى النقل، لكنا كنا نحب أن نردد مع إبراهيم عليه السلام: (ولكن ، ليطمئن قلبى) .

ومن حسن الحظ أن الدكتور محمد عمارة فى مقدمته للأعمال الكاملة لقاسم أمين، وثق هذا النص فذكر أنه جاء ضمن مقال نشر بجريدة الأهرام، نشر فى ٤ مايو سنة ١٩٢٨، فماذا قال داود ؟

النص، وفقا لما نقله الجندى يقول: " كانت الأميرة نازلى فاضل بنت الأمير فاضل الملقب بأبى الأحرار فى تركيا وزوج خليل شريف باشا سفير تركيا بباريس قد عادت إلى مصر بعد الاحتلال فوثقت روابط ودها مع اللرود كرومر

وفتحت ناديها لطائفة من نوابغ الأمة كالشيخ محمد عبده، وسعد زغلول، ومحمد بيرم، فى كل أمر، فألف الكونت داركور كتابا سماه (المصريون)، وملأ صفحاته هجوما على مصر حمل فيه على نساء مصر، فتصدى له قاسم أمين ورد عليه مبينا فضائل المرأة المصرية وجلالة تقاليدها ، واستنكر خطة بعض السيدات المصريات اللاتى يتشبهن بالأوربيات . فاقتنص الخصوم الفرصة ليوقعوا بين تلك الطائفة من نوابغ الأمة وبين الأميرة، وأخذوا يكتبون فى إحدى الصحف ضدهم . فلما كانت ذات ليلة والشيخ محمد عبده فى دار الأميرة، وقال لها أحدهم أن قاسم أمين الذى يؤيده إخوانه يعنيها هى وحدها بذم المصريات اللاتى يقلدن الإفرنجيات ، ويسرن سيرتهن، لأنها المصرية الوحيدة التى تقابل الرجال فى ناديها، فغضبت الأميرة واحتدم غضبها، وقالت للشيخ محمد عبده قولا شديدا كان من نتيجته أن وجه قاسم أمين إلى تصحيح خطئه بكتاب ينشره، حتى لا يفقدوا تعضيد الأميرة، صاحبة الصالون، وهكذا نتجت عن الفصل الكبير النتيجة الكبيرة، حيث أخرج مؤلفه تحرير المرأة ".

وإذ يؤكد الجندى أن أسلوب كتاب تحرير المرأة يحمل السمات العامة لأسلوب الشيخ محمد عبده، مما يشير إلى أنه الأب الحقيقى لما ورد فيه من أفكار، لكن هنا أيضا لا يسوق الجندى براهين أكثر ثقة ودقة لتدعيم قوله هذا، وإن كان الدكتور محمد عبارة قد قام بمثل هذا التحليل المطلوب لمضمون الكتاب، ومقارنة بعض نصوصه بنصوص أخرى لكتاب تحرير المرأة فينتهى هو الآخر، إلى تأكيد صلة محمند عبده بما يتضمنه من أفكار، وكان ذلك من خلال مقال مثير نشرته مجلة الإذاعة والتلفزيون منذ عدة عقود، مما تعيه ذاكرتى، لكن هذا المعنى ردده فى مقدمته المطولة التحليلية للأعمال الكاملة لقاسم أمين (صص١٣٦-١٣٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٦) ، حيث انتهى إلى الحكم التالى (ص١٣٨):

" والرأى الذى أومن به، والذى نبع من الدراسة لهذه القضية، هو أن هذا الكتاب إنما جاء ثمرة لعمل مشترك بين كل من الشيخ محمد عبده وقاسم أمين ...وأن فى هذا الكتاب عدة فصول قد كتبها الأستاذ الإمام وحده، وعدة فصول أخرى كتبها قاسم أمين ".

والحق أن ما يلقى بظلال من الشك على موقف قاسم أمين فعلا أن ما ورد فى كتابه الذى رد به على الكونت داركور ، كان مناقضا إلى حد كبير لما كتبه بعد وقت قصير فى كتابه عن تحرير المرأة، وخاصة قوله، فيما أورده الجندى (ص٣١٠) " هذه الحقيقة التى أنشرها اليوم شغلت فكرى مدة طويلة كنت فى خلالها أقلبها وأمتحنها وأحللها، حتى إذا تجردت من كل ما كان يختلط بها من الخطأ استولت على مكان عظيم من موضع الفكر منى بورودها وتنبهنى إلى مزاياها، وتنبهنى بالحاجة إليها فرأيت أن لا مناص من إبرازها من مكان الفكر إلى فضاء الدعوة والذكر " .

أما ما سبق أن كتبه فى رده على داركور ، فيلخصه عمارة (ص٦١) فى النقاط الثلاثة التالية :

١- فحبذ الحجاب للمرأة الشرقية، ودافع عن المجتمع الشرقى الانفصالى ..ورأى فى ذلك التطبيق الأمين لتعليم الإسلا ، والتحقيق للمساواة الحقة بين الرجال والنساء !

٢- ووجه سهام نقده وهجومه إلى الاختلاط فى أوربا، وعمم على مجتمعاتها تلك الصورة التى ربما كانت خاصة بشريحة هامشية فى تلك المجتمعات ...

٣- وخلص إلى أن الشرق والمرأة الشرقية ليست لديها قضية ولا مشكلة تستحق البحث والدعوة إلى التغيير...وأن المشكلة هناك لدى أوربا التى أباحت الاختلاط ففقدت النعيم الذى ينعم به الشرقيون ..!

إننا نؤمن باحتمال التحول الفكرى، لكن الجندى يقول بوجود فاصل لا يتعدى شهرين بين رأى ونقيضه، كى يرجح احتمال أن يكون كتاب تحرير المرأة قد كتب بالفعل إرضاء للأميرة نازلى فاضل .

أما محمد عمارة فيؤكد أن رد قاسم على كتاب داركور كان فى أوائل عام ١٨٩٤، أما كتاب تحرير المرأة فقد صدر عام ١٨٩٩، أى فصلت خمس سنوات بين الكتابين، وهى فترة يمكن أن ترجح احتمال تغير رأى الرجل، ليس بالضرورة نتيجة ضغط من الأميرة نازلى، وإنما لقناعة شخصية .

أما بالنسبة للشيخ محمد عبده، فقد تثبتنا نحن أثناء عملنا فى رسالة الدكتوراه التى كانت عن الفكر التربوى فى عهد الاحتلال البريطانى من أن الرجل لم يكن محبذا للنهج الثورى، وكان هذا موضع خلاف مشهور بينه وبين أستاذه جمال الدين الأفغانى، ومن هنا فلم يكن الرجل متعاطفا مع الثورة العرابية، لكن يمكن القول بأنه " اضطر " إلى الوقوف مع المعسكر العرابى، فى الشهور أو الأسابيع الأخيرة، حيث كان التيار جارفا لمقاومة سعى البريطانى للهجوم على مصر، ومناصرة الخديوى توفيق لهم، ومن هنا جاء نفى الشيخ عقب فشل الثورة وبدء الاحتلال البريطانى .

ولعل هذا يتسق ما ما نقله الجندى (ص٣١١)عن مذكرات كرومر (لا يحدد اسم الكتاب ولا الصفحة كالعادة)، حيث كتب كرومر " ...وفى المرحلة التى فكر فيها الجند فى الاحتكام إلى السيف واستعمال القوة والعنف، والخروج عن طاعة ولى الأمر، كره الإمام أن يكون من المناصرين للحركة، لأن القائمين بها خرجوا عن الطريق الذى رسمه، ولأنه رأى بثاقب نظره أن القوة والعنف لا يجديان ...".

ومما استند إليه الجندى ايضا فى تشكيكه فى وطنية الشيخ محمد عبده (ص٣١٢) :

- ما كتبه اللورد كرومر فى كتابه (مصر الحديثة) من أن العفو عن الشيخ كان بسبب رجاء من نازلى فاضل، وبعد أن أعطيت المواثيق إلى كرومر بأنه لن يشتغل بالسياسة العليا.
- مما سجله محامى العرابيين الشهير " بلنت " فى مذكراته قول الشيخ محمد عبده : نحن لا يهمنا من يبقى سنة أو سنتين، أو خمسا، ما داموا سيشركوننا فى الأمر .
- ويقول أحمد أمين فى كتابه عن زعماء الإصلاح فى العصر الحديث أن اللورد كرومر ساعده ورفع من قدره وعينه فى مناصب القضاء الأهلى فى محكمة بنها، ثم الزقازيق، ثم عابدين ، عين مستشارا فى محكمة الاستئناف، وصرح كرومر بأنه لا يوافق على عزله من منصب الإفتاء مهما كانت الأحوال ما دام موجودا .

والحق أننا نتحفظ إلى حد كبير بالنسبة لما يوجهه بعض خصوم هذا الزعيم أو ذاك، كما نرى من يوجهون اتهامات إلى جمال عبد الناصر، مثلا، والبعض إلى عرابى، وبعض آخر إلى محمد نجيب، وهكذا، فالنقاء التام لهذا الزعيم أو ذاك، يستحيل تصوره، فلكل زعيم أخطاؤه وسلبياته، فهو أولا وأخيرا " بشر" ، يخطئ ويصيب، ولكننا نحكم بالصورة الكلية والمحصلة العامة، ذلك أن النتيجة العامة لو أخذنا هذه الاتهامات للكثرة الغالبة من زعمائنا، يمكن أن تنتهى بنا إلى تجريح كامل لتاريخنا الوطنى، وهو الأمر الذى يصيب ذاتنا بكثير من الأضرار الفادحة . صحيح لا ينبغى أن نقع أسرى " تأليه " - بقصد " تعظيم " لا المعنى الحرفى للكلمة - لكننا فى الوقت نفسه حريصون على الثقة بالذات الوطنية والتى هى القاعدة الأساسية لكل ما من شأنه أن يدخل فى بناء الوطن .

- مجلة الهلال، ديسمبر ٢٠١١

حسن البنا يؤكد بأن الشرق سيعود له مجده.*.

كان الجو صيفا، ترتفع فيه درجة الحرارة فى القاهرة، ممتزجة بالرطوبة العالية..ولم يكن ذلك الجو هو الذى يبعث بالضيق والضجر فى نفوس الناس، ذلك أن " حرارة " الحرب العالمية الثانية كانت فى أقصى درجات ارتفاعها، بعد أن مرت عليها سنوات ثلاث، مستمرة فى حصد أرواح الآلاف من البشر، ولم تلح بعد أمام الناس بوارق أمل فى انقشاع غمتها. وعلى الرغم من أن مصر لم يكن لها فى هذه الحرب ناقة ولا جمل، كما صرح بذلك شيخ الأزهر فى هذا الوقت، فإنها كانت تدفع الكثير.

لكن ذلك لم يمنع البعض من التعلق بأهداب هذا الأمل، وأنّى للحياة أن تستمر بغير هذا الأمل، حتى ولو أطبقت جحافل الظلام بالإنسان من كل جانب.

كانت دار الهلال تصدر مجلة أسبوعية، منوعة، باسم (الإثنين)، وكان رئيس تحريرها فى ذلك الوقت هو " مصطفى أمين "، عملاق الصحافة المعروف، قبل أن يؤسس، مع أخيه على، دار أخبار اليوم عام ١٩٤٤.

وكان حزب الوفد هو الذى شكل الوزارة برئاسة زعيمه مصطفى النحاس، خلال الحادث الشهير(٤ فبراير ١٩٤٢)، حيث كانت سلطة الاحتلال البريطانى فى مصر قد أدركت حاجتها إلى مساندة حكومة " شعبية "، خاصة وطرقات القائد الألمانى الشهير " رومل" قد بدأت تطرق أبواب مصر الغربية..

ذهب مندوب المجلة إلى اثنين من أعلام مصر فى ذلك الوقت، أحدهما المؤرخ المعروف " عبد الرحمن الرافعى "، حيث أجاب عن السؤال الذى وجه إليه عن الحياة الدستورية بعد الحرب، أما الثانى فهو " حسن البنا " مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، حيث كان السؤال الموجه إليه يتعلق بمستقبل الدعوة الدينية بعد الحرب.

وحديث البنا هذا، تضمنه عدد مجلة الإثنين رقم ٤٢٨، الصادر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٢، الموافق ١٢ شعبان سنة ١٣٦١هـ.

وكان مصطلح " الشرق" كثير التداول فى الساحة الثقافية المصرية، حيث كان يقصد به الوطن العربى، إلى أن روج الإنجليز لمصطلح " الشرق الأدنى " عقب الحرب العالمية الثانية، حتى أنهم أنشأوا إذاعة باللغة العربية سميت" الشرق الأدنى "، ثم سرعان ما اختفت المحطة أثناء عدوان ١٩٥٦، ليظهر مصطلح " الشرق الأوسط ".

والغريب أن مصطلح " الشرق " كانت قد اكتسبته مجموعة الدول التى تظللت بالمظلة الاشتراكية، حيث سميت فى مجموعها " المعسكر الشرقى "...على الرغم من أن عددا منها كان فى أوربا.

فماذا كان تصور حسن البنا؟

أكد أنه " شديد الوثوق بأن الشرق سيعود إليه مجده بعد هذه الحرب الطاحنة التى طغت على كل شىء، ومست أهوالها أكثر سكان المعمورة".

لكن، ما السند الذى استند إليه شيخنا فى هذا التأكيد؟

إنها قوة النزعة الدينية المغروسة فى إنسان هذه المنطقة :" ذلك لأن الشرق مبعث الروحية الدينية ومصدر الإلهام والوحى، وقد أضفى على العالم كله مبادئ الحق والعدل والكرامة، ومنح الإنسانية جمعاء روح الفضائل والأخلاق القويمة".

وإذا كان لهذه الحرب شرورها المعروفة، إلا أن البنا يغلب منطق "رب ضارة نافعة" ..أو بمعنى أصح، سعى إلى أن يلتمس، وسط هذا الظلام الدامس بصيصا من نور..

فهذه الحرب كشفت النزعات المادية البحتة الغالبة على القوى المتصارعة، حيث غاب الكثير من الأخلاقيات والروحانيات، وأصبح المعيار متركزا فى المكاسب والخسائر المادية البحتة، ومن هنا قال البنا : " وقد يكون الخير للدين من

وراء هذه الحرب موفورا، فما من شك أننا نشهد اليوم مصارع المدنيات الحديثة المادية والحضارة الآلية، ونرقب متاعب أولئك الذين اصطنعوها بغير روح ولا قلب. وما من شك فى أن هذه المدنية تهدم نفسها بنفسها، وتحطم كل ما تبنيه عندما يدخلها شيء من الطمع، ورغبة فى التملك والسيادة".

لكن هذا النقد الحاد للحضارة الغربية، لم يدفع البنا أن ينكر وجوهها الإيجابية : " ...وإننى لموقن بأن هذه المدنية ليست شرا خالصا، ففيها جوانب نفع وفائدة، ولكن الذين صنعوها يعوزهم الإيمان واليقين بالله ".

ووجه الخطأ بالنسبة إلينا نحن أهل الشرق هو الافتتان بالمدنية الغربية، والاندفاع فى محاكاتها وتقليدها، دون أن أن نبذل جهدا يذكر فى سبيل نفخ روح الإيمان فيها .

وينفى البنا ما قد يتبادر إلى أذهان البعض من أنه يدعو إلى أن يتمسك الشرق بوسائل مدنيته القديمة البالية: " فمن البلاهة أن نقاوم بخنجر طائرة، ونهاجم بالمنجنيق مدفعا رشاشا، ولكنى أقول بوجوب أن يصحب الإيمان العمل".

وتنبأ البنا بما أحدثته هذه الحرب من انقلاب خطير فى المبادئ والآراء والأنظمة، مبديا أمله بأن " هذه النفوس التى روعت بالأهوال وغصت بالآلام وأحاطت بها الفواجع من كل جانب، ستكون متعطشة إلى الإيمان الروحى، بعد أن جربت فشل المادية وانهيارها.." ، متصورا أن هذا هو الذى سيخلق مناخا مناسبا وأرضا خصبة تساعد الدعوة الإسلامية على الذيوع والانتشار، والتمكن من القلوب والعقل.

لكن البنا لا يغيب عنه الواقع، من حيث الاقتناع بفشل المدنية المادية، وأن الجهد الذى يمكن أن يقوم به " العامة " على هذا الطريق، ضعيف للغاية لأن أمر هذه الطبقة معلق بكل أسف على القابضين على المستويات القيادية للأمة، وبالتالى يشيعون، بما لهم من سلطة وتمكن، استمرار الانبهار بالمدنية المادية.

ويضع البنا يده على أصل الداء، ومفتاح الرجاء..

أصل الداء يرجع " إلى ما استحدثوا من فصل الدين عن الدولة، فلما رأى الناس أن الدولة تمنحهم القوة والنفوذ والسلطان، اتبعوا المادة وعبدوها من دون الله، لأن غرائزهم التى نمت ورعت فى ظل الحكم المادى أوجبت عليهم الرضوخ لمشيئة المادة " .

أما مفتاح النجاة ، فيكمن، كما أكد شيخنا :" أن تقوم الدولة على أساس الدين"..

وكأن بصيرة البنا قد قفزت عشرات السنين من عام ١٩٤٢، وقت إجراء هذا الحديث، حتى نهاية ٢٠١١، أى سبعين عاما، حيث يجتاح التوجه الإسلامى دول المنطقة، كما رأينا فى المغرب، وتونس، ومصر، ففى هذا قال الشيخ :" وليس ذلك بمستبعد على الشرق الذى عاش فى ظل الدين مرهوب الجانب قوى السلطان".

- جريدة الحرية والعدالة فى ٢٠١١/١٢/٥

بين العقاد والنديم*...

اثنان من أعلام الفكر والثقافة والسياسة، ملأ الساحة بمناقشاتهما ومقالاتهما مما أحلهما مقاما رفيعا، ومكانة عالية فى السماء المصرية..وعندما نجد أحدهما يناقش الآخر ويحاوره، نشعر بأن هذا يثرى الفكر ويمده بعناصر قوة وحيوية، وإن كانت المناقشة لم تجر مواجهة، حيث كان النديم قد رحل عن دنيانا قبل العقاد بسنين عدة...

كان العقاد قد وجد نفسه فى بيت يضم هذا العنصر الشهير فى كثير من البيوت المصرية القديمة، ألا وهو " المنظرة " ، والتى كنا ننطقها " المندرة "، حيث يكون من أركانها دولاب يحوى بعض الصحف والمجلات والكتب، مما كان له أثره فى بذر بذور حب الصحافة لدى العقاد، وأكثر ما لفت نظره من مجلات قديمة مجلة (الأستاذ) الشهيرة التى كان يصدرها عبد الله النديم..

كان النديم بارعا براعة غير عادية فى وضع العناوين، إلى الدرجة التى وصفه فيها العقاد فى كتابه (أنا) بأنه " أستاذ من أساتذة العناوين فى كل زمان"، ويستدل على ذلك بالإشارة إلى بعض عناوينه مثل: " كان ويكون " للترجمة، وعنوان " التنكيت والتبكيت" لاسم صحيفة، وعنوان " المسامير" لكتاب الهجاء، وعناوين أخرى بهذه البراعة لعشرات من الفصول والأخبار.

وعلى الرغم مما أزجاه العقاد من مديح للنديم، إلا أنه لم يسلم من بعض خصائصه فى تأكيد تفرده هو شخصيا، وتأكيده على إشعار القارئ بأنه متميز للغاية، غير قابل للذوبان فى هذا أو ذاك، ومن هنا فقد أولع، وهو لم يزل بعد فى أوائل العمر بمعارضة النديم، مع إعجابه به، فوجدناه ذات يوم يقطع الورق قطعا على قدر المجلة، ويعمد إلى مكان العنوان منها فيكتبه بخطه متأنقا، حيث يعارض عنوان (الأستاذ) للنديم بعنوان (التلميذ).

أما المقالة الافتتاحية فقد كانت أيضا من قبيل المعارضة لمقالة من أشهر المقالات التى تردد صداها زمنا فى الأوساط المصرية، وهى المقالة التى حملت عنوان (لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا)، والتى رد فيها النديم على ما كان يرد به الأوربيون على ما كان يردده المصريون من أنهم لا يقلون شأنا واستحقاقا عن الغربيين فى الحرية والاستقلال، فإذا قلنا لهم نحن مثلكم، قالوا لنا : تلك دعواكم، ولو كنتم مثلنا لفعلتم مثلنا.. فإذا بالعقاد يعارض عنوان النديم بعنوان مقابل هو (لو كنا مثلكم ما فعلنا فعلكم).

كانت مقالة النديم طويلة، حتى وصلت إلى عشرين صفحة، ختمها بقوله :" إن آخر الدواء الكى، وقد بلغ السيل الزبى، فإن رفأنا هذا الخرق وشددنا أزر بعضنا ..أمكننا أن نقول لأوربا نحن نحن، وأنتم أنتم، وإن بقينا على هذا التضاد والتخاذل واللياذ بالأجانب، فريقا بعد فريق، حق لأوربا أن تطردنا من بلادنا إلى رءوس الجبال، لتلحقنا بالبهيم الوحشى، وتصدق فى قولها : " لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا ".

وتناول العقاد فى مقاله فقرات النديم، واحدة واحدة، بردود لم يعد يتذكرها، لكنه تذكر منها ما يدل عليه العنوان، وفحواه أننا نحن الشرقيين، لو كنا مثلكم – أيها الغربيون – فاتحين منتصرين، لما فعلنا فعلكم من نهب الأموال واستباحة الحقوق، وافتراء الأكاذيب، والتعلل بالمواعيد، ولكننا لسنا مثلكم، ولا نريد أن نفعل فعلكم، وسترون فعلنا عما قريب.

ثم أصدر العقاد من صحيفة التلميذ المخطوطة بضعة أعداد لم يكن لها من قراء غير زملائه فى المدرسة، وأقاربه المشجعين أو المتندرين المتفكهين، لكنها كانت فترة تدريب وتعلم للعمل الصحفى الفكرى.

وكان لهذا الموقف أثره فى تكوين العقاد الكاتب، حيث تعود من أيامها عادة لم تفارقه إلى آخر حياته فى تجهيز ورق الكتابة الصحفية بصفة خاصة، فالورقة التى يكتب عليها تكون عادة مقصوصة على النحو الذى اختاره لصفحات مجلة (

التلميذ)، ومتى كتبها طواها طولا، كما تطوى المجلة ووضعها فى غلاف مستطيل كالغلاف الذى توضع فيه المجلات، وقد اتخذ العقاد من هذه الأوراق، ومن ذلك الغلاف ذخيرة حاضرة يوصى بصنعها إذا نفذت من السوق .

ويعترف العقاد بأن النديم كان أستاذ مدرسته فى الصحافة والدعوة الوطنية، وكان كل من نشأ بعده بقليل بين واحد من اثنين : إما تلميذ يقتدى به، وإما خصم يبغضه وينحى عليه .

ونشأ مصطفى كامل فى هذه أحضان المدرسة، وكان خصوم النديم يزعمون أن الخديوى (عباس حلمى الثانى) لم يعرض عن الأستاذ (النديم) ويقبل على التلميذ (مصطفى كامل) إلا لأن أبناء الأسرة الخديوية كانوا قد غضبوا بسبب تقريبه رجلا كان يحاربهم فى الثورة العرابية، ويعمل على تقويض عرشهم، فاختار الخديوى من تلاميذه شابا بعيدا عن هذه الشبهة، وميزه عن أستاذه لمعرفته باللغة الأجنبية .

ولم يكن العقاد – وفقا لاعترافه هو – من مدرسة النديم، وإن كان النديم أول من لفته إلى العمل فى الصحافة، وكانت مطالعته أول مطالعة وجهته إلى هذه المهنة.

كذلك يمكن القول ببعض المشابهات بين العملاقين، دون أن يقطع : هل جاءت من وحى القدوة الخفية، أو جاءت مصادفة بغير قصد منه ولا من أحد:

فقد تعلم العقاد حرفة التلغراف كما تعلمها النديم، واشتغل بالتعليم فى مدرسة خيرية كما اشتغل النديم، وجرب الاستخفاء على الطريقة البوليسية أكثر من مرة أثناء الحرب العالمية الأولى، وكذلك فعل النديم عند مطاردته فى أعقاب الثورة العرابية.

لكنه– مع كل هذه الصور من المشابهة– لم يشعر من قبل ولا من بعد بأن النديم قدوته المختارة بين أمثلة النبوغ التى تمناها، أو بين الشخصيات المثالية التى يجلها ويحب أن ينتمى إليها.

ولا عجب فى ذلك، فالظروف التى نشأن فيها النديم وعاش، تختلف اختلافا بينا عن ظروف العقاد ومعيشته، وفضلا عن ذلك، فقد كان هناك فرق يتصل " بالمزاج الشخصى "، ففى الوقت الذى كان النديم يميل فيه إلى ما وصفه العقاد " بالتهريج "، الذى نحسب أنه يقصد معناه المعقول، من حيث السخرية، المصحوبة ببعض المبالغات، بينما كان الوسط الذى نشأ فيه العقد ينحو نحو المحافظة والجدية، والوقار .

• جريدة الوفد فى ٢٠/١٢/٢٠١١

عندما يمتدح العقاد أديبا آخر*!

مما عُرف عن العقاد اعتداده المفرط بذاته، مما كان يدفعه كثيرا إلى نقد الآخرين نقدا لاذعا، وكأنه من حيث لا يدرى، يريد أن يؤكد أن الكثيرين دونه بمراحل.

ومن هنا يشعر الإنسان بقدر من الدهشة لأول وهلة، وهو يقرأ للعقاد إطراء لمفكر مصرى آخر، لكن الدهشة سرعان ما تذهب عندما نتذكر أن هذا الأديب الذى حظى بإعجاب العقاد وإطرائه هو أحد أضلاع مثلث تلك الصحبة المذهبية التى ربطت بين العقاد وإبراهيم عبد القادر المازنى، وعبد الرحمن شكرى.

وقد برر العقاد حديثة بود وتقدير عن المازنى أن الكثرة الغالبة من الناس تجهل قدر هذا الأديب العظيم، الذى ارتبط اسمه برواية (إبراهيم الكاتب)، لا لضعف وقلة إنتاجه، ولكن لأنه ليس من ذلك النوع الذى يحفل كثيرا باهتمام الآخرين به وبأدبه، فقد كان الرجل يكاد أن يغرق فى بحر السخرية، وقلة الاكتراث.

كان المازنى، فيما يروى العقاد، من أقدر الناس على نفسه، وأصبرهم على رياضة طبعه، وأشدهم جلدا على مواقف الشدة والصرامة، وتزداد قيمة هذا عندما نعلم أن المازنى لقى من شدائد الأيام ما تنوء به الجبال، ومع ذلك يظل الرجل " قليل الاكتراث"، دائم السخرية.

كان المازنى يمتلك حاسة شم حادة، وخاصة فى مطلع شبابه، ومن هنا كان يتفادى المرور بالأماكن التى تصدر عنها روائح نفاذة، خاصة السيء منها.

ولما كان مدرسا، وعرف عنه طلابه هذا الجانب، أرادوا أن يمارسوا عليه سخرية خاصة مما عرف " بشقاوة التلاميذ" ! فقد كان كل " قمطر" يجلس به تلميذان ، وربما ثلاثة، به مكان لمحبرة " -دواية " بالعامية- أو أكثر للحبر، حيث

لم تكن الأقلام الجافة قد عرفت بعد، وكان المستخدم هو " أقلام حبر"، أو ما كان يعرف " بالريشة ".

فإذا بالتلاميذ يضعون فى بعض المحابر حمضا كريه الرائحة، على ظن بأن ذلك من شأنه أن " يبوظ " الحصة، حيث سوف ينشغل المدرس- المازنى - بالسؤال عن مصدر الرائحة، ويسعى لإزالته ..وهكذا، فإذا بهم يفاجأون بأن المازنى، يتحامل على نفسه، ويمضى فى الشرح، غير عابىء بالرائحة، تأكيدا على ما وصفه به العقاد من أنه كان أقدر الناس على نفسه!

بل إن التلاميذ أرادوا أن يلفتوا نظره أكثر بأنهم بحاجة إلى فتح النوافذ، فإذا به يؤكد لهم أن إغلاقها هو الأهم، خاصة وأن الجو كان جو شتاء!

ويلفت العقاد النظر إلى جانب مهم برع فيه المازنى إلى درجة أن يؤكد العقاد أنه لا يعرف فى آداب المشرق أو المغرب نظيرا للمازنى فى مهارة الترجمة، مصحوبة بسرعة الفهم والنقل إلى العربية بلغة عربية سليمة، تنطق بالنكهة الأدبية والأسلوب الرفيع .

فالمازنى كان يترجم النثر فى أسلوب تحسبه أسلوب الجاحظ، فإذا ما ترجم شعرا حسبته " البحترى "، دون أن تفلت منه فكرة، بل دون أن يغفل عن حرف، أو لمحة من معنى .

ورأى العقاد أن صاحبه المازنى، إذا كانت هذه براعته فى ترجمة الشعر، فهو كان، فى الوقت نفسه، مبدعا لشعر رائع، لكنه للأسف لم يحفل بمواصلة إمتاعنا بشعره، فهجره، وأنكر على نفسه الشاعرية، مع أنه شاعر من طراز ممتاز، فى رأى العقاد.

ولقد كان المازنى الذى يسخر من كل شىء، ويخرج لسانه لعابرى الطريق، هو نفسه المازنى الذى عنون كتبه بتلك العناوين الفريدة، مثل: (قبض الريح)، و(حصاد الهشيم)، و(صندوق الدنيا)، و(عالماشى).

ويبلغ التحدى، ونزعة السخرية حدا دفع المازنى إلى تبنى قول شاعر أوصى أن يكتب على قبره هذا البيتان من الشعر:

أيها الزائر قبرى اتل ما خط أمامك

ها هنا فاعلم عظامى ليتها كانت عظامك

فهو بذلك مثله مثل من يخرج لسانه من تحت الثرى لزائر القبر الذى يقرأ، وما يحدثه به صاحب القبر نفسه المدفون!!

ومن مواضع العجب فى شخصية المازنى التى لفتت نظر العقاد، أن الرجل كان قصير القامة، به بعض " عرج" فى مشيته. وكان مدرس تاريخ فى مدرسة عرفت بشقاوة تلاميذها، حيث كانت تلك المدرسة " أهلية "، مقابل ما نسميه الآن " خاصة "، لكن كان هناك فارق ضخم تجلى فى أن المدارس الحكومية كانت ذات مستوى أرقى كثيرا، بينما المدارس الأهلية تقبل من " تبقوا " بعد قبول المتميزين فى المدارس " الأميرية ": الحكومية .

وبفعل الطريقة الساحرة للمازنى فى تدريس التاريخ، نسى الطلاب هيئته "الغلبانة"، من حيث عدم التأنق، وقصر القامة، وبعض العرج فى المشى، حتى لقد أسموه " تيمور لنك "، والذى هو أحد عمالقة صناع التاريخ.

ويروى العقاد، أنه مع المازنى، وعبد الرحمن شكرى، كانوا يتحملون الكثير من سخرية وهجوم أنصار التقليد والمحافظة والقديم، إلى درجة أن " شكرى " قد هزته هذه الهجمات، فسئم لقاء الناس، وانطوى على نفسه، لكن " أبو خليل" – المازنى– قابل كل هذا بروح الدعابة السخرية.

ومن أطرف ما رواه العقاد من سخرية ودعابة المازنى، أنهما أرادا أن يزورا صديقا لهما فى منطقة القبة، حيث كانت قليلة المساكن، تحيطها المزارع، ولما وصلا إلى صديقهما وجداه يجلس مع بعض صحبه أمام المنزل، كعادة أهل هذا الزمان، فلحقا بالجلسة، فإذا بأحد الحاضرين " يعزم" بسجائره على الجالسين،

متخطيا كلا من العقاد والمازنى، تقليلا من شأنهما بفعل الحملة التى كانت توجه إليهما مع شكرى. وانتظر العقاد ماذا يفعل المازنى، فإذا بالمازنى، بعد أن وضع صاحب السجائر علبته على منضدة، يقوم ليأخذ منها سيجارة، ويناول العقاد منها أخرى، ويخرج ثنتين ليضعهما على المنضدة قائلا لصاحب السجائر، أنهم للمرة القادمة، لأننا لا نريد أن نراك مرة أخرى، ثم يرفع رأسه كأنه تنبه من سهوة عارضة، ويواصل الحديث فى غير اكتراث: لا مؤاخذة ! حسبتك خادم الدار، ولولا ذلك، لطردك صديقنا الكريم!!

- جريدة الوفد، فى ٢٠١٢/١/٣

عندما أصبحت القومية العربية أسطورة ،
والعروبة نازية* !

على الرغم من أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ عبرت عن " وحدة " حقيقية بين العرب، بالمشاركة فى القتال، واستخدام سلاح النفط، وسد باب المندب، وغير هذا وذاك من صور المشاركة، إلا أنها، فيما يبدو، وعندما بدأ التعامل مع النتائج، عبرت من جانب آخر عن قصور نظر جعل من نتائجها، على المدى الطويل، وكأننا قد انهزمنا، حيث بدأت مظاهر تباعد وتشرزم وتراجع، وبالتالى فقد حقق العدو " بالسياسة " ما عجز عن تحقيقه " حربا " . صحيح أن مصر قد استعادت أرض سيناء كاملة، لكن البعض يشير إلى أن الإرادة المصرية، تم رهنها، وأصبحت حتى حتى يناير ٢٠١١، وكأنها قد توحدت بالمعتدى، فرأت أعداءه (إيران وحماس مثلا) أعداءها، ورأت أصدقاءه أصدقاءها .

وإذا كان المفكرون عادة ما يكونون ضمير الأمة، فماذا لو تحول هؤلاء، أو بمعنى أصح، نفر من هؤلاء، لكنه نفر مؤثر، يحتل موقعا عاليا فى سماء الفكر، إلى وسيلة لتزييف الوعى وغسل المخ، والتهيئة المؤسفة لما أصبح الوضع العربى عليه الآن من فُرقة واضحة وتمزق مخجل ؟!

هكذا لعب أولا، توفيق الحكيم، بدءا من مقاله المشئوم عن الحياد الذى طالب مصر به فى مارس ١٩٧٨، ثم ثنى عليه مفكر كبير آخر هو الدكتور حسين فوزى ، صاحب الكتاب العلامة (سندباد مصرى)، ولم يشأ الضلع الثالث فى المثلث، الدكتور لويس عوض، أن يكون مجرد مردد للحن نفسه، بل آثر أن يستقل بنغمة أخرى، بدا فيها فى أول الأمر وكأنه يعارض توفيق الحكيم، فإذا به يزيد الطين بلة بدعوة أخرى، أكد فيها أن القومية العربية مجرد " أسطورة سياسية "، وأن العروبة هى لون من ألوان " النازية " !

وكان ذلك ، على صفحات جريدة الأهرام فى السابع من أبريل ١٩٧٨، بمقال بعنوان (الأساطير السياسية).

والحق أننا رأينا من المهم التذكير بمثل هذه المعركة بمناسبة مرور أكثر من ثلاثين عاما عليها، لنرى إلى أى حد تحقق الأمل الذى علقوه على الأخذ برأيهم، ألا وهو أن تنفض مصر عن كاهلها ما تشكله العروبة من حمل ثقيل على أكتافها لتفرغ من أجل الخلاص من مشكلاتها، وما واجهته من فقر وتخلف، وتنهض على طريق التقدم !

فقد كان الدكتور لويس عوض يرى أن مصر بحاجة إلى أن تتبع سياسة مصرية خاصة تتسم بالواقعية، وتحمى الأمن المصرى، نتيجة :

١- لعجز العالم العربى عن اتباع سياسة عربية عامة تحمى الأمن العربى .
٢- لفشل مصر فى أن تأخذ من العرب بمقدار ما أعطت وما تعطى أثناء قيامها بالتزاماتها نحو الأمن العربى والتنمية العربية .
٣- لضرورة تصحيح الأخطاء المصرية والعربية فى الماضى والحاضر .
٤- وهو أهم ما فى الموضوع، لأن محصلة الأسباب الثلاثة السالفة قد تركت مصر مجهدة مستنزفة، وعطلت تقدمها، بل ساعدت على تأخرها بما يتهدد مستقبلها، فهى فى حاجة إلى مراجعة حساباتها وأسس العقد الاجتماعى فيها التى أدت إلى ما فيه من غموض الأهداف وبلبلة الوسائل وانقسام فى الشخصية وفى الإرادة .

وحتى " يسبك " مفكرنا دعوته، أشار إلى أوهام تصور أننا عشناها تحت ظلال القومية العربية ودعوى العروبة، فعشنا فى وهم أمجادنا الماضية، وتقمصنا روح الأسلاف حين كانت الحضارات غير الحضارات، فخرجنا باختيارنا من سياق العالم المعاصر، وتنكرنا لهويتنا الوطنية والقومية، فإذا بنا فى هويات وهمية بلا سند من واقع أو تاريخ، وتحدثنا عن حطين، ومرج دابق وعين جالوت، حين

كان العدو غير العدو والقضايا غير القضايا، أكثر مما تحدثنا عن ثورة القاهرة، وثورة عرابى، وثورة ١٩١٩، وعلمنا أبناءنا تاريخ طارق بن زياد، وصقر قريش، وصلاح الدين أكثر مما علمناهم تاريخ على بك الكبير، ومحمد على، والخديوى إسماعيل، وأحمد عرابى، ومصطفى كامل، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، وغيرهم من المجاهدين فى سبيل الاستقلال والديمقراطية .

واعتبر الدكتور لويس دعوة الحكيم إلى الحياد والعزلة فكرة تقوم على شطط لا يقل عن شطط فكرة الوحدة الاندماجية الكبرى القائمة على العروبة العرقية أو العنصرية الملتهمة لكافة ما فى المنطقة من قوميات، فالعروبة العرقية فى نظر صاحبنا لون من ألوان النازية، يقوم على تصور أن قطرة واحدة من الدم العربى الفاتح كانت كافية لصبغ دماء المنطقة كلها من الخليج إلى المحيط كما تصبغ نقطة من الحبر الأحمر جردلا من الماء الباهت، وهو يعتبره قول هراء، لأننا نعرف من قوانين الوراثة أن الدم الوافد هو الذى يذوب فى الدم الأصيل، ما لم يتجدد بقوة متساوية فى كل جيل بحيث يغير مكوناته الجينية، كما نعرف مثلا أن مصر فيها من الدم اليونانى الذى " شابها " نحو ألف سنة من سنة ٣٣٣ ق.م إلى ٦٤٠م أكثر مما فيها من الدم العربى الذى " شرفها " ثلاثة قرون منذ عمرو بن العاص، حين استولى عليها التركمان: طولون، وأخشيد، ومن جاء بعدهما من مماليك برجية وبحرية إلخ ..بل نعرف أن مصر فيها من الدم الطورانى والآرى والتركمانى والفارسى والكردى والشركسى والقوقازى والتركى أضعاف ما فيها من الدم العربى، آثار ألف عام من الحكم المملوكى التركى، فضلا عما فيها من الدم الإفريقى الزنجى، ومع ذلك فمصر ليست طورانية، ولا آرية، ولا شركسية ولا قوقازية ولا تركية ولا زنجية، لأن كل هذه الدماء الوافدة كانت تذوب أولا بأول ، فى البحر المصرى الكبير .

وخلص الدكتور لويس إلى أن المشكلة ليست مشكلة حياد قانونى دائم، كما طالب توفيق الحكيم ومن ذهب مذهبه، وإنما هى مشكلة تخلص العالم العربى من أساطير الوحدة والاندماج ومن أساطير العزلة والاعتكاف، حلها هو فى بناء التضامن العربى من أجل الأمن العربى والبناء العربى على الوقعية السياسية بدلا من رومانسية " الكل فى واحد "، ورومانسية " البرج العاجى "... " المشكلة هى فى عجز العرب عن إدراك مصالحهم الحقيقية، ومن هذه المصالح الحقيقة مصالح شعوبهم ومصالح الشعوب المكافحة معهم لحماية أمن المنطقة العربية".

وكان أول من تصدى لدعوى لويس عوض، أستاذ القانون الدولى بجامعة الأزهر، الدكتور محمد إسماعيل على، فى مقال له بالأهرام فى ١٣ أبريل من عام ١٩٧٨، حيث اتسمت مناقشته بقدر عال من المنهجية العلمية والمناقشة القانونية، حيث أسس الدكتور محمد نقضه ونقده فى نقاط مثل:

١- لم يؤسس أحد دعاة الوحدة العربية فى مفهومها المعاصر، العروبة على أساس عرقى أو عنصرى، بل تأسست دعوة الوحدة العربية دائما على أساس التماثل فى اللغة والتاريخ المشترك، والظروف الجغرافية .

٢- إن دعوة الوحدة الاندماجية العربية لا يمكن وصفها بأنها تلتهم غيرها من قوميات، كما زعم الدكتور لويس، إذ يبدو أنه – حسب قول الدكتور محمد إسماعيل– قد أغفل الفارق الكبير بين مفهوم " القومية " ومفهوم " الأقلية "، فعلى حين تقوم "القومية" على مرتكزات لغوية وتاريخية وجغرافية مشتركة، فإن "الأقلية"، حسب تعريف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى دورتها الرابعة بنيويورك ، فى أكتوبر ١٩٥١ هى " الجماعات التى لها أصل عرقى ثابت، وتقاليد دينية ولغوية، وصفات تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذى تعيش فيه، ويجب أن يكون

عدد هذه الأقلية كافيا للحفاظ على تقاليدها وصفاتها، كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التى تتمتع بجنسيتها ".

ومن المفهوم فى علوم السياسة والقانون والاجتماع أن " القومية " لا تلتهم قوميات، وإنما يمكن أن تضم " أقليات "، ولم يقل أحد بأن القومية العربية قائمة على التهام القوميات الأخرى، وإنما هى قائمة أساسا، وطبقا لكل مفاهيم السياسة على احترام حقوق الأقليات التى تعيش فى نطاق الإقليم العربى . وعندما قارن الدكتور لويس بين ما يسمى بالقومية الكردية والقومية الدرزية، والقومية اليهودية، وبين القومية العربية، فإن الصحيح هو أن هذه " القوميات " إنما هى " أقليات " تعيش بين القومية العربية .

٣- فإذا خلصت العروبة من وصمة العرقية، فليس من الأمانة وضع القومية العربية على خط واحد مع النازية.

ويكشف الدكتور محمد عن تناقضات منطقية وتاريخية وفكرية فى حديث الدكتور لويس، عندما كتب فى مقاله الذى أشرنا إليه: " فالعروبة قومية محددة بسيادة العرب "، ثم يعود فينفى فى نفس المقال وجود القومية العربية فيقول: " وبالرغم من أن العرب ليسوا أمة واحدة، وليسوا قومية واحدة ..وبالرغم من تعدد قضاياهم ومصالحهم وفلسفاتهم، بل ومكوناتهم الوجودية، إلا أن هناك قضية واحدة تجمعهم غاية ما يكون من الخطورة والخطر، ألا وهى قضية أمنهم القومى "(لاحظ كلمة القومى)، فيرى الدكتور محمد، أن هذه المقولة تنطوى فى ذاتها على خطورة فكرية واضحة، تتمثل فى عدد من الجوانب التى يعد كل منها خطرا قائما بذاته، مثل يأتى :

١- أن الدكتور لويس ينكر وجود الأمة العربية أو القومية العربية، وهو إنكار خطير يأتى على لسان كاتب كبير، ومبعث هذه الخطورة أن هذا الإنكار لم يأت على لسان أشد الجماعات عداء فى العصر الحديث للعرب وهى

الحركة الصهيونية، بل أتى على لسان كاتب مصرى الجنسية، عربى اللسان والثقافة والتاريخ والوطن، كما يمكن أن نسميه بالانفجار الفكرى فى جسد الأمة العربية .

٢- إن هذا الإنكار لا يتفق مع الحد الأدنى المتعارف عليه فى علوم السياسة والاجتماع من تعريف للقومية من أنها تتطلب (وحدة الإقليم والبيئة ووحدة اللغة ووحدة التاريخ كعناصر أساسية)، فهل يمكن أن نتصور عدم وجود هذه العناصر الرئيسية فى الأمة العربية ؟ وفى الوقت الذى تجاهد فيه الحركة الصهيونية لإثبات أن اليهود يكونون أمة، رغم انتفاء وحدة الإقليم والبيئة واللغة، نتطوع نحن لننسف فكرة الأمة العربية، وننكر انتماءنا لها!

٣- والخطورة الثالثة فى مقولة الدكتور لويس أن يذهب إلى القول بأن القضية الواحدة التى تجمع العرب هى قضية " أمنهم القومى "؟! مع أن واقع الحال، وكما يثبت تاريخ المنطقة، إن هذه القضية بالذات هى التى تفرق العرب . ويؤكد الدكتور محمد على أن التسليم بوجود " الأمة العربية " لا يعنى بالحتم والضرورة وجوب توحيد هذه الأمة فى شكل دولة واحدة، ذلك أن " الدولة " ليست هدفا " للقومية "، وإنما هى " أداة " لتحقيق المصالح الذاتية لهذه الأمة، حينما نفتقد الوسائل الأخرى لتحقيق هذه المصالح.

وانتهى الدكتور محمد إلى رؤيته الشخصية، والتى علمنا فى حينه أنها أعجبت رئيس الدولة، فى ذلك الوقت، أنور السادات، حتى لقد حرص على أن يكون على اتصال شخصى بالدكتور محمد، بل وعينه بأمر شخصى منه بعد ذلك كاتبا أساسيا وكبيرا فى الأهرام، ذا مكتب وسكرتارية خاصة، وحتى لقد تصور البعض أن ذلك كان تمهيدا لفرضه رئيسا بعد ذلك للأهرام !!،ولعل تلك المعلومات تنشر لأول مرة ، حيث أن الدكتور محمد هو فى الوقت نفسه شقيق كاتب هذه السطور، وكان

ينقل له مثل هذه الأنباء أولا بأول، وإن كنا لا نملك الدلائل المادية التى تبرهن للقارئ صحة ما نقول، لكن كل من ما زال على قيد الحياة من كبار الصحفيين، الذين أتيحت لهم فرصة المشاركة فى بعض الاجتماعات التى كان السادات يعقدها مع كبار الصحفيين لابد أن يذكروا جيدا كيف كان السادات يعلن إعجابه علنا بالدكتور محمد، بل ويدعو البعض إلى التأسى به والتعلم منه ؟!

أما التصور الذى انتهى إليه الدكتور محمد فهو :

١- من حق كل دولة عربية أن تباشر أمور الحرب والسلام بنفسها إذا كانت هذه الأمور تحملها وحدها عبء نفقاتها، وترجمة هذا الحق، أن من حق مصر أن تعقد سلاما مع إسرائيل، إذا رأت أن مصلحتها الذاتية فى ذلك، لكن ليس من حقها أن تعقد هذا إذا رأت أنه سيلحق أضرارا جسيمة بغيرها من الدول العربية .

٢- من حق كل دولة عربية أن تتصرف فى ثرواتها الخاصة، ولكن بطريقة لا تضر بشقيقاتها الدول العربية .

٣- من حق كل دولة أن تباشر كل التصرفات التى تسهم فى تقدم شعبها ونموه أولا؛ لأن كل دولة مسئولة أولا عن شعبها، وثانيا، أمام الأمة العربية .

٤- من حق كل دولة قادرة، أن تمنح الدولة غير القادرة، سواء كانت هذه القدرة فى شكل أفراد أو مال أوسلاح، أو أى نوع آخر من أنواع القوة .

ولم ير الدكتور محمد أن هذه المبادئ تتعارض مع فكرة الأمة العربية، وفى نفس الوقت لا تتجاهل الاستقلال السياسى فى الوضع الراهن لكل دوزلة عربية .

وكان رد الناقد الكبير رجاء النقاش حادا، على صفحات المصور، فى ٢٧ أبريل، حيث استفزه قول الدكتور لويس بنازية فكرة العروبة التى قرن بينها وبين " العنصرية "، حيث لم يقل أحد من دعاة القومية بالتفسير العرقى أبدا . ولفت رجاء إلى أن الذين تأثروا بالدعوة النازية، مثل أحمد حسين فى مصر، وأنطون

سعادة فى سوريا، لم يكونوا من دعاة القومية العربية، بل بالعكس، كانوا من دعاة الإقليمية المفرطة.

كما استشهد ناقدنا بتعريف مفكر القومية العربية الشهير " ساطع الحصرى "، الذى يعد الحجة التى قل من بلغ مقامه فيها، حيث قال: " أن كل من ينتسب إلى البلاد العربية، ويتكلم باللغة العربية، هو عربى، مهما كان اسم الدولة التى يحمل جنسيتها بصورة رسمية، ومهما كانت الديانة التى يدين بها، والمذهب الذى ينتمى إليه، ومهما كان أصله ونسبه وتاريخ حياة أسرته، فهو عربى".

وعلى عكس دعاوى النازية، نجد أن الفرس والترك والأكراد وغيرهم من الشعوب، اختلطوا بالعرب وعاشوا معهم فى أمان تام وتعاون كامل إلا فى لحظات تاريخية قليلة حيث وقع الصدام والصراع لأسباب سياسية مؤقتة، وليس لأسباب عنصرية أو عرقية . ولقد كان هذا التعاون بين الشعوب المتعددة فى ظل الحضارة العربية يستوحى المبدأ الإسلامى الراقى الذى أخذ به العرب وهو: " لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى "، بل إن هناك قيادات تاريخية كانت مظهرا فذا من مظاهر الحركة نحو الوحدة العربية، وهذه القيادات لم تكن من أصل عربى، ولكنها انتمت إلى العرب بالحياة المشتركة، والمصلحة المشتركة، والإحساس بوحدة المصير، ودافعت عن العروبة بحماس وقوة، وساق النقاس مثالا لذلك: " صلاح الدين الأيوبى " وغيره .

وإذا كان رجاء النقاش محقا بالفعل فى نفى النزعة العنصرية التى اتهم بها الدكتور لويس، العروبة، لكن استشهادات النقاش – فى رأينا– بصلاح الدين ومن ماثله فى توحيد دول المنطقة العربية، وكذلك مساهمات شتى العلماء وفلاسفة ومفكرين من جنسيات مختلفة فى الحضارة العربية الإسلامية، إنما كان بدافع دينى، على أساس أن المظلة هى الإسلام.

ولفت النقاش النظر إلى أن الموقف فى العالم العربى الآن من وجهة نظر دعاة القومية العربية يشبه تماما موقف ألمانيا وإيطاليا فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، فقد كانت ألمانيا فى القرن الثامن عشر مقسمة إلى أكثر من أربعمائة ولاية، وكانت إيطاليا منقسمة كذلك إلى عديد من الولايات والحكومات المستقلة، ولكن ألمانيا توحدت فى القرن التاسع عشر، وأصبحت دولة كبرى بعد أن كانت مجموعة من الولايات، وقد تم ذلك بقيادة بيسمارك سنة ١٨٧١ وما بعدها، وتوحدت إيطاليا كذلك حوالى ١٨٧٠ تحت قيادة كافور وغاريبالدى وميتزينى .

وحقا ما نوّه به النقاش، من أن الولايات المتحدة مثال أكثر صراحة ووضوحا، حيث تكونت من خمسين ولاية، كان كل منها يمكن أن تصبح دولة مستقلة، من حيث تعدد الأعراق والجنسيات والأديان والملل والنحل، ومع ذلك فقد آثرت أن تكون دولة واحدة .

أما الصحفى العظيم أحمد بهاء الدين، فكأنه يقرأ ما حدث فى السنوات الأخيرة بالفعل نتيجة تهميش الدور المصرى من المنطلق العروبى، حيث كتب فى الأهالى فى ٢٢ مارس ناعيا ما يحدث، حتى لكبار الكتاب، من خلط بين الثوابت والمتغيرات، سواء داخل مصر أو خارجها، حيث تكون مصر وحدها هى المستهدفة دائما بحديث العروبة، فالبعض خارجها إذا أعجبتهم سياسة مصر قالوا بعروبتها، وإذا لم تعجبهم سعوا إلى إخراجها ممن الدائرة العربية، وكأن العروبة قميص يمكن أن يخلع وقت اللزوم ويلبس وقت اللزوم، وليست جزءا أساسيا فى الكيان المصرى؟!

وأكد بهاء الدين أن هناك قوى كبرى عالمية تريد بغير شك أن ترى مصر وقد خرجت من العالم العربى، فهذا بمثابة إخراج " الموتور" من السيارة، إذ بعدها

يمكن أن ترى المغرب العربى وقد سار فى اتجاه والمشرق العربى وقد تمزق إلى دويلات، ودول الخليج البترولية وقد تجردت من كل غطاء عربى .

إن هوية شعب ما لا تغيره معركة رابحة، ثم معركة خاسرة ..وهكذا، بل إن الشعوب تخوض المعارك من أجل هويتها، وليس العكس .

ومن الغريب حقا إننا نعيش الآن فى عصر تحاول حتى أكبر الدول فيه أن تجد أو حتى تخترع بينها وبين غيرها الروابط، لتتقوى فى عالم لا يرحم، ونجد مع ذلك فى مصر من يريد أن يفك رابطة قائمة حقيقية، طبيعية عميقة هى الرابطة العربية .

ويشير بهاء الدين إلى قوم ينزعون إلى حساب الأشياء بالقرش والجنيه، كأنه لا يحكم الدنيا إلا عالم الاقتصاد، وكأن الحكام هم رجال بنوك، ويجاهر بهاء بالقول، حتى يرد على هذه الفئة، أن مجموع ما أعطته الدول العربية والمؤسسات والصناديق العربية لمصر من أموال ومنح وقروض يساوى أضعاف كل ما قدمته لمصر – حتى وقت كتابة المقال – أمريكا زائدا أوربا زائدا كل المؤسسات والصناديق الدولية .

وإن كان هذا لم يمنع كاتبنا من أن يعترف فى الوقت نفسه أن مصر لم تتلق كل ما تستحق، وبعض المسئولية على مصر، وبعضها على الدول العربية الأخرى، كما أنه يعترف كذلك بأن المال العربى لا يستخدم أحسن استخدام لمصلحة الأمة العربية .

وفى أهرام ٣٠ أبريل، عاود الدكتور لويس دعواه مسجلا تقديرا خاصا للدكتور محمد إسماعيل لما لمسه فى مقاله من منهجية علمية وبعد عن التجريح، حتى أن رده لم يشر إلى أحد آخر غير الدكتور محمد، لكنه كتب يتساءل :

إذا كان حقا أنه لم تطرح على الإطلاق مقولة وحدة العرق أو الجنس فى أى مرحلة من مراحل الدعوة إلى القومية العربية، فكيف يتفق أن مؤسسى هذه

الدعوة، وهم أصحاب البعث العربى، يبدأون عادة تاريخ المنطقة من الخليج العربى إلى المحيط الأطلسى، منذ الفتوحات العربية العظمى، وكأنما تاريخ المنطقة كلها لم يبدأ إلا منذ بزوغ نجم العرب فى السياسة العالمية، أو كأنما سومر وبابل وآشور فى الطرف الشرق منها وفينقيا وأرض كنعان ومصر القديمة وغيرها لم يكن لها تاريخ قبل ذلك التاريخ بآلاف السنين، مسميا ذلك بأنه نزعة عرقية عنصرية .

وأشار الدكتور لويس عوض أيضا إلى الدكتور جواد على - الذى أخطأ فى اسمه - فى كتابه الشهير (المفصل فى تاريخ العرب القديم) الذى تكون من عدة مجلدات، وكيف تكبد المؤلف جهدا خارقا لإثبات أن الحياة الإنسانية والحضارات الإنسانية قد نشأت أولا فى شبه الجزيرة العربية ومنها انتشرت فى كل مكان فى العالم القديم !

كما أشار الدكتور لويس إلى كتاب الدكتور ناجى معروف عن عروبة العلماء العرب المنسوبين إلى البلاد الأعجمية، وهو كتاب من جزئين، حيث رصد فيه اسم كم كبير ، بلغ ٣١٣ عالما من علماء الحضارة الإسلامية عاشوا بين عامى ٦٥٨ و ١٠٤٨م، أى نحو أربعة قرون، وألقابهم كلها من نوع الرومى والخراسانى والسمرقندى والنيسابورى والبلخى والبخارى والسجستانى والطرسوسى وغيرهم ، حيث تقصى أنسابهم فوجدهم عربا من قريش أو تميم أو مضر أو ربيعة أو ثقيف أو مخزوم ..إلخ ، كل ذلك ليرد على ابن خلدون الذى قال فى مقدمته أن معظم حملة العلم فى حضارة الإسلام لم يكونوا من العرب، أفليست هذه " نعرة " عنصرية ؟!

وسارع رجاء النقاش إلى معاودة المناقشة على صفحات مجلة المصور فى آخر أبريل ١٩٧٨، وخاصة فيما جاء بمقال الدكتور لويس من إشارة لكتاب الدكتور جواد على، من أنه، على فرض أن هذا الذى كتبه الباحث خطأ، وكذلك

بالنسبة لناجى معروف، فكل منهما هو مجرد باحث، وليس رئيسا لدولة ولا زعيما سياسيا، والباحث العلمى مجرد مجتهد على الطريق، يمكن أن يصيب ويمكن أن يخطئ، لكن ذلك لا ينبغى أن يبرر للدكتور لويس أن يصم القومية العربية بالعنصرية .

واستشهد النقاش بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم مدافعا عما لوحظ من احتضانه واحتضان المجتمع المسلم الأول لكل من سلمان الفارسى وبلال الحبشى وصهيب الرومى :" أيها الناس ..الرب واحد، والأب واحد، وإن الدين لواحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هى اللسان ، فمن تكلم بالعربية فهو عربى " !

واستند النقاش إلى عادة فكرية لدى ما يصعب حصره من الباحثين والمفكرين، ألا وهى تسجيل الاعتزاز الشديد ببلده وتاريخه وحضارته، دون أن يكون هذا معناه نزعة عنصرية، حيث أن الدافع فى الغالب يكون من أجل بث الثقة فى النفس الوطنية، ولعل أقوى الأمثلة على ذلك ما كان مصطفى كامل يسجله من عبارات تأكيدا على اعتزازه بمصريته وبقيمة مصر فى العالم، حيث كانت الفترة فترة نكوص واحتلال، والناس بحاجة إلى من يعيد إليهم الثقة بالذات حتى ينهضوا من كبوتهم .

وفى النهاية تصدق كلمات أحمد بهاء الدين فى مقال تال نشره الأهرام فى السابع من مايو ١٩٧٨، حيث كان التأكيد على أن التفاوت فى المستويات الحضارية أمر هام بالفعل، ولكن، إذا كان العالم كله، بحكم وسائل التعليم والاتصال والديمقراطية الاجتماعية تزول بينه فوارق المستويات الحضارية، أو هذا ما يسعى إليه المهمومون بالتقدم المجتمعى الكلى، فماذا يكون الموقف بالنسبة لنا، سكان المنطقة العربية : هل نسعى للقضاء على ما يوجد من تفاوتات أن نضخمها ونجذرها ؟

إن العروبة، أو القومية العربية لا تتمثل فحسب فى الدولة الواحدة التى قد تبدو عسيرة التحقق، على الأقل فى ظل الظروف الراهنية التى يبدو أنها قــد تطــول بعض الشئ، ولكنها قد تتمثل فى التضامن الاجتماعى، وفى التعاون الاقتصادى، كما قد تتمثل فى تحالف إزاء خطر مشترك .

ومن هنا فلنا أن نتساءل مع أحمد بهاء الدين متوجهين الذين يبدون وكأنهم هم وحدهم الغيورون على مصر : أى مصر تريدون ؟ المنكفئة على ذاتها، المنفصلة عن أسباب قوتها ؟ " فمصر أكثر ممن تعبير جغرافى، إنها موقــع اســتراتيجى ..كيان حضارى ، يمتص كالإسفنج، ويعطى كمركز الضوء ..لا عازل له أبــدا عبر التاريخ ..مصر كبيرة، ليس بمعنى النغمة الكاذبة والعظمة الشوفينية البائدة ، بل كبيرة بحقيقتها ..توالى عليها الكروب والأمجاد، ولكنها دائما إمــا متــأثرة أو مؤثرة!".

- جريدة نهضة مصر على ثلاثة أعداد بدءا من ٢٠١١/١٢/٢١

القسم الثالث

قضايا تعليمية

تقرير لجنة

الكادر وعلاقة المعلم بالأكاديمية*

فى حوالى شهر أبريل من عام ٢٠١١ شكل الدكتور وزير التربية والتعليم، أحمد جمال الدين موسى أربعة لجان لمدارسة الأوضاع القائمة بالأكاديمية المهنية للمعلمين، وبحث سبل مواجهة ما يقابلها من مشكلات، سعيا نحو تطويرها بما يحقق الأهداف المنوطة بها، واختصت اللجنة التى شرفت برئاستها بعلاقة المعلم بالأكاديمية، انتهت إلى وضع التقرير التالى، والذى ساهم فيه كل من الدكتور مصطفى عبد القادر ،والدكتورة فاطمة سالم بصفة أساسية، وعدد آخر من قادة الوزارة بصورة جزئية، فضلا عن مساهماتهم فى المناقشات التى كان لها دور فى الصياغة النهائية للتقرير، مثل اجتمع كل من:

١- أ.د/ رضا أبو سريع: مساعد أول الوزير لتطوير التعليم
٢- أ.د/رمضان محمد رمضان: مدير الأكاديمية المهنية للمعلم
٣- أ.د طارق الحصرى : مساعد الوزير للتطوير
٤- د. عبد الله عمارة، رئيس الإدارة المركزية لمكتب الوزير
٥- أ. جمال محمد العربى: رئيس الإدارة المركزية للتعليم الثانوى العام
٦- أ. شهناز الدسوقى عبد الهادى ترك: رئيس الإدارة المركزية لرياض الأطفال والتعليم الأساسى
٧- هالة الصيرفى: مسئول تعليم- المعونة الأمريكية

وتمت صياغة التقرير بصفة نهائية فى شهر مايو ٢٠١١

---

* شكر خاص للدكتورة فاطمة سالم التى قامت بجهد كبير فى استكمال الصورة النهائية للتقرير.

وقد أتيح لأعضاء اللجنة فرصة الاستماع إلى عدد من " الجمهور " الذى يعد هو المستفيد الأول من الخدمة التى تقوم بها أكاديمية المعلمين، ونظام الترقى القائم، حيث عبروا بحرية وصدق عن بعض الهواجس والخبرات والمفاهيم التى " ضبّبت" الرؤية الخاصة بما أصبح مشهورا باسم (الكادر) وعلاقتهم بالأكاديمية، مما أتاح لأعضاء اللجنة فرصة الوعى بواقع الظروف التى يعمل المعلمون فى ظلها ، ومستوى الوعى المتوافر لديهم خاصا بقضية الكادر والأكاديمية.

وأضيفت إلى هذه المناقشة مع مجموعة من المعلمين، قائمة جملة تعليقات عدد كبير من المعلمين على موقع " اليوم السابع" على ما تم نشره خاصا بلجان الكادر التى كان وزير التربية قد أصدر قرارا وزاريا بتشكيلها، وبلغ عدد هذه التعليقات ما يقرب من سبعين تعليقا، عكست إلى حد ما موقف شريحة من المعلمين من القضية.

وقد تبلورت الحوارات التى دارت بين أعضاء اللجنة فى عدة رؤى وأفكار، أمكن تلخيص أبرزها فيما يلى:

الفكر المُؤسِّس للأكاديمية، والدافع لقيامها:

المستقرىء لواقع حركة التعليم فى ، يستطيع أن يلاحظ بكل يسر، أن من أكثر المشكلات تعقيدا فى العملية التعليمية بمصر: **كيفية مواصلة تحفيز وشحذ معنويات المعلمين للنهوض بأدوارهم بفاعلية**، بالإضافة إلى تعزيز إدراك أفراد المجتمع بأهمية ودلالة هذه المهنة. وبشكل عام، لم يسبق وأن تمكنت منظومة شئون العاملين الخاصة بالمعلمين من التمييز بين الأدوار المتعددة التى يضطلع بها المعلمون، ولم يسبق أن أمكن فى إطار هذه المنظومة تقييم جودة أو إثابة مختلف الأدوار التى يسهم بها المعلمون، وما يصاحب هذه الأدوار من خبرات متعددة ومتنوعة يتم اكتسابها وتنميتها.

ولا يقتصر هذا الوضع على مصر، وإنما يغلب تطبيق هذا النظام تقريبا فى بلدان متعددة بمختلف أنحاء العالم، وبشكل عام، تؤكد كافة الدول، ذات الظروف والأوضاع المشابهة مع مصر خاصة، على أهمية قضية مهنية المعلمين، حيث لم يعد متقبلا أن يستقر الوضع الخاص بقيام أسس وقواعد ونظم وهياكل تؤسس وتعزز مهنية الأطباء، والمهندسين، والمحامين، والمحاسبين، وغيرها من المهن المعروفة، وتستمر مهنة التعليم بعيدة عن التأسيس العلمى والمالى والمعرفى والقانونى لها، والتى يجب أن تحدد معايير تقييم أداء المشتغلين بها، ولا يستثنى من معاناة مثل هذا الوضع سوى عدد محدود من الدول والبلدان التى تطبق أنظمة تتضمن بعض المراحل المحددة فى المسار المهنى للمعلمين.

وقد حرصت اللجنة أن تضع نصب أعينها جملة المهام التى أناط بها وفقا القرار الجمهورى (١٢٩) لعام ٢٠٠٨ ، فى مادته الثانية، الأكاديمية المهنية للمعلمين ، وهى فى جملتها تحدد المسار الذى ينبغى أن تتجه إليه الأكاديمية خدمة للمعلم:

- منح شهادات الصلاحية المنصوص عليها في قانون التعليم وقانون إعادة تنظيم الأزهر الشريف والهيئات التي يشملها المشار إليهما .
- اعتماد مقدمي برامج التنمية المهنية وكافة خدمات التدريب، وإجراء الاختبارات اللازمة في هذا الشأن، وذلك بالمقابل الذي يحدده مجلس إدارة الأكاديمية .
- توفير نظم وقواعد معلومات عن أعضاء هيئة التعليم، تتضمن بيان مؤهلاتهم ومهاراتهم وخبراتهم وبرامج التدريب التي حصلوا عليها والدورات التدريبية التي يتعين عليهم اجتيازها، وموافاة المديريات والإدارات التعليمية والمدارس، وإدارة المعاهد الأزهرية والمناطق

والمعاهد الأزهرية كل فيما يخصه بهذه البيانات للمساعدة في اتخاذ القرار.

- إبداء الرأي بشأن أسس إعداد بطاقات وصف وظائف هيئة التعليم وإعادة تقييمها وترتيبها .
- اقتراح اشتراطات التأهيل التربوي لكل وظيفة من وظائف هيئة التعليم، ووضع الاختبارات المتطلبة لشغلها .
- تحديد أنواع التدريب اللازم لرفع مستوي أعضاء هيئة التعليم الذين يحصلون علي تقارير تقويم أداء بمرتبة دون المتوسط أو ضعيف .
- تقديم الدعم الفني والاستشارات والدراسات الفنية في مجال اختصاصها لمن يطلبها من الهيئات والمؤسسات والشركات والجمعيات المحلية والعربية والأجنبية، وذلك بالمقابل الذي يحدده مجلس إدارة الأكاديمية .

....

ولا يخفي صعوبة الظروف التي صاحبت عمل الهيئة، من نقص في الموارد البشرية والمادية والمالية، وتأسيس نظم تدريب حديثة تتسم بالمعيارية والعلمية في وقت أقل، وإجراء تقويم لأعداد هائلة من المعلمين، مع قصور أحيانا في اعلان المعلمين بالتوقيتات والاجراءات التي تتخذ بشأن التقويم والاختبارات.. كافة هذه الظروف والعوامل أوجدت حالة من المقاومة لعمل الأكاديمية، وأحيانا التذمر من جانب بعض أعضاء الهيئة التعليمية. ثم بمجئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وبزوغ طموحات جديده للمعلمين، بل للمجتمع المصري من التعليم، فقد استلزم الأمر ضرورة إعادة النظر في أسلوب عمل الأكاديمية وفي سياستها وعلاقتها بالمعلمين، من أجل تدارك أخطاء المرحلة السابقة، والاستجابة الفاعلة لمطالب الفترة المقبلة.

أولا: الاشكاليات الراهنة:

أوضحت الممارسة الفعلية لدور الأكاديمية منذ نشأتها عن بعض أوجه القصور أهمها:

- الصورة السلبية للأكاديمية فى الوقت الحالى، حيث ارتبطت باختبارات التسكين، لا فى أذهان المعلمين وحدهم، بل وفى الرأى العام، وعدم وضوح دورها الأساسى فى دعم مهنية المعلمين، ووضعهم الاجتماعى والمهنة.
- دعوي البعض من المعلمين بأن الاختبارات التي تجريها الأكاديمية تُعَرِّض المعلم لما يتصوره من إهدار لكرامته ووقته وجهده، ويفتقد أحيانا للمعيارية والعدالة، فى الوقت الذى يجب أن يظهر فيه أمام أفراد المجتمع مهابا ذا شخصية تستحق التقدير والإجلال.
- لا توجد تدريبات على المهام الجديدة التى يكلف بها العاملون بالأكاديمية، مما لابد أن يكون له تداعياته السلبية على أدائهم .
- المعلم المساعد الذي اجتاز الاختبار ويطلب الترقي إلى المستوي الأعلي (معلم)، ولا توجد اعتمادات مالية لمكافأته تسمح بإنشاء درجات مالية في الوقت الراهن.
- تصور البعض من المعلمين أن الأكاديمية جهة مانحة للدرجات المالية اللازمة للترقي، بينما هي جهة لتنظيم التأهيل المهني والتربوي ومنح ترخيص الاعتماد للوظيفة الأعلي بناء على معايير محدده.
- عدم استكمال فتح فروع الأكاديمية فى باقى المحافظات(عدا ١٥ محافظة)، مما يجعل محافظات محملة على محافظات أخرى، وبالتالى زيادة حجم العمل على عدد العاملين بالفرع، كما نرى على سبيل المثال

بالنسبة لفرع الأكاديمية ببنى سويف، الذى يخدم محافظتى بنى سويف والمنيا.

- تصور البعض من المعلمين أن الأكاديمية هي جهة لتنفيذ التدريب، بينما هي الجهة التي تضع سياسات ونظم ومعايير التدريب، وهناك جهات أخري تقوم بعملية التدريب ككليات التربية مثلا.
- تصور البعض من المعلمين ممن يحصلون على دبلوم عام في التربية، أن هذا الدبلوم يمكن أن يغنيه عن الاختبارات المخصصة للترقي في السلم الوظيفي للمعلمين.
- تصور البعض من المعلمين بأن الاختبار الذي يجري للمعلم تحت إشراف الأكاديمية هو العامل المحدد والمعيار الوحيد لترقيته.
- اعتقاد البعض من المعلمين القدامي أن الترقي إلى الوظيفة الأعلي هو حق له استنادا إلى سنوات الأقدمية والخبرة التي أمضاها في سلك التعليم.
- شكوي البعض من المعلمين من عدم الاعلام والاعلان الكافي عن شروط وإجراءات الاختبارات ونظم الترقي إلى الوظائف الأعلي.
- وجود هيئات أخرى تتضارب اختصاصها مع الأكاديمية، مثل قيام هيئة ضمان جودة التعليم بوضع بطاقات الوصف الوظيفى للمعلم مع أن هذا اختصاص أساسى للأكاديمية.
- قصور الدور الذى تلعبه المحليات فى المديريات والإدارات التعليمية، حيث أن إدارات التدريب بالمديريات، وأقسام التدريب، بإدارات التعليم يقتصر دورها على تدريبات الترقية النمطية فقط، وذلك لعدم وجود كوادر من المدربين، وكذلك عدم وجود مخططى ومصممى برامج تدريبية على مستوى المحليات، كما أن وحدات التدريب المدرسية، غير مفعلة لعدم وجود كوادر، وكذلك عدم وجود ميزانية مخصصة لهذا الغرض، فى ظل

ضعف مجالس الأمناء فى توفير مصادر التنمية المهنية حسب معايير جودة تضعها الأكاديمية.

ثانيا: مبادئ أساسية لضبط علاقة المعلمين بالأكاديمية:

وفي مواجهة هذه المشكلات، وفي إطار تصحيح العلاقة بين المعلمين وبين الأكاديمية، فلا بد من الاستقرار والتوافق على عدد من المبادئ الأساسية المستقاة من القوانين واللوائح التي تنظم عمل الأكاديمية والإعلان عنها لكافة المعلمين:

- نحن نعيش عصر منافسة عالمية، على مختلف الصُعد، معيار الفوز فيها هو التمكن من المعرفة المستحدثة، والملاحقة المستمرة لكل جديد، فضلا عن التطوير المستمر لأساليب العمل عامة، وأساليب التعليم ونظمه ومهامه وعملياته بصفة خاصة.
- الترقي إلى الوظيفة الأعلي في سلم الوظائف التعليمية يلزم لها إعداد وتدريب واجتياز شروط محددة ترتبط بمواصفات الوظيفة التي يتقدم اليها المعلم.
- تضع الأكاديمية سياسة تدريب المعلمين، وتعتمد البرامج التدريبية وفق معايير محددة، وهي ليست جهة لتطبيق التدريب، وإنما هي جهة لتنظيم التدريب، ولمنح الترخيص(الاعتماد) للوظيفة الأعلي بناء على نتائج التقويم الذي يمر به المعلم.
- ليست الأكاديمية جهة مانحة للدرجة المالية المقابلة لاجتياز التدريب، وإنما هي تمنح الترخيص(الاعتماد)، ووزارة التربية والتعليم هي التي تدبر الدرجات العلمية بناء على مسئولياتها وفق اللوائح المنظمة.
- أن الأكاديمية لا تستند فقط إلى نتيجة الاختبار الذي يحضره المعلمون، فهناك تقييم متعدد الأوجه يشمل جوانب أداء المعلم وكفاياته المختلفة،

وذلك وفقا لقاعدة تربوية علمية تؤكد أن الحكم الصحيح على إنسان لابد وأن يستند إلى رؤية علمية إلى مختلف الجوانب، والزوايا المتعددة للشخصية الإنسانية المعروفة بتعقدها.

- أن فلسفة عمل الأكاديمية تنبع من مفهوم إقرار المعايير اللازمة لتقويم الأداء وتنظيم الترقي والحراك المهني للمعلمين في إطار من العدالة والشفافية والموضوعية، شأنها في ذلك شأن المؤسسات المناظرة لها في الدول المتقدمة، وأن عملها هذا يحقق صالح المعلمين، وصالح مهنة التعليم، فضلا عن أن هذا وذاك يصب فى صالح المجتمع، وكذلك يُكسب دور المعلم مكانة وقوة أمام المجتمع.
- لابد أن يستقر في ذهن المعلم أن الترقي في المهنة ضرورة لتحقيق ذاته، ونمو شخصيته المهنية، وأن هذه الغاية تفرض عليه بذل الجهد للارتقاء بكفاياته ومهاراته، وأن التنمية المهنية بحد ذاتها ضرورة تسبق إحرازه أية زيادة في دخله، هذا على الرغم من مشروعية وكفالة حقه في الحصول على المقابل المادي المناسب للوظيفة التي يشغلها.
- ضرورة التزام الأكاديمية بمجموعة معايير أخلاقية ومهنية تكون هى الموجه، والضابط لحركتها وتعاملها مع عناصرها البشرية، ومجتمع التعليم الذى ما وجدت إلا لخدمته، وأى تقصير فى هذا يمكن أن ينسف الكثير مما تسعى إلى تحقيقه من أهداف ومقاصد، من هذه المعايير :
  - الانتماء والولاء
  - التميز المؤسسى
  - روح الفريق
  - الجدية
  - المسئولية والمساءلة

- الابتكار
- الالتزام بمنهجيات البحث العلمى
- الأمانة العلمية
- الحفاظ على السرية
- الشفافية والمصداقية
- التعاون
- التقوى

ثالثا: ما الذي تنوي الأكاديمية عمله في الفترة القادمة؟

١- توفير تدريب متخصص يفي بأهداف التنمية المهنية للمعلمين:

- يتم تهيئة وتدريب المعلمين مسبقا على موضوعات الاختبار.
- ضمان حسن سير العملية التدريبية للمعلمين.
- إتاحة فرص متكافئة أمام كافة المعلمين للحصول على التدريب.
- التطوير المستمر لبرامج التدريب وفقا لحاجات المعلمين والمستجدات في ميدان التربية.

٢- كفالة أسلوب كريم وعادل لتقويم المعلم وفي هذا تتبع الاجراءات التالية:

- اعتماد نظام جمع النقاط نظير اجتياز حزمة متكاملة من أساليب التقويم، التى يمكن أن تشخص بالفعل مدى ما تحرزه شخصية المعلم– بمستوياته المختلفة– من تغير إلى الأفضل.
- يمكن للمعلم أن يتقدم للاختبار لأكثر من مرة على مدار العام.
- يتم تقنيين الاختبارات ووضع معايير علمية لها من جانب المتخصصين، سواء فى كليات التربية، أو المركز القومى للتقويم والامتحانات.

- كفالة جو من الود والاحترام للمعلمين في لجان الاختبارات.
- إتاحة فرص عادلة للتظلم أمام المعلمين الذين لم يجتازوا الاختبارات، ولديهم شكوي تتعلق بالاجراءات.

٣- تيسير إجراءات اتمام الاختبارات:

- تسهيل اختبار المعلمين في مقار إقامتهم وعملهم كلما كان ذلك ممكنا.
- تفريغ المعلمين تماما لفترة الاختبار.
- توفير التسهيلات والجو الصحي في لجان الاختبارات.

٤- تسكين المعلمين الحائزين للترخيص على الدرجات المالية المناسبة لهم من قبل الوزارة:

وعلى أن يتم ذلك وفق خطة زمنية تعدها الوزارة.

٥- حفز أصحاب المواهب والكفايات من المعلمين:

- تحتسب نقاط ضمن تقويم المعلمين نظير الحصول على الدبلومات، الماجستير، الدكتوراه سواء في المجال التربوي أو في مجال التخصص العلمي.
- الحصول على دورات إضافية في علوم الحاسب تحتسب ضمن نقاط التقويم.
- تقديم أعمال ودراسات إبداعية في مجال تطوير العملية التعليمية تحتسب لها نقاطا ضمن التقويم.

٦- كفالة حق المعلمين في الاعلان عن مواعيد التدريب والاختبارات والنتائج وفق مبدأ الشفافية:

- الإعلان بأكثر من طريقة عن مواعيد وأماكن التدريب المهني.

- إتاحة فرص بديلة أمام المعلمين لاختيار توقيتات حضور التدريب، وكذا الاختبارات.
- إعلان النتائج الخاصة بالتدريب والاختبارات وعرضها على المعلمين بأكثر من طريقة.

ثالثا- بعض آليات التنفيذ :

١- بدء مسار الترقي المهني:

✓ يقوم المعلم المساعد بالتسجيل بالأكاديمية المهنية خلال العام الأول لتعاقده مع الوزارة، ويتاح له التقدم لأول امتحان تعقده الأكاديمية، بعد مرور عام على استلامه العمل، طالما استكمل باقى الشروط.

✓ تعلن الأكاديمية سنويا عن عقد امتحان للترخيص بمزاولة المهنة للمتعاقدين(المعلمين المساعدين) الذين استوفوا الشروط، والراغبين فى التثبيت على وظيفة معلم.

✓ تقوم الأكاديمية بتحديد الخبرات والمهارات والشروط اللازمة للترخيص بشغل كل وظيفة من وظائف التعليم .

✓ تقوم الأكاديمية بالإعلان عن برنامج سنوى لتأهيل الراغبين فى الترقى فى جميع المجالات، على أن يكون محددا به المدة، والتاريخ، والمكان، الذى ستعقد فيه به التدريبات، وضوابط تلك التدريبات.

✓ يتقدم شاغلو وظائف التعليم الراغبين فى التدريب بالتسجيل بالأكاديمية لتحديد الموعد والمكان المناسبين للتدريب،والبرامج التى يطلب الالتزام بها.

٢- البرامج المهنية التدريبية:

- يتم تحديد نوعية البرامج التدريبية تحت مسمى الثقافة المهنية للمعلم حسب فئات المعلمين.
- يحدد خبراء التربية ، مع الأكاديمية، البرامج المهنية التربوية، ومدة كل برنامج ، حسب موضوع البرنامج، والفئة المستهدفة من البرنامج .
- يحدد خبراء التربية ،مع الأكاديمية، التكلفة الفعلية للبرنامج التدريبى .
- يتم تخصيص ميزانية ملائمة للبرامج التدريبية من قبل الوزارة .
- يسمح لأى جهة تعليمية التقدم ببرنامج تربوى، محلى أو عالمى، ويتم عرضه على الخبراء لاعتماده وتقديمه للفئة المستهدفة الخاصة به .
- يسمح بمشاركة أفراد وهيئات المجتمع المدنى من أعضاء مجلس إدارة الأكاديمية أو خارجها فى تمويل البرامج التدريبية المقدمة .
- لابد من الحرص، عند وضع برامج تدريبية على أهمية أن تتفق وظروف المجتمع المصرى، وتتفق مع عصر المعرفة والتكنولوجيا ، حيث كثيرا ما يلجأ البعض إلى ترجمة البرامج عن مجتمعات أخرى، بغير مراعاة هذا.
- لما كان من المهم ألا نكتفى بما تكون عليه البرامج التدريبية من سلامة البنية، ودقة التحديد فى الأهداف، بل لابد كذلكأن تتوافر فى البرامج التدريبية كافة أساليب وطرق التعليم المناسبة للتعلم .
- للأكاديمية الحق فى التجديد المستمر فى مسمى، ومضمون، البرامج المهنية التدريبية وفقاً لمستجدات العصر وما يقره الخبراء التربويين فى ذلك .

٣- المنح الدولية:

- يحق للأكاديمية التعاون مع المؤسسات الدولية، للتبادل العلمى لأعضاء هيئة التعليم، من أجل تبادل الخبرات بين الدول .
- يحق للأكاديمية قبول المنح المقدمة للمعلمين من الجهات الدولية، بعد موافقة الوزارة عليها، والخبراء التربويين .
- الحرص على ألا يسمح للجهة المانحة فرض أية شروط على الأكاديمية أو قرارات، لا تتفق والمصلحة الوطنية بالدرجة الأولى، والأصول والقواعد
- -تقوم الأكاديمية بالتعاون مع الوزارة بتوجيه المنح والمعونات المادية، والجوائز المادية والعينية ، لتحقيق المنفعة العامة للمعلمين ، ويتم إعلان ذلك بشفافية للجميع .

٤- : الشراكة مع كليات التربية ومراكز البحث العلمى المتخصصة:

- يحق للأكاديمية أن تتفق مع كليات التربية فى جميع محافظات مصر التى ترى لديها الإمكانات التى يمكن أن تكون داعمة للإعداد المهنى للمعلم فى الحصول على الدبلومات، والدورات التدريبية المؤهلة للترقى، على أن تفى الجهة المتخصصة بالبنود والشروط التى ينص عليها فى الاتفاق من حيث نفقات الدراسة فى الدبلومات، والدورات التدريبية التى تتحدد بمعرفة الطرفين (الأكاديمية، والجهة المتخصصة).
- يحق للأكاديمية الاستعانة بالخبراء التربويين من كليات التربية والبنات والمراكز التربوية، ومشاركتهم فى مجلس إدارة الأكاديمية كجهات استشارية، أو فيما يتم تشكيله من لجان فنية وعلمية، يقتضيها تفعيل العمل وتطويره، حاليا ومستقبلا. هذا فضلاً عن وجود خبراء تربويين أساسيين ضمن مجلس إدارة الأكاديمية .

- يحق للأكاديمية الاستعانة بالخبراء المتخصصين فى مجال التربية من أساتذة الجامعات، والمعلمين الخبراء للتدريب المهنى للمعلم داخل الأكاديمية أو خارجها فى الجهات المعنية بالتدريب التى تعلن عنها الأكاديمية .
- ضرورة الاستفادة بالمعلمين الحاصلين على الماجستير والدكتوراه من كليات التربية، من خلال منحهم حافزا استثنائيا قيم يقدر ما بذله من مجهود للوصول إلى درجة الماجستير أو الدكتوراه ، وذلك من أجل تشجيع بقية المعلمين على البحث العلمى .

٥- :الإعلام والتزام الشفافية:

- إذ ترغب الأكاديمية المهنية للمعلمين فى تحقيق الهدف من إنشائها، وهو الاعتماد المهنى للمعلم من خلال إكسابه المهارات التى تؤهله إلى أن يكون معلما كفئا وفعالا وخبيرا فى الميدان، لذلك يصبح الإعلان عن الممارسات الفعلية للأكاديمية والإعلام بها أمرا أساسيا، ويتم بكل شفافية، والحرص على أن يتم توزيع نشرات دورية مستمرة، وإعلانات على جميع مدارس الجمهورية بكل ما هو مستجد من :-
  - مواعيد الدورات التدريبية .
  - أماكن الدورات التدريبية .
  - المشكلات التى تواجه الأكاديمية .
  - إعلانات لوظائف خالية .
  - مواعيد المكتبة للاطلاع الثقافى .
  - المنح المالية .
  - منح التبادل العلمى .
  - المسابقات السنوية .

- الجوائز .
- إرشادات وتوجيهات للمعلم .
- الأنشطة المستمرة .
- -نتائج الاجتماع الدورى لمجلس الإدارة .

هذا فضلاً عن ضرورة التواصل المستمر للأكاديمية مع المعلمين، والحرص على حل مشكلاتهم من خلال إنشاء منتدى المعلمين على الإنترنت لعرض أهم أفكارهم، وأطروحاتهم لتحسين التعليم، وتخصيص جهة للرد على أطروحاتهم، واستفساراتهم بصفة مستمرة، لرأب ما قد يكون، أو ينشأ، من صدع ومنعاً لتفاقم الأزمات ،والمشكلات .

٦- التثقيف المهنى للمعلمين:

من المهم إتاحة الفرص للمعلمين بتنمية معارفهم التربوية والنفسية والتخصصية، ويكون ذلك بأن يتم إنشاء مكتبة داخل الأكاديمية تتبع التصنيفات العالمية للمكتبات، يكون الهدف منها تثقيف المعلم ، وتضم أحدث المؤلفات فى مجال التعليم والثقافة والسياسة والاجتماع والعلوم والآداب المحلية والعالمية، وتشرف عليها الوزارة .

ويتم تخصيص أجر رمزى للاشتراك السنوى للمعلم داخل المكتبة .

٧-التسويق الداخلي والخارجي:

فمن المهم طرق كافة السبل لتوفير وضوح للمهام، وجلاء للأفكار، وصحة فى المسار، الذى تتخذه الأكاديمية بالنسبة للمستفيدين من جهودها بالدرجة الأولى وهم المعلمون، ثم الحضين الاجتماعى الذى له دوره الذى لا ينكرفى تشكيل وعى المعلمين،ومدى تقديرهم ، فضلا عن مكانتهم، ويكون ذلك وفقا لسبل متعددة، مثل:

- كتيبات تشرح كل ما يتصل بالترقى المهنى، فلسفة وأهدافا ومستويات،وطرقا،وأساليب، توزع على المعلمين.

- استغلال وسائل التواصل الاجتماعى لمعرفة آراء المعلمين بالنسبة لقضايا الترقى المهنى ومشكلاته واقتراحاتهم لمزيد من التحسين.
- الاتصال المستمر بمسئولى أقسام التعليم فى الصحف والمجلات، لوضعهم فى صورة ما يحدث أولا بأول.
- الاتصال الدائم ببعض مسئولى برامج " التوك شو" فى القنوات التلفزيونية المختلفة، أيضا لمزيد من التسويق والتوعية،والتثقيف، حيث أن هذه البرامج تحظى بنسب عالية من المشاهدة تصل إلى ملايين.

٨- أمور لابد من الوعي بها :

- يقوم شاغلو وظائف التعليم، على مدى السنوات الخمس البينية، بتجميع البرامج والمهارات والتقارير اللازمة للترقية إلى الوظيفة الأعلى التى يطلب الترقية إليها، ويتقدم بملفه إلى الأكاديمية التى تقوم بالفحص وإصدار شهادة الصلاحية اللازمة لذلك.
- شهادة الصلاحية تظل سارية المفعول للوظيفة الواحدة مدى الحياة، ما لم تسحب كإجراء عقابى، أو تلغى بالحصول على شهادة صلاحية للوظيفة الأعلى، أو الحصول على وظيفة مناظرة، بحيث لا يحمل الشاغل أكثر من شهادة صلاحية لأكثر من عمل، وتكون الأحدث إصدارا هى السارية.
- توكل مهمة تدريبات النقل ورفع الكفاءة والتدريب على المناهج المعدلة، وما إلى ذلك، إلى إدارات التدريب.

تلميذ مسلم فى مدرسة قبطية*..

استدعت الأحداث إلى ذاكرة صاحبنا مسلم الديانة، ما كان له عندما التحق، عام ١٩٥١، بمدرسة الثانوية النهارية بالفجالة، التى كان يملكها امبراطور المدارس الأهلية وقتها: راغب مرجان، مسيحى الديانة. وعندما أصبح فى الصف الثانى الثانوى(الإعدادية الآن)، كان مقرر التاريخ، يتصل بالعصور الإسلامية، وكان مدرسه قبطيا.

برزت المشكلة، من البداية، لاتصال الأجزاء الأولى بعصر النبوة، فلاحظ التلاميذ أن المدرس، ينطق اسم " محمد" بالعامية، (بكسر الميم الأولى)، بينما تعَوّد المسلمون نطقه بالفصحى بضم الحرف. وإذا كان المسلمون مطالبون أن يلحقوا الإسم بعبارة (صلى الله عليه وسلم)، فلم يكن المدرس ملزما بذلك، مما أبرز قلقا لدى التلاميذ المسلمين.

وزاد الإشكال أن المدرس عندما كان يذكر واقعة تتصل بمعجزة نبوية، يسبقها بقوله" ..بيقولوا.."، بلهجة تفوح منها روح التشكيك، مثل الإسراء والمعراج، فزاد هذا من ضيق التلاميذ المسلمين، ففكروا فى " تطفيش " المدرس.

اتفقوا على الصياح بصوت جماعى بقول " عليه الصلاة والسلام "، عقب نطق المدرس لاسم النبى، وكان النطق باسمه يرد كثيرا، وبالتالى يتكرر الصياح الجماعى بالصلاة والسلام على الرسول.

بدا على المدرس الضيق فى بداية الأمر، ولكنه استطاع كتم ضيقه، ففكر التلاميذ فى حيلة أخرى..

اتفقوا على أن يستأذن بعضهم للذهاب إلى دورة المياه أثناء الحصة، ويحرص من يخرج على قول " السلام عليكم "، عند الخروج والعودة، ويردوا هم جماعيا "

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته"، ويتكرر هذا أكثر من مرة فى الحصة، ومع ذلك، استمر المدرس فى نهجه، كاتما ضيقه.

عندئذ قدم التلاميذ شكوى لمدير المدرسة، القبطى، فأمر فورا بتغيير المدرس.

وانتهز التلاميذ فرصة كرم المدير، فشكوا إليه أيضا، عدم وجود " مصلى "، يؤدون فيها صلاة الظهر التى تحين وقت " الفسحة "، فإذا بالرجل يأمر بتخصيص مربع جانبى فى حوش المدرسة للمصلى! وكان الغريب فى الأمر أنه فى كل مرة، كان لابد أن يقف طالب ليؤذن للصلاة، حيث القول بشهادة أن " لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله "!

كذلك يذكر صاحبنا أنه كان " يذاكر" فى بعض الأيام مع زميل له قبطى، فى بيته، هو أخصائى الأمراض الصدرية الكبير الآن الدكتور عادل وديع فلسطين، وكان أحيانا ما يقضى اليوم كله فى هذا البيت القبطى الكريم، حتى أن أخت عادل الصغيرة، إذ سلمت على صاحبنا بداية اليوم، جاءت مرة أخرى بعد الظهر فوجدت صاحبنا ما زال موجودا فتساءلت ببراءة: هوه انت لسه هنا ؟! فضحك الجميع دون تفكير فى حرج ، فقد كان هذا رد فعل تلقائى طفولى برئ !

وعدما أخذ شريط هذه الأحداث الماضية يمر أمام صاحبنا اليوم ساءل نفسه: ترى، لو كان هذا حدث فى أيامنا الحالية، هل كان يتخذ المسار نفسه؟

كانت الإجابة فورية بالنفى..

فمن الممكن أن ينشر الطلاب على الفيس بوك أن مدير المدرسة القبطى يضطهد الطلاب المسلمين، فكلف مدرسا قبطيا لتدريس التاريخ الإسلامى، وأن المدرس يسخر من رسول الإسلام، ويشكك فى معجزات النبوة.

ومن الممكن أن يستنكر المدير طلب التلاميذ نقل المدرس ويتهمهم بأن أيدى خارجية تحركهم لزرع الاضطراب فى المدرسة بحكم مسيحيتها.

ويصبح من المتوقع ألا يوافق المدير على تخصيص " مصلى "، بحجة أن ممارسة الشعائر الدينية مكانها المسجد، فضلا عن ضرورة عدم خلط الدين بالتعليم!!

ويصبح ممكنا أيضا أن تعقد برامج " التوك شو" مناقشات عن وصول القوى التى لا تريد خيرا بمصر إلى داخل المدارس لتحريض التلاميذ، وإيقاع فتنة، وأن هناك تقصيرا من المجلس العسكرى !!

وعندما تساءل صاحبنا بينه وبين نفسه: كيف تمر هذا المواقف، منذ ستين سنة، زمن التخلف، هكذا سلسلة هادئة، يحكمها التعقل وإحسان الظن، بينما، تسير عكس ذلك، فى أيامنا، حيث التفجر المعرفى والتقدم العلمى؟

لا تفسير إلا فيما عاش فيه المصريون، عقودا طويلة، قهرا واستبدادا، جعلهم يختزنون مشاعر سخط وضيق، لا يستطيعون تفريغ شحناتها، فإذا جاءت فرصة، ولو بسيطة، انفجر الموقف، " كالقِدْر" فوق النار يغلى، دون أن تكون هناك منافذ للتنفيس، فيكون انفجار.

..وهكذا فإن استمرار الممارسات الديمقراطية الصحيحة، والتى سوف تأخذ وقتا، لتصبح الاحتقانات الحالية، غير جالبة لتوترات وقلاقل، بل يحكمها الهدوء والتعقل وإحسان الظن.

- اليوم السابع، فى ٢٠١١/١٠/١٩

...والتمييز فى التعليم*؟

شاع فى الفترة الأخيرة مصطلح " التمييز " بحيث استحق أن يصدر قانون باسمه، قاصدا أن يصبح من أركان " المواطنة " : ألا يكون هناك تمييز بين المواطنين، أو مذهبى، وهذه نتيجة منطقية لاتخاذ " المواطنة " أساسا لقيام المجتمع المدنى فى مصر، ويكون القصد من التمييز، تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين فى تمتعهم بحقوق المواطنة بحيث لا تكون هناك تفرقة بناء على دين أو لون أو مذهب أو طبقة، أو غير هذا وذاك من صور تباين واختلاف بين المواطنين، لا ترجع إلى جهد يبذل، وعمل يتحقق.

وإذا كان مبدأ المساواة ركنا أساسيا فى المواطنة والعيش المشترك، لكن من المهم أيضا التأكيد على أن المساواة المطلقة مستحيلة، حيث أنها تتناقض مع سنة الله فى خلقه التى جعلت بينهم " اختلافات "، مفروض أن يكون من شأنها تيسير التعامل بين أبناء الأمة الواحدة، مما عُنى به القرآن الكريم فى تحديد غاية وحكمة ما خلقه من تفاوت واختلاف بين الناس" لتعارفوا "، إذ لو تماثل الخلق فى قدراتهم وحظوظهم وتكويناتهم، فلن يحتاج أحد لآخر، بينما يؤدى تباين القدرات، واختلاف الاجتهادات إلى أن يحتاج كل منا الآخر، كى يسد كل منا حاجته، فيترابط أبناء الأمة فى نسيج واحد.

وإذا كان هذا مما استقر عليه الرأى فى كل من الفكر السياسى والفكر الاجتماعى، فقد تأخرنا حقيقة فى تطبيق هذا فى بعض الأحوال، مما كان سببا مهما من أسباب التوتر داخل المجتمع المصرى داخل الإخوة الأقباط، فإن التنادى اليوم بالتطبيق هو مؤشر لخلل لدينا فى إدارة المجتمع التى تفتقد الرؤية الكلية العامة لحركة الأمة، وتخضع لنهج " رد الفعل"، ومن ثم تكون القرارات المصيرية متسمة بالآنية، وسرعة " الطبخ"، أو " الصناعة " .

ومع ذلك، فقد أحسنا التحرك، رغم أنه متأخر..

لكن هذا التحرك للسعى نحو محو ما يمكن أن يكون من تمايز اجتماعى وسياسى وإدارى، يحتاج إلى مواجهة صورة أخرى من صور التمييز، لا تقل خطورة عن التمييز على أساس دينى، ألا وهو التمييز" التعليمى "، التى تصيب البناء الاجتماعى بقدر من الشروخ الخطيرة، كيف ؟

إن مما هو معروف عن التعليم، تشبيه البعض له بعملية " التصنيع" التى نراها ونلمسها فى مجالات الحياة كافة، لما نحن بحاجة إليه من معدات ومنشآت وآلات وأجهزة، حيث أنها " تُسَرّع " من حركة الإنسان على الأرض، وفى المجتمع، وتييسر سبلها، وتضبط توجهاتها، وترقى بها وتُطورها إلى أفضل ما يمكن الوصول إليه.

أما إذا نظرنا إلى التعليم باعتباره " صناعة "، فإن المنتج هنا، هو أخطر من كل ما يصنعه الإنسان فى آلاف المصانع المنتشرة على وجه الأرض، فى مختلف البلدان، لأن المنتج هنا هو " الإنسان "، الذى يخترع الآلات والمصانع، ويسير هذا وذاك، ويخطط له، ويُطور فيه، وينفق عليه، ويُنوع فيه، ويكون " المصنع " المقصود هنا هو منشآت التعليم ومؤسساته من مدارس وجامعات ومراكز ومعاهد، ويكون المقصود ب" العمال" هنا: خيرة أبناء الوطن، وصفوة فئاته (أو هكذا المفروض)، ألا وهم المعلمون بكل فئاتهم من الحضانة إلى الجامعة.

وإذا كان من المقبول أن يكون هناك تمييز فى المنتجات الصناعية المادية، وفقا للقدرات المالية والمستويات الطبقية، والاحتياجات البشرية، كما نرى فى " السيارات "، على سبيل المثال، وفى الملابس، والحلى، والمنازل، وغير هذا وذاك، إلا أن التمييز فى التعليم لا يكون إلا وفقا للكفاءة والجهد والقدرة العقلية، والطاقة البشرية المبذولة، ومن هنا يجئ التوزيع – مثلا– على الكليات الجامعية

للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بناء على الدرجات، والتى من المفروض أن تعكس هذه المعايير.

من هنا فقد عرف مجال التعليم مبادئ أصبحت محل إجماع فى مختلف المجتمعات، على تباين الاتجاهات الفكرية والفلسفية، مثل: " ديمقراطية التعليم "، و" تكافؤ الفرص"، وما يطلق عليه كاتب هذه السطور:" العدل التربوى "، مقصود بكل منها عزل المؤثرات المالية والدينية والطبقية والعرقية والحزبية والمذهبية، ليصبح الجهد المبذول، والقدرة العقلية، هما الفيصل، وهما الحَكَم.

لكن: ماذا نقول عندما يتشكل نظام التعليم فى مجتمع مثل مجتمعنا بحيث ينتج بالضرورة " تمييزا" فى التعليم، يقوم على أساس هذه الجوانب التى أشرنا إليها مما لا ذنب للمتعلم فى أى منها؟ وآية هذا ، هذه المدارس التى يتكاثر عددها عاما بعد عام، بين مدارس عربية، لغات، وأجنبية، ودولية ..حتى الأزهر، دخل السباق فأصبحت له مدارس تُعلم بلغة أجنبية، وبمصروفات عالية، بعد أن كان يمنح طلابه إعانة عبر قرون طويلة.

إن من المفارقات المضحكة حقا(مما يدخل فى باب شر البلية ما يضحك) أن واحدا مثلى- مثلى فى ذلك مثل آلاف الطلاب- عندما أراد الالتحاق بالمدرسة الثانوية العامة عام ١٩٥١، أراد له أهله أن يلتحق بمدرسة " أهلية " – أى خاصة- حيث أن مصروفاتها كانت أقل من المدرسة الحكومية، ثم ينقلب الحال فى زمننا الحالى ليصبح التعليم الخاص مكلفا أكثر من التعليم الحكومى، حيث كان يغلب على التعليم الخاص فى العهود السابقة، نزعة: " الخدمة المجتمعية العامة "، بينما يغلب على مثيله الحالى طابع " المشروع التجارى الخاص الهادف إلى الربح".

لسنا ضد هذا بطبيعة الحال، فكل من يملك رأس مال من حقه أن يسعى إلى استثماره فيما يزيده وينميه، لكنى أسوق هذا إشارة إلى ما أدى إليه الوضع الحالى

من عملية فرز اجتماعى بين أغنياء وفقراء، وهكذا لا تجد أحدا من المتيسرين من يلحق أبناءه بمدرسة حكومية، ويكون الجمهور الغالب الملتحق بالمدارس الحكومية، هم أبناء البوابين والباعة، والفراشين، وكل ذوى الدخل المحدود، من الشرائح الفقيرة.

والمصيبة هنا أن هذا ينعكس على كل عناصر العملية التعليمية، حيث يهرب المعلمون المتميزون من مثل هذا المدارس،(لضعف فرص إعطاء دروس خصوصية، بأجور عالية)، وتقل إمكاناتها اللازمة لحسن القيام بالتعليم، من سعة فصول، وفناء، ومرافق، وإدارة..وهكذا.

ولما كثر النقد فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى لما آلت إليه الخدمة التعليمية الحكومية من تخلف وتدهور، كان الحل المؤسف هو الالتفاف على مجانية التعليم، بدءا من مرحلة التعليم الأولى، فظهر عام ١٩٧٩ ما عُرف باسم المدارس التجريبية، وهو اسم على غير مسمى، وإنما كانت حيلة قانونية لتقرير مصروفات، حيث ينص القانون على أن التعليم العام تقدمه الدولة مجانا للجميع. وامتد هذا التعليم ليشمل كل المراحل، وأصبح مستقرا ومعترفا به، بل ومقصدا لكثيرين، باعتباره وسطا بين الخدمة التعليمية المجانية المتدنية فى مدارس الدولة، وبين مثيلتها المتميزة نوعا فى المدارس الخاصة.

بل إن الدولة تمادت فى منافسة القطاع التعليمى الخاص بنهج مدمر خاطئ، حيث تم اختراع ما سمى بالمدارس المتميزة، ذلك أن المنافسة العادلة التى كان يجب أن تدخلها الدولة مع القطاع الخاص، هو رفع مستوى الخدمة التعليمية فى مدارسها، فيقل الهروب من المدارس الحكومية، إلى القطاع الخاص. لكننا نعرف مقدما المبرر الذى يرفع راية " الإمكانات"، والمثل الشهير " العين بصيرة والإيد قصيرة "، وهو ما ناقشناه فى مقالات سابقة، ولا يتسع المقام له هنا.

وليت الأمر اقتصر على وجود تعليم خاص ليميز تعليم أبناء القادرين " ماليا " عن غير القادرين، بل زاد الطين بلة، المزيد من صور التمييز داخل التعليم الخاص، فإذا بمدارس لغات، ومدارس دولية وأخرى أجنبية، وبين هذه وتلك تتباين الصور والقدرات، حتى تصل المصروفات فى بعضها إلى عشرات الألوف من الجنيهات.

إن نهج " التمييز" لا يجب أن يُحارب فى مجال، ويُترك الحبل على الغارب له فى مجالات أخرى، لها أقوى التأثير على الأوضاع الاجتماعية، والمواطنة، والشعور الصادق لدى المواطنين، أنهم، جميعا، شركاء فى الوطن، لا ينقسمون إلى " ولاد الحرة "، و " ولاد الجارية "!

- اليوم السابع فى يومى ٢٦/١٠/٢/١١/٢٠١١

العدل التربوى وتحرير التعليم*

منذ عدة سنوات، دار نقاش بينى وبين ابنى، بعد أن تخرج مهندسا من الجامعة، حيث أبديت له أسفى الشديد لأنى لا ألاحظه يمسك، ولو بقليل من الكتب متنوعة الموضوعات والآفاق، قارئا لها، وأتهمه بأنه ليس مثقفا، وكان رده أن الاطلاع ليس بالضرورة من خلال الكتب فقط، وأنه كثيرا ما يحصل على معلومات كثيرة، ويفهم أمورا عدة، من خلال تصفحه لما يراه على الشبكة العنكبوتية " النت "، وأن ليس بالضرورة لكى يكون مثقفا أن يقرأ ويعرف عن طه حسين، وتوفيق الحكيم، وعباس العقاد، ومن سار على طريقهم، وأن يعرف أبرز عواصم العالم، وكذلك كبار الساسة والحكام.

أقول الحق، لم أكن مقتنعا فى ذلك الوقت، واستمر نهجى، لا فى نقد ابنى فقط، وإنما يزداد يقينى أكثر مع تتالى الأجيال الجديدة، بحكم تعاملى معهم فى أروقة الجامعة، بأنهم أميون ثقافيا، متحسرا كثيرا على ما لم أعد أجده، مما تعودت عليه أجيالنا من متابعة مستمرة للحياة الثقافية، حتى منذ أن كنا تلاميذ صغار فى المدرسة الابتدائية، فى أربعينيات القرن الماضى.

وترافق مع هذا، كتابة متواصلة منى، لمئات من المقالات، وخاصة منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، كثير منها فى الأمور السياسية والثقافية، تتسم بالحدة والنقد الشديدين، دون أن أرى على أرض الواقع أى صدى لما أكتب، ولا أى مظهر تغيير فى الشئون الخاصة بالنهج الحاكم، الذى كنت أرى أنه أس البلاء، وعلة المصائب، مستندا دائما إلى المقولة الشهيرة القائلة بأن السمكة إنما تفسد من رأسها، وهى مقالات نشرت بالفعل، وجمعت فى كتب، مما زرع فى قلبى، فى السنوات القريبة الماضية، شكا حقيقيا فى قدرة الشعب المصرى على أن يثور على ما يعيانيه من قهر. أقول هذا وأكاد أشعر بالخجل الشديد.

ثم إذا بما كنت قد تصورت أنه مستحيل، يصبح حقيقة، وتهدر الملايين من الشعب المصرى بالثورة، وإذا بمن كانوا يبدون أمامى وأمام غيرى، أسودا، يصبحون هباءً منثورا، ويكون مشعل هذه الثورة هم هؤلاء الشباب، أبناء الأجيال الجديدة، التى كنت قد أعلنت، بينى وبين نفسى، يأسى منها، وفقد ثقتى فى إمكان نفعها للوطن...الأسود الحقيقيون.

لكن، لا أخفى أننى بعد أيام محدودة من اندلاع الثورة، أخذت أضرب كفا بكف، عجبا، وتساؤلا: كيف تأتى لهؤلاء الشباب هذه الجسارة التى عجزنا، نحن الكبار، عن الإتيان، ولو بشىء منها؟ والأكثر مدعاة لاندهاشى، أن هؤلاء الشباب، هم مخرجات التعليم، الذى أعرف، ربما أكثر من كثيرين، بحكم مهنتى كأستاذ فى العلوم التربوية أصلا، أنه تعليم متخلف، وفاسد، حتى النخاع، بل وتستطيع أن تجمع صفات كل ما هو سىء لتصف به هذا التعليم!

عندما أسررت بانطباعاتى وتساؤلاتى هذه لبعض المقربين، أجاب بعضهم، أن الكثرة الغالبة من هؤلاء الشباب الثوار، ليسوا نتاج نظام تعليمنا الحكومى، بل هم خريجو تعليم اللغات والتعليم الأجنبى فى مصر!

ولم تقنعنى هذه الإجابة كثيرا، حيث أعرف، ويعرف غيرى، أن معظم خريجى مدارس اللغات والمدارس الأجنبية، هم، غالبا من أبناء شرائح اجتماعية، إن لم تكن ميسورة، فهى " مستورة "، أى أنهم نشأوا فى بيئات اجتماعية لا تئن تحت وطأة الأوجاع الاجتماعية، وبالتالى، فإن دوافع الثورة، ربما لا تكون متوافرة لديهم.

هنا، برزت لى مسألتان : أولاهما، أن التأثر بنوعية معينة من التعليم، قد لا يكون بالضرورة، " بالمسايرة "، وإنما قد يكون " بالمغايرة "! ومعنى هذا أن سوء التعليم يمكن أن ينتج شخصيات سيئة كذلك، لكنه كذلك، يمكن أن يزرع بذور نقمة

على الأوضاع التى أنتجت هذا النوع من التعليم، وجعلت ملايين الشباب لا يحصل على حقه فى كذا وكذا من هذا النظام.

المسألة الثانية، هى هذه الشبكة العنكبوتية التى أشار إليها ابنى منذ سنوات ولم أنتبه، مثل كثيرين غيرى ممن فى سنى، لآثارها، متعددة الأطراف، متنوعة الغايات؛ ذلك لأن هذه الآفاق غير المحدودة " للنت" تتيح الفرصة لملايين الشباب أن يقفوا على ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر؛ من المعارف والأحوال، وسبل التواصل والتفاعل، وأن هذا وذاك من شأنه أن يفتح آفاقا لهؤلاء الشباب، لم تخطر على بالنا نحن الكبار.

إن هذا التواصل والتفاعل، من شأنه أن ينمى مهارات عقلية، لم ينبتها نظام التعليم القائم، فمع هذه الوفرة المذهلة مما يحمله " النت "، لابد أن يرافقها قدر غير يسير من القدرة على الاستنباط، والتحليل، والفهم، والمقارنة، ومثل هذه القدرات والمهارات، يمكن أن يكون لها دورها فى بذر بذور وعى بالكثير من الأمور التى تشكل مظاهر فساد فى المجتمع، وبذور وعى بما ينبغى أن يكون عليه الوطن.

إن العادة كانت قد جرت بأن يحدث كذا وكذا، مما هو مؤلم ومؤسف لنفر من الناس فى بقعة من الوطن، لكن لا أحد كان يدرى بها إلا من يعيشون حولها، وبالقرب منها، فتكون التداعيات، من حيث قوة التأثير، محدودة، لكن أمام هذه الشبكة الواسعة من الاتصال، أصبح التأثير والتأثر يسرى فى أسماع ملايين، وفى عقولهم، فى وقت واحد، وبالتالى تتجمع طاقات الغضب، وكأنها شلالات هادرة، ومن ثم يكون طبيعيا أن تندفع بقوة كاسحة، تشق الطريق، جارفة ما يقف أمامها من عوائق وسدود، تتمثل فى نظام وشخوص ووقائع وأحوال.

هذه الأجيال إذن، لم يعجبها التعليم الذى نقدمه، حيث شعر الأبناء بأنه لا يسد احتياجاتهم، ولا يتسق مع إيقاع العصر الذى يعيشونه، فضلا عن هذا الزمان الذى لم يأت بعد، لكنه أصبح على بعد خطوات قليلة من عمرهم، بيد أن هذا الفضاء

الواسع العابر للقارات والنزعات والأهواء والعقائد والأعراق، مدّهم بنوعية أخرى من المعرفة، وبمهارات أخرى للتعامل مع الحياة، فهم إذن قد تعلموا، لكنه التعليم المغاير لما نقدمه!!

الغريب حقا، أن أول السبعينيات من القرن العشرين شهد دعوة مهمة، سخر كثير منا منها فى وقتها، قال بها أحد مفكرى التربية :" إيفان إيلتش" ، الذى نادى " بفك " المدرسة، بل وأعلن " موتها "، وأن السبيل الأفضل للتعليم والتعليم هو شبكات الاتصال، ومؤسسات المجتمع المختلفة، بعيدا عن المعارف المعلبة فى " مقررات " يُجبر التلاميذ على الامتحان فيها، حتى نسمح لهم بالانتقال إلى مرحلة أعلى، وكان كتاب إيلتش بعنوان " مجتمع بلا مدارس ".

ومع كل هذا يظل بالإمكان طرح التساؤل التالى: هل هذا يُفقد التعليم، بشكله النظامى المألوف، قدرته المفترضة على التكوين الشامل المتكامل لشخصية المواطن، بالصورة التى يكون عندها، بالفعل، قوة نهوض وتقدم ؟

هنا نجد، أن علينا، كمسئولين، أو عاملين فى حقل التعليم، أن نُعمل الفكر فى كيفية أن يرتفع وضع هذا التعليم إلى مستوى الحدث، ثم لا يكتفى بالمسايرة والتعزيز، بل والسعى إلى قدر من التوجيه والإرشاد، لا بغرض فرض وصاية، وإنما ل مزيد من التحسب لما هو مقبل من الزمان، وما هو آت من احتياجات.

إننا كثيرا ما رددنا، طوال سنوات طويلة، أن التعليم هو قاطرة التقدم، وها هى ثورة الخامس والعشرين من يناير تظهر أن فتح الأبواب للنهوض والتقدم، لم يجئ عن طريق التعليم، فهل معنى هذا إعلان فشل هذه المقولة؟

كلا، فسوف يظل التعليم هو بالفعل قاطرة التقدم، شريطة ألا يكون أى تعليم !

- فالتعليم عندما يكون تمييزيا، ينتج ظلما اجتماعيا،
- والتعليم عندما يكون ذا بعد واحد، فلا يهتم إلا بالتخزين العقلى،

- والتعليم عندما يكون مسايرا، متجنبا النقد والتصويب والتصحيح، سوف يكون تعليما مخربا، وسوف يكون تعليما يؤدى إلى مزيد من التخلف.

وعلى هذا، فإذا كان المجتمع المصرى اليوم يعيش فترة مخاض شديد، ننتظر منها أن تسير به إلى " تحرير " حقيقى بمختلف أبعاد " التحرير ": عقليا واقتصاديا ووطنيا وثقافيا، فلابد أن يسرع التعليم إلى أن يكون تعليما للتحرير، فكيف الطريق إلى ذلك ؟

إن الفكرة الرئيسية التى يحملها المقال الحالى، هى أن " العدل التربوى " هو طريقنا إلى تحرير التعليم، وهذا وذاك هو الطريق إلى تكوين مواطن مصرى حر، قادر على أن يسهم، بل ويقود الوطن إلى أقصى ما يمكن أن نحلم به من آفاق تقدم ونهوض حضارى.

ولأن مصطلح " العدل التربوى "، ربما يكون جديدا على أذهان الكثرة الغالبة من القراء، فمن الضرورى أن نتوقف وقفة أساسية لبيان ما نقصده بهذا المصطلح.

ونبادر إلى القول بأن العدل التربوى يعنى حق كل مواطن فى أن يحظى بحقه فى التعلم، بغض النظر عن أية عوائق يمكن أن تحول بينه وبين التمتع بهذا الحق، من عوائق عرقية أو دينية، أو مذهبية، أو اجتماعية، أو اقتصادية.

وربما يرى البعض أن ما هو معروف باسم " ديمقراطية التعليم "، و" تكافؤ الفرص التعليمية "، كل منهما يؤدى الغرض، لكننا لا نريد أن نُغرق القارئ فى تفاصيل " علم تربوية "، ونكتفى بالقول بأن ديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص، يقتصران على ما يتم داخل النظام التعليمى من فرص متساوية، بينما نسعى نحن، من خلال مفهوم " العدل التربوى"، إلى أن نقرنه بالشجرة الأصلية الكلية، ألا وهى العدل الاجتماعى، فنبصر بالتالى استحالة تحقق العدل التربوى إلا بتوافر جملة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية.

إن النص القانونى على مجانية التعليم، وإلزاميته فى مرحلة التعليم الأساسى- مثلا - يجعل الالتحاق به متاحا للمواطنين كافة، بعيدا عن العوائق المشار إليها من قبل، لكن:

- ماذا عن الأحوال المعيشية للطلاب، التى تؤثر بالسلب أو الإيجاب على قدرتهم على التحصيل والتعلم، وفقا للمراكز الاجتماعية المتفاوتة؟

- وماذا عن التكاثر الملحوظ فى تقديم الخدمات التعليمية عن طريق مدارس تتفاوت، حتى يصل بعضها إلى عدة عشرات من ألوف الجنيهات ؟

- وماذا عن هبوط الخدمة التعليمية فى مدارس الدولة بحيث تبرز سوق سوداء للتعليم تتمثل فى الدروس الخصوصية، والتى تتزايد بحيث لا يقدر عليها إلا الموسرون، وتضطر بعض آخر إلى اقتطاع الكثير من الأسر المصرية من لقمة عيشها لتوفير ثمن هذه الدروس؟

- وماذا ؟ وماذا ؟ عن كثير من صور التمييز الاجتماعى التى جعلت التعليم يعزز التفاوتات الطبقية، وبالتالى يغرس بذور ظلم اجتماعى قاهر، هذا الظلم الذى يولِّد حنقا ومرارة، فضلا عن الكثير من آثار صور القهر المجتمعى، كإضعاف مشاعر الانتماء والولاء، وشروخ تصيب البنية القيمية.

لكن هناك تساؤلا آخر لابد من طرحه: على أى أساس نقرن بين العدل التربوى، وتحرير التعليم ؟

إن محو صور التمايزات التعليمية، وشعور كل مواطن فى المؤسسات التعليمية، بأنه يحصل على ما يستحقه من تعليم، مع توافر الشروط المجتمعية للعدل الاجتماعى، بحيث يكون الفيصل الأساسى هو مقدار الجهد المبذول فى التعلم، سوف يطلق عقال ما يملكه كل مواطن من قدرات عقلية وفكرية ونفسية وبدنية، ليدخل بعضها مع بعض فى تنافس لإنتاج أفضل ما يمكن، فتمتلئ سوق

المجتمع بما يصعب حصره من الكفاءات المنتجة على كافة الصُعد، فإذا بعجلة النمو، وإذا بعجلة النهوض تسرع الخطى إلى أمام.

ولعل أول خطوة لابد من خطوها على هذا الطريق، هى أن تتوافر لدينا " رؤية فكرية " لسياسة تعليمية قومية، لا تتبدل بتبدل الوزراء، كما هى العادة الشهيرة لدينا فى مصر فى الحقب الماضية، وتتغيا هذه السياسة بالفعل تكوين المواطن الحر، بكل ما يحمله هذا من خطوط عريضة وأفكار ومفاهيم وأساليب وآليات، وتكون هذه السياسة " مُلزِمة " لكل الجهات التنفيذية ، بكافة مستوياتها، حتى الوزراء، فى المجالات التعليمية المختلفة.

ولن نصل إلى وضع مثل هذه السياسية القومية، إلا بتكوين مجلس وطنى للتطوير التربوى، لا يخضع لسلطة وزراء التعليم، وإنما لرئيس الوزراء، أو مجلس الشعب، أو رئيس الدولة، ويجمع عددا من علماء التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والمفكرين، وعددا من مسئولى التعليم، ولا تكون رئاسة المجلس لوزير تعليم بالضرورة، وإنما تكون " دورية " لأعضاء المجلس، وفقا للأقدمية، كل عام، حتى لا تتجذر هيمنة من يرأس الدورة، وتنبت حوله بذور مصالح وعلاقات، يمكن أن تفسد الكثير.

ولابد أن نتصارح منذ البداية، بأننا نظلم التعليم كثيرا عندما نُحمله العديد من المسئوليات، بغير ضمانات إمكان القيام بها، ثم نسرع إلى اتهامه بالتقصير، غير منتبهين إلى الحقيقة التى عبر عنها الشاعر بقوله: ألقوه فى اليم مكتوفا، ثم قالوا له له : إياك إياك أن تبتل بالماء، وهو المضمون نفسه الذى عبرت عنه الحكمة الشعبية : اطبخى يا جارية..كلّف يا سيدى !!

فإذا كان علينا أن نوزع الخدمة التعليمية بين الناس بالعدل، فلابد من التنبه إلى ضرورة ألا تكون هذه الخدمة مثل السلعة غير الصالحة للاستخدام، أو غير وافية بالغرض. وهذا بطبيعة الحال سوف يفرض تكاليف باهظة، حيث أن التعليم لم يعد

فى عصرنا الحاضر، والمستقبلى بسيطا، يمكن أن يتم تحت شجرة، أو على شاطئ النهر..إنه بحاجة إلى مبانى مدرسية محترمة، تتوافر فيها الشروط التى يقول بها أهل الاختصاص من المهندسين والتربويين، وفصول لا تكتظ بالتلاميذ، وأجهزة تكنولوجية تعين على جودة التعليم.

وفى هذا الصدد يصبح من الضرورى السعى إلى " تكثير " عدد المدارس، حتى يمكن للتعليم الحكومى أن يستوعب أكبر عدد من الطلاب، ومن ثم لا يُضطر البعض إلى أن يطرق أبواب المدارس الخاصة.

لكن هذه المدارس، لا ينبغى أن تكون، وفقا للتشبيه الشهير " علب سردين "، فلكى تقوم بمسئولياتها، تحتاج إلى أن تكون ذات مساحة واسعة، تتيح الفرص لتخفيف كثافة الفصول، وممارسة الأنشطة المدرسية المختلفة، التى هى سبل تربية حياتية حقيقة أكثر- ربما - من المقررات الدراسية المعروفة.

وربما يكون أهم من كل هذا، ما تعانيه رواتب المعلمين، بمختلف مستوياتهم، من العوار نفسه الذى أصبح معروفا عن الأجور فى مصر، حيث اتسعت الهوة كثيرا بين الراتب وبين مستوى الأسعار، مما فتح الباب واسعا للفساد، بصوره المعروفة فى عالم التعليم، حتى يمكن تعويض الفرق بين الأمرين.

نحن بهذا لا نضع - كما يقولون - " العقدة فى المنشار "، ونطالب بما يفوق ما نتصوره من قدرات مالية للبلاد، فما نقرأه يوميا، ونراه على شاشات التلفاز، ونسمعه فى الإذاعات، مما يصدق عليه التعبير الشهير، " مما تشيب له الولدان"، من ضخامة حجم السرقات، لكن المفيد فيه، أنه أكد لنا أن مصر ليست بلدا فقيرا، ذلك أنك لو جمعت هذه المبالغ التى يُنشر عنها، بعد التأكد من صحتها، فسوف تجد أنها يمكن أن تجعل مصر من البلدان، إن لم تكن غنية كثيرا ، فعلى الأقل من البلدان " المرتاحة "، بحيث يمكن لهذه الثروة أن تقوم بالفعل بالكثير من المشروعات العملاقة، وأبرزها المشروع القومى لتطوير التعليم، بغير معونات

أجنبية، لأن المعونات الأجنبية، وفقا للخبرة الماضية، تسلب أكثر مما تعطى..تسلب مصالح قومية، وتخرب مفاهيم قومية، وتفسد قيما مجتمعية، لا تقدر بأضعاف ما نحصل عليه من هذه المعونات.

وفى الوقت نفسه لابد من الإعتراف بأن المواضع السرطانية التى أصابت الجسد المصرى تحتاج إلى بعض الوقت، ومن ثم فإن المسار لابد أن يكون تدريجيا، لكن، وفق خطة زمنية تحدد ما يمكن تنفيذه وتمويله فى كل عام.

إن هذا يؤكد على الحقيقة التى استندنا إليها منذ البداية؛ بأن العدل التربوى، يرتكز على أسس مجتمعية بالمعنى الشامل المتكامل، من متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية.

إن أهمية هذه الأسس المجتمعية هى أنها السبيل إلى إزالة " الظلم التربوى "، والتخلف التعليمى، أو على الأقل، التخفيف من وطأة التمايزات التعليمية بين تعليم حكومى، وتعليم خاص، بمختلف مستوياته وشرائحه المتبدية فى المدارس الدولية، ومدارس اللغات، والجامعات الخاصة، والبرامج المسماة " متميزة " بالجامعات، والتعليم فيها بلغة أجنبية..وهكذا.

ومن ثم فإن التخفيف من حدة هذه التمايزات لا يكون بإلغاء هذه الأنواع والأشكال من التعليم، ولكن، بتحكيم المقولة الرأسمالية نفسها القائلة بالتنافس، وفاعلية آليات السوق، وتطبيقها هنا، أن يرتفع مستوى الخدمة فى المؤسسات التعليمية الحكومية تدريجيا، على اعتبار أن التعليم لا يقل قيمة عن الخبز والطاقة ، حيث تخصص لهما مبالغ طائلة تحت بند " الدعم ".

ومرة ثانية وثالثة، فإن استرداد الأموال المنهوبة يمكن أن يصب فى خزانة الدولة المال الوفير الذى يساعد على الرفع التدريجى لكم الإنفاق على التعليم، باعتباره أهم مشروع قومى عملاق، يفوق غيره من المشروعات القومية العملاقة، مما يستحق معه أن تحشد الكثير من الموارد للإنفاق عليه، خاصة وأن الدراسات

التى أجريت فى البلدان المتقدمة أثبتت، بما لا يدع مجالا للشك، أن كل ما ينفق على التعليم يسترده المجتمع أضعافا مضاعفة، بتوالى السنين.

وعلى الرغم من إقرارنا بجواز التنوع والتعدد فى أنواع التعليم ، من عام، وخاص، بأنواعه المختلفة، إلا أن ما لابد من التحذير منه، هو الاستمرار فيما هو قائم بالنسبة لتعليم مرحلة التعليم الأولى بصفة خاصة، من اتساع الفروق والتفاوتات ، حيث هى مرحلة التأسيس، والتجذير لتكوين شخصية المواطن.

إن وجود تعليم دينى وآخر مدنى، ثم انقسام المدنى إلى حكومى وخاص ، ثم انقسام الخاص إلى خاص عربى، وخاص بلغات، وتقسيم التعليم بلغة أجنبية إلى مدارس وطنية وأخرى دولية، لهو أخطر مما يتصوره كثيرون، ونكرر: فى مرحلة التعليم الأولى.

إننا كثيرا ما نكرر ونؤكد على مبدأ " المواطنة "، دون أن ننتبه إلى أن " التجذير " للمواطنة لابد أن يبدأ مع سنوات التعليم الأولى؛ بأن تكون هناك " وَحدة " تعليمية فى هذه المرحلة. ونقول للذين يخشون أن يكون فى ذلك حجر على التنوع والتعددية، أن أول من سعى إلى هذا الطريق هو الدكتور طه حسين، عندما تولى وزارة المعارف فى حكومة الوفد عام ١٩٥٠، وأهمية الاستشهاد بطه حسين، أن الرجل مشهور بأنه كان إماما من أئمة التغريب، وزعيما مخلصا لزعيم الليبرالية المصرية، أحمد لطفى السيد، لكنه، بثاقب فكره، رأى أن مصلحة الوطن أولى من أى موقف فكرى...فحتى عام ١٩٥٠ كان التعليم الابتدائى يعانى من تعدد، وخاصة بين تعليم" أولى "، و" تعليم ابتدائى "، وإن لم يستطع طه حسين أن يمس التعليم الابتدائى الأزهرى، والذى نرى نحن أن من المهم أن يدخل هو الآخر ضمن عملية التوحيد ، وفقا لضوابط يتفق عليها أهل الاختصاص.

وقبل ذلك ألح طه حسين على هذه القضية الخاصة بتوحيد جذر التعليم فى كتابه الشهير (مستقبل الثقافة فى مصر)، ومتى ؟ عام ١٩٣٨ !

أما التنوع، فيكون مسموحا به بعد تعليم مرحلة التعليم الاساسى، أو، على الأقل، بعد مرحلة التعليم الابتدائى، حيث نكون قد ضمنا قدرا عاما مشتركا بين جميع أطفال مصر، مدة ست سنوات، يتشربون خلالها ما يتصل باللغة القومية أولا، والعقيدة الدينية، والتاريخ الوطنى... وغير هذا وذاك مما هو ضرورى للتأسيس للمواطنة المشتركة.

وماذا لو شعر طالب بنوع من الظلم، وشكل من أشكال القهر، وأراد أن يتحدث ويصارح وينتقد، وفقا لما يمليه عليه ضميره وواجبه؟

إن ما ننتظره من موقف إيجابى فعال فى مثل هذا الموقف لا يتأسس فى سلوك وتفكير الطلاب إلا إذا عوده معلموه، أثناء التدريس، والتعامل والتفاعل، على أن يُعمل عقله فيما يرى ويسمع، ويطرح على نفسه، وعلى الآخرين ذلك التساؤل العبقرى : هل هذا صحيح؟ وهو فى سبيل التواصل إلى إجابة، سواء بجهده الذاتى، أو عن طريق معلميه، يتدرب على أن " الحقيقة " ليست حكرا على أحد، وإنما هى من حق الجميع أن يبحثوا عنها، فإذا ما شعروا بتغييبها، تساءلوا، وفتشوا، وناقشوا، ونقدوا

ومن الغريب حقا، أننا عندما كنا ندرس، ونحن طلاب، المقارنة بين المركزية واللامركزية فى إدارة التعليم، كان يقال لنا أن أحد المميزات الخاصة بالمركزية أنها تضمن إلى حد كبير توزيع الخدمة التعليمية على المناطق والبيئات المختلفة بالعدل، لكن فى ظل المجتمع المقهور، الذى يتفشى فيه الفساد، انقلبت الميزة إلى عكسها، فإذا بالكثير من الجهود تتركز أكثر فى المدن، دون الريف، وعلى الأغنياء دون الفقراء، وداخل المدن تحظى مناطق سكن الأغنياء وذوى السلطة العناية أكثر، فيشيع ظلم بيِّن .

وفضلا عن ذلك، فالمركزية تحبس الطاقات الشخصية، والمبادرات الفردية، وتؤدى إلى التقيد بالرأى الواحد، صاحب القرار، ممن يتبؤون المراكز العليا.

ومن هنا يصبح من الضرورى تفعيل سياسة اللامركزية، فهى مرحب بها على المستوى الرسمى، وهى، ربما، نُص عليها فى بعض القرارات، لكن داء التسلط والاستبداد المتجذر فى الإدارة المصرية، يدفع المرؤوسين إلى الخوف من اتخاذ القرار، فيحيلون الأمر دائما إلى أعلى، وكذلك فإن من يمسكون بالمواقع العليا، لا يتقبلون أن يتصرف المرؤوسون بناء على اجتهاداتهم مسئولياتهم، ويتصورون أنهم يريدون أن يسلبونهم ما يمتلكوه من سلطان.

والأمر نفسه لا يقتصر على الإدارة وحدها، بل هو مطلوب كذلك فى مناهج التعليم، بحيث تظهر الحاجة إلى البعد عن التنميط الذى تؤدى إليه المناهج الموحدة بين جميع المحافظات، فى الوقت الذى توجد فيه اختلافات فى الثقافات الفرعية، فضلا عن اختلاف الظروف والاجتهادات، وتنويع المناهج بين المناطق يفتح الباب واسعا للمبادرات الفردية فى الفهم والاجتهاد، والتكييف وفقا للظروف، وهنا نجد الأمرين متضافرين : العدل التربوى، وتحرير التعليم.

والإنسان المقهور، يستحيل أن نتوقع منه إبداعا وابتكارا، لأنه لا يشعر بأنه صاحب كرامة يحترمها المتعاملون معه، وخاصة من الكبار، وهى الشكوى المتكررة من جموع غفيرة من الطلاب، الذين يشكون من أن معلميهم يتعاملون معهم باعتبارهم قليلى الخبرة، ضعيفى المعلومات، ليس عليهم إلا أن يسمعوا ويطيعوا، فتضيع كرامتهم، فإذا ما وُضعوا فى موقف يتطلب حسن تصرف ومبادرة، يشعرون بارتباك، حيث لم يتعودوا على ذلك.

وهنا يفرض مثل هذا الأمر: التعامل مع الطالب باعتباره صاحب حق فى التفكير، والمناقشة، والاعتراض، شريطة أن يقرن ما يفكر فيه ويعترض عليه، ويناقشه بالحجة والبرهان، فمن شأن هذا أن يغرس فى وجدانه أنه صاحب كيان إنسانى " محترم "، والإنسان الذى يشعر بالاحترام، يعتز بما يولده هذا من مشاعر تؤكد على احترام كرامة الطالب، وهو عندما يشعر بهذا، من المؤكد أنه سوف

يفكر أفضل ، ويعمل أكثر، ويعامل الآخرين بمثل ما عومل به من تقدير واحترام، على أساس أن التقدير لا يكون لمجرد ما يشغله الإنسان من موقع ومنصب، وإنما للجهد، والعلاقات القائمة على المشاعر، والعقلانية الإنسانية.

وقد يسود المناخ الداخلى للمؤسسة التعليمية، وخاصة فى التعليم العالى، روح مساواة وعدل، لكن العدل التربوى بطبيعة المفهوم الذى نؤكد عليه، يمتد إلى ما بعد التخرج، فكثير من طلاب السنوات النهائية فى معظم الكليات ، يشعرون بقدر من اليأس والإحباط، لأن ساعة التخرج، إذ تقترب، تبدأ مخاوف من ألا يجد فرصة عمل، وهو الأمر الذى شاع بين كثيرين فى السنوات الأخيرة، فى الوقت الذى لا يعانى من هذا بعض الطلاب، فى التخصص نفسه، لأن له قريبا، أو معرفة، أو هذه وتلك من الوسائل غير الموضوعية.

وقبل أن أكتب هذا الجزء بالذات، تصادف أن شاهدت إعلاميا كبيرا من القدامى(طارق حبيب) يروى لمذيعة إحدى القنوات الخاصة، أنه استُدعى منذ عامين ليكون "مُحكِّما " فى لجنة اختبار للمذيعين والمذيعات فى جهاز الإعلام الرسمى، ثم فوجئ بأن من اختاروهم من ذوى الكفاءات، لم يتم اختيار عدد منهم، فى سبيل اختيار عدد مقابل كانوا قد رأوا أنهم لا يصلحون، حيث أن هؤلاء يعتمدون على " الواسطة "!! ومثل هذا أمر شائع مع الأسف فى قطاعات كثيرة.

ومن المقولات الشائعة بين التربويين، أنك تستطيع أن تصمم منهجا دراسيا متقدما، وتضع كتبا مدرسية، على أعلى مستوى، وتقيم مبانى مدرسية موفية بأبرز الاشتراطات التربوية والهندسية، لكن المعلم الذى يقوم بعملية التعليم، إذا كان معلما سيئا، فكل هذه المقومات، التى لا ننكر أنها أساسية، سوف تتبدد آثارها وفاعليتها على يد هذا المعلم!!

ومن العسير بطبيعة الحال أن نتناول قضية المعلم فى جزء من المقال الحالى، فهو يحتاج إلى مقال مستقل، لكن كل ما نستطيع الإشارة إليه هنا هو الجانب

الخاص بإعداده، وتكوينه، فإذا كنا قد أكدنا على كثير من المظاهر الواجب توافرها لضمان تحقق العدل التربوى، مما يعين على تحرير التعليم، فإن الأمر فى معظمه معقود على ما يكون عليه هذا المعلم من " حال "، ومن " تكوين"، وقد أشرنا فى جزء سابق إلى ما يتطلبه رفع مستوى الحال من الناحية الاقتصادية، ومن ثم تبقى المسألة المهمة الخاصة بالتكوين، والذى يتم من خلال كليات التربية، فهذا التكوين بحاجة إلى إعادة نظر، يبدأ منذ الالتحاق بالكلية، حيث يجئ معظمهم مضطرا، وفق توزيعهم من خلال مكتب التنسيق، فضلا عما يحدث من تسيب وتساهل مؤسف في عملية الاختبار الشخصي التي يجب ألا يُقبل إلا وفقا لنتيجتها.

بل إن الأمر ليمتد إلى ما نسميه "معلم المعلم"، والمقصود به " أستاذ التربية "، حيث تحتاج عملية تكوينهم أنفسهم ، إلى الكثير من المراجعة، حيث أن ففاقد الشيء لا يعطيه..

وهكذا، نجد أن الطالب، كي يكون كذا وكذا، يحتاج إلى معلم يكون بدوره كذا وكذا، ثم إن المعلم نفسه، يصبح بحاجة إلى أن يكون أستاذ التربية كذا وكذا.

لسنا بذلك نُدخل القارئ فى المعضلة الشهيرة الخاصة بالبيضة والدجاجة، نبدأ بأيهما، حيث أن الأمر هنا يتجاز وجود طرفين، بل أطراف عدة، تمتد بساحة امتداد المجتمع، لكن ما نؤكد عليه، أمرين :

أننا أمام لحظة تاريخية نادرة، تتطلع مصر كلها فى ظلالها، إلى أن تنهض من كبوتها التى جمدتها واستنزفتها طويلا، ولابد من اقتناص هذه الفرصة...ليس من المهم أن تتوافر بين أيدينا كافة الشروط والمواصفات، حالا ،وفورا، فمسيرة الألف ميل تبدأ، كما هو معروف بخطوة.

---

*مجلة الهلال، أبريل ٢٠١١

نظام التعليم بين " الغسالة " و" الثلاجة"؟*!

إذا تأملت فى كم كبير من مكونات هذه الدنيا التى تعيش فيها ، فسوف تلحظ أمرا مشتركا بين عالم الطبيعة الذى لا حياة فيه، وعالم الأحياء، إنسانا أو نباتا أو حيوانا، ألا وهو " النظام "، متدرجا من أبسط الأشكال إلى أعقدها..فالمجتمع " نظام " كبير يضم داخله نظما للاقتصاد والثقافة والتعليم، وهكذا. والتعليم بدوره يضم بداخله نظما فرعية أخرى، مثل التعليم العالى، والتعليم الثانوى..وهكذا.

والنظام: هو مجموعة من المكونات، المتعاضدة، المتناسقة، بينها وبين بعضها البعض، نمط بعينه من العلاقات والتفاعلات، ويسعى نحو تحقيق هدف بعينه.

وما اخترعه الإنسان من أجهزة مختلفة، كل منها أيضا يسير وفق " نظام " معين، مثل " الغسالة" و" الثلاجة "، والحاسب الآلى..إلخ: كل خطوة لابد أن تؤدى إلى أخرى تليها ، بكل دقة، دون تدخل من أحد، إلا فى حالة أن يطرأ عطل على حركة الجهاز.

وهذا التتابع الدقيق الحتمى بين خطوات عمل كل جهاز، يجعلنا نقول بأن الجهاز " مبرمج " على كيفية تشغيل محددة .

ومن هنا عندما نجد إنسانا قد تعود على خطوات بعينها فى حياته اليومية، ولا يقبل نقاشا أبدا فى أى اقتراح يطلب منه تغييرا، نصفه بأنه إنسان " مبرمج" !!

فإذا قارنا بين جهازين مثل الغسالة والثلاجة، فسوف نجد أنهما، مع اختلافات جوهرية بين مكونات كل منهما، فضلا عما بين هذه المكونات من علاقات وتفاعلات، يتفقان فى أمور أخرى..

فكل منهما، جهاز يسير وفق برنامج دقيق، كل خطوة، تؤدى إلى خطوة تليها..وهكذا، بحيث يتم فى النهاية تحقيق " الهدف" المراد من كل منهما..

والهدف من الغسالة، كما هو معروف، " تنظيف الملابس "، بينما فى الثلاجة، يكون الهدف منها حفظ ما نضعه فيها من مأكولات – مثلا– فى درجة حرارة دنيا، نحددها نحن.

لكن، ماذا يحدث، عندما نجد أن الغسالة قد انتهت من برنامجها، دون أن تحقق الهدف، وهو تنظيف الملابس؟

هنا، لا مفر من أن نعيد الكَرّة مرة أخرى، ومن هنا نصف طريقة العمل فى الغسالة بأنها تسير وفق طريق " خطّى "، أى وفق طريق مستقيم، أفقى، ممتد..

بينما إذا وجدنا أن الثلاجة لم " تُبَرّد " ما بها، مثلما أردنا، نظرا لكثرة فتحها مثلا، أو إدخال أشياء ذات حرارة مرتفعة نسبيا، نستطيع، بتحريك" الترموستات"، أن نصحح ما حدث، ليتم تحقيق الهدف المنشود.

هنا نقول إن نظام الثلاجة من الأنظمة ذات " التصحيح الذاتى " ...

ومن هنا لك أن تتساءل: إلى أى النهجين ينتمى " نظامنا " التعليمى؟

من المفروض أن ينتمى إلى النظم " ذات التصحيح الذاتى"، بحيث إذا لم يحقق المطلوب منه، نجد حركة تصحيح سريعة لتصويب المسار نحو الهدف المنشود.

على المستوى الصغير، حيث العملية التعليمية التى تتم فى المدارس، تنتهى دائما " بتقويم "، مفروض أن يكشف لنا عن درجة التقدم أو التأخر، وأجه الصواب والخطأ، لنقوم على الفور بالتصويب والتعديل، فهل هذا يحدث؟

الإجابة الفورية، هى بالنفى، فعملية التقويم، التى من المفروض أن تكون مثل " الترموستات " داخل الثلاجة، تتحول فى واقعنا إلى " امتحان "، وشتان لدى المتخصصين بين المقصود " بالتقويم "، و" الامتحان"، قد لا يتسع المقام مع الأسف لبيانه، لكن أقصى ما يمكن ذكره، أن عناصر العمل التعليمى لها بدورها مكونات متعددة، يشكل " تعليم وتعلم " الطلاب كذا وكذا من المقررات الدراسية، أحدها، وليست كل المكونات، والامتحان عندنا هو الذى ينفرد بالقياس، أما المكونات

الأخرى، فكل منها طريقته فى التقويم، لا تتناغم بالضرورة مع " مركز التقويم "، ألا وهو تعلم الطلاب.

وفضلا عن هذا، فالهدف من التعليم هو التنمية الشاملة المتكاملة لشخصية الطلاب، اجتماعيا وثقافيا وجسميا ومعرفيا، ووجدانيا، ومهاريا، ولكل جانب مفرداته وطرق تقويمه، لكن التعليم عندنا يدور كله حول " الجانب " المعرفى"، وبالتالى ينفرد الامتحان بمركز الاهتمام والتقويم.

ونستطيع أن تقول الكثير عن مَدى صلاحية الامتحان لتقويم نتائج التعلم والتعليم، مما يحتاج إلى صفحات مطولة..

من هنا تجد أن نظام التعليم يخلو من " الترموستات " التى تعين على تحقيق الهدف، وتقوم بعملية التصحيح الذاتى، حتى يتم لنا ما نبتغيه .

ومن هنا أيضا كان لنا أن نشبه نظام التعليم فى مصر بنظام تشغيل الغسالة، الذى يسير وفق نهج " خَطّى "، لا يعاود تصحيح ذاته، عندما لا تتحقق الأهداف المرجوة منه، وطريق الإصلاح والتطوير بناء على هذا يكون بالبحث عن كيفية تشغيل النظام التعليمى وفقا لنهج الثلاجة، يملك "مكونا" ، مثل الترموستات، صالحا وليس معطوبا، حتى نضمن عملية التصحيح الذاتى، فيتم لنا جنى ثمرات حلوة المذاق، وبدون ذلك سوف تمر السنون والأعوام، ويجئ هذا ويذهب ذاك من الوزراء، ولا نلمس نقلة حقيقية للتعليم إلى أمام!!

- جريدة الوفد فى ٢٠١١/١١/١٥

..حتى يكتمل مشروع زويل*..

هى خطوة أكثر من رائعة، تللك التى بدأت بإرساء حجر الأساس لهذا المشروع الحضارى العملاق الذى يؤسس لنهضة علمية وتقنية باسم العالم الكبير أحمد زويل فى المدينة التى سميت باسمه عن حق، ولاحت تباشير النجاح الأولى باستقطاب كم من التبرعات يبشر بخير عميم، وإن كان الطريق إلى الطموح المالى ما زال طويلا، لكنها القاعدة الشهيرة بأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة.

وإذا كان التبرع بالمال مقوما أساسيا فى السير بالمشروع إلى غايته فى النهوض العلمى والتقنى، فإن مما يساهم فى هذا أيضا- كما نتصور- أن يتقدم كل من يستطيع ما نظنه عونا فكريا، ربما يسهم فى مزيد من التسريع فى إنجاح المشروع.

وإذا كان المشروع يقتضى " بنية أساسية " فى التمويل والأبنية والتجهيزات والكوادر البشرية، فهو فى رأينا يقتضى بنية أساسية أخرى، خارجه، ذات طبيعة تعليمية ومجتمعية، وهما – كما سنرى، يرتبط أحدهما ارتباطا وثيقا.

فالنهوض العلمى والتقنى، يحتاج بالضرورة قاعدة " تعليم وتعلم " لأجيال شابة من أبناء مصر، يمكن أن تستوعب ما يحدث فى المشروع من صور تقدم، ثم لا يقف الأمر عند حد الاستيعاب، بل يزيد على ذلك بمحاولة المساهمة العلمية والتقنية.

لكن الملاحظ، مع كل الأسف والأسى، ظهور عملية تراجع محزنة، لا أراها تستنفر المهتمين بالشأن العلمى والوطنى للتفكير فى مواجهتها، حيث نرى تراجعا من قبل طلاب الثانوى عن التخصص العلمى، وتزايدا مقابلا فى التخصص الأدبى. وكاتب هذه السطور، بطبيعة تكوينه الفكرى، هو ممن تربوا فى أحضان

العلوم الإنسانية والاجتماعية، لكنه فى الوقت نفسه يعى تمام الوعى أن مجتمعنا فى هذه المرحلة بصفة خاصة يجب أن يحرص على جذب أعداد أكبر إلى التخصصات العلمية.

إن علة هذا التراجع المؤسف فى إقبال طلاب الثانوى قد أوضحناها من قبل فى مقالات سابقة فى صحف أخرى، ولا تتسع المساحة الحالية لمعاودة تفصيل الأمر فيها، رغم ضرورته، ويكفينا هنا لفت النظر إلى أن الأمر يكمن- غالبا- فى هذا الارتفاع المخيف فى مجموع الدرجات المطلوبة للالتحاق بالكليات المرموقة، وهو الأمر غير المضمون بالنسبة للجمهرة الغفيرة من الطلاب، وأكثرهم فقراء لا يقدرون على تكلفة الدروس الخصوصية التى أصبحت مثل " المنشطات " التى ترفع من تشاء وتحرم من تشاء، فيجد الطلاب أنه لا داعى لتحمل ما يتطلبه التخصص العلمى من جهد كبير، فيتجه إلى التخصص الأدبى، حيث يتصور أنه يحتاج إلى مجهود أقل كثيرا، تكلفة وتحصيلا، ما دام مصير العمل بعد التخرج مجهولا، خارج نطاق الكليات المرموقة.

وإذا ما تساءلنا عن السبب فى هذه الرغبة فى الإقبال على كليات بعينها دون غيرها مما جعل الحصول عليها صعب المنال، وجدنا أنفسنا أمام الوجه الآخر من القضية ألا وهو الوجه المجتمعى.

فإذا كانت كليات العلوم تقدم " البنية الأساسية " لكل الكليات والتخصصات العلمية والتطبيقية، إلا أن خريجيها يعانون معاناة شديدة فى العثور على عمل، فإذا تساءلنا عن السبب، لوجدناه كامنا فى ضعف الطلب المجتمعى على " العلميين"، ومن ثم، فإذا أردنا تشجيع الطلاب على الالتحاق بكليات العلوم، فلابد من القيام بعملية " توليد الحاجة " إليهم، لا بخطب ومقالات ونصائح فى فضل العلم، وإنما بضرورة أن تضم كل منشأة صناعية أو زراعية أو تجارية أو ثقافية، مركزا للبحوث العلمية فى التخصص، سعيا إلى مزيد من التطوير وكثير من التجديد،

وهو الأمر الذى يضعف فى اقتصاديات تعتمد على الاستيراد أكثر من التصدير، والاستهلاك أكثر من الإنتاج، والدخول الريعية أكثر من الدخول الرأسمالية.

فى أواسط الخمسينيات على وجه التقريب، فتح تخصص لهندسة الطيران فى جامعة القاهرة، وكانت هذه خطوة رائعة على طريق العلم والتقنية..لكن بعد سنوات قليلة اضطر أولو الأمر إلى تجميد الموقف، لماذا؟ لأن مصر لم تكن تملك وقتها " سوقا " لترويج صناعة الطيران، يشكل طلبا على قوى عاملة فنية ومتخصصة فى هندسة الطيران...

إنها القاعدة التى يعرفها الصغار قبل الكبار: " الحاجة أم الاختراع "، وتطبيقها هنا: توليد الحاجة المجتمعية إلى العلميين، فإذا ما تم هذا فسوف يهرع الطلاب فى التعليم الثانوى إلى الإقبال على التخصص العلمى، حيث سيرون وراءه آفاقا للعمل والتطبيق.

- جريدة اليوم السابع فى ٢٠١١/١١/١٦

المجالس القومية المتخصصة:
كنز مُهدر*!!

عندما تنادى البعض بأن المجلس العسكرى فى حاجة إلى أن يتعاون معه جمع من الخبراء والعلماء والمفكرين المدنيين، يشيرون عليه بالرأى الأقرب إلى الصواب، والخطط الفاعلة، والرؤى التى تتسم بالحكمة، وأصدر المجلس بالفعل قراره بتشكيل المجلس الاستشارى، تذكرت على الفور الحكمة العامية التى تقول ما معناه: " ابنك على كتفك وتدور على اللى يساعدك!!"، ذلك أن من الحسنات النادرة التى فعلها الرئيس الأسبق أنور السادات، تشكيل ما عرف بالمجالس القومية المتخصصة، والتى بدأت عملها منذ عام ١٩٧٤، أى عقب حرب أكتوبر، على أساس أن مهمتها هى حرب من نوع آخر: حرب على التخلف، والأمية، والفقر، والمرض، والثقافة المُفَرِّقة،

وحرص المشرع على أن تكون تابعة لرئاسة الجمهورية حتى تكتسب استقلاليتها وقوتها.

وتكونت المجالس من خمسة :

المجلس القومى للثقافة، والذى يضم بدوره عدة شعب لتستوعب مجالات الثقافة المختلفة.

المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ويضم شعبا للتعليم العام، والتعليم العالى، والبحث العلمى.

المجلس القومى للإنتاج، وكذلك المجلس القومى للخدمات، وكل منهما يضم أيضا مجموعة من الشعب التى تستغرق مجالاتيهما المختلفة.

وكان هناك حرص واضح على أن تضم هذه المجالس، أفضل العقول المصرية فى شتى التخصصات، وأن يقوم على رأس كل شعبة قيادة علمية وفكرية مشهود لها، ويكفى أن أشير – مثلا – أن من كان يرأس شعبة التعليم العام، الراجل العالم الفذ: الدكتور عبد العزيز القوصى، وأن من قاد شعبة التعليم العالى: الراحل الفذ الآخر الدكتور محمد مرسى أحمد، الرئيس الأسبق لجامعة عين شمس، وأستاذ الرياضيات الكبير، أما كل مجلس، فكان على رأسه قيادة أخرى متميزة، نادرة، ويكفى أن أشير إلى أن من يشرف المجلس القومى للثقافة برئاسته حاليا هو العالم الجليل الدكتور حسين نصار، عالم اللغة العربية وآدابها الكبير، وأن من كان يرأس شعبة الثقافة، هو الراحل الدكتور سليمان حزين، منشى جامعة أسيوط.

كان أول رئيس لهذه المجالس هو الدكتور محمد عبد القادر حاتم، والحق يقال أن الرجل كان حريصا أشد ما يكون الحرص على مقاومة ضغوط كثيرة لضم هذا وذاك إلى المجلس، لكنه أمسك " بالفرازة "، والقطّارة حتى لا يسمح بضم إلا من هو " علَم" بالفعل فى تخصصه.

لكن هذا التدقيق الشديد فى قبول الأعضاء، بدأ يتراجع قليلا، شيئا فشيئا، بعد ترك الدكتور حاتم قيادة المجالس، حيث كان عصره هو العصر الذهبى لها حقا.

وكان من حسن حظى، الانضمام عضوا بالمجلس القومى للتعليم منذ عام ١٩٨٤، بترشيح من الراحل رائد علم النفس فى الوطن العربى الدكتور عبد العزيز القوصى.

ويكفى للوقوف على طريقة الدكتور حاتم فى قبول أعضاء جدد، حرصه على أن أجلس معه فى مكتبه منفردين أكثر من ساعة، لتدور مناقشة عامة فى موضوعات شتى، ولما حرت فى سبب هذه الجلسة، أخبرنى أحد كبار العاملين فى إدارة المجالس، أنها كانت جلسة " للاختبار " غير المباشر، ليسبر الرجل غور شخصيتى، وثقافتى للتأكد من مدى أهليتى للانضمام للمجالس!

وتعقد كل شعبة اجتماعين فى الشهر لمدارسة قضية من القضايا الخاصة بمجالها، وعلى سبيل المثال، ما قامت شعبة الثقافة بدراسته مما يتصل بثقافة البيئات الحدودية لمصر، مثل النوبة، وسيناء، وكذلك العلاقات الثقافية بين مصر وعدد من الدول المهمة بالنسبة لنا.

وبعد أن تستوفى الشعبة مناقشة القضية المعروضة عليها من قِبل أعضاء الشعبة ، تنتهى إلى تقرير، يُحال على المجلس القومى الذى تقع فى دائرته، حيث يعقد اجتماعا، كان شهريا لجميع أعضاء المجلس المختص ، للانتهاء إلى وضع تقرير نهائى .

لكن المجالس القومية مرت بفترة ركود مؤسفة عندما تولى أمرها الراحل كمال الشاذلى، حيث بدا الأمر له وكأنه عمابة " ركْن "، بعدما كان هو الشخصية المحورية فى الحزب غير الوطنى ومجلسى الشعب والشورى، حيث حلَّ محله الطفل المدلل أحمد عز، وترتب على ذلك أن تباطأ عقد المجالس، إلى أن توقفت تماما، وإن ظلتِ الشُّعَب توالى اجتماعاتها، لكن الفتور أصابها بعض الشىء عندما شعر الأعضاء أن ما ينتهون إليه من تقارير، لا يُصعَد إلى المجلس العام.

لكن القائم بالأمر الآن المستشار أحمد رضوان، عاود بث الروح فى اجتماعات المجالس، ومناقشة ما ينتهى إليه الشُّعَب من دراسات، بعد ثورة يناير، على الرغم من الخسارة الفادحة التى أصيبت بها المجلس، حيث كان مقرها فى هذا المبنى الضخم الذى كان مرصقا لمقر الحزب غير الوطنى، فأصابه الحريق ليدمر كل شىء.

ومن حسن الحظ أن قد كانت التقارير مُجَمعة على " سيديهات " سَلِمت من التدمير.

وليتصور القارىء، كم من القضايا والمشكلات التى يمكن أن تكون هذه المجالس المختلفة، بشعبها المتنوعة، قد درستها عبر سبع وثلاثين عاما؟!

ولتدهش، ما شاءت لك الدهشة، عندما يروح المجلس العسكرى باحثا عن مجموعة من المفكرين والعلماء والخبراء كى يشيرون عليه فى أمور مصر...هل هناك ما يدعو للسخرية أكثر من هذا ؟

هل هناك هزل فى معرفة " عقل" مصر، أكثر من هذا الهزل؟!!

ألا إنها لفرصة ذهبية، ونحن نسعى إلى إعادة بناء مصر، أن تتم الإفادة من هذا الكنز المهدر، حيث لا تلتفت جهات التنفيذ فى الدولة إلى ما انتهى إليه خبراء المجلس من رأى فى دراسة أبرز المشكلات، فقد كان من سلبيات نظام المجالس هو أن ما تنتهى إليه هو رأى " استشارى "، حيث درجنا مع الأسف الشديد على ترجمة " الرأى الاستشارى " إلى ألا ضرورة لتنفيذه، إذا رأى المسئول ذلك، وهو – تقريبا – ما حدث للكثرة الغالبة من تقارير المجالس، مما قلل من فعاليتها، وأفقد كثيرين من الأعضاء حماسهم.

ويكفى مثلا على ذلك، أن كاتب هذه السطور، كان قد كُلف بوضع تقرير ضخم باستراتيجية لتطوير التعليم الجامعى فى مصر عام ٢٠٠٠، وقضينا فى إنجازها شهورا عدة، وعرضناها لتحظى بمناقشات طويلة ومتعددة، داخل شعبة التعليم العالى، عدة شهور، ثم؟ لا حياة لمن تنادى، بل كانت وزارة التعليم العالى قد عقدت مؤتمرا لتطوير هذا التعليم فى الوقت نفسه، غير عابئة بما انتهينا نحن إليه، مما أدى بى إلى عدم المشاركة فى أى تقرير جديد منذ ذلك الوقت!

إننى أكرر الدعوة إلى أولى الأمر، بأن يوقفوا هدر هذا الكنز الفكرى والعلمى النادر الذى لا مثيل له فى كثير من الدول حتى المتقدم منها.

• جريدة الوفد فى ٢٠١١/١٢/٢٧

دراسة الفكر التربوى فى مصر*

كان من الملاحظ، أن دراستنا لتاريخ التربية فى العالم الغربى تدور غالبا حول مفكرين وفلاسفة وعلماء، أما دراستنا لتاريخ التعليم فى مصر، فغالبا ما كانت تدور حول نظم ومؤسسات، وعندما أمعنت النظر فى هذا الشأن شعرت أنه يمكن أن يرسخ فى عقولنا ووجداننا أن الغرب وحده هو القادر على التفكير التربوى وإخراج النظريات والفلسفات التربوية، وأننا فى الشرق عموما، وخاصة فى مصر لا قدرة لنا على ذلك.

وما كان يجب أن يتوقف الأمر على استحضار المشاعر الوطنية، والخوف على الهوية والثقة بالمستقبل على أرض الوطن، دون سعى نحو توفير بذور أولى تساعد على معاودة النهوض، ومواكبة التقدم، ومن هنا كان التفكير فى ضرورة البحث عن مظاهر لما كان ويكون من فكر تربوى على أرض هذا الوطن.

ومن زاوية علمية ترى أن الحكم يجب أن يستند إلى وقائع وأدلة وبراهين، كان أن انتهزت فرصة اختيار قضية لدراستى لدرجة الدكتوراه، واخترت فترة الاحتلال البريطانى لمصر، من عام ١٨٨٢، حتى صدور إعلان الاستقلال عام ١٩٢٣، كى أبحدث عن النتاج الفكرى التربوى خلالها. ولا زالت ذاكرتى تحتفظ بتعليقات الدهشة، لدى من كان يسألنى من أعضاء هيئة التدريس عن القضية التى سوف يكون موضوعا لرسالتى للدكتوراه، عندما أخبرتهم بنيتى، حيث تجاوز الأمر، موقف الدهشة ليصل عند البعض إلى حد الاستنكار، ولم لا؟ فمعظمهم، قد نُشّئوا على الفكر التربوى الغربى عامة والأمريكى خاصة، ومن ثم نظروا إلىّ وكأنى مثل أعمى يبحث فى غرفة مظلمة، عن قطة سوداء، لا وجود لها!!

والحمد لله أن برهنت الدراسة على أننى لم أكن أعمى، وأن القطة كانت " ملونة "، وموجودة بالفعل فى غرفة يملؤها ضوء النهار!!

كان ذلك خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٦٩، وكان مصطلح الفكر التربوى فى مصر، وكأنه يصك لأول مرة..

وانتهزت فرصة بحث زوجتى الدكتورة زينب حسن، فى فترة إعدادها للماجستير، عن قضية تدرسها، فاقترحت عليها أن تجعل من الفترة السابقة على فترتى موضوعا لها، فكان الموضوع عن الفكر التربوى بمصر فى الفترة من ١٨٠٥-١٨٨٢

وفى الوقت نفسه انتهزت فرصة التحاق باحث نابه هو الراحل الدكتور حسان محمد حسان معيدا بالقسم لأقترح عليه دراسة الفكر التربوى فى الفترة التالية (١٩٢٣-١٩٥٢)، فكانت رسالة على قدر عال من الجودة وعمق التحليل.

وتكرر الأمر نفسه مع الدكتور طلعت عبد الحميد، عند إعداده لدرجة الماجستير، حيث تناول الفكر التربوى فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢- ١٩٧٠

ثم جاءت الباحثة " سلوى جادو" التى تناولت الفترة من أوائل السبعينيات، حتى أواخر التسعينيات، وإن اصطنعت مصطلحا آخر يتعلق بالخطاب التربوى..

وتكرر الأمر لدى باحثين آخرين، وبإشراف زملاء متعددين فى كليات تربية مختلفة.

وكان من يمن الطالع، أن يختار باحث جاد هو" هشام السيد هاشم منصور" ، الفترة من عام ١٩٨١، إلى عام ٢٠٠٥ ليعكف على دراسة الفكر التربوى المصرى فيها.

ومن الملاحظ أن دراسات الفكر التربوى التى أشرنا إليها قد تباينت فى أسلوبها ومنهجها، ففى دراستى، وكذلك دراسات كل من زينب حسن، وحسان محمد، وهشام السيد، كان الاعتماد على قدرات الباحث ومهاراته فى تحديد قضايا بعينها، بعد عملية استطلاع مبدئية للمصادر، ومن خلال هذه القضايا، يفتش فى كتابات

المفكرين، سواء كان ذلك من خلال كتب أو بحوث أو مقالات أو تقارير عن الموقف من كل قضية من القضايا المختارة.

وانفردت دراسة طلعت باعتمادها على الأسلوب الشهير، الذى نبت فى الدراسات الإعلامية، ألا وهو " تحليل المضمون "..

واقتربت دراسة سلوى من هذا النهج، لكن وفقا لأداة أخرى ألا وهى " تحليل الخطاب التربوى"..وفى كل خير.

والفترة التى اختص باحثنا الجاد هشام بدراستها، ألا وهى ١٩٨١، حتى ٢٠٠٥ هى من أحلك سنوات الحكم فى مصر، وإن لم تكن هكذا فى سنواتها الأولى، ولعل ما شهدته مصر من ثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١١، قد كشف الغطاء عن صفحة حالكة السواد، من حيث تقزيم مكانة مصر العالمية والإقليمية، ونهب مصادر الثروة المختلفة، مما مكن شرائح متدنية التكوين من التسيد على مصر، وبالتالى كان شيوع التفاهة فى الفن والأدب والثقافة على وجه العموم، أما التعليم، فحدث ولا حرج من حيث التراجع والتدهور، مما أصبح الاعتراف به على كل لسان، كل ذلك إلى حد " التجريف"، مما يحتاج الأمر معه إلى سنوات غير قليلة، حتى تعود الصحة والعافية فى أوصال الجسد المصرى.

ولا شك أن تطرق هشام إلى أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للمجتمع المصرى قد أتاح له فرصة الوعى بالسياق المجتمعى لحركة الفكر التربوى، حيث أصبح من المسلم به، أن الذى يفكر ويُنَظِّر"، لا ينسج خيوط تفكيره من خالص عقله فقط، وإنما هو – شاء أم لم يشأ– يتنفس هواءا مجتمعيا وثقافيا بعينه، لابد أن يكون له دوره فى التشكيل والتوجيه والتلوين والتحديد، ومثل هذا الأمر إذ أصبح على هذه الدرجة من الأهمية، فقد خُصص علم كامل لهذا باسم (علم اجتماع المعرفة)، وهو ما عنيناه فى تحديد عنوان رسالتنا للدكتوراه (الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لحركة الفكر التربوى...).

ولعل أبرز ما كثف هشام الضوء عليه هو اتجاهات الثقافة فى مصر الأربعة: الاتجاه الإسلامى، فالعروبى، فالتغريبى، فالنقدى، وإن كان الأخير ليس بدرجة انتشار الاتجاهات الثلاثة الأخرى، وكذلك وإن كان على قدر من الذيوع إلى حد ما فى الدراسات الاجتماعية والتربوية، لا تعبيرا فحسب عن توجه إيديولوجى بعينه، ولكن استنادا إلى ما قد أصبح حقيقة من العسير إنكارها، من حيث ما أشرنا إليه فى علم اجتماع المعرفة، فضلا عن أهمية التسلح بالنظرة الناقدة، والبصر المُحلِّل، والوعى المحيط.

أما القضايا التربوية التى " مَحْور " هشام دراسته حولها، فهى أربع:

١- السياسة التعليمية.

٢- مجانية التعليم.

٣- التعليم الخاص.

٤- جودة التعليم.

واختيار باحثنا الجاد لمثل هذه القضايا ينم عن وعى وبصيرة، حيث لم يجر وراء التقليد، حتى لأستاذه والمشرف عليه، فى رسالته للدكتوراه، لأنه أدرك أن لكل عصر اهتماماته، ولكل سياق مجتمعى قضاياه.

ولعل اختيار هشام حقل دراسته ليكون هو " الفكر التربوى"، إنما يشير أيضا إلى وعى ذكى، يدرك أن الفكر التربوى بالنسبة للتعليم، مثله مثل العقل بالنسبة لجسم الإنسان، دون تأكيد على أولية هذا على ذاك، فمثل هذا النظر التفضيلى، أدخل فى باب "السفسطة" . صحيح أن التشبيه بحال العقل والجسم لدى الإنسان، يوحى بأولوية العقل على الجسم، لكننا نبادر إلى التساؤل: وهل يستطيع العقل أن يمارس دوره إذا اعتل الجسم ومرض؟

إنها حكمة من سبقونا عندما قالوا: العقل السليم فى الجسم السليم!!

إننى سعيد حقا أن تتاح الفرصة لرسالة ابنى الكريم هشام كى تخرج إلى الناس فى صورة كتاب، فذلك سبيل مهم لإتاحة فرصة قراءتها والاطلاع عليها لدى مئات، نرجو أن يتحولوا إلى آلاف، بإذن الله، فيجدوا مصداقا لكل ما قلته هنا عن جدة الباحث وجودة الموضوع..

وفقنا الله جميعا إلى طريق الحق والمعرفة، ومزيد من خطوات وجهود إثراء الفكر التربوى...إنه نعم المولى ونعم النصير*.

---

* مقدمة لكتاب عن الفكر التربوى فى مصر من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠٥ للدكتور هشام السيد هاشم، كان فى الأصل رسالة دكتوراه أشرفت عليها مع الدكتورة نجوى جمال الدين بمعهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ٢٠١٠

المعلومات التربوية*

من المفروض أن يدور التقديم – كجرى العادة– حول الكتاب، ومؤلفه، لكن، ماذا أفعل، وقد أثار ابنى وتلميذى العزيز الدكتور محمد درويش الكثير من الذكريات والشجون المتصلة بموضوع كتابه، بحيث لم أجد سبيلا إلى دفع الإشارة إليها، فليعذرنى" محمد"، وليتفهم القراء الأسباب التى دفعتنى إلى هذا، فالخبرة الجديدة لابد أن تتبنى على ما توصلت إليه الخبرة السابقة من نتائج، وما صادفته من " مشجعات" أو " محبطات"..

فمعلوم للكافة، كم ونوع التدفق المعرفى، على مختلف الصّعُد، والمجالات المعددة، حتى أصبح من المتعذر على الفرد أن يتابع الجديد، حتى فى مجال تخصصه، حتى ليرتفع مغزى قول المولى عز وجل فى سورة الإسراء واضحا جليا أمام أعيننا:(...وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (٨٥)) .

ومن هنا برزت الحاجة إلى عمليات " الحصر" و" التصنيف" لما ينهمر علينا من معارف ومعلومات، حتى يمكن لطالب المعرفة أن يقف على " خريطة " الحقل المعرفى الذى تخصص فيه، وأبرز ما صدر فيه.

ولعل ما يؤكد عبقرية الحضارة الإسلامية، تكمن فى ما حفلت به، منذ وقت مبكر للغاية، إلى أهمية هذا الحصر والتصنيف، وهنا يبرز لنا ما قام به واحد مثل " ابن النديم " فى كتابه الشهير (الفهرست)، و" حاجى خليفة " فى (كشف الظنون)، وغيرهما كثير.

ولابد أن تتذكر الأجيال الجديدة من الباحثين التربويين، أن كاتب هذه السطور، قد ألهمه المولى عز وجل، بعد سنوات تقل عن أصابع اليد الواحدة، منذ حصوله على الدكتوراه، ضرورة أن يقوم بخدمة البحث التربوى بتوفير عمل يسعى إلى

صورة من صور الحصر للجديد فى المعرفة التربوية، وكانت حصيلة ذلك: (الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس).

كان ذلك فى عام ١٩٧٣، حيث صدر المجلد الأول، ففضلا عن أجزاء متعددة ضمها الكتاب، مثل بعض البحوث والدراسات، فإن ما يهمنا الإشارة إليه هنا هو ما يتصل بموضوع الكتاب الذى بين أيدينا الآن.

فمن بين أبواب الكتاب، كان هنا جزء لحصر الرسائل التى تمت مناقشتها فى التربية وعلم النفس. ولم يقتصر هذا على كليات التربية وحدها، حيث لم تكن هناك إلا تربية عين شمس التى تمنح هذه الدرجات، نظرا لأن بقية الكليات، إما أنها لم تكن قد ظهرت بعد، أو لم تكن تمتلك بعد مقومات الدراسات العليا.

ومن هنا فقد بحثنا فى كليات الآداب والزراعة والتجارة، و"معهدى"- حسب مسماهما فى ذلك الوقت- التربية الفنية، والتربية الموسيقية، مثلا، ووجدنا بالفعل موضوعات تتصل بحقلنا المعرفى.

ومن الأجزاء الأخرى، رصد، ما جاء فى مختلف الدوريات من بحوث ومقالات تخدم المجال التربوى.

وخُصص جزء لما صدر من كُتب خلال عام..

وجزء آخر، لما صدر من قوانين وقرارات وزارية، وكذلك ما صدر كذلك من تقارير رسمية تخص التعليم.

ويكفى أن يعلم القارئ أن عمليات الحصر هذه ، وما شابهها ، كان كاتب هذه السطور يقوم بها وحده..

ولا أريد أن أستطرد إلى ما هو أكثر من ذلك، فقد استمر الكتاب يصدر سنويا عدة أعوام، ساعيا إلى حصر ما يصدر كل عام، إلى أن صدرت مجلة دراسات تربوية، فى أواخر عام ١٩٨٥، لتتغير وظيفة الكتاب السنوى، وهو ما لا يعنى موضوعنا الحالى.

لم يكن صدور الكتاب السنوى مما يثير شجوننا الآن، فالمروض أنه يحمل ذكريات طيبة، بحكم الجهد المبذول، والخدمة المقدمة، لكن ما أثار الشجون، هو رد فعل المجتمع التربوى، فبدلا من المؤازرة والتشجيع، والتعاون على الترويج، حدث العكس، مما لا أريد أن أفصله هنا، حتى لا نخرج عن موضوعنا..يكفى الإشارة إلى أنه لم يلق ما يستحق من دعم، وإنما العكس هو ما حدث.

ولابد هنا من تسجيل آيات التقدير والعرفان للراحل، ابننا د، الدكتور محمد وجيه الصاوى، فقد كان حصر ما تم على الساحة التربوية من بحوث ودراسات " همًا " ملحوظا لديه، وقام بالفعل بجهد كبير على هذا الطريق، وإن كنت لا أعلم مع الأسف الشديد، ما صار إليه هذا الجهد بعد وفاته.

فإذا ما عدنا مرة أخرى إلى موضوع الكتاب الذى بين أيدينا، فليأذن لى ابنى العزيز أن أسجل بعض الملاحظات، التى ربما تخرج عن النهج المعتاد فى تقديم الكتب، حيث يحرص صاحب المقدمة على إطراء العمل والقائم به، أما أن يقوم بتوجيه بعض الملاحظات النقدية، فلربما يكون هذا غريبا بعض الشيء، لكن، ربما يغفر لى علم " محمد " أننى أكثر ميلا إلى الصراحة، وأبعد – ولو إلى حد ما – عن المجاملة، خاصة فى المجال العلمى، فضلا عن يقينى مقدما أن " محمد " سوف يقدر حسن نيتى، فلا يغضب:

١- فتوسيع دائرة العمل بحيث يشمل لا المجالات التربوية فقط، بل يمتد إلى معظم المجالات الأخرى من فكرية وأدبية وثقافية، وفى كل أنحاء الوطن العربى، ربما يقلل الفائدة، من حيث ما يؤدى إليه هذا من ضرورة ألا يحظى كل مجال إلا بقدر ضئيل، قياسا إلى ما جرى على أرضه، بينما لو حصر نفسه فى المجال التربوى والنفسى، فسوف يتيح له هذا مزيدا من المعلومات المتصلة، وبالتالى إحساس القارئ بأنه سوف يجد زادا معرفيا أكثر. إننى أعلم علم اليقين، حاجة باحث التربية إلى " التثقيف "، بحيث لا

ينبغى أن ينحصر فى دائرة التخصص وحدها، لكن هذا يمكن أن يأتى بسبل أخرى غير هذه.

٢- حبذا لو لم يكن الحصر قاصرا على ما توافر لدى المؤلف من أعمال. صحيح أن هذا أمر ييسر له العمل، لكن، يمكن الاستعانة ببعض الباحثين الجدد، للمعاونة فى عملية استكمال الحصر، من مصادر المعرفة المختلفة، أو اللجوء إلى شبكة" الإنترنت"، وهى ولله الحمد، محيط يصعب حصر ما تحمله من ثروات معرفية.

٣- استوقفنى بعض الشيء مصطلح " السلاسل"، حيث أن هناك عدة أنواع:

ا- فهناك مجموعات كتب، يصدرها مؤلف ما، تدور فى مجال بعينه، كأن يخصص مؤلف مجموعة كتب يسعى من خلالها إلى خدمة" التربية الإسلامية "، مثلا، أو " المستقبليات"، أو علم نفس الطفولة..وهكذا، وهى لا تصدر بصفة منتظمة دورية.

ب- وهناك مجموعة إصدارات، مختلفة الموضوعات، تصدر عن طريق دار نشر، بإشراف لجنة، أو عالم تربية ونفس، كتلك المجموعة التى يشرف على إصدارها الدكتور حامد عمار عن الدار اللبنانية.

ت- وهناك مجموعة كتب، مختلفة المجالات، لكنها تصدر بصفة دورية، كما نرى، مثلا، بالنسبة لسلسلة عالم المعرفة، من الكويت، وكتاب الهلال، من مصر.

وبالنسبة لنا فإننا نفضل الاقتصار على المعنى المباشر لمصطلح " السلسلة "، وهو مجموعة كتب، تصدر بصفة منتظمة، شهريا، أو ربع سنويا، أو غير هذا وذاك، وذلك حصرا لمجال العمل للباحث، وبالتالى، توفير فرصة أوسع له، لمزيد من الإفادة.

٤- من المحبذ أيضا، لو أن الباحث، سعى إلى إثبات بعض التعليقات العامة، لفتا لانتباه القارئ- مثلا- إلى استئثار مجال بإصدارات أكثر، أو موضوعات بعينها، أو مؤلفين وباحثين بذاتهم..إلى غير هذا وذاك من " محاور "، يمكن أن يدور حولها التعليق.

٥- وإننا لننتهز الفرصة لنطالب بقيام إحدى المؤسسات البحثية بتخصيص مركز للمعلومات التربوية ييسر للباحثين معرفة ما تم فى حقولهم العلمية، وأنسب من يقوم بهذه المهمة : المركز القومى للبحوث التربوية.

على أية حال، فإن وجهة النظر هذه التى نقدمها، لا تعنى بأى حال من الأحوال التقليل من قيمة وجدة وجودة الجهد المبذول هنا، لكنها " العادة البحثية" الشهيرة، التى تتطلع دائما إلى " الأفضل"...واستخدام أفعل التفضيل هنا تعنى بالضرورة أن العمل الذى بين يدى القارئ يستحق التنويه والإشادة به، والتأكيد للقارئ أنه أمام جهد متميز، سوف يفيده، وسوف يفيد عالم المعلومات والمعرفة الإنسانية، وهو ما يجعلنا نشد على يدى " الدكتور محمد درويش"، داعين الله له بدوام العون لمواصلة السير على هذا النهج الذى يجعله " كالنحل " يقرأ، ويستوعب، ويمتص رحيق الكتب المختلفة ، ليُخرج للقارئ أعمالا متميزة، تظل ضمن سجل شرف وتكريم له على مر الزمان، بإذن الله.

• مقدمة لكتاب للدكتور محمد محمد درويش بتربية السويس، عن السلاسل والدوريات التربوية والفكرية والأدبية، كتبناها فى عام ٢٠١١.

تمويل التعليم العالى*

التعليم بصفة عامة، نشاط إنسانى مكلف، حيث يستلزم الكثير من النفقات التى تتزايد يوما بعد يوم، بفعل عاملين: أولهما، التزايد المستمر فى أسعار الحاجيات المختلفة (الأراضى اللازمة لبناء المؤسسات التعليمية مثلا، وتكاليف البناء نفسها، وأسعار الورق، ومرتبات العاملين بكافة فئاتهم ومستوياتهم...وهكذا)، وثانيهما، التعقد المستمر فى العملية التعليمية بحيث، تصبح دعوة مفكر عظيم مثل الدكتور طه حسين، للمزيد من نشر التعليم، على كافة المستويات، من أنه لا ينبغى التعلل بنفقات التعليم، لحرمان جموع الناس منه، حيث يمكن القيام بالتعليم حتى ولو تحت شجرة، أسطورة من الأساطير، لأن هناك الآن العديد من الأجهزة والتقنيات المتجددة، والمتطورة، التى يجب الاعتماد عليها من أجل مزيد من نشر التعليم، وفى الوقت نفسه، رفع كفاءته.

ومن هنا تتزايد كلفة التعليم بصفة عامة، تلك الكلفة التى تتسارع فى ارتفاعها، وفقا لمراحل التعليم ، من المرحلة الأولى حتى العالية، حيث تبلغ الكلفة مستويات، هى الأعلى دائما.

هنا كان من الطبيعى أن يبرز تساؤل عمن يكون مسئولا عن دفع هذه التكلفة؟

وقد لعبت عوامل مختلفة، متغيرة، الدور الأساسى فى تحديد الإجابة،

أولها: هذه العوامل: العلاقة بين الفرد والدولة الممثلة للمجتمع،

وثانيها: قيمة التعليم ومفهومه، عند كلا الطرفين،

وثالثها : وظيفة التعليم فى بنية المهن القائمة.

طوال قرون عدة، كان الأزهر هو نمط التعليم العالى الوحيد فى مصر، وكان يقدم مجانا، لطلابه، بل زاد الأمر على ذلك، بحصول طلابه على إعانات مادية، فضلا عن المعلمين، وكان هذا بفضل عاملين:

أولهما: بساطة التعليم، بحيث لم يكن يكلف إلا قروشا بسيطة..

ثانيهما: كثرة الأوقاف التى كانت توقف على التعليم، حيث أن طابعه الدينى كان دافعا للموسرين، أن يوقفوا جزءا من ثروتهم للإنفاق عليه، باعتبار ذلك " صدقة جارية " تدخل ضمن الأركان الثلاثة التى حددها رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أكد أن وفاة ابن آدم، إذا كانت تعنى انتهاء وجوده المادى، إلا أن تركه لآخرين ما يعد " صدقة جارية "، يعتبر امتدادا لوجوده الفعال فى الحياة بمثل هذا العمل الخيّر.

ولما استحدث محمد على نظاما للتعليم المدنى الحديث، وفقا للنمط الأوربى، جعل الدولة هى التى تتكفل بنفقات المدارس المخصوصة التى أنشأها، والتى كانت تعتبر صورة من صور التعليم العالى.

لكن مصر عندما ابتليت بالاحتلال البريطانى بدءا من عام ١٨٨٢، ساد منطق الاستغلال، والتخلف، حيث تم الربط بين التعليم والوظيفة الحكومية بصفة خاصة. ولما كانت قيادات العمل الاقتصادى والإدارى قد شُغلت بأبناء دولة الاحتلال، ومن على شاكلتهم من الدول الأوربية، ترسخت مقولة تؤكد على أن التعليم يكفيه أن يقوم بتخريج كوادر عمل متوسطة، لتسيير دولاب الجهاز الحكومى، وهؤلاء تتراوح مستويات تعليمهم بين الابتدائية والثانوية العامة، على الأكثر.

ومن هنا كان تقرير المصروفات على كافة مراحل التعليم لأول مرة فى تاريخ مصر، وخاصة فى مرحلته العالية. وفى كثير من الفترات استُثنيت معاهد المعلمين العليا، حيث كان الإقبال عليها ضعيفا، ومن ثم كانت مجانيتها من أجل جذب الطلاب إليها، وإن كان هذا قد قلل من مكانتها الاجتماعية، وبالتالى من مكانة المعلمين، حيث لم يقبل عليها إلا الطلاب الفقراء، ولعل الحوار الذى أجراه نجيب محفوظ فى " بين القصرين" بين السيد أحمد عبد الجواد، وابنه كمال، عندما حصل على " البكالوريا"– الثانوية العامة– شاهد على ذلك، حيث أراد الابن

الالتحاق بالمعلمين العليا فثار الأب، واعتبر ذلك فضيحة اجتماعية، تدفع الناس لأن يتصوروا أن تاجرا كبيرا مثله عجز عن أن يدفع مصروفات التعليم العالى لابنه، فألحقه بمعهد مجانى!!

ولم يتقرر تقديم التعليم العالى مجانيا إلى طلابه، إلا عام ١٩٦٢، بعد خطاب جمال عبد الناصر بمناسبة مرور عشر سنوات على ثورة يوليو ١٩٥٢.

وحرص أولو الأمر منذ ذلك الوقت على تضمين نصوص أى ددستور يصدر، نصا يؤكد على مجانية التعليم بجميع مراحله، وعلى رأسها طبعا التعليم العالى.

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٧١، المبشر بالتحول الاقتصادى والاجتماعى لمصر فى اتجاه يُقرب مصر من منظومة الدول الرأسمالية الغربية، قد تضمن هو الآخر النص على مجانية التعليم العالى، إلا أنه مع مرور الأعوام، تراجعت هذه المجانية على أرض الواقع، بحيث تجمدت عند حد النص الكتابى. فعلى الرغم من تخفف الدولة من أعباء كثيرة كانت تتحملها فى الخمسينيات والستينيات، إلا أنها بدأت تشكو من تزايد الإنفاق التعليمى، وتشكيله عبئا ثقيلا على كاهل التمويل الحكومى. وإذا كانت الدولة قد بدأت تستثقل الإنفاق على التعليم العالى بصفة خاصة، فمن المنطقى أن تشتد الدعوة إلى التفكير من أجل إيجاد مصادر أخرى، غير حكومية، مساندة للتمويل.

ولما كان النص على مجانية التعليم، قد تحول إلى نص مقدس، كان الالتفاف حوله تدريجيا، وكان من مظاهر ذلك:

١- قصر التعليم على " العملية التعليمية " داخل قاعات التعليم، بعد أن كان مفهومه يمتد ليشمل عددا من الأركان الأساسية، مثل الإعاشة، كما تتبدى فى الإقامة لعدد غير قليل من الطلاب فى المدن الجامعية، وكذلك ما يتصل باستخدام الأنشطة والمعامل. وزد على ذلك، الكتب الجامعية التى تزايدت أسعارها، وكثرت بكثرة المقررات، والتى يتفنن البعض بتقسيم

المقرر الواحد إلى أكثر من ورقة امتحانية لكل منها كتاب، بينما، تتجمع الدرجات كلها تحت مسمى واحد. ومن هنا فقد أصبحت مصروفات بعض الكليات عدة عشرات من الجنيهات، وبعضها الآخر، عدة مئات، هذا على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، بعد أن كانت عدة آحاد.

٢- كان هناك حرص من النظام القائم قبل السبعينيات على عدم فتح المجال أمام القطاع الخاص ليقتحم مجال التعليم العالى، على أساس أن هذا المستوى من التعليم هو المسئول عن إعداد القيادات لقطاعات العمل المختلفة فى البلاد، وفى ظل توجس النظام فى ذلك الوقت من القطاع الخاص، والذى كان ضئيلا فى حجمه أصلا، فقد اعتبر إنشاء معاهد عليا من اختصاص الدولة وحدها، ما دامت هى القائدة لحركة الإنتاج. ولما تغير هذا الوضع، ليتراجع دور الدولة، وعلى العكس، يتعاظم دور القطاع الخاص، بدأ هذا القطاع يقتحم مجال التعليم العالى باعتباره مجالا خصبا للاستثمار، خاصة وأن الدولة تعهدت بأن تقدم للمستثمرين فيه إغراءات مادية وتشريعية مختلفة، تجعل العائد منه، مشجعا على مزيد من الاستثمار فيه. وترافق مع هذا، انخفاض فى أعداد المقبولين فى الجامعات الحكومية، مما فتح الفرصة أمام أبناء القادرين على أن يجدوا فرصة التعلم عاليا فى الجامعات والمعاهد العليا الخاصة.

٣- وأعطت السلطات الرسمية الضوء الأخضر للسلطات الجامعية، لاستحداث " مصادر تمويل" أخرى غير ما تتلقاه من خزانة الدولة، حيث كانت تشكو دائما مر الشكوى من تضاؤل المخصصات المالية للإنفاق على جوانب التعليم العالى، التى تواصل التزايد، ويواصل الطلاب أيضا التدفق على أبوابه، وإذا بهذه السلطات تنطلق فى حملة مسعورة، لاستنبات العديد من مصادر الدخل:

أ- من ذلك، القول بأن التعليم العالى المجانى المنصوص عليه فى الدستور، هو تعليم مرحلة الليسانس والبكالوريوس فقط، وبالتالى، فقد انفتح الباب على مصراعيه، لرفع تدريجى لمصروفات الدراسات العليا، فإذا بها تصل، عند مرحلة الدكتوراه إلى عدة آلاف، سنويا للطالب الواحد، علما بأن "زبائن" هذا المستوى، هم إما خريجون لم يجدوا عملاً بعد، ويريدون ألا يضيع وقتهم سدى، فرأوا أن يشغلوه فيما ينفع، باستكمال الدراسات العليا، وإما من التحقوا بعمل، ومعروف أن راتب الخريج الجامعى أصلا لا يكاد يسد الرمق فى مصر خاصة، فما بالنا، إذا زيدت عليه مصروفات الدراسات العليا؟ وما بالنا أكثر لو حدث واقتحم الخريج عالم تكوين أسرة جديدة؟!

ب- وبدأت الكليات المختلفة، تنشئ ما أصبح يعرف بالمراكز الخاصة، التى تعمل وفق المنطق التجارى، حيث تقدم الخدمة إلى طالبيها بأجر يتضمن التكلفة الفعلية للخدمة، وهذا جيد فى حد ذاته، لكن المشكلة الحقيقية، أن العائد الضخم الذى تجلبه هذه المراكز الخاصة لا يعود على المؤسسة الجامعية نفسها، فى منشآتها، وقاعاتها ومعاملها، ومكتباتها، بقدر ما يوزع فى صورة مكافآت، تستأثر بالكم الأكبرمنها القيادات العليا، بل إن جزءا منها كان يذهب فى صورة مكافآت للقيادات الأمنية التى كانت تملأ الجامعات قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ت- وكان منها أن تغير مسمى " الانتساب" التى كانت موجهة أصلا للعاملين، الذين لا تتيح لهم ظروف العمل الانتظام مع الطلاب، صباحا، وكان بجنيهات معدودة، فأصبح بعدة مئات، وهو دائما يسير فى طريق التصاعد، وحتى يكتسب المشروعية اللازمة، غيّروا اسمه ليصبح " الانتساب الموجه"، ولتزداد أيضا مصروفاته، دون أن يتطوع

أحد ليفسر لنا معنى هذا المصطلح، تربويا، إلا إذا كان مجرد " محلل " لمزيد من المصروفات!!

ث- كذلك تم تشغيل نظام باسم " التعليم المفتوح "، أيضا لدوافع جلب مصروفات أعلى دائما، لأنك لو فتشت فى الكتب العلمية المتخصصة فى التعليم المفتوح، فلسفة ومنهجا ونظاما، وأهدافا، فسوف تجد أن ما هو قائم فى جامعاتنا لا يمت له إلا بالإسم فقط.

ج- واذكر فى الكتاب أيضا التعليم بلغة أجنبية، إنه كان رسولا للثقافة الأجنبية، بغيا، على الرغم من أن قانون الجامعات ينص على أن لغة التعليم هى اللغة العربية، مستثنيا بعض التخصصات، كما نرى فى الطب مثلا، لأن هذا المفهوم قد توسع ليشمل معظم التخصصات، أيضا حتى يمكن جلب آلاف من الجنيهات من كل طالب، وتنشأ " الفئوية الجامعية" ، فهذا " تجارة عربى "، وذاك " تجارة إنجلش "!!

ح- ثم يتم تتويج هذا وذاك باستحداث ما عُرف بالبرامج " المميزة " والتى يدفع لها طالبها، ما يزيد على أصابع اليدين من آلاف الجنيهات، علما بأن طلابها يشغلون المبانى الجامعية العامة المنشأة لطلاب المجانية، ويعلمهم نفس الأساتذة، الذين يشجعون على هذا وما سبقه، لأنهم يتلقون مكافآت سخية، غير المرتب الرسمى، مع أنهم ينطلقون فى عملهم فى أوقات عملهم الرسمى !

إن كل هذا " الموزايك " التعليمى الجامعى، إنما أوجده هذا العجز الواضح، فى التمويل الحكومى، ولابد من وقفة تعيد الأمور إلى نصابها العلمى المحترم، بدلا من هذه الصور من التحايل المالى، فهل إلى ذلك من سبيل؟

• جريدة نهضة مصر فى ٢٠١١/١٢/٧

تحية إلى وزير رحل*

أما الوزير، فهو الدكتور أحمد جمال الدين موسى..

وأما الرحيل، فهو عن وزارة التربية والتعليم..

أكتب هذا وأنا على استحياء شديد، حيث لم أُعود هذا القلم على أن يقدم فروض الولاء والتقريظ لمسئول يجلس على سدة السلطة، إلى الدرجة التى كان البعض يسائلنى : ألا تجد فى الحكام وذوى السلطة ما يستحق، ولو مرة، مديحا وتقريظا؟ فيكون ردى هو أن من يجلسون على المقاعد العالية فى البلدان المقهورة، يجدون أنهرا من صور المديح والتقريظ ، بحق- وهو نادر- أو بغير حق، وهو الأغلب، فلا بأس إذن من أن يسمع الناس أو يقرأوا لغة مغايرة، تسير فى اتجاه آخر.

بل إن الدكتور أحمد جمال نفسه، كنت أجهز نفسى لمقال طويل، أسوقه على سبيل العتاب، نقدا لبعض الأمور، لكن اعتلالا صحيا حادا أصابنى عدة أيام، فأجلت ذلك، إلى أن فوجئت بأن الرجل غادر الوزارة، فوجدت أن ليس من حسن الأخلاق أن أنفذ ما كنت أنوى، خاصة وأن البعض قد يظن بى الظنون، وأنى ما كتبت ما كتبت إلا بعد تركه الوزارة، كما هى صورة الشجاعة المزيفة التى قد يتظاهر بها البعض..لكن، بعد أن يترك المنصب.

وموقفنا هنا يختلف عن موقفنا من آخرين من وزراء، عندما رحلوا، حيث هناك من تمنيت لو كان لدى ملء الأرض نعالا وحجارة كى أقذفها وراءه، لعلها يمكن أن تعبر عن مشاعرى، بل ومشاعر كثيرين غيرى ، شاطرونى الموقف.

كما تمنيت لو امتلكت أنهر ماء يمكن أن تكفى لغسل ما كان يبثه لسانه من بذاءات، وما ينضح به عقله من سوء التصرفات.

أما الدكتور أحمد جمال، فيقف منفردا ليمثل لك نموذجا نادرا بين الوزراء، لفرط عفة اللسان والذوق، ودماثة الأخلاق، والتفكير القويم..لكنها بلدنا، لم تشف بعد، على الرغم من قيام ثورة تاريخية فيها، من العجز عن الاحتفاظ بذوى القامات العالية، إن لم يكن فى مكان بعينه، ففى غيره، وفى كل خير.

وعلى الرغم من أنى- بحكم المهنة عبر ستين عاما- أحد آباء المعلمين فى مصر وكثير من الدول العربية، إلا أننى أشعر بقدر من عدم الرضا، مما تعرض له أحمد جمال من ظلم معلمينا، الذين لاحقوه ليل نهار، بكم كبير من المطالبات التى لم يكن للرجل ذنب فى أن يُحرم منها المعلمون عقودا طويلة، خاصة وأن عملية الدخول للموارد، أخذت فى التباطؤ الشديد عقب الثورة، وعلى العكس من ذلك، تسارعت عمليات الإنفاق بأضعاف ما كانت، مما وضعنا الآن فى مأزق، ندعو الله عز وجل أن يجنبنا تداعياته المخيفة.

والمحزن فى الأمر، أن هذا الرجل الذى تكرر الاحتجاج عليه، كان هو نفسه الذى كان قد بدأ، ولأول مرة فى تاريخ مهنة التعليم فى مصر، عندما كان وزيرا عام ٢٠٠٤، يمهد الطريق لوضع أسس مهنية علمية راسخة للمعلمين، ترقى بهم، ماليا ووظيفيا، وعلميا، ومن ثم : اجتماعيا، لكن العبث السياسى، أو قل " الإفساد السياسى " فى مصر الذى كان سائدا فى عهد مبارك، أطاح بالرجل، فى الوقت غير المناسب.

كان الرجل يريد أن يخرج المعلمين من الدائرة الجهنمية المتخلفة للسلم الوظيفى الحكومى فى مصر، ويصبح لهم مسار خاص، له مراحل ومستويات، لابد من الرقى بالمعلم فى كل مرحلة وكل مستوى، علميا وتربويا، حتى ينتقل إلى ما بعده، تماما مثلما هو الأمر فى " الكادر الجامعى "، حيث لا ينتقل عضو هيئة التدريس من درجة إلى التى تعلوها إلا بعد عملية تقييم، لمقدار ما أنجز على

طريق العلم، والمهنة، وبالتالى لا تأتى الزيادات المالية والمستويات الوظيفية " بالأقدمية" ، وإنما " بالكفاءة ".

ثم إذا بالأمر بعده ينقلب إلى صورة هزيلة، تهين المعلمين، وتهبط بالمهنة، عندما أُدخل آلاف المعلمين فى امتحانات ورقية، تماما، كما يحدث مع تلاميذ المدارس.

كان الوضع المنطقى والعلمى، أن يمر المعلمون بعمليات تدريب وتثقيف، وتجديد معلومات، وبعد ذلك، يتم تقييمهم..لكن، بعضا من هذا إن كان قد تم ، فبسرعة، وعلى غير أسس سليمة.

ولأن أعداد المعلمين الذين طبق عليهم " الكادر" كانت غفيرة، ضاعت مقومات التقويم، ليسود غش ونقل وتسويد صفحات تسويدا عشوائيا، ويجد آلاف المعلمين، تلاميذهم يسألونهم : عملت إيه فى الإمتحان يا أستاذ؟ نتيجتك امتى؟. إنت رسبت أم نجحت؟ فيشعر بالإهانة المرتبة لسخط أخذ يتجمع لنفجر فى وجه من لم يكن له ذنب فى هذا!!

وإذا كنا نسخر منذ عشرات السنين، من أننا نعلن إفلاسنا بالاستمرار فى صور وأشكال الامتحانات القائمة، حيث تجاوزتها مجتمعات كثيرة منذ فترة طويلة، فإذا بنا نزيد الطين بلة، ونسوق المثل والنموذج لمعلمينا، بكيفية قيام الامتحان على غير تعلم وتعليم سابقين، وعلى أسس تقليدية، ووفق منطق " الورقة والقلم "، فبئس كان النموذج، وبئس كان التنفيذ.

وهكذا اكتسب ما أصبح يُعرف بكادر المعلمين سوء سمعة، وكراهية...وتتحول المسألة إلى مجرد طلبات مالية، ومتى؟ فى هذه الفترة الحرجة التى أصبح كثير من المصريين يطالبون فيها بتعويضهم عن سنوات طويلة من الاستغلال والقهر، الآن، وفورا، وإلا ، فلا عمل!!

صحيح أن المالية قامت بضخ مبلغ لا بأس به (من غير أن يتساءل أحد: مما تم تدبيره والخزانة خاوية، فلم يعد هذا بالمهم عند كثير من الناس بكل الأسف، وكل الأسى)، لكن، كما يقول المثل الشعبى الساخر" إيش تعمل الماشطة فى الوش العكر؟ "

ومع ذلك ، فنحن لا نعتبر الرجل قد " خسر" ، فأحيانا ما قد يبدو أمام النظرة العجلى " خسارة " يكون فى حقيقة الأمر " مكسبا "، ليس بالضرورة فى مقعد سلطة، وإنما يمكن أن يتمثل فى أن يكسب الإنسان ذاته، التى لم تتصاغر فى لحظة من اللحظات، وما أثمنه من مكسب، عند كل صاحب بصيرة، لا تخطف بصره لمعات مواقع، وأضواء مناصب!!

- جريدة الوفد فى ٢٠١١/١٢/٢٧

القسم الرابع

يوميات

يوميات* – ١

تحية واجبة..وآمال مرجوة:

لابد فى البداية أن أهنى القراء ومسئولى " المصريون " على صدور النسخة الورقية لهذه النافذة الجديدة سعيا نحو مزيد من طرح الأفكار والآراء والمحاورات، والأخبار، وما إلى هذا وذاك من مهام إعلامية، خاصة وقد اكتسبت "المصريون" من قبل، خبرة وثقة امتدتا لعدة سنوات، ومن ثم فالبداية هنا ليست من نقطة الصفر وإنما، هو طريق العلم الشهير، " التراكم "، خبرة تضيف إلى التى قبلها، بعد أن تكون قد استفادت مما قبلها، وتنتظر أن يضيف إليها آخرون ما هو جديد، ليرتفع صرح جديد من صروح الإعلام والمعرفة، له مذاق يبعد عن أجواء الإثارة والإسفاف والتربص والتسطيح، مما أصبحنا نلمسه، بكل الأسف، وبكل الأسى، فى منافذ إعلامية متعددة، حتى لقد شاع مصطلح " الانفلات الإعلامى "، ونحسب أننا كنا من أوائل من استخدم هذا المصطلح، حيث عنونا به أحد مقالاتنا السابقة.

الغموض الانتخابى:

ليس مما شك فيه أن البرلمان القادم مفروض أن يكون أخطر برلمان فى تاريخ مصر، لا لمجرد أنه أتى بعد ثورة شعبية عظيمة، وإنما لأنه – ولأول مرة فى تاريخنا- سيجد فيه الناخبون فرصة حقيقية كى يختاروا من يريدون..صحيح أن هذا ربما يكون قد تحقق بوجه من الوجوه، مرة أو مرتين، أو أكثر، عندما سقط رئيس وزراء " يحيى إبراهيم باشا"، إذا لم تخنى الذاكرة، أمام مرشح عادى فى انتخابات أجريت قبل ثورة ١٩٥٢، لكن لابد ألا ننسى أن مستوى الوعى الآن، قد اتسعت دائرته، وعَمُق بعده الرأسى، فضلا عن أن الانتخابات الحالية هى اختبار قاسى يكشف عن مدى جدارتنا بالممارسة الانتخابة.

لكننا فى الوقت نفسه، نشكو من غموض يلف الموقف الانتخابى..

فها هى أصوات بدأت ترتفع، بعد أن كانت همسا، باحتمال تأجيل الانتخابات، وهذا الاحتمال فى حد ذاته، على الرغم مما يمكن أن يبرره على أرض الواقع، يعد كارثة فادحة. والذين يتوقعون التأجيل، يربطون بين هذا الاحتمال، وما أصبح يتسارع على أرض مصر من توترات مجتمعية، تسارعا على المستوى الأفقى، من حيث الانتشار فى مناطق متعددة فى وقت واحد، وعلى المستوى الرأسى، من حيث الأهمية والخطورة، ولعل أبرز مثال لهذا ما حدث فى دمياط ورأس البر، مما قيل أنه كان يسبب خسارة مالية قدرها ٣٥ مليون جنيه يوميا، فى وقت مصر فيه " فى عرض" جنيه واحد!!

ويزيد الطين بلة، هذا العدد الكبير من المرشحين، وكثير منهم، لم يكونوا معروفين، إلى الدرجة التى جعلت ناخبا مثلى، حيث المفروض أنه على قدر لا بأس به من التعليم والثقافة، لا أدرى: من أختار حقيقة ؟ فمعظم المعروض أسماؤهم، لا علم لى بهويتهم وبرامجهم، ومدى قدرتهم على الوفاء بما يعرضون من هذه البرامج، فما بالنا بملايين من المصريين الآخرين، مما يفتح الباب واسعا لأن يختار المنتخِب من يُقال له وعنه، وربما يكون هذا بناء على إغراء مالى، أو نزعة إقليمية أو دينية أو شخصية، أو غير هذا وذاك من معايير اختيار يغلب عليها الضعف الشديد فى الموضوعية.

كما يبدو أن المرشحين، ليسوا على القدر المطلوب من الذكاء الانتخابى- إذا صح هذا المصطلح- فيعملون المستحيل للوصول إلى الناخب، غير هذه الوسيلة البدائية الشهيرة، ألا وهى تعليق اللافتات المشوهة لكثير من الميادين والشوارع.

أضف إلى هذا وذاك، الارتباك الشديد الذى يمكن أن يسبب الطعن فى الانتخابات كلها، نتيجة التباطؤ المعروف عن المجلس العسكرى، فيما يخص بتصويت المصريين فى الخارج، حيث ألح عليه كثيرون منذ عدة شهور، وكذلك

ما يتصل بما عرف عن " فلول " الحزب الوطنى المنحل، فمن شأن التأخر فى إصدار التشريعين الخاصين بهاتين المسألتين، فى الوقت الذى لم يبق فيه على الانتخابات إلا أيام تعد على أصابع اليد، يفتح الباب فى الغالب لعمليات سهو هنا وإغفال لأمر هناك، و خطأ فى هذا الجانب، أو ذاك..إلخ!

لن يرضخ المجلس إلا بالتوافق..

من جوانب العجب فى ردود فعل المجلس العسكرى الذى يمثل السلطة الحالية، أننا تعودنا أن نرى، ربما فئة صغيرة، تقول " بخ " للحكومة، فإذا بها تسرع إلى الاستجابة، حتى لو كانت هذه الاستجابة تزيد العُسر المالى وطأة، لكننا هذه المرة، وجدنا مئات الألوف يحتشدون فى ميدان التحرير الجمعة الماضية(١١/١٨)، بمطلبين معينين: تعديل جوهرى على الوثيقة الفتنة (المعروفة بوثيقة السلمى)، والإعلان صراحة بانتهاء حكم الجلس لمصر، فى أبريل عام ٢٠١٢، لكن، وكأن القوم لم يسمعوا بهذا وذاك، فلا رد فعل حاسم حتى كتابة هذه السطور..فهل هو مظهر " استئساد " مستحدث، من المجلس العسكرى، أم أن الرجال احتاروا: " معرفش أصدق مين، ومعرفش أكدب مين ؟" كما غنانا محمد عبد الوهاب؟

سوف أُغلّب حسن الظن والنية، وأرجح الاحتمال الثانى، وحتى ولو لم يكن هذا الاحتمال صحيحا، لكن الصحيح بالفعل هو هذا الاستقطاب المؤسف الذى أصبحت عليه البلاد، ومن أسفى عليه، بل وكراهيتى الشديدة له، أشير إليه مكرها، ألا وهو الاستقطاب بين " إسلاميين "، و" علمانيين، وليبراليين"، و كأنى أرتكب ذنبا، لأنى لو حللت المفهوم الحقيقى لكلا الاتجاهين، لوجدنا مساحة غير قليلة للتوافق.

ومن هنا فإننا نؤكد لكلا المعسكرين، أن المجلس العسكرى لن يرضخ إلا إذا رأى الجميع، أو على الأقل، الكثرة الغالبة، على قلب رجل واحد، فهل من لجنة حكماء، تسعى لتحقيق هذا الأمل؟

نأسف ..رصيدك نفد!

أوجه هذه العبارة الشهيرة للأسف إلى المجلس العسكرى، بعد وقت طويل كنت أنتفض فيه اعتراضا، عندما يثير شخص ما شكوكا حول المجلس، أو بعض أعضائه، أثناء مناقشاتنا تعليقا على مواقف تجرى فى بر مصر.

لقد كتبنا أكثر من مرة، فى الأسابيع الأخيرة، موجهين صور نقد لنهج المجلس فى قيادة البلاد، فكثير من صور الاضطراب والتخبط، والأزمات المتوالية، نكاد نشير بإصبع الاتهام إلى المجلس بأنه تسبب فيها، بهذا الأسلوب المؤسف من التراخى، حيث يجب الحزم، والعنف، حيث يجب التمهل.

لقد أصبحت هناك عبارة تجرى على ألسن الكثرة الغالبة من المصريين، من مختلف الشرائح والفئات، مؤداها : لم نحصد، بعد تسعة أشهر، يتم فيها " خلق آدمى " فى بطن أمه، إلا الفوضى، والاضطراب، والتراجع الاقتصادى، وأخذ الجميع يتساءلون: إلى أين مصر ذاهبة؟ حيث الغموض والضبابية، مما أصبح ينثر الشكوك، التى تزداد انتشارا وتصديقا، وتجد لها رواسخ مما يحدث يوما بعد يوم، حتى أصبح الضجر والملل هو اللحن المميز لمعظمنا، ويجعلنا، نقول للمجلس العسكرى: نأسف ..رصيدك نفد!

- جريدة المصريون فى ٢٠١١/١١/٢٢

يوميات.*-٢

الهجرة إلى الله :

مما أحزنني حقا هو ضعف الإحساس بأن أجهزة إعلامنا، وخاصة الرسمية، قد أشعرتنا بقدوم أول يوم من أيام السنة الهجرية الذى يمثل يوم هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة ليبدأ عصر جديد فى الرسالة الإسلامية وبناء المجتمع الجديد.

وعلى سبيل المثال، فهذه " الأهرام"، كبرى الصحف العربية والمصرية، والتى لها مكانتها المؤكدة فى نفوسنا وفى قلوبنا جميعا، احتراما وتقديرا وتصديقا، فتشت فى عددها الصادر أول الهجرة فلم أجد فيها اهتماما يذكر بهذه المناسبة العظيمة.

صحيح أن الإسلام ليس به إلا عيدان: عيد الفطر، وعيد الأضحى، لكننا إذ نحتفل بعيد الهجرة، فلا يكون ذلك بالمعنى الشائع للاحتفالات، وإنما هى مناسبة تستعيد فيه ذاكرتنا الحدث الذى غيّر التاريخ، تغييرا لم يشهد مثله، لا من قبل ولا من بعد. فضلا عما تؤكده هذه الذكرى من ضرورة التركيز على الكثير من المعانى والقيم والدلالات النبيلة، البنائية، التى يضيق المقام عن حصرها، فهى مبسوطة فى العديد من الكتب، والتى من شأنها أن تدفع كلا منا أن يعيد النظر فى مسيرة حياته، وفى مواجهته لحاضره، وفى تطلعه إلى مستقبله.

وفى هذه الذكرى أيضا، ينكشف الخواء الذى يعيشه الفن عندنا، فالمشتغلون به، والمهتمون، إذ يثيرون الأقاويل غير الدقيقة عن موقف الإسلام من الفن، لا ينتهزونها فرصة فيقدموا من الأعمال ما يعزز نزعة التدين، وينشر مزيدا من الوعى، ويُرَشّد بعض السلوكيات والاتجاهات الرافعة راية الدين، ولا تجد إلا عملا أو عملين، يتكرران، حيث لا يوجد ما هو أكثر من ذلك، مما يصيبنا بالملل، وكأنهم بذلك - وبأيديهم - يعززون وهْم أن الإسلام يقف من الفنون موقفا سلبيا،

وهو الأمر غير الصحيح، وللدكتور محمد عمارة كتاب رائع فى هذه القضية ليت قارئنا أن يطلع عليه، إذا سنحت له الفرصة لذلك.

خطيئة الاعتصام:

من أصوب ما سمعت، ما تفضل به الأستاذ "رجائى عطية"، وهو كما هو معروف من القامات العالية فى عالم المحامين، على شاشة إحدى القنوات التلفيزيونية، من وجوب التفرقة بين الإضراب، والاعتصام، فالإضراب حق قانونى للمواطن، أن يعبر من خلاله عن موقفه ورأيه، وهو من " أبجديات " الديمقراطية فى كل الدنيا، إلا إذا استثنينا بطبيعة الحال النظم التى تقوم على القهر والبغى والاستغلال، وهى من سوء الحظ، هى الغالبة على نظم الحكم العربى.

أما الاعتصام، فهو مقبول لفترة محدودة، وأيضا فى مساحة محدودة، من أجل إعلان الموقف والرأى، أما أن يستمر طويلا، والطول والقصر هنا نسبيان، ولنقل: أن يستمر أكثر من نصف ساعات اليوم، مثلا، وأما أن يمتد مكانا ليتسع كثيرا، فهذا فيه اعتداء على حق الآخرين، وخاصة إذا تم فى موقع هو للصالح العام، ولاستخدام مجموع أبناء المجتمع، ذلك أن هذا المكان هو ملكية عامة، لى فيه مثل ما لك، ولها فيه مثل ما لى ولك، وطول الاعتصام فى مثل هذا المكان هو صورة من صور " الاحتلال "، لأن مجموع الملاك، أى مجموع المواطنين، لم يفوضوا المعتصم باستخدام هذه الملكية العامة طوال الوقت، فيتسببون بهذا فى تعطيل مصالح كثيرين، وهى فى جملتها تصب فى صالح الوطن.

مرحبا بالجنزورى:

من الأقوال المأثورة: إذا أتتك مذمتى من ناقص فهذه الشهادة بأنى كامل!

طبعا الكمال لله وحده، لكن، لو قرأنا أو سمعنا من عدو صهيونى ذما فى شخصية مصرية، فسوف نثق على الفور فى وطنية هذا المصرى، لأن كراهية أعداء الأمة له، برهان على أنه على العكس من ذلك بالنسبة لأمته. وعندما

وصف الصهاينة مبارك بأنه كان " كنزا استراتيجيا لإسرائيل"، كان ذلك من البراهين القوية على أن هذا الرجل كان مصيبة للأمة.

وهو الشيء نفسه، الذى يجب أن نقفه من قضية تكليف الدكتور كمال الجنزورى لرئاسة مجلس الوزراء...أقول هذا وأنا أكتب هذا المقال صبيحة الإثنين الثامن والعشرين من نوفمبر، حيث أن إيقاع الأحداث قد بلغ حدا عاليا من السرعة، ولربما انقلبت الأحوال- لا قدر الله - إلى وضع آخر، عندما يصبح هذا المقال بين يدى القراء.

والذين يصيحون بالاعتراض على الرجل، يبرزون حجة شهيرة، تُردد كثيرا منذ شهور، بالنسبة لآخرين، ألا وأنه كان جزءا من نظام مبارك.

وجه العجب فى هذا، وهو ما كررته عدة مرات فى مقالات سابقة : أليس مفتى مصر، ممن عينهم مبارك؟ وأليس شيخ الأزهر، وقادة القوات المسلحة، ممن عينهم مبارك؟...

وهكذا تستطيع أن تذكر عشرات الحالات، والتى لم يرتفع صوت يطالب بتغييرها، إذ أن هذا لو حدث، فمعناه تفكيك الدولة، بل وانتهائها لا قدر الله.

صحيح أن النظام البائد، بفساده، لم يحرص دائما على اختيار العناصر الصالحة للمشاركة فى إدارة دفة الدولة، لكن هذا لا يجعلنا ننكر بديهية لا يجوز الجدل حولها، وهى أن ليس كل من تولى مهمة عليا من قبل هو فاسد بالضرورة، أو لا يصلح لتولى قيادة كبرى فى العهد الثورى، والمعيار الذى لابد أن نحتكم إليه، هو " الأداء": إلى أى حد كان معززا للفساد الذى كان قائما، أو كان سائرا فى طريق سوى، إلا من بعض هنات هنا وهناك، مما هو طبيعى بالنسبة لمن يتولى مسئولية عامة كبرى.

والأهم من هذا وذاك، بالنسبة للجنزورى، أنه خرج من رئاسة الوزراء الأولى له شبه " مطرود"، وبالتالى فهذه " شهادة ضمان " مؤكدة أن الرجل لم يتسق مع منظومة القهر والفساد.

وغنى عن البيان، ما شاع لدى كثيرين من تفسير لهذا الخروج الذى كان مهينا، بأن الرجل كان يتصرف على أساس أنه رئيس وزراء" بحق وحقيق"، وهو المفروض، لكن الممارسة التى شهدناها طوال حكم المخلوع، هو أن يتصرف رئيس الوزراء باعتباره مدير مكتب الرئيس، وأن يتحول الوزراء إلى " سكرتارية " للمستبد الأعلى، والفاسد الأكبر.

أما التذرع بأن قيادة البلاد لم تأخذ رأى " الميدان "، فهذا يمكن أن يفتح بابا واسعا للتساؤل عن المقصود بالميدان، ومدى تمثيله – خاصة في وقتنا الراهن- للرأى المصرى العام، لكن ما يمكن طرحه على الفور: ألم يكن الدكتورعصام شرف هو من اختيار الميدان؟ وفرق كبير بين ميدان فبراير، وميدان نوفمبر، كان الأول ميدان تغليب المصلحة القومية العامة..ميدان التكاتف والتآزر، والوحدة المجتمعية، وليس ما نراه الآن من تفرق، وانقسام، هذا يقول نعم على كذا، فى الوقت الذى يصيح آخر، بلا ، على نفس الموضوع، وثالث، يقول برأى مختلف عن هذا وذاك.

إن الاختلاف فى الرأى سنة إلهية فى الفطرة البشرية، بل هو نعمة من نعم الله، تتيح الفرصة لأن تعطينى ما لا أستطيع التفكير فيه أو عمله، وأن أعطيك ما لا تستطيع التفكير فيه أو عمله، أما هذا الحادث، فهو " انقسام وطنى " مؤسف، يبدد الطاقات، ويبعثر الجهود، ويسير بنا فى طريق دائرى، حيث ننتهى إلى من حيث بدأنا.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تصريح الجنزورى نفسه علنا للإعلامى "وائل الإبراشى" منذ يومين، بأنه أمضى معظم ساعات نهاره فى الاجتماع مع

مجموعات من الشباب، لكنه لم يستطيع أن يستقر على أمر يتفقون عليه، لأن كل " تجمع " قال بما هو مغاير لما قاله التجمع الآخر، والأدهى والأمر، أن يؤكد تجمع على أنه هو الممثل لشباب الثورة، وأن الآخرين ليسوا كذلك!

مرة أخرى: ليس هذا مجرد تعدد في الرؤى، وتعدد في زوايا النظر، وإنما هو انقسام بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان، تهدم ولا تبني..تفرق ولا توحد، تهدر ولا تضيف!!

إن الفوران الضخم، إذا افتقد التعقل، يمكن أن ينقلب إلى خراب ضخم، وقانا الله، منه، وسدد على طريق الحق خطانا: يمينا ويسارا..

- جريدة المصريون في ٢٠١١/١٢/٣

يوميات* -٣

فتنة الإعلام :

كنت قد عنونت أحد مقالاتى منذ شهور بمصطلح " الانفلات الإعلامى "، لكنى أرى الآن أن المسألة تجاوزت " الانفلات"، الذى قد يكون به قدر من عشوائية، وعدم تعمد، إلى " فتنة " التى تحمل معانى الإرادية والتوجيه المقصود..وإن حاولنا أن نخفف بعض الشيء قلنا أنها ربما تقوم على " جهل"...

فمنذ ثلاثة أيام تصادف أن جاء لى مؤشر تقليب" القنوات التلفيزيونية، بقناة يطل علينا مذيعها الذى كان بوقا متميزا من أبواب النظام السابق، فإذا به الآن، وبقدرة قادر، من مذيعى الثورة..كان فيما يبدو قد بدأ الكلام قبل أن أصل إليه، فإذا به يقول أن "حماس"، على أرض فلسطين، قد تحدثت كثيرا إلى الشعب، عن الصلاة والصوم والحجاب والتدين وأهميته..وهكذا، فأعجب الناس بها وانتخبوها..

لكن، بعد فترة، استقلت حماس بمنطقة غزة لتقيم لها دولتها الخاصة، وانتظر الناس ما هم بحاجة إليه من طعام وملبس ومشرب، وتعليم، وتجارة واقتصاد، فلم يجدوا شيئا..فبدأوا ينقلبون عليها، حيث أن الناس، مهما كان، يريدون- حسب تعبير المذيع نصا- " المم "، لا مجرد شعارات..

وهكذا انتقل ناصحا الإسلاميين المصريين وهم فى أول الطريق، بعد أن اختارهم الناس، أن يركزوا على مشكلات الناس، ولا يكتفوا بالشعارت التى لا تطعم ولا تكسى، ولا تأوى..

وجه المغالطة فى هذا أن حماس لم تستقل بأرضها هكذا لمجرد الرغبة فى ذلك، فقد كان ذلك نتيجة تداعيات متعددة، لا يتسع المقام لذكرها، انتهت إلى "حصار"، هو الذى منع عن الفلسطينيين، الماء والهواء والطعام، وكل ما يمكن أن يعين على بناء الجماعة. ومنذ أيامها الأولى بعد الفوز باختيار الشعب الفلسطينى،

وقفت القوى المهيمنة ضد حماس، والاعتراف بها، ومقاطعتها، فضلا عن إطلاق التخويفات التى ما أنزل الله بها من سلطان، وإن كان هذا لا ينزع عن حماس جزءا من المسئولية فى إدارة الأزمة.

وهل ننسى الغارات الإسرائيلية المستمرة، والتى تُوجت بحرب مدمرة، أول ٢٠٠٨..

ومن قال أن التوجه الإسلامى مشغول فقط " بالعبادات " ولا يضع على رأس أولوياته عملية النهوض الحضارى، التى هى فى حد ذاتها، حزمة من البرامج والخطط والأفكار، التى تتحقق بها جوانب" القوة "، التى أمر الله المسلمين أن يتصفوا بها على غيرهم؟

وهكذا يشارك هؤلاء الإعلاميون، فى ترويج أكاذيب عن الإسلاميين، مساهمة فى الترهيب الحادث، وكأن من كانوا يحكموننا من اللصوص والمفسدين، وتوابع الصهيونية وأمريكا، كانوا أهون على مصر من فريق من أبناء الوطن، سوف يتاح لهم لأول مرة منذ قرون عديدة أن يحكموا البلاد، لتنشر الافراءات والترويعات.

خطيب الجمعة " الزاعق " دائما:

سبق لى أن كتبت عن خطيب المسجد الذى أؤدى فيه صلاة الجمعة " السيدة عائشة " بالنزهة بمصر الجديدة، الذى لو جاء مصل جديد لم يسبق له أن تعود سماع الرجل، لظن فى التو واللحظة، أن الرجل، قبل أن يصعد على المنبر، قد تعارك مع أحد، وبدأ الخطبة قبل أن يتخلص من مؤثرات الغضب والنكد!

فالخبيرون بمؤسسات الاتصال، كالإعلام والدعوة والتعليم، يعرفون جيدا أن ألف باء مخاطبة الناس، أن يكون لكل مقام مقال، وأن نبرة الصوت، ترتفع وتتوسط وتعلو، وفقا لطبيعة الموضوع، فيعلو مرة وينخفض أخرى، ويتوسط ثالثة وهكذا.

لكن صاحبنا، دائما " يزعق "، أيا كان الموضوع، ومهما كان الموقف، حتى لقد كان موضوع خطبته منذ أسبوعين عن " التسامح "، و" العفو "، فتوقعت أن يسود الهدوء خطبته، والصوت اللين، والعبارات الرقيقة، لكنه استمر على النهج نفسه، إلى الدرجة التى فكرت فيها مرة أن أسأله، بعد الخطبة: هل يشتبك فى عراك مع أحد فى بيته دائما قبل أن يجىء إلينا خطيبا وواعظا؟ ولم أستطع أن أفعل، لأنى أجلس دائما آخر الصفوف، مما يجعلنى لا ألحقه!!

اختيارات الجنزورى :

ربما يذكر القراء أننى كنت من المرحبين بالجنزورى رئيسا للوزراء، فى يوميات الأسبوع الماضى، لكنى اليوم أعبر عن مشاعر بقدر من الإحباط بالنسبة لاختياراته..

لا أريد أن أسوق أمثلة، حتى لا أجرح أحدا، حيث هناك من أعرفهم معرفة جيدة، وإن كنت " أخمن " أن الرجل يواجه مأزقا حقيقيا، فالمدة الباقية فى الوزارة لا تتعدى ستة أشهر، فماذا يمكن لمن يتم اختياره وزيرا أن يفعل فى هذا وذاك، والظروف قد بلغت " حد السيف"، كما يقولون، ومن هنا قيل أن كثيرين عُرضت الوزارة واعتذروا، وهو رد فعل منطقى وطبيعى، إلا إذا غلّب الإنسان منطق" مرة من نفسى "، ولكى توضع فى " السيرة الذاتية "، فضلا عن منافع لا تنكر يجنيها كل من جلس على كرسى الوزارة، حتى ولو لأيام، إذ سوف يخاطبه الناس، طوال عمره، دائما : معالى الوزير..معالى الوزير!!

وفى الوقت نفسه، فإن المنطق الذى يعيب به البعض عليه من أنه يبقى على عدد غير قليل من وزراء عصام شرف، غير سليم، فالحق أن العادة قد جرت منذ عام ١٩٥٢، أن يستبقى بعض الوزاراء، عند تشكيل جديد، فلماذا يستنكر هذا الآن؟

وفضلا عن ذلك، فإن معظم الوزارات مفروض أن تكون لها سياسات وخطط، فكيف لا تتاح الفرصة لوزير لم يمر على توزره ستة أشهر، بأن يذهبوا به ليأتوا بآخر، هو نفسه لن يستمر أكثر من شهور تعد على أصابع اليد؟

إن هذا لابد أن تكون له آثار سلبية سيئة على مسيرة العمل فى الكثير من الوزارات...

ويزيد الطين بلة، القول بأن الوزير فلان، لا يرضى الميدان عنه..ومع كثير احترامى لهذه المقولة، فإن ما يجعلنى أجترمها وأقدرها أن ينتظم هؤلاء فى تنظيم علنى ملموس، معروف الشخص، محدد القيادة.

إن الجنزورى نفسه، قال أنه فى أول أيامه اجتمع مع عدة مجموعات من الشباب، وهذا تصرف جيد ومطلوب، وواجب، لكنه فوجئ بأن كل مجموعة تقول شيئا مختلفا عن الأخرى، بل إن بعض المجموعات، ذكرت أنها هى الممثلة الحقيقية لشباب الميدان، وأن غيرها ليس كذلك!!

إن هذا – فى رأيى الشخصى- هو أبرز السلبيات التى عوقت مسار الثورة، وليس المجلس العسكرى وحده، بدليل أن الثوار عندما كانوا يتحدون فى مرة، يعقبها غالبا تحريك إلى أفضل. وإن لم يكن من الضرورى أن يكون الاتحاد دائما من خلال " مليونية " واعتصام.

بل إنك لو قمت بعملية استقراء لمواقف كتاب الصحف اليومية والأسبوعية، فسوف تجد ألوان الطيف كلها، مما يجعل من الاستجابة للجميع لا شبه مستحيلة، بل هى المستحيل نفسه، إذ مهما اختار الرجل " فلانا " للوزارة كذا، سوف تجد هذا يمتدح التصرف، وآخر يذمه..وهكذا، وهذا " من جملة طبائع البشر" ، كما أكد لنا عبقرى العقل العربى ابن خلدون!!

أزهر..عمارة:

من أفضل اختيارات شيخ الأزهر، الدكتور أحمد الطيب حقا، اختياره للدكتور محمد عمارة ليرأس تحرير المجلة العريقة (الأزهر)، ولست بحاجة لأن أخبر القراء عمن هو الدكتور عمارة، فمدفعيته الفكرية الثقيلة التى يقف بها على ثغر الإسلام، تجعل واحدا مثلى يعتبره " حجة الإسلام "، فى العصر الحاضر، إذا كان الإمام الغزالى هو حجة الإسلامى، منذ قرون خلت.

فبالإضافة إلى ما يتضمنه كل عدد من دراسة لمفكرنا العظيم، يحرص على أن يتضمن كل عدد، بعضا من الإنتاج الفكرى العظيم لبعض الرواد، مثل الشيخ محمد عبد، ومحمد عبد الله دراز، ومحمد الخضر حسين. ثم يضيف إلى جيل الرواد، جيا آخر، حمل الراية من بعدهم ، مثل طارق البشرى، ومحمد العوا، ونادية مصطفى، وحورية مجاهد، وسيد دسوقى، وعماد الدين خليل، وغيرهم مما لا يتسع المقام للإشارة إليهم.

وهكذا يجد القارىء بين يديه، ما يشبه دائرة المعارف الفكرية الإسلامية، ذات المستوى الرفيع، ثم يزيد على ذلك، فيتيح الفرصة للقراء أن يطلعوا على أصل كتاب من الكتب" العلامة " على طريق الفكر الإسلامى، مثلما حدث بالنسبة لعددى، ذى الحجة، والمحرم، حيث تم نشر ملحق لكتاب طبائع الاستبداد لعبد الرحمن الكواكبى..

تحية لشيخ الأزهر، على حسن اختياره لرئيس التحرير، وتحية للدكتور عمارة على عمق ما أصبحت عليه مجلة الأزهر..وتحية لكل من يسهم بلبنة فى بناء هذا الصرح المحترم.

- جريدة المصريون، فى ٢٠١١/١٢/٦

يوميات *- ٤

هل للإسلام أنواع؟!

من أعجب ما نسمع ونقرأ فى الفترة الأخيرة تساؤل البعض، بشىء من السخرية والخبث، عن التمدد الواسع الحاصل للظاهرة الإسلامية فى المجتمع المصرى، والذى كشفت عنه النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية، وهو تساؤل مؤسف، يدور حول فكرة موغلة فى سوء الفهم، وهى أن الإسلام أنواع، ومن هنا يتساءلون : أى إسلام يريده الفريق(ا)، أو (ب)، أو (ج) ؟ هل هو إسلام طالبان ؟ أم السعودية؟ أم السودان؟ أم باكستان؟...إلخ

وهذا التساؤل المؤسف يذكرنى بما كان يجرى فى الستينيات من القرن الماضى من نقاش، إزاء ما كانت القيادة السياسية وقتها تقول به من "اشتراكية عربية"، تختلف عن " الاشتراكيات " الأخرى فى الاتحاد السوفيتى، وفى الصين، وفى يوغوسلافيا، وغيرها من دول ما كان يعرف بالدول الاشتراكية، حيث أن اشتراكيتنا تستند إلى "الدين"، وهنا كان الماركسيون المصريون، يعترضون، ويقولون أن الاشتراكية هى الاشتراكية، وليس لها انواع، ويفضلون القول ب" الطريق العربى إلى الاشتراكية "، والطريق الصينى..إلخ ..مثلا!

وها نحن نقول لمتسائلى اليوم الإجابة نفسها، لكن على الوجه الآخر، فالإسلام هو الإسلام، فى القرن الأول مثل فى القرون الوسيطة، والقرون الحديثة، وهو فى إندونيسيا مثله مثل ما فى السعودية، وفى باكستان، وفى مصر، وكل ما قد يلحظه الناس من اختلافات، إنما هى اختلافات ناتجة عن الاجتهاد، واختلاف الظروف الزمانية والمكانية.

إن آية هذا هو ما نعرفة من تباين شديد بين فريقين : أهل السنة، وأهل الشيعة، وفى داخل أهل السنة، هناك شافعية، وحنفية، وحنبلية، ومالكية، وما بين هؤلاء

وهؤلاء من اختلاف إنما هو اختلافات فى الفروع والتطبيقات، لكن هناك بالضرورة اتفاق فى الأصول والكليات العامة، والمنطلقات والمبادئ الرئيسية.

وفى الشيعة، تجدهم فى إحدى فرقها " الزيدية " يختلفون اختلافا شديدا عنهم لدى الإسماعيلية، عنهم لدى الإمامية الإثنا عشرية..وهكذا.

والاختلاف: سنة الله فى خلقه، وفيه من المنافع ما يصعب حصره، بل لقد اعتبره ابن خلدون هو " الرابط " الرئيس الذى يربط بين أفراد الجماعة البشرية، وبدونه لم يكن هناك " مجتمع "، حيث كل منا يعطى للآخر، مما يتميز به، وينقص غيره، ويحصل من الآخر على ما يتميز به هو، وهذا هو أساس التعاون بين بنى البشر، ومن هنا قيل هذا التوصيف الشهير، أن الإنسان " مدنى بطبعه" ، أى اجتماعى، أى مجبول على الاختلاف، ومن ثم الحاجة إلى غيره من الناس، واحتياج غيره إليه.

فليقل خيرا أو ليصمت!

حكمة متداولة، عبر قرون، إذا أردت أن تتكلم ، فلتقل خيرا أو لتصمت!

تذكرت هذه الحكمة وأنا أستمع إلى تصريحات أحد قادة المجلس العسكرى لصحفيين أجانب تتعلق بالمستقبل القريب، كان أبرزها أن مجلس الشعب القادم لا يعبر بالضرورة عن كل أطياف المجتمع المصرى، وهو المبرر غير الصحيح الذى يريدون أن يستندوا إليه فى الالتفاف حول المجلس من حيث دوره فى وضع الدستور، وفى تشكيل الحكومة.

ولسنا فى حاجة إلى` التذكير بأن أعضاء المجلس، فى جملتهم، مع احتمال وجود استثناءات، لم يسبق لهم الانخراط فى العمل السياسى، حيث انغماسهم الأساسى فى المجال العسكرى، وهو الأمر الذى لا يحتاج إلى دليل. والإنسان عندما يجد نفسه وقد وضع فى ظروف، تتطلب كذا وكذا من المعرفة والخبرة، مما لا يملكه، يحرص على التأنى فى حديثه، ويسأل قبل أن يتحدث عما هو الصحيح

من غير الصيحيح ، ويقرأ ويدرس، أو يلتزم الصمت، وهو الأمر الذى بدا غير حاصل بالنسبة لصاحبنا الذى قذف بمجموعة من الحمم القولية، التى أحرجت المجلس كله، فاضطر إلى إصدار تصريح عن طريق عضو آخر، يوضح ويفسر، ويحاول محو ما تركه الأول من سيء الآثار.

كيف لمجلس شعب، طرح آلاف من المرشحين أنفسهم على جموع شعبية تصل إلى عشرات الملايين، ثم تم اختيار عدة مئات، لا يكون معبرا عن الشعب كله؟ والله إن هذا لمثير للخوف، إذ يقفز تساؤل فورى: كيف يمكن الاطمئنان إلى صاحب منطق مثل هذا أن يكون، مع غيره، معبرا عن القيادة التى تقود مصر فى مرحلة من أخطر مراحل تاريخها الحديث؟

وبدلا من أن يصرح هذا بقول سيء، وذاك بمثله، ثم يضطر المجلس إلى التوضيح، الذى هو صورة لتراجع مؤسف، لِم لا يخصص واحدا ليتحدث باسمه، ويمتنع أى عضو آخر عن التصريح بآراء ربما تعبر عن موقفه هو لا موقف المجلس؟

اختراع شعب؟

ويبدو أننا لا ننفرد ببعض مظاهر ضعف البصر السياسى، فها هو " مرشح محتمل " للرئاسة الأمريكية، حيث التقدم المعرفى، والتطور التقنى، والعملقة الاقتصادية، يهرف بما لا يعرف، فيقول بأن الشعب الفلسطينى قد تم اختراعه لمضايقة الشعب الإسرائيلى والتضييق عليه !!

إن الأمر لو كان بيدى، لطلبت الكشف عن قوى هذا المرشح الأمريكى العقلية، للتأكد من أنه يملك ولو بعض عقل عندما " خرّف" بمثل هذا الهراء!

ويبدو أن الرجل يخاف أن يؤكد أن العكس هو الصحيح، وأن لا شيء فى الحقيقة اسمه الدولة الإسرائيلية ولا الشعب الإسرائيلى، وأن هذا وذاك اختراع غربى معروف لجعل الجسم العربى ممزقا، ينزف طوال الوقت، فلا تقوم له قوة،

ولا تتأكد له عزة، ويستمر المستغلون فى استغلالهم، ويستمر القاهرون فى قهرهم.

وسوف نحسن الظن بالرجل، فلا نتهمه بالجهل التاريخى، ونحدس أنه، تحدث وفقا للمنطق الأمريكى البرجماتى المعروف " الغاية تبرر الوسيلة "، و " اللى تغلب به العب به "، فهو فى حاجة إلى مؤازرة " اللوبى اليهودى الأمريكى" فى معركة الرئاسة المنتظرة، فلِمَ لا يدغدغ مشاعره، حتى لو بالمخالفة للمنطق وللتاريخ؟ والواقع؟!

المجلس الاستشارى:

من السمات التى أصبحنا نلاحظها فى تصرفات المجلس العسكرى، أن تبرز مطالبة بأمر مهم، فلا يستجيب، ويظل صاما أذنيه، أو كأنه لا يرى، وفجأة، وبعد أن يكون الوقت المناسب قد ولّى، إذا به يفاجئنا بقرار الاستجابة!!

إن الأمثلة على هذا كثيرة، وآخرها ما تم إنشاؤه مما سمى بالمجلس الاستشارى، فمنذ شهور عدة، وكثيرون يؤكدون على ضرورة ألا ينفرد المجلس العسكرى بالقرار، خاصة وأنها قرارات مصيرية، تصدر عمن يحل محل رئيس الدولة فى نظام سياسى رئاسى، وخاصة وأن اعضاء المجلس لم يكونوا فى يوم من الأيام محترفى سياسة، وبدلا مما يحدث من أنهم يستشيرون: س، أو ص، فإذا بهم، بعد أن يأخذوا بنصيحته، يجدون مستشارين آخرين يقولون بأمر يسير فى اتجاه آخر، فيعدلون ويغيرون، ويزداد الأمر ارتباكا واضطرابا، وتظل مسيرة الثورة محلك سر..

وهكذا، وبعد أن أصبحنا قاب قوس أو أدنى من اكتمال انعقاد البرلمان، الذى يعبر عن المشيئة الشعبية المصرية العامة، يستجيبون للطلب القديم، مما يجعلنا نضرب كفا بكف!

إن أعضاء المجلس الاستشارى هم بالفعل من خيرة الناس، لكن لنا أن نتساءل: كيف يتم هذا وسوف يكتمل البرلمان بعد شهر على وجه التقريب، وسوف يضم هذا المجلس" من اختاره الشعب"، لا من عينه المجلس؟ أليس من الوظائف الرئيسية لمجلس الشعب أن يدرس ويناقش ويحاور، حول مختلف القضايا والمشكلات التى تصطخب بها الساحة المصرية، حاضرا ومستقبلا، ويزيد على ذلك أن الرأى الذى يصل إليه سوف يكون ملزما ؟ أم أن المسألة فى أساسها، عودة إلى سلوك طريق ما عرف بوثيقة السلمى، من الباب الخلفى؟!!

- جريدة المصريون فى ٢٠١١/١٢/١٣

يوميات* – ٥

تحسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى...؟

من المرات النادرة التى أقف فيها من مجموعات أحداث ومواقف، على الساحة السياسية الوطنية حائرا فى تفسيرها، حيث أجد لكل وجه من وجوه التفسير ما يؤيده، وهو الوضع غير المتسق مع الحقيقة لأن الحقيقة لها وجه واحد، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالوطن...

فالبداية، كانت من اعتصام أمام مجلس الوزراء، وهو الأمر الذى كتبنا عنه بعين لا ترضى بما يحدث، على أساس أن من حق أى مواطن أن يعلن اعتراضه وفكره ورأيه ويتظاهر لإعلان ذلك، لكنى لا أتفق مع فكرة الاعتصام، وهو أيضا ما عبرت عنه من قبل معتبرا إياه " احتلالا" لموقع هو ملكنا جميعا، واحتلال مجموعة له، هو اغتصاب لحقى وحق ملايين الناس، فما بالنا لو كان هذا المكان هو مركز قيادة الدولة، الذى يجتمع به أكثر من ثلاثين وزيرا لتسيير أمور مئات الملايين من أبناء هذا الوطن؟

ويخرج هذا وذاك من المعتصمين، ليقول: لا نريد الجنزورى!!

لكن ما قولك – مثلا- فى أن واحدا مثلى لا يعترض على الجنزورى، وأعرف أن هناك ملايين مثلى ترضى به، ومع ذلك فسوف أفترض أننى وحدى وأن من يشاركنى لا يقل عددهم عن عدد من لا يرضون بالرجل، فأى الرأيين نطبق؟ وهل نقوم نحن أيضا بالذهاب إلى مقر مجلس الوزراء لإعلان احتجاجنا؟

لقد كان ذلك مفهوما قبل يناير الماضى حيث منافذ التعبير عن الرأى كانت مسدودة، فلا يجد البعض من وسيلة غير الشارع، لكن الآن هناك عشرات الصحف والمجلات، وعشرات القنوات الفضائية، لا رقيب عليها، تفتح أبوابها لكل

صاحب رأى، بل إن القنوات التليفزيونية الرسمية، تذيع لبعض يهاجمون المجلس العسكرى، آفما وجه الحاجة للاعتصام؟

قالوا : أنهم لا يستجيبون لما يرون، وأعود للتساؤل: وماذا عن رأى مثلى ممن يرضون عن الرجل؟ إننا أمام شكل جديد من ديكتاتورية جديدة، هى ديكتاتورية الشارع، وسامحك الله يا دكتور عصام، عندما كنت ترى مجموعة يقطعون الطريق، لا تنهرهم لأنهم يعطلون مصالح ملايين الناس، وتبعث إليهم بمن يطبطب عليهم...وتسمع عمن يتهجمون على رؤساء مصالح ومديرى هيئات، فتبعث إليهم بالبسكوت، زارفا الدموع لرقة حالهم..وهكذا، حتى غابت الفروق الدقيقة بين الحق والباطل، وبين الثورة والبلطجة، وبدأ كثيرون يُلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون!!

وزارة تشكلت وحلفت اليمين، وتريد ممارسة تسيير مصالح مئات الملايين من المصريين، فإذا بفريق يمنعهم من ذلك، ويظل رئيس الوزراء لا يستطيع أن يدخل مكتبه..فى شرع أى ثورة يحدث هذا؟ إن الوزارة عمرها لن يزيد عن ستة أشهر، فهل نجرب واحدا آخر فى ظرف شهر؟ ويتغير الوزراء ليبدأ كل واحد يدرس أحوال وزارته ليرى أى سياسة سوف يتبعها، حيث تكرر هذا أربع مرات منذ آخر يناير حتى الآن، فهل يمكن أن تستقيم أمور دولة بهذه الصورة؟

تم إعلان المطالب الأساسية فى ١١/١٨، وبالفعل أعلن المجلس العسكرى خارطة طريق لانتخابات ودستور، ورئاسة، خلال ستة أشهر، وأنهينا بنجاح لا مثيل له مرحلتين من الانتخابات، فهل يمكن أن نصدق أن من يسرع ، " بضرب كرسى فى الكلوب" ، يحمل قلبا ينبض بحب هذا الوطن وهو يسرق فرحتنا؟ وكأن هناك من تتقطع قلوبهم كلما رأونا نعبر مرحلة بنجاح ونبدأ فى الشعور بالفرح، فيطوحون بكرسى فى الكلوب حتى يسود الظلام، وتنقطع الزغاريد، ويعلو صوت النحيب والبكاء ولطم الخدود!!

بل إننى كثيرا ما ساءلت نفسى : هؤلاء المعتصمون، أسابيع وراء أسابيع، هم إما هم طلاب أو عاملون أو عاطلون..

إن كانوا طلابا، فهل لا يذهبون إلى معاهدهم؟ هل لا يذاكرون؟

وإن كانوا عاملين، فكيف تركوا عملهم، ومن أين يأكلون ويشربون ويقضون حاجتهم؟

أم الحقيقة أنهم متعطلون ووجدوها فرصة للتنفيس عما تجمع فى قلوبهم من سخط تبذره البطالة، ويزرعه الفراغ؟

حكى لى صديق أن قريبة له متزوجة من واحد ما أن يسمع عن تظاهرة أو اعتصام حتى يسارع إلى المشاركة، تاركا ابنه الرضيع وزوجته التى لم يمر على زواجهما إلا أقل من عامين، دون أن يحفل برعاية أسرته الصغيرة ويدبر لهما ما يتعيشون به..وهو يعلم أن من تعاليم رسول الله : أن العمل على سد رمق أهل المسلم، وحمايتهم ورعايتهم صورة من صور الجهاد!!

من حق كل مواطن ألا يرضى عن هذا وذاك ممن يحكمون، ويعبر عن ذلك، لكن بغير اعتصام وقطع طريق..

وفى الوقت نفسه، ليس من حق مخلوق، أيا كان، أن يقذف بحجر شأنا يخص جموع المصريين، حتى ولو كان مجرد حائط، لأنه جزء من ثروة الوطن، بنيناه بدمائنا وعرقنا ودموعنا والملاليم التى فى جيوبنا...والذى يهدم ويخرب جزءا من ثروة الوطن، يستحيل أن يكون ثائرا بالمعنى الحقيقى...فملايين من المواطنين، لم يجتمع مثلها من المصريين الثوار الحقيقيين، تجمعوا فى الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير، ولم يقذف أحد منهم مبنى بحجر واحد، على الرغم من أنهم هُوجِموا بضراروة من داخلية العادل، وقامت فى وجوههم موقعة الجمل الشهيرة..هؤلاء هم الثوار الحقيقيون!

فماذا لو كان الذى وقع عليه التدمير مالا عاما ؟

وماذا لو كان الذى وقع عليه التدمير والحرق، ذاكرة مصر المتمثلة فى المجمع العلمى؟

أذكر هذا وقلبى ما زال يتمزق، فأنا عضو بهذا المجمع الفريد فى نوعه بين الأمم، وما دخلته مرة إلا وامتلأت نفسى إعجابا وتقديرا لهذا الصرح العلمى الذى لا مثيل له ، فما ذنبه؟

قامت فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ حرائق ضخمة فى أنحاء شتى..لكنها لم تقرب أبدا من مال عام: وكزت على المتاجر الأجنبية، ودور السينما، والملاهى، وبعض الفنادق، وإن كنا أيضا لا نرضى بهذا، فهل ثوار يناير ١٩٥٢، كانوا أكثر وعيا وفهما ووطنية من ثوار يناير ٢٠١١؟!

كان الحلفاء الغربيون يدكون ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية، حيث قتل ملايين الناس، لكنهم كانوا حريصين أشد ما يكون الحرص على عدم تدمير مكتبة ألمانية أو أثر تاريخى، لأن مثل هذا وذاك ليس ملكا لوطن فحسب، بل هو ملك للبشرية والأجيال القادمة والسابقة..

وجاء العرب المسلمون يفتحون مصر، ولم يكن لهم عهد بمظاهر الحضارة على وجه العموم والحضارة الفرعونية على وجه الخصوص، وكانوا مأمورين بألا يعبدوا الأصنام، بل وإذا رأوها لابد من تحطيمها..لكن هؤلاء البدو الآتين من أعماق الصحراء، لم يهدموا حجرا واحدا من التماثيل والمعابد والأهرامات، فعبروا بذلك عن مستوى من الوعى والرقى افتقده أحفادهم بعد عشرات القرون، وقد غمرهم التقدم العلمى والتقنى!!

لم نعد أمام ثورة بقدر ما أصبحنا أمام فوضى..!!

وهؤلاء السادة " فلاسفة الفضائيات " الذين صدعونا بمناقشات بيزنطية فارغة، بثوا من خلالها صور تقاتل وتنازع وفُرقة..ولو ركزوا جهدهم لمناقشات تدور حول برامج اقتصادية، أو تعليمية، أو زراعية، أو صناعية، أو تجارية، أو ثقافية،

أو فنية، لقاموا بالدور الحقيقى للمثقفين: نوّروا الناس، وجمّعوا بينهم..لكنهم خانوا رسالتهم..

ونريد من ناحية أخرى أن نوجه كلامنا إلى من يحكمون:

ألم يلحظ أحد هذا السيناريو المتكرر: أحداث أطفيح.. مسرح البالون..امبابة...السفارة الإسرائيلية..ماسبيرو، مرتان..محمد محمود..ميدان التحرير عدة مرات..تسير الأمور بشكل سوى...ثم ، فجأة تظهر الأسلحة البيضاء والعصى والشوم والجنازير، وقنابل المولوتوف، ويحدث التدمير والتخريب، ونقول : إنهم البلطجية..

ويتم الإعلان عن " عناصر مندسة " وأصابع خارجية!!

وهنا أقولها بكل صراحة: أن الشك بدأ يغزو قلبى وعقلى: كيف لإدارة دولة بحجم مصر، تعجز عن العثور على ما يكشف الحقيقة، حيث ، يرددون فى كل حدث أنه يتم التحقيق فيه، ولم نر نتيجة، منذ موقعة الجمل حتى الآن!!

إن القاصى والدانى يعلم علم اليقين أن هناك عدة قوى لا يسعدها أبدا نهوض مصر، ويسعدها أن تراها تحترق: إسرائيل، والولايات المتحدة، وبكل صراحة، قوى عربية، تريد أن تستمر مصر على ضعفها، حتى يبدو الأقزام عمالقة، وتظل مصر مجرد سوق كبير لتوريد البشر، بارخص الأثمان، وفى ظل أسوأ الظروف.

وفضلا عن ذلك، فمن المعروف أن هناك فئة الذين كانوا ينتفعون بما كان يتيحه لهم النظام السابق من نهب وسرق وسلطة وطغيان، ومثل هؤلاء ليس من العسير أن يعلموا لحساب، هذه القوى الخارجية، أو لمصلحتهم الخاصة.

فأين نتيجة التحقيقات؟ وإذا كنتم قد عجزتم عن معرفة الفَعَلة الحقيقيين، فمن الأكرم أن تغادروا مواقعهم، إعلانا لفشلكم!

- جريدة المصريون، فى ٢٠/١٢/٢٠١١

يوميات*-٦

التباكى الأمريكى على الحريات:

قطّعت بعض مناظر ما حدث حول مجلس الوزراء منذ أسبوعين قلب رقيقة الحس، مرهفة الفؤاد، هيلارى كلينتون، فكادت تزرف الدموع، لولا مكانتها الدولية المرموقة، فاستعاضت عنها بكلمات جارحة تعبر فيها عن استيائها وشجبها لما حدث مما صورته بأنه انتهاك للحريات، وتجاوزت ذلك بكلمات مسيئة عن المجلس العسكرى، الذى من حقنا نحن المصريين فقط أن نناقشه ونلومه وننتقده!

ويبدو أن الوزيرة الأمريكية تغفل الكثير من حقائق التاريخ، القريب، والبعيد، ولم لا؟ أليست بلادها أقصر بلاد العالم الكبرى عمرا وتاريخا؟

إن مئات الأمثلة، تكشف عن الدور التخريبى المدمر، المستنزف لكل الخيرات المحلية والإقليمية، للكثرة الغالبة لدول الغرب فى بلداننا العربية والإسلامية..

فمن حقائق التاريخ القريب، أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر حليف للدكتاتوريات بكل أنواعها، الوراثية، والعسكرية، والانقلابية، ولسنا فى حاجة إلى بيان ما هى النظم العربية الديكتاتورية التى تساندها أمريكا، ويكفى فقط أن نشير إلى أن النظام المباركى، غير المأسوف عليه، كان يحظى بالدعم الأمريكى، ولم نر من أمريكا طوال ثلاثين عاما إلا - ربما - تصريحا رقيقا يعتب على بعض الانتهاكات الديمقراطية، كانوا يخاطبون بها الشعب الأمريكى لا النظام المصرى ، ليؤكدوا لشعبهم أنهم يراعون التقاليد الديمقراطية فى خارج أمريكا.

وما يحدث من مثل هذا، وغير ما أشرنا إليه، كثير، لأن الحصول على المصلحة الخاصة لها بصورة أكثر سهولة هو المعيار الذى يحرك السياسة الغربية عامة والأمريكية خاصة هو، مع الديكتاتوريات، إذ يكفى كلمة من القابع على قمة الهرم، أما فى النظام الديمقراطى، وهى خير من يعلم هذا، فيقتضى الأمر حالة

من الموافقة العامة، من قِبل مختلف أجهزة الرأى والتشريع، من صحافة وإذاعة وتليفزيون، ومجلس شعب، وشورى، ومجلس وزراء، ورأى عام...إلخ.

ومناصرتها لصدام حسين ومده بالأسلحة أمر مشهور، طوال سنوات حربه مع إيران، وهى تعلم علم اليقين، مقدار ونوع الديكتاتورية التى كان يمارسها على شعبه، حتى إذا استنفد الرجل الغرض منه انقلبوا عليه، ودمروا العراق بحجة تخليصه من الديكتاتور، وأى مراقب يستطيع أن يصل إلى الحقيقة المفزعة، ألا وهى أن من قُتل من العراقيين تحت ظلال الاحتلال الأمريكى، أضعاف من قُتلوا فى عهد صدام، وأن الخراب المادى فى الثروات المادية المنقول منها والثابت، هو أيضا عشرات أضعاف ما حدث أيام صدام، مع إقرارنا باستبداد صدام وفساده، وضرورة التخلص منه، لكن على يد شعبه!

والأدهى من ذلك وأمر، أن التخلص من ديكتاتور العراق، وتخليص الكويت من احتلال جنوده، قد انتهى بتعميم القواعد العسكرية الأمريكية فى طول الخليج، فمن يدفع تكاليفه؟ ومن يحمى، وممن ؟!!

أما التاريخ البعيد، فالحديث فيه وعنه فإنه يمكن أن يملأ كتبا، لأنه بدأ منذ الحروب الصليبية، فقط يكفى الإشارة إلى ما فعلته فرنسا فى المغرب، وتونس، والجزائر، طوال عشرات السنين، وكذلك فى سوريا ولبنان، وما فعلته بريطانيا فى باكستان، وكل من مصر والسودان، والعراق، ودول الخليج العربى، وفلسطين، وتسليمها أرض فلسطين لليهود كى يقيموا عليها كيانا عنصريا نازيا، منذ أن قام وهو يستنزف المليارات من أموال العرب، فضلا عما استنزفه من آلاف الأرواح البشرية، وخاصة من مصر...

وهناك أيضا ما فعلته إيطاليا فى ليبيا...

وهولندا مع إندونيسيا...

إنها ليست دعوة لاستدعاء الصفحات السود التى سطرها الغرب، سعيا منا لبث الكراهية له، وإنما فقط للتأكيد على أن هؤلاء لا يصح لهم أن يتباكوا على أمر يخصنا، حتى ولو أخطأنا فيه، فنحن أدرى بصالحنا.

الأمم المتحدة والمرأة المصرية:

فى حوار ممتع- وهو أمر نادر فى برامج التوك شو فى الشهور الأخيرة- كان مع الدكتور محمد نور فرحات، والمستشارة تهانى الجبالى، أشارت المستشارة إلى أن لجنة خاصة بالمرأة، فى الأمم المتحدة، تنوى بحث ما حدث فى مصر من انتهاكات للمرأة ضمن أحداث مجلس الوزراء، مما يمكن يشوه وجه مصر عموما، ووجه ثورتها خصوصا، بعد إشادات كثيرة، من أطراف ودول عدة، بعظمة هذه الثورة وسلميتها.

وهذه صورة أخرى من صور المهاترة والظلم، تتم تحت راية الأمم المتحدة، فمع مشاركتنا للرفض التام للاعتداء على متظاهرين، وخاصة النساء منهم، إلا أننا نحن أصحاب الأمر، ومن ثم فنحن الذين نحقق، ونقرر ونحكم، ونعاقب، فى أحوالنا الداخلية، لا أى طرف آخر خارجى ، حتى ولو كان الأمم المتحدة.

نضيف إلى هذا أننا نُذكر من نسى، متسائلين:

وأين الدموع المزروفة على مئات النساء الفلسطينيات، إن لم يكن الآلاف منهن، وهم يُسحلن ويُقتلن ويُغتصبن، من قِبل دولة العدو الصهيونى؟

وأين الدموع المزروفة على مئات العراقيات اللاتى وقع عليهن الكثير من صور الاعتداء، بكل أشكاله، تحت ظلال زعيمة العالم المتحضر، أمريكا؟

وهل يمكن لأحد أن ينسى آلاف البوسنيات اللاتى قتلن، فضلا عمن اغتصبن، حتى أن هناك جيلا كاملا من أبناء البوسنة لا يعرفون لهم أبا!!

هل تحرك أحد عندما تم الكشف عن فظائع معتقل جوانتنامو، حيث كان السجناء يؤخذون من بلدانهم عنوة، وبمساعدة النظم الديكتاتورية التى تساندها أمريكا، ويرون من العذاب والتنكيل ما لا يكاد يصدقه عقل؟

وسجن أبو غريب بالعراق؟ حيث تم انتهاك آدمية الرجال بطرق وأساليب نستحي أن نذكر بعضها، مما لم تستح منه أمريكا، ولم يحرك أحد ساكنا!!

المُثُل والوقائع ..

مرة أخرى، أتحدث عن خطيب مسجد السيدة عائشة، بالنزهة بمصر الجديدة، دون أن يكون الرجل مقصودا وحده، فغالبا ما يتكرر هذا الذى أشير إليه...

هرعت إلى المسجد، يوم الجمعة الماضية، بعد أن تأخرت دقائق لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة، حيث كان الخطيب المبجل قد بدأ فى خطبته..ولولا أنى تعودت على نهج " الزعيق " منه لتصورت أنه لم يبدأ منذ خمس دقائق، بل منذ نصف ساعة، فهو يبدأ " على الرابع "، بلغة السيارات، وأطرقت مصغيا لما يقول، وهو كله كلام حسن وحديث جيد عن الكثير من المبادئ والقيم الأخلاقية الإسلامية، نحن بالفعل بحاجة إليه.

وانتهى الخطيب إلى القول بما معناه: هذا هو ديننا، هذه هى قيمنا، فمن يماثلنا فى العالم ؟

وأيضا، هذا كلام صحيح..

لكن ما هو غير جيد أن يقف الخطيب عند هذا الحد، لأن السؤال الذى قفز على الفور إلى ذهنى، مؤداه: ما هو واقعنا؟

إن المبادئ والمثل، هى مصابيح كاشفة لمساراتنا على درب الحياة، وهى: هادية لسلوكياتنا مع أنفسنا ومع الغير، وقبل هذا وذاك مع المولى عز وجل...هى أساليب ووسائل يقيم الامتثال لها حياتنا على أسس سوية صحيحة، تستهدف رضا الخالق بالعمل على ما فيه خير الناس، وصلاح المجتمع، ومن ثم فإن الاكتفاء

بالحديث عنها دون بيان تفصيلى لكيفية تنزيلها على ما يجرى فى حياة الناس من وقائع وأحداث، هو أشبه بمن يريك " المنشار" – مثلا والقياس مع الفارق– و"الشاكوش"، و" المسامير"، وقطع الخشب، ولا يبين لك كيف تصنع كرسيا أو شباكا أو منضدة، أو.. أو..إلخ.

بل إن هذا وحده أيضا غير كاف، فلابد من الإمساك ببعض ما تم صنعه، وخاصة السئ منه ، لبيان أوجه الخطأ فى صنعه، وما يحدثه هذا الخطأ من أخطار ومساوئ.

إن إلحاق الحديث عن المبادئ والقيم المتضمنة فى أصول الإسلام بعملية نقد للواقع المجتمعى، وسعى إلى تعرية ما فيه من سلبيات، والاجتهاد فى تطويره، وفق أحدث وأفضل الأساليب العلمية والتقنية، مع تضمين هذا التطوير ما يحث عليه الإسلام من قيم ومبادئ، هو أفضل خدمة للإسلام والمسلمين، بل وللدنيا كلها.

- جريدة المصريون، فى ٢٠١١/١٢/٢٧

يوميات *-٧

"الدكتور" جمال العربى :

جمعتنى بالسيد جمال العربى وزير التربية والتعليم، بعض المناسبات فى ديوان عام الوزارة زمن الدكتور أحمد جمال الدين، وما لمست منه أمرا سلبيا، فهو دمث الأخلاق، نشط...ولا أريد أن أستطرد فى المديح؛ حيث لم أتعود عليه، لكننى مضطر إلى قول ذلك حتى لا يفهم أحد من مقالى أنى أريد النيل من الرجل، ذلك أننا عادة لا ننقد " شخصا " بقدر ما ننقد " سياسة " و" عملا"، ولم يظهر لنا حتى الآن، ما يدفعنا إلى النقد فى هذا المجال؛ لحداثة عهد الرجل بالوزارة.

فقد دأبت أجهزة إعلام متعددة على تلقيب الرجل " بالدكتور"، وهذا غير صحيح، وإن كان هذا لا يُنقص من قدر الرجل، فهناك من أئمة الفكر من لم يحصل على الدكتوراه، وفى الوقت نفسه هو أعلى مقاما من عشرات من حملة الدكتوراه، مثل أحمد أمين، وعباس العقاد، وأستاذنا فى الفلسفة الرائد يوسف كرم، ومن وزراء التربية العظام: أحمد لطفى السيد، وعلى أيوب، وأحمد نجيب الهلالى، وإسماعيل القبانى...وغير هؤلاء كثيرون.

وعلى العكس من ذلك، هناك من حملة الدكتوراه، على الأقل بالنسبة لمن عرفتهم، من تستطيع أن تشك أنهم قد حصلوا على الليسانس أو البكالوريوس، وهناك فئة، يزداد عددها كثرة فى السنوات الأخيرة، أقول إنهم موظفون بدرجة " أستاذ " أو " أستاذ مساعد"، أو " مدرس".

وعندما منح السادات الفنان العظيم محمد عبد الوهاب، الدكتوراه الفخرية، وأخذت أجهزة الإعلام، عندما تذيع لحنا له، تسبق اسمه بلقب " دكتور"، كنت أشعر بالضيق، لأنها لا تضيف لعبد الوهاب شيئا، وكنت أرى أنه يكفى القول:" عبد الوهاب"، لتسقط قيمة أى لقب آخر..

لكنها هواية إعلامنا المغرم " بالتلقيب"، بحق أو غير حق: فهذا " العندليب الأسمر"، وتلك " نجمة الجماهير"، وتلك " سيدة الشاشة العربية "، وهذا "عميد المسرح العربى"..وهلم جرا.

وعندما تتم استضافتى فى التلفزيون، يسألونى عن اللقب الذى يمكن إضافته إلى " الدكتور سعيد إسماعيل على، أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس "، يكون ردى أن " الأستاذية " فى حد ذاتها تَجُبّ الكثير من الألقاب الأخرى والمواقع، وأنا أكتفى بها، لأنى أنظر إليها على أنها اللقب الأم، الذى أكسبنى أشياء كثيرة..وينظر إلىّ المقدمون والمعدون بدهشة، ولو شئت أن أذكر لهم ألقابا مما تروق لهم، لملأت صفحة كاملة..لكنها: ثقافة شهادات!!

وفضلا عن ذلك، فغالبا ما أرى أن " قيمة " و" قدر" الإنسان يكمن فى شخصه هو: فى قيمه، فى تعاملاته، فى الرسالة التى يؤديها...إلخ. بل كثيرا ما أميل إلى ذكر اسمى بغير لقب، ثم أضطر إلى ذكر اللقب حيث أن الطرف الآخر، غالبا ما يتصور أننى شخص " مغمور "، لا يستحق الاهتمام والرد على التليفون!!

وأذكر بهذه المناسبة أن وزيرا اقتصاديا شهيرا، ما زال على قيد الحياة، من عهد عبد الناصر، ذهبت إليه داعيا له لمناقشة رسالة ماجستير كنت أشرف عليها، وسألته عن اسمه كاملا، كى يكتب فى الأوراق الرسمية بقولى : " الدكتور..." ، وانتظرت إجابته، فإذا به يقول: " على فكرة... أنا مش دكتور" !! وكان هذا مما أدهشنى، فعبر عشرات السنين، لا يُذكر اسم الرجل إلا مقترنا بلقب " دكتور"، وحكى أنه عندما عين وزيرا، فوجئ بالصحف- فى الستينيات- تلقبه بالدكتور...، فوجدها " ظريفة "، ولم يشأ أن يُكذب التلقيب، فاستمر عبر ما يزيد على أربعين عاما...

ويطول بنا المقام، لو تتبعنا المشاهير، والمسئولين الكبار الذين لقبتهم أجهزة الإعلام " بالدكتور" ، ولم يحصلوا على الدكتوراه.

ولِم نذهب بعيدا، فكل من تخرج من كليات الطب، نلقبه على الفور، بل وهو لم يزل بعد طالبا " بالدكتور" ، مع أن اللقب يشير إلى حصول صاحبه على درجة الدكتوراه، والصحيح أن يلقب " بالطبيب " فلان. بل لقد اتسعت الدائرة فأصبح الصيدلى، والمشتغل بالتحاليل الطبية، والأشعة، يلقبون باللقب نفسه، وهو خطأ شائع ، لولعنا بالألقاب.

وكم سأحمل مزيدا من التقدير، لو بادر وزير التربية، عندما يسمع مواجهة أحدا يلقبه بالدكتور، أن يبادر بنفى ذلك..فعندها سيزداد قدرا، ويعلو رفعة.

هدر الوقت :

ليست الموارد هي فقط النقود التى نُسَيِّر بها حياتنا، ولا هى فقط ما نزرعه، وما نستخرجه من باطن الأرض، ولا هى فحسب هؤلاء البشر الذين يعملون وينتجون. كما لا تقتصر على ما فى باطن البحار والمحيطات، وإنما هى كذلك تكمن فى منظومة القيم التى نحتكم إليها فى تعاملاتنا، وتوجه سلوكياتنا، ويأتى فى مقدمة هذه المنظومة: الوقت ..

بل من المعروف أنه ما من مورد من الموارد المادية، إلا ويمكن تعويضه، إذا ما تعرض للضياع، إلا مورد الوقت، فما يضيع منه، يستحيل تعويضه، ويستطيع كل منا أن يلمس ذلك، إذا نظر نظرة سريعة إلى الساعة التى فى يده، فعقارب الساعة تمضى، حارقة وراءها زمنا، لا يمكن أن يعودا!!

قفز هذا إلى ذهنى وأنا أقف متعجبا يوما عندما ذهبت إلى أحد المحال أبتغى خدمة، وكانت الساعة قد بلغت العاشرة صباحا، فإذا به ما زال مغلقا، وقيل لى أنه لن يفتح قبل الحادية عشر...وهو الأمر الذى تجده متكررا فى كثير من المحال..

بل إننى اليوم – الأحد أول أيام عام ٢٠١٢- ذهبت إلى القسم الذى أنتمى إليه فى تربية عين شمس، حوالى الساعة الحادية عشر إلا ربع ،صباحا، فإذا بالعامل يخطرنى أن أحدا لم يأت بعد، علما بأن عدد من بالقسم من أعضاء هيئة التدريس

ومعاونيهم ربما يزيد عن ثلاثين شخصا..وهكذا جلست إلى ما يقل قليلا عن الساعة، لعلى أحظى برؤية أحد، لكن، لا حياة لمن تنادى..

وأنظر حولى، فإذا بشمس النهار ساطعة، حيث تشرق قبل السابعة شتاء، وأضرب كفا بكف، متسائلا، والأسى يملأ جوانحي: أليس حراما تضييع هذه الساعات الطويلة من نور ربنا وضياء شمسه، التى وُهبناها مجانا، لنسهر – بدلا من ذلك– فى ظل اللمبات الكهربائية، ساعات طويلة ليلا، ونتكلف ملايين الجنيهات، فضلا عن يتصل باستخدام الكهرباء صيفا من مكيفات، وشتاء من دفايات؟

لقد تنادى البعض، منذ فترة، بضرورة أن تغلق المحلات التجارية أبوابها مبكرة ليلا، حتى نوفر الطاقة، فإذا بكثيرين يصرخون، أن هذا سوف يعيق الحركة التجارية، ونسى هؤلاء، أن هذه المحلات لو بدأت مع بدايات نور الخالق الطبيعى المجانى، ويكون ذلك نظاما مجتمعيا عاما، فسوف يجدون أن بالإمكان إغلاق المحلات، فى وقت مبكر ليلا، ويكسب الجميع صحة أفضل بالتعرض لضوء الشمس والنهار الطبيعى، ويوفرون على أنفسهم وعلى الدولة الكثير من الأموال المهدرة على الطاقة.

لقد نشأ أمثالنا من كبار السن فى بيئة كانت تستيقظ مع أذان الفجر، لينتهى يومها مع انتهاء صلاة العشاء لتخلد إلى النوم. ورغم تبدل منظومة الحياة، لكن، ما زلتُ " مُبرمَجا " على الاستيقاظ فجرا، ومن ثم أستشعر الحاجة إلى النوم قبل العاشرة مساء، لكن هذا يسبب لى متاعب لا حصر لها فى التعامل مع الناس، لأن منظومة الحياة من حولى أصبحت " مبرمجة " على نظام آخر، يبتدئ الحياة، بعد العاشرة صباحا، ليصحصح ويصهلل، بعد العاشرة مساء، وكلما تلقيت دعوة لمناسبة اجتماعية، وخاصة الأفراح، أجد أنها لا تبدأ إلا بعد العاشرة مساء، وربما بعد ذلك، فأعتذر، فيغضب الناس منى !!

ويقول كثيرون ممن حولى، أننى يجب أن أتخلص من هذا النظام " الريفى " الذى نشأت عليه، لكنى على الفور أتذكر أول مرة أزور فيها أمريكا عام ١٩٨١، حيث كنت متخيلا أننى سوف أرى أنوار نيويروك، وهوليوود تتلألأ بعد العشاء، فإذا بى أرى المدن تنام تماما، مع غروب الشمس، فأعود لأضرب كفا بكف، متسائلا: هذه هى أرقى البلدان الصناعية العصرية، تنام مع غروب الشمس..لأنهم يبدأون أعمالهم من ساعة الشروق..مع أنهم لا يتمتعون بعُشر ما أنعم الله به علينا من سطوع الشمس طوال النهار...إنها شعوب منتجة، ولذا فهى صاحبة السيادة، ألسنا نحن أولى ؟ ولن ننال السيادة على أنفسنا إلا إذا استطعنا أن نتوافق مع " الطبيعة " التى سخرها المولى عز وجل لنا..فنستثمر طاقة الشمس والنهار، ومن ثم يرتفع معدل توفيرنا للوقت المهدر..

- جريدة المصريون، فى ٢٠١٢/١/٣

للمؤلـــــف

١. الفلسفة ، للصف الثالث الثانوى ، وزارة التربيــة والتعلــيم ، القــاهرة ، ١٩٦٨

٢. المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطــانى ، الأنجلــو المــصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢

٣. دراسات فى التربية والفلسفة ، عالم الكتب ، القاهرة ،١٩٧٢

٤. تدريس المواد الفلسفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢

٥. التربية اليهودية الصهيونية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤

٦. قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤

٧. الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دار نــشر الثقافــة ، القــاهرة ، ١٩٧٤ ، وصدر فى طبعة أخرى فى سلسلة كتاب الهــلال ، دار الهــلال ، ١٩٨٦ بعنوان : (دور الأزهر فــى الــسياسة المــصرية) ، مــع بعــض التعديلات.

٨. أصول التربية الإسلامية ، دار نشر الثقافة ، القــاهرة ، ١٩٧٦ ، وأعيــد طبعه ، مع بعض التغييرات ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣

٩. التصور النبوى للشخصية السوية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٠. أوضاع المربين العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١١. التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٢. دراسات عن التعليم فى المملكة العربية السعودية (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠

١٣. دراسات فى اجتماعيات التربية ، (بالاشتراك مع د٠ زينب حسن حسن)، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، وكان قد صدر (بالاشتراك مع آخرين) بعنوان : التربية ومشكلات المجتمع عام ١٩٧٣ ، الأنجلو المصرية.

١٤. دراسات فى فلسفة التربية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٥. المدخل إلى العلوم التربوية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٦. ديموقراطية التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ (وكانت الطبعة الأولى منه وقد صدرت عام ١٩٧٤ ، عن دار نشر الثقافة ، القاهرة).

١٧. دراسات فى التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢

١٨. تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ (بالاشتراك مع د. زينب حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

١٩. الأصول السياسية للتربية (بالاشتراك مع د. فاروق اللقانى) ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة منفردة مع تغييرات جذرية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٢٠. النبات والفلاحة والرى عند العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ومنقحة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦

٢١. تطور إعداد معلم المرحلة الأولى فى مصر (بالاشتراك مع د. زينب حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

٢٢. محنة التعليم فى مصر ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٤

٢٣. إنهم يخربون التعليم ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٦

٢٤. الفكر التربوى العربى الحديث ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيــدة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦
٢٥. بحوث فى التربية الإسلامية ، مركز تنمية الموارد البــشرية ، القــاهرة ، ١٩٨٧
٢٦. تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٩
٢٧. الأمن التربوى العربى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٢٨. هموم التعليم المصرى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٢٩. هوامش فى السياسة المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠
٣٠. تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتــب اليونــسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣١. محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣٢. الأصول الإسلامية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٣. دراسات فلسفية (بالاشتراك) ، للصف الثالث الثانوى (المستوى الرفيع) ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٤. نظرات فى الفكر التربوى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٥. رؤية إسلامية لقضايا تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣
٣٦. التربية والحضارة فى بلاد الشرق القديم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ثم صدرت طبعة أخرى منه موسعة ، الناشر نفسه ، ١٩٩٩
٣٧. مقدمة فى التأريخ للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ثم أعيد طبعه موسعا عام ١٩٩٩ ، الناشر نفسه

٣٨. التربية فى الحضارة اليونانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥
٣٩. سقوط تربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥
٤٠. فلسفات تربوية معاصرة ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٥
٤١. التربية علم له أصول ، دار أخبار اليوم ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، القاهرة ، ١٩٩٥
٤٢. التعليم فى مصر (العنوان الأصلى : قصة تطوير التعليم فى مصر) دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، نوفمبر ١٩٩٥
٤٣. التربية فى الحضارة المصرية القديمة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦
٤٤. سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦
٤٥. التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦
٤٦. – التربية عند بنى إسرائيل ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧
٤٧. التربية التحليلية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧
٤٨. البناء القيمى فى مجتمع الكويت (تحرير) ، الديوان الأميرى ، مكتب الإنماء الاجتماعى ، الكويت ، ١٩٩٧
٤٩. التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥٠. التربية (بالاشتراك) لمعلمى التعليم الفنى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥١. عرب فى قاع الزمن عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٢. شجون جامعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٣. رؤية سياسية للتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩

٥٤. نظرات فى التربية الإسلامية ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٥. دفتر أحوال التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٦. مستقبل التعليم قبل الجامعى فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية (٨٣) ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٧. الأصول الفلسفية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٥٨. القرآن الكريم ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٥٩. فقه التربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠١
٦٠. السنة النبوية ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦١. تراث طه حسين فى التعليم (دراسة وتحرير) ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٢. نشأة الفكر التربوى وتطوره ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٣. ثقافة البعد الواحد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٤. التعليم والتنشئة السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٥. مماليك هذا الزمان ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٦. تجريف العقول ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٤
٦٧. التربية الإسلامية (بالاشتراك) ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٤
٦٨. التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٦٩. التعليم والهوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٠. الخطاب التربوى الإسلامى ، الدوحة سلسلة كتاب الأمة (١٠٠) ، ٢٠٠٥
٧١. تجديد العقل التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٢. العدل التربوى وتعليم الكبار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٣. تعليمنا بين الأمس والغد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

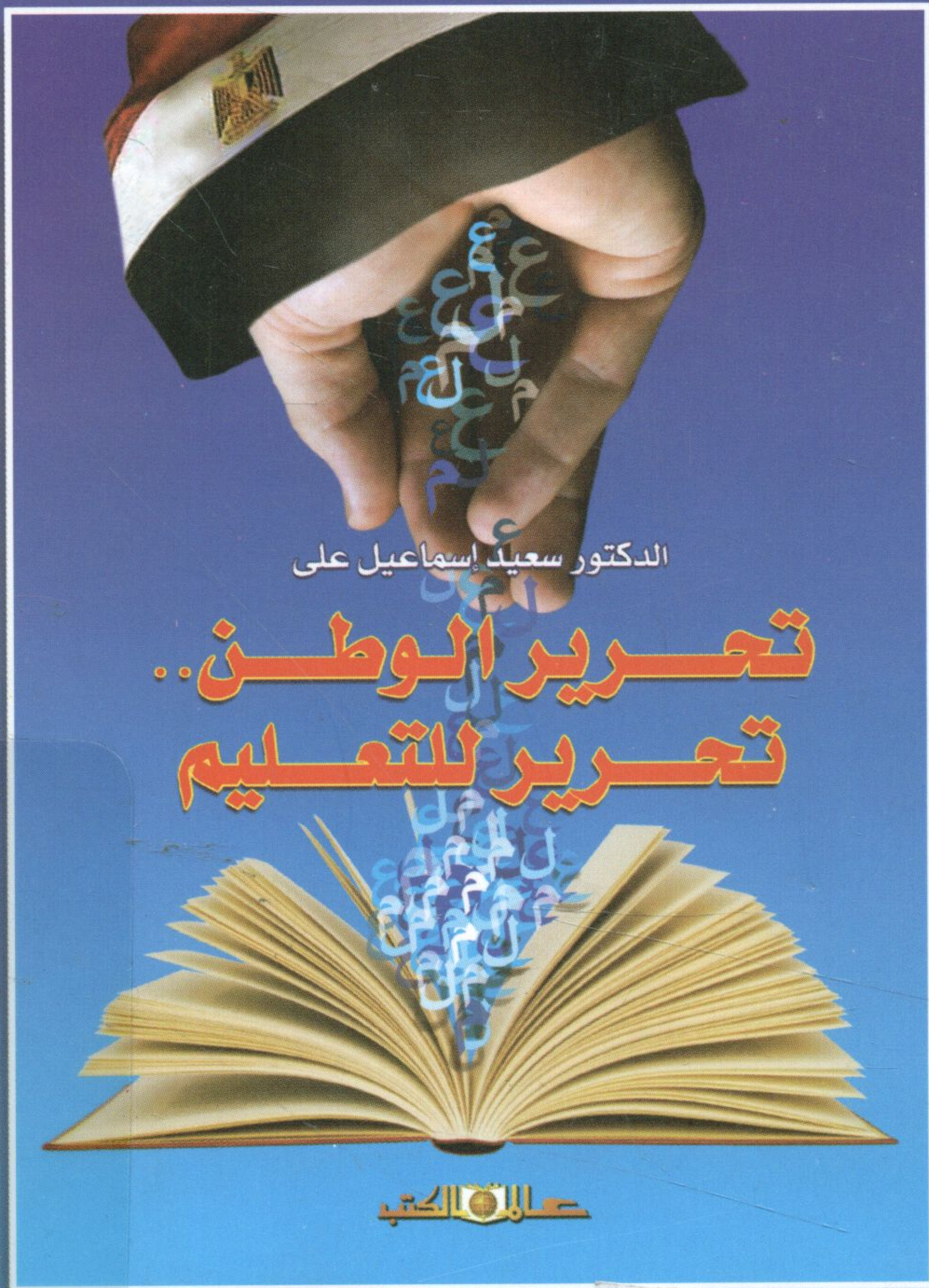
٧٤. الحركة الفكرية فى التربية الحديثة (ج٠ نيللر)، مترجم ، بالاشتراك مع د٠ بدر جويعد العتيبى ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٥
٧٥. أصول التربية الإسلامية ، القاهرة ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ودار السلام ، ٢٠٠٥
٧٦. هاؤم اقرءوا كتابيه (قصة حياة أستاذ جامعى) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٧٧. أصول التربية العامة ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٧٨. أصول التربية الإسلامية ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٧٩. التربية الوالدية ، رؤية إسلامية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ، ٢٠٠٦
٨٠. التطور الحضارى للتربية ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٦
٨١. التربية الإسلامية وتحديات المستقبل ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٦
٨٢. النزعة العقلية فى الفكر التربوى الإسلامى ، عالم الكتب، ٢٠٠٦
٨٣. نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى ، القاهرة ، الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٧
٨٤. عسكرة التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٥. ثقافة الإصلاح التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٦. التخطيط للكتب المدرسية (دوجلاس بيرس) ترجمة بالاشتراك مع محمد الألفى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٧. الإسلام والغرب ، تعايش أم صراع ؟ القاهرة ، عالم الكتب ، دار الفكر العربى ٢٠٠٧ (حصل على جائزة مبارك للدراسات الإسلامية ، وزارة الأوقاف)

٨٨. اجتماعية المعرفة في الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٩. الحوار ، ثقافة ومنهجا ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧
٩٠. التربية السياسية للأطفال ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧
٩١. كيف نربى أبناءنا ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، أخبار اليـوم ، ٢٠٠٧ القاهرة .
٩٢. اختراق العقل الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٣. الفساد في التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٤. جامعات تحت الحصار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٥. واتعليماه ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٦. التربية الإسلامية والنهوض بالأمة، القاهرة، الفكر العربى، ٢٠٠٨
٩٧. ثقافة المقهورين ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٨. ثقافة المقاومة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٩. غروب الضمير ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
١٠٠. أعلام تربية فى الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٨
١٠١. من هنا يبدأ تطوير التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩
١٠٢. ما الذى جرى للتعليم فى مصر ؟ القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩
١٠٣. فلسفة التربية ، رؤية تحليلية ومنظور إسلامى (بالاشتراك مع الدكتور هانى عبد الستار) ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٩
١٠٤. مستقبل تعليم الأمة العربية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٩
١٠٥. هموم أمة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩
١٠٦. التربية الإسلامية فى العصر الحاضر ، القاهرة ، المجلـس الأعلـى للشئون الإسلامية ، ٢٠٠٩

١٠٧. تعليم الدرجة الثالثة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩
١٠٨. التربية العربية قبل الإسلام .
١٠٩. نشأة التربية العربية .
١١٠. معاهد التعليم الإسلامى .
١١١. مؤسسات التربية الإسلامية .
١١٢. اتجاهات الفكر التربوى الإسلامى .
(وهذه الكتب الخمسة الأخيرة صدرت جميعها بعنوان : موسوعة التطور الحضارى للتربية الإسلامية، دار السلام، القاهرة،٢٠١٠)
١١٣. شروخ فى جدار التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٠
١١٤. العقل التربوى العربى؛ من الأزمة إلى الإصلاح، دار السلام، القاهرة، ٢٠١١
١١٥. المواطنة فى الإسلام، دار السلام، القاهرة، ٢٠١١
١١٦. المعرفة التربوية ، الحاضر والمستقبل ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١١
١١٧. أمية المتعلمين، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١
١١٨. الثورة والتعليم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١

فهرست

50
عامًا







ISBN 977-232-867-4
9 789772 328673

www.alamalkotob.com